أزمات
العراق السياسية
مقالات في الشأن العراقي

بسم الله الرحمن الرحيم

- أزمات العراق السياسية، مقالات في الشأن العراقي ٢٠١٠ ـ ٢٠١٣
- إبراهيم حسيب الغالبي
- صاحب الامتياز: محمد صادق الهاشمي
- الناشر: مركز العراق للدراسات
- المطبعة: الساقي للطباعة والتوزيع
- تصميم الغلاف والإخراج الفني: أحمد الهاشمي
- عدد الطبعات : ٣٠٠٠ نسخة

أزمات
العراق السياسية
مقالات في الشأن العراقي
٢٠١٠ ـ ٢٠١٣

إبراهيم حسيب الغالبي

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية

2015 م ـ 1436 هـ

مـركز العـراق للدراســات

Iraq Center for Studies

www.markazaliraq.net +964 7710558123

info@markazaliraq.net +964 7707961315

المحتويات

المحتويات ٥
المقدمة ١١

الفصل الأول
التجربة العراقية.. مشاكل وتحديات

المشروع الوطني والمشروع الإقليمي.. ..... ١٥
الديمقراطية الآمنة والحسّ الوطني ٢٠
مشاكل ديمقراطية العراقية ٢٦
الأزمة السياسية.. حقيقة أم افتعال؟ ٣٠
أحزاب الديمقراطية وديمقراطية الأحزاب ٣٥
عدم الاستقرار السياسي في العراق ٤٠
أولاً: انتقال وتداول السلطة: ٤٣
ثانياً: شرعية النظام ٤٤
ثالثاً: الصراعات السياسية الداخلية ٤٤
رابعاً: سيادة القانون والقدرة على تطبيقه ٤٥
سادساً: الولاء الوطني ٤٥
دوامة المشاكل والحلول في الواقع السياسي العراقي ٤٧
نعمة الخلاص.. نقمة الحرية ٥٣
المشروع الوطني.. خديعة الصراع ٥٨
حقيقة الحديث عن عودة الدكتاتورية ٦٤
هل نتجه بالفعل إلى دكتاتورية جديدة؟ ٦٩

الأزمات السياسية..و مأزق البحث عن حلول ٧٢
الانتخابات المبكرة: ٧٣
حكومة الأغلبية السياسية: ٧٤
ما هي تبعات ونتائج تشكيل حكومة أغلبية؟ ٧٥
صفقة التحاصص والمشاركة ٧٧
مواثيق الشرف ٧٨

الفصل الثاني
الأحزاب الإسلامية التحالف الشيعي الائتلاف والاختلاف

عناد الحلفاء.. بدائل الخصوم! ٨٣
التحالف الوطني إلى أين؟ ٨٩
كركوك في برنامج الائتلاف الوطني العراقي ٩٥
الرؤية الإعلامية للائتلاف الوطني.. ..... ٩٩
مقياس الحرية هو القدرة على التعبير عنها ٩٩
الإسلاميون والعلمانيون.. مستقبل العلاقة الشائكة ١٠٤

الفصل الثالث
الفدرالية والتقسيم والخيارات السنية

العراق ومستقبل الأطراف.. المركزية بين الجحيم والنعيم ١١٣
مطالب متزايدة ١١٤
دروس التجربة ١١٥
الجحيم المملّة.. النعيم المؤجل ١١٩
وثائق سرية..ملحمة التقسيم الكبرى! ١٢٣
فدرالية مُعجّلة وفدرالية مؤجّلة ١٢٨
هواجس المتن..طمأنينة الهامش ١٢٨
التقاء الأحزاب كالتقاء الأضداد ١٢٩

العدالة الظالمة..! ١٣٠
سنة فدراليون وشيعة وحدويون ١٣٢
فدرالية مُعجّلة وفدرالية مؤجّلة ١٣٤
حادثة النخيب والإقليم السني ١٣٦
الشيعة وتحديات الحكم.. غياب الرؤية وضياع الحلّ ١٤١
حول مصير بلد! ١٤٧
شرعية مستعارة ١٤٩
الإقليم السني.. خيار للدفاع أم الهجوم؟ ١٥٠
التقسيم.. والإرادة المكبّلة ١٥٢
الموقف من الحل الأخير ١٥٣

الفصل الرابع
المثقف العراقي والسياسة

انفعالية المثقف بشؤون السياسة ١٦٣

الفصل الخامس
جدليات العلاقة بين العراق ودول الجوار..

الإستراتيجية التركية تجاه العراق ١٧٣
حزب العمال ـ شمال العراق ـ الأكراد ١٧٦
كركوك.. المعضلة والحل ١٧٨
العلاقات الاقتصادية.. تركيا الرابح الأكبر ١٧٩
تركيا والصراع السياسي في العراق ١٨٠
إشكالية العلاقات العراقية العربية وأزمة الداخل ١٨٣
العراق وسوريا..مصير ديمقراطيتين! ١٩١
تاريخ مضطرب ١٩٣
مستقبل العلاقة العراقية ـ السورية ١٩٤

سيناريو إسقاط الأسد ١٩٤
ثانياً: سيناريو الإصلاحات ١٩٥
مصير ديمقراطيتين ١٩٦
آفاق متفائلة ١٩٧
العراقيون بين إعادة التاريخ وصناعة المستقبل ١٩٩
شقّا التفاحة وضفتا البترول.. ..... ٢٠٧
العراق وفرصة العودة إلى الساحة العربية ٢١٤
النجف في مرمى التشدد السعودي ٢١٩
منبر الجمعة والنعرات الطائفية ٢١٩
لماذا النجف؟ ٢٢٠
العريفي والساحة العراقية ٢٢١
الإدانة جزء من اللعبة ٢٢٢

الفصل السادس
الربيع العربي وانعكاساته على العراق والمنطقة

حوار الاعتدال والتطرف في مصر ٢٢٥
الحوار والكراهية المقدسة ٢٣١
العراق..أي نوع من الحوار! ٢٣٢
هل الحوار عبث إذن؟ ٢٣٤
الشيعة.. الضغط من الداخل ٢٣٥
السلفية وشمولية الأفكار ٢٣٦
الوحدة.. وشرطها الإلغاء ٢٣٧
أمريكا وديمقراطيات الشرق الأوسط الجديد ٢٣٩
أمريكا في الميدان ٢٣٩
ديمقراطيات الشرق الجديد ٢٤١
نهاية العالم ويأس إسرائيل ٢٤٣

مستقبل الملكيات العربية..الحتمية والخيار ٢٤٥
عولمة الاحتجاج بوجه عولمة الفقر ٢٥٢
في ذكرى ١١ أيلول.. رؤية لما حدث في ٢٠١١ ..... ٢٥٩
الفقر يشعل الثورة..... ٢٦٦
ثورة الجياع العرب ٢٦٦
انعدام هوامش الحرية ٢٦٧
المخاوف من التطرف ٢٦٩
أزمة عميقة الجذور ٢٧١
تونس الشابي.. الجزع من الحياة ٢٧٢
ناقوس الخطر ٢٧٣
القوميون والثورات الشعبية.. التاريخ العربي في نهايته الأولى ٢٧٥
بين صدام ومعمر القذافي.. خيرا فعل الليبيون ٢٨٢
الحرية العربية بين تطلعات الشعوب ومصالح الغرب ٢٨٧
الجدل حول مواقف الشعوب.. في مستقبل الشعوب والأنظمة ٢٩٥
خيار الشعب.. عوامل المصادرة ٢٩٧
الخداع والتضليل، سياسة التجهيل، إرهاب السلطة ٢٩٨
التطور الطبيعي لوعي الشعب ٣٠٠
الانترنت وتنمية «الحرية» ٣٠٢
هل تلعب الشعوب بنار الثورة! ٣٠٣

الفصل السابع
العلاقة العراقية ـ الأمريكية وملف انسحاب القوات

الضغوط الأمريكية (السخيفة)! ٣٠٧
العدالة الأمريكية وتبرئة مجرمي بلاك ووتر ٣١٢
العراق وأمريكا.. من ينسحب من الآخر؟ ٣١٦
رؤيتان حول الانسحاب الأمريكي.. ليصنع العراقيون قدَرَهم ٣٢٨
الاتفاقية مع أمريكا والمزايدات السياسية ٣٣٤

الفصل الثامن
مقالات متفرقة

كيفية النهوض بالإنسان العراقي؟ ٣٤١
أزمة سياسية حدّ الطرافة! ٣٤٧
لعنة التجنيد الإجباري..... ٣٥٤
بطالة الشباب.. المستقبل بلا صنّاع ٣٦٠
أرقام متضاربة..... ٣٦٠
المستقبل بلا صنّاع! ٣٦١
مشاكل اجتماعية وأخلاقية ٣٦٥
جيلنا القادم.. ..... ٣٦٦

المقدمة

هذه مجموعة من المقالات كُتِبت ونُشِرت في فترات مختلفة على مدى عامين ونصف تقريبا، ولا يخفى أن الكتابة في الشأن السياسي اليومي مهمة متعبة فبقدر متابعة التطورات والتفاصيل التي تتناقض وتتباين وتلتقي دون أي منطق سوى منطق السياسة الذي لا يقرّ أية قواعد وقوانين تحكم هذه الجزئيات اليومية بقدر ما تكون القراءات والآراء متضاربة ومتباينة وقلقة أيضا.. لكنني وطيلة عملي في كتابة العمود الصحفي لجريدة المواطن العراقية التي نُشِرت فيها أغلبية المقالات الواردة في هذا الكتاب حرصت على التعامل الحذر مع تلك اليوميات السياسية وأن أبتعد قدر الإمكان عن الانفعال بالحدث والوقوف عند نتائجه المؤقتة إلى محاولة رصد تبعاته وانعكاساته المستقبلية، لا أزعم أن كل المقالات يمكن أن تعطي تصورا من هذا النوع أو تلبي هدفا كهذا، فالكتابة الصحفية عادةً ما تقيّد الكاتب وتلزمه بصيغة من التعاطي، وأهمية استيعاب ما يبحث عنه القارئ الذي ينفعل ويتفاعل مع الحدث السياسي اليومي لنجده يبحث أحيانا عما يهدئ مخاوفه وأحيانا عما يؤكد تلك المخاوف التي تنتابه، أحيانا يبحث عن الأسباب وأحيانا أخرى يريد معرفة ما ستنتهي إليه الأمور. والكاتب مثل القارئ تماما في هذا الجانب. هذه المقالات تناولت أهم الأحداث التي مرت بها الساحة العراقية والعربية من عام ٢٠١٠ إلى بداية ٢٠١٣ ورصدت تطورات الأوضاع السياسية والأزمات التي تفاقمت في البلاد بين الفرقاء ولا زالت وتيرتها تتصاعد فاتحة الأبواب على سيناريوهات مختلفة لمستقبل العراق الجديد الذي تعاني تجربته الفتية بعد سقوط الدكتاتورية من تحديات هائلة كما لا يخفى اليوم، ولأن

أغلب هذه المقالات ركزت على تلك الأزمات المتوالية والبحث في أسبابها ونتائجها والعوامل الخارجية المؤثرة فيها وما يُتوقّع أن تجرّ إليه مستقبلا ارتأيت أن أجمعها تحت عنوان (أزمات العراق السياسية) ومن المؤكد أن أغلب هذه الأزمات لا تزال مفتوحة النهايات وقد تشعبت وتداخلت مع بعضها بعضا، لذا قد يكون الرصد والتحليل لها في تلك الفترة قاصرا عن الإلمام بالصورة الكلية التي نراها اليوم، فالأحداث اللاحقة أوضحت الكثير مما كان غائبا عن ذهن المتابع بقدر ما جعلت المشهد غائما وغير واضح لتعقيده وتشابكه، والكتابة عنه الآن لا تقل صعوبة عما كان عليه من قبل..ومع هذا لي أن أزعم بأن الكثير مما أرادت قوله تلك المقالات أثبتت الأحداث اللاحقة صحته إلى حد مطمئن لي ككاتب معنيّ بالكتابة عن شؤون بلدي.

لقد قمت بتبويب المقالات وجمعها على شكل فصول، فكل مجموعة من المقالات ترتبط بموضوع معين ستكون تحت فصل يناسب موضوعها، وبهذا انتظمت في ثمانية فصول، وبالتالي فإن هذا التقسيم كان على حساب ترتيب المقالات وفقا لتاريخ نشرها.. وأخيرا أرجو أن يكون في هذه المقالات ما يفيد القراء والمعنيين بمتابعة ومراجعة التجربة السياسية في العراق الجديد والتوثيق لها.

إبراهيم الغالبي\ ناصرية

٧\أيار\٢٠١٣

الفصل الأول

التجربة العراقية.. مشاكل وتحديات

المشروع الوطني والمشروع الإقليمي..

«ضمان توازن العملية السياسية وشموليتها لكي لا تستثني أية شريحة من العراقيين إلا الإرهابيين والقتلة، وتكريس وحدة العراق، ولتحرر العراق من قيد المحاصصة الطائفية والجهوية والحزبية، وتعيد صياغة الدستور ليكون دستوراً موحداً. يجب أن تستند العملية السياسية على انه ليس بمقدور أية جهة أو شخص أو حزب أو طائفة أو عرق من الانفراد بحكم العراق، وان الحلول لمشاكل العراق ينبغي أن تكون حلولاً عراقية نابعة من قلب العراق».

هذه هي الفقرة الأولى التي تمثل المحور الأساس لمشروع القائمة العراقية كما وردت حرفيا في نص هذا المشروع. لا تمثل المشاريع والبرامج المعلن عنها في مرحلة الدعاية الانتخابية المشروع الحقيقي لأي حزب سياسي..وهذه مقولة عامة تصدق على الجميع، لأنه في وقت الدعاية الانتخابية تأتي البرامج محملة بالوعود العريضة ومداعِبةً لتطلعات الناخبين ومدججة بلهجة وطنية من العيار الثقيل.. هذا ما نشهده في أغلب النظم الديمقراطية في مواسمها الانتخابية عدا استثناءات نادرة حيث تكون مرحلة ما قبل الانتخابات هي مرحلة مخصصة لقدر وافٍ من الأكاذيب وخطابات التزييف. ومع هذا تبقى ثمة درجة معقولة من التناقض بين سياسة الفائزين وبرامجهم التي أعلنوا عنها، لكن أن تصل تلك السياسة إلى حدود الانقلاب الشامل على البرنامج المعلن فيما قبل الانتخابات فتلك هي الحالة النادرة والشاذة التي يمكن أن نراها في أي ديمقراطية! وهي بمثابة خدعة مشينة استساغها حزب أو مجموعة أحزاب مؤتلفة للإيقاع بالناخبين وسرقة أصواتهم بطريقة لا أخلاقية البتة. وللأسف هذا ما أجادت القائمة العراقية فعله.. ببساطة لقد خدعت الجمهور، فلم تترك العراقية من النقاط التي مثلت محاور أساسية

في برنامجها إلا عملت على النقيض منها، فمقابل تكريس وحدة العراق يقود ويدعم قادة القائمة مشاريع الأقاليم التي لا يشك أحد أنها تمثل بداية النهاية للعراق الواحد في مثل هذه الظروف، وفتح الباب على سيناريوهات قاتمة.. وفي مقابل تحرير العراق من قيد المحاصصة الطائفية والجهوية والحزبية ساومت القائمة باقي الكتل ولا سيما التحالف الوطني على الدخول في الحكومة بشرط إعطائها عددا من الوزارات والمناصب ذات الامتيازات إزاء التنازل عن حقها الانتخابي في منصب رئاسة الوزراء ولم تختر المعارضة التي كان من الممكن أن تكون بورصة استثمار فريدة في هذه الظروف تزيد من مؤيدي القائمة في الدورة الانتخابية المقبلة وتثبت مصداقيتها، كل ذلك تحت شعار التوازن وهو مفردة تحاصصية بشكل فاضح ما دام التوازن المطلوب لا يعني أكثر من تقسيم الكعكة بين الفرقاء. بل أكثر من ذلك وضوحا هو إصرار تزايد مع الوقت بعد انتهاء الانتخابات مباشرة من قبل أبرز قادتها على ترسيخ خطاب للقائمة يجعلها ممثلة لطائفة محددة لا غير. فقرة إعادة صياغة الدستور ليكون دستورا موحِّدا هي الأخرى انقلبت إلى تمسك بالدستور بل وبأشد فقراته مثارا للجدل المتصل بقضية وحدة البلاد! كما تبدو الفقرة القائلة: «يجب أن تستند العملية السياسية على انه ليس بمقدور أية جهة أو شخص أو حزب أو طائفة أو عرق من الانفراد بحكم العراق» مجرد ادعاء طالما كان قادتها البارزون دكتاتوريات صغيرة داخل القائمة نفسها تحاول قيادة أكثر من تسعين نائبا كبيادق.. وهو ما دفع عددا من الأعضاء فيها إلى الانشقاق والخروج منها نتيجة التهميش والتفرد بصناعة القرار كما ردد هؤلاء المنسحبون والمنشقون أنفسهم أمام وسائل الإعلام.. فكيف والحال هذه بمقدور من يمارس الدكتاتورية في نطاق ضيق ومنصب حزبي لا غير أن يتخلى عنها وهو في كرسي السلطة؟ وتبقى الفقرة الأخيرة من محور مشروع القائمة شاهدا على ذلك التناقض الفاضح بين الأجندة المعلنة وسياسة القائمة ومواقفها، فالقول بـ «إن الحلول لمشاكل العراق ينبغي أن تكون حلولاً عراقية نابعة من قلب العراق» لم تثبته الحقائق التي تكشفت حول ارتباط أهم الجهات تأثيرا في القائمة بالمشاريع الخارجية، وهي مشاريع ليس لعاقل افتراض كونها مراعية

للمصالح الوطنية ويمكن قبولها كمشروع وطني للعراقيين.

استبشر العديد قبل الانتخابات البرلمانية بولادة قائمة وطنية تتجاوز التخندق الطائفي، وترفع لافتة المشروع الوطني برغم ضبابية هذا المشروع وعدم وضوحه إلا عبر بعض العناوين العامة، في الواقع كانت كتل وائتلافات أخرى ترفع ذات الشعار لمشاريعها، وحاولت أيضا مجاراة العراقية في تنويع طيفها الانتخابي ولكن بقي ثمة مرجح لهذه القائمة لدى شريحة معتد بها من العراقيين تمثل في كونها قائمة لا تضم أحزابا إسلامية، الأحزاب الإسلامية التي يلقي عليها هؤلاء الذين انتخبوا العراقية اللوم لما آلت إليه الأوضاع وما شهدته السنوات الماضية من مشاكل وأزمات كإثارة الطائفية والمحاصصة وظهور مليشيات لجهات وأحزاب دينية وغير ذلك من سوآت، وربما اكتشف هؤلاء متأخرين حقيقة أن المشكلة في العراق أعمق وأكثر تعقيدا من وضع الأشياء وتنصيفها ضمن المتقابلات الظاهرة والعناوين المتناقضة. فالطائفية على سبيل المثال مورست في العراق طوال عقود على يد أحزاب علمانية وليست دينية.

أثناء أزمة تشكيل الحكومة ذهب البعض إلى القول إنه إذا قدِّر للقائمة العراقية أن تفشل في تشكيل الحكومة وتطبيق مشروعها الوطني فسيعني ذلك خسارة الرهان الأخير لبناء دولة عراقية متماسكة تسير سيرا قويما في ضمان حقوق جميع المكونات وطي صفحة التناحر. جزء كبير من هذا التوقع تحقق فعلا لكن بطريقة مغايرة ربما كانت بعيدة عما دار في ذهن القائلين به، فإلى حد كبير أخفقت هذه القائمة في تبنٍّ عمليٍّ لأي من ثوابت مشروعها «الوطني» المعلن وصارت عنوانا جديدا يقع في خانة تبادل الأدوار لتمثيل المكونات الطائفية في البلاد. وبعد انسحاب جميع النواب الشيعة تقريبا لم يعد وجود رئيس للقائمة من طائفة أخرى ذا معنى يذكر، لا سيما وقد تبين أن دوره في صناعة القرار يبدو هامشيا وبعد أن حوّل معركته السياسية إلى معركة ذات بعد شخصي مع رئيس الوزراء المالكي انطلاقا من شعوره بأنه قد تعرض لمكيدة واستُغفِل في لعبة السياسة من قبل غريمه. إن من النتائج التي ترتبت على هذا الفشل هو اليقين بأن الخيارات محدودة في قدرتنا على تجاوز معضلة الطائفية وما تنتجه من محاصصات

وصفقات، ويميل العديد من المراقبين اليوم إلى الاعتقاد بأن الديمقراطية الناشئة في العراق إما أن تكون توافقية أو لا تكون مطلقا. خاصة وأن ظهور قوة جديدة تلبي الطموح الوطني بحاجة إلى وقت طويل بمقدار ما يتطلبه لولادة جيل جديد من السياسيين وتغير في المزاج الشعبي يسمح لهذه القوة بالبروز. فبرغم رفض أغلبية العراقيين لمبدأ التوافقية لأنه لا يعني أكثر من شيء اسمه المحاصصة إلا أن الأحداث الأخيرة والتطورات التي شهدتها الساحتان الأمنية والسياسية حركت المخاوف من جديد في الشارع من مغبة الانزلاق ثانية صوب العنف الهائج وتلاشي ما تحقق من منجزات أمنية بشق الأنفس...ولسان حال هذا الشارع يقول ليتوافق الساسة وليمضوا في صفقاتهم.. إذ يبدو هناك رفض مطلق لأن يكون الأمن ثمن الانتقال إلى مرحلة جديدة تقوم على أساس مختلف وتطيح ببعض أهم القواعد والأطر الفاعلة حاليا وعلى رأسها التوافقية التحاصصية التي يكثر وصفها بالمقيتة والبغيضة..

وعلى أية حال يبقى ثمة جانب مهم أثبتته القائمة العراقية كتجربة سياسية عُقِدت عليها آمال البعض جزافا، يتعلق بالتدخلات الخارجية ولاسيما من دول الجوار. فقد أثبتت هذه الدول قدرتها على التلاعب بمصير البلاد، فحين تصل الأمور إلى حد النجاح في تمرير مشاريعها داخل العراق وإلباسها ثوبا وطنيا مزيفا فلنا تصور مبلغ التأثير الكبير للأطراف الخارجية، وبالتالي المأزق الذي زُجّت فيه البلاد. وهذا ليس ادعاء يساق ضد القائمة العراقية التي لم تقنع أحدا حتى الآن إلا في كونها بعيدة كل البعد عن مشروع وطني حقيقي قادر على النهوض بواقع العراق وانتشاله من المشكلات العويصة التي يعاني منها كما ادعى قادتها طوال أشهر قبل الانتخابات وبعدها. وهذه حقيقة صارت تتردد على ألسنة نواب وأعضاء كانوا في القائمة ذاتها، وإن طُرِحت بعبارة فيها شيء من الكياسة «الابتعاد عن مشروعها الوطني» وهو المبرر الذي تشارك فيه جميع المنسحبين والمشنقين عنها طوال الأشهر الماضية.

التقت مصالح كبار القادة المؤسسين للقائمة بمصالح حكومات وأنظمة مجاورة كالسعودية وتركيا وقطر، يجزم الكثير بالرعاية الكبيرة من هذه الدول للقائمة وقد دعمتها

بالأموال والإعلام والدبلوماسية التي لعبت في الخفاء دورا في توفير دعم سياسي لها من أطراف دولية مؤثرة.. من المؤكد أن السؤال أولى أن يوجه إلى بعض القوى والسياسيين العراقيين حول تغليب مصالح الآخرين على مصالح بلادهم؟ وما السر وراء العمل بإلحاح على مشاريع إقليمية لا تعود بالنفع على العراق بدلا من العمل على المشاريع الوطنية؟ أهي المصالح الذاتية والشخصية فقط أم وقوعهم أسرى تعصب طائفي أعمى لا يجعلهم يرون شيئا سوى ما في رؤوسهم من أفكار وأحكام على الحاضر والمستقبل؟

٢٠١٢\١\٢٣

الديمقراطية الآمنة والحسّ الوطني

من يراقب بدقة الأحداث الأمنية في العراق يستنتج أمرا يدعو إلى الاستغراب، المشهد الأمني يتدهور بطريقة هادئة ليضج في لحظة واحدة حمراء. وهكذا دواليك، حيث تبدأ الأمور بمنحنى تصاعدي خلال بضعة أيام وبالطبع سيكون اليوم الأخير داميا..ثم فترة من الهدوء النسبي تعقبها عودة تدريجية..وهكذا هل حقا لم تفهم الحكومة والأجهزة الأمنية مثل هذه اللعبة التي صارت واضحة للعيان؟ من وراء التفجيرات التي تحصد أرواح العشرات بين الحين والآخر؟؟ من السهل كما قلت ربط كل شيء بكل شيء.. الأمريكان ينوون البقاء وزعزعة الأمن في العاصمة يوفر ذريعة لتمديد أجل الرحيل الذي اتفق عليه ضمن اتفاقية سحب القوات أو الاتفاقية الأمنية.. أطراف سياسية ترى مصالحها مرهونة ببقاء القوات الأمريكية قد تقف وراء التفجيرات.. القاعدة صرحت بأنها ستقوم بتصعيد عملياتها ثأرا لمقتل زعيمها ابن لادن وستنتقم من الجميع.. الصراع السياسي بين معسكرين كبيرين عاد ثانية مع تلويح بتصاعد العنف أصبح يقرأ ـ كما كان من قبل ـ على أنه أقرب للتهديد منه إلى توقع لنتائج قهرية.. الوضع في سوريا على كف عفريت فأدى إلى نزوح النازحين العراقيين ومن بينهم بعثيون ومطلوبون، وهنا تنشطر القراءة ويتوازى الربط فربما كانت بعض الأطراف العراقية في سوريا تحركت لإيقاف هجرة معاكسة قد تجبرهم نهاية المطاف على البحث عن مكان آخر وتفقدهم بعض رصيدهم المسوق في الإعلام، وربما كان في سوريا من السوريين من تخلص من رقابة الأجهزة الأمنية للنظام وسط الفوضى الحالية فلم يجد ساحة لفنون جهاده أقرب من العراق.. وربما هناك أمر ثالث يسهل قراءته.. قد يكون الخرق في الأجهزة الأمنية اتسع على وقع مسلسل الاغتيالات لضباط أكفاء كما

صرح المسؤولون الحكوميون..

ولكن أليس في كل الأحوال أن من يقف وراء هذا العنف الأهوج والبربري من تفخيخ وعبوات واغتيالات هم عراقيون؟ ومن يحتضن ويتواطأ ويتهاون في أداء واجبه عراقيون.. لا يقتصر الأمر على العنف القاتل، في الواقع هناك أشكال أخرى عنيفة أيضا، فالفساد على سبيل المثال والذي لا تقل آثاره الكارثية على المواطن والذي ينخر مؤسسات ودوائر الدولة كما ينخر عظام الفقراء ويبدد أحلام الشباب في الحصول على وظيفة تمكنهم من بناء حياتهم وينثر مظاهر الخراب وغياب الخدمات على رقعة الوطن هو نوع من العنف ومن يقف وراءه عراقيون وليسوا مفسدين مستوردين؟ السراق والعابثون ومجاميع الجريمة المنظمة وعمليات الخطف بالطبع هم عراقيون؟ المزورون الذين يمارسون قتل الكفاءات وشغل مناصبهم وإزاحتهم عن مراكز الاستحقاق عراقيون.. الساسة الذين يتصارعون على الكراسي والمناصب والامتيازات وينفذون أجندات خارجية ليسوا إلا عراقيين.. فعلام يدل كل ذلك؟

إحدى الصحف العراقية الالكترونية أطلقت استبيانا حول هذه الظاهرة التي تشير إلى غياب الحس الوطني وتغليب المصلحة الضيقة وغلبة الشعور بالانتماء إلى القومية والدين والطائفة على حساب الشعور الوطني والانتماء إلى الوطن. وبرغم أن هذه الظاهرة ليست مقتصرة على العراق وحده، فأهم المخاوف التي تجول في ذهن من يراقب التغيرات الكبيرة في المنطقة العربية تتمثل في إمكانية توقع أن تتحول الثورات الشعبية إلى ثورة على وحدة تلك البلدان وظهور جماعات متناحرة قوميا وطائفيا وعشائريا لا يستبعد معها الوصول إلى الاحتراب الداخلي وتقسيم أشلاء البلد الواحد كما هي المخاوف الماثلة مما ينتظر اليمن وليبيا على سبيل المثال.

غياب الحس الوطني هو الظاهرة الأكثر خطورة التي عرّتها أجواء الانفتاح الديمقراطي لأنها تقف عائقا ومانعا أمام بناء البلد وتأسيس ديمقراطية توفر الأمن والأمان والرفاهية، والتجارب التاريخية في بناء وازدهار البلدان تدل على أن قوام نجاح تلك التجارب مؤسس على ذلك الشعور العالي بالانتماء الوطني، فبدونه لا يمكن التقدم

خطوة واحدة بناءة. لا يجادل أحد في الدور الذي لعبه الشعور الوطني العارم لدى اليابانيين في إعادة بناء دولة تعرضت إلى ضربة قاضية ومثله الشعور الألماني وكذلك ما تنامى لدى الأمريكيين المهاجرين من حس عال بالانتماء إلى البلاد الجديدة والحرص على جعلها نموذجا ولو بعد مخاض عسير ومحن مريرة. جميع البلدان الأوروبية في مرحلة نهوضها تمتع مواطنوها بذلك الحس الرفيع من الانتماء الذي جعلهم يتفانون في صهر كل طاقاتهم لبناء أوطانهم.. فبماذا نختلف نحن؟!

لعل مشكلتنا الأولى تكمن في أننا نتحدر من تاريخ (قولي) لا (عملي) برغم إنجازات عملية حضارية أزاحتها تدريجيا الأقوال والشعارات والهتافات والأشعار والأهازيج..أي أننا مجرد ظاهرة صوتية كما قال يوما المفكر السعودي عبد الله القصيمي.. لهذا فنحن اليوم كما كنا بالأمس نردد الشعارات العريضة المفعمة بحب الوطن ومواطنيه ونبذ العناوين الفرعية والهويات الضيقة والأنانيات ومن يستمع للشعار يظن كل الظن أن هناك ثلاثين مليون نسمة غائصون حد شحمة آذانهم بهوى مجنون للعراق، فيما ننشطر بعد طي اللافتة أو إغلاق الفم في لقاء أو مجادلة استعراضية إلى طوائف وقوميات وأحزاب ومرجعيات وعشائر ومناطق و.. الخ..

بالطبع لا يمكن إلقاء المسؤولية كاملة على هذا التحدر أو الإرث الشعاراتي. فلغياب الإحساس بالوطنية كجزء حي فعال من حياتنا وعلاقتنا الإنسانية والعاطفية أسباب أخرى. ومن بين تلك الأسباب:

أولا: إن الوطن بالنسبة للمواطن العربي وجود مصطنع أوجدته القوى الاستعمارية، فيما يرسخ عميقا في وجدانه أن انتماءه أوسع من دائرة الحدود القطرية التي فصلته عن تاريخه وجغرافيته. وهذا القول لا أراه مقنعا كفاية لأن نزعة الحس غير الوطني لا تتجه باتجاه ما هو أعم بل باتجاه ما هو أخص وأضيق.

ثانيا: إن الأصل للمواطن العربي ومنه العراقي هو القبيلة، فهو منحدر من البيئة البدوية التي نمّت في داخله وعيا لا يهضم معه الآخر ويصعب عليه الشعور بالانتماء الكلي، فالقيم البدوية تجعله إنسانا متمردا يأنف من الالتصاق بالكيان الساكن الموحد

الذي يشكل إطارا يذوب فيه مع الآخرين دون فروق واضحة.

ثالثا: هدر الكرامة الإنسانية من قبل السلطة، فالدكتاتوريات التي حكمت البلاد العربية منذ قرون جعلت هذا المواطن لا يشعر بقيمة الانتماء للوطن والولاء له الذي يراه ولاءً للسلطة الطاغية المنتهكة لحقوقه والهادرة لكرامته والمستبيحة لحرماته. فبقدر ما يكره السلطة انعكس ذلك على الوطن ككل. نلمس اليوم مثلا في كتابات بعض المثقفين في المنفى شعورا واضحا بالسخط ليس على الطبقة السياسية بفعل إخفاقاتها بل وعلى معنى الانتماء للعراق كبلد ما دام محكوما ممن هو غير مقتنع بهم.

رابعا:الفقر والحالة الاقتصادية المتردية التي يعيشها المواطن، الذي يتساءل ما قيمة الشعور بالانتماء للوطن وهو نهب الشعور بالجوع والعوز والفاقة؟ لا تسمع من المغتربين العراقيين على سبيل المثال في الدول الأوروبية غير المقارنة بين أحوال المواطن الأوربي المرتاح اقتصاديا ونفسيا وبين العراقي المنهك جوعا وعوزا وبطالة.. حتى أضحت الهجرة من بلداننا حلما من الأحلام السعيدة، والهجرة بحد ذاتها تحمل دلالة واضحة على الزهد بالانتماء للوطن. وأقصى ما يترتب عليها ـ فيما لو تحققت ـ مشاعر الحنين للأهل والأصدقاء وهي مشاعر ذاتية محضة. وعموما فكل مكان ينبت العز طيب كما قال المتنبي العراقي البدوي.. وعلى الأخوة المغتربين أن لا يكابروا بعواطفهم، فالأمر ليس مقصورا على المغترب العراقي، أتذكر هنا كلام أرنست ديمنت حول مهاجر إيطالي إلى أمريكا يتخذه مجرد مثال لمنحى من التفكير فهو لا يشك أن بلادا يتقاضى فيها الصبي ١٥٠ ليرة يوميا لا يمكن إلا أن تكون بلاد الله الخاصة، وهذه الفكرة تجعله يتقزز من روائح إيطاليا، كما تقزز صديقي العائد قبل أسبوع من السويد في زيارة قصيرة من رائحة المسموطة العراقية.

خامسا: الأمن المفقود وعدم الشعور بالأمان والطمأنينة، وهذا السبب على أهميته إلا أنه في سياق مقاربتنا في هذا المقال قد يوقعنا في الدور وتوقف الشيء على نفسه كما يقول الفلاسفة. لكن على أية حال فإنه سبب واقعي ليس محصورا بالحاضر، إذ أن البلاد العربية ومنها العراق عانى على مر التاريخ من الحروب

والويلات والدمار والاحتلالات وكان مسرحا لصراع الإمبراطوريات وتنكيل السلطة بمواطنيها، فبات الشعور بالأمان نادرا ما يتحقق. ولا شك أن لهذا التأريخ المليء بالقسوة والبطش والزعزعة أثره في إعاقة تشكيل الوعي بقضية الانتماء الوطني.

سادسا: التاريخ العربي الإسلامي تأسس على الانقسام المذهبي، وخرج النزاع والصراع بين المذاهب والطوائف والفرق من خانة الأفكار والرؤى والنصوص إلى القتل والتمثيل والصهيل والسيوف. حتى لاذ كل فرد بأتباع طائفته وعشيرته ومنطقته المغلقة على من يماثلونه في الانتماء، وفي بغداد العباسية وصل النزاع ذروته نهاية القرن الثالث وأصبحت أحياء بغداد مفصولة عن بعضها ومغلقة على طائفة دون أخرى. فغذى ذلك الواقع التاريخي الذي تواصل طيلة قرون وعي وذهنية لم تستطع الاستجابة لما فرضته الهوية الوطنية التي تعد مفهوما متأخرا في الشرق العربي.

سابعا: غلبة العاطفة على المنطق، قد تبدو هذه النقطة مثيرة للاهتمام والتساؤل.. فالأغلب أن الصخب الشعاراتي الوطني مسكون بلحظات عاطفية جارفة، إلا أنها في واقع الأمر الدليل على عدم قيمة تلك اللحظات التي تمر سريعا وقت ترديد تلك الشعارات أو مرور وقت المناسبة التي يكون فيها الانفعال بحدوده القصوى، ثم يتلاشى كل شيء. المنطق يقول إن السبيل إلى تحقيق المصالح المختلفة للجميع لا يتم إلا بإرضاء الجميع والتعايش معهم ويأبى التفكير المنطقي أن تعلو لغة الانحياز للهويات والانتماءات الأضيق. يقول وليم شانر في كتابه الطريق إلى التفكير المنطقي: «إنك تصبح مواطنا صالحا إذا ما تعلمت التفكير المنطقي، فديمقراطيتنا ينهض بأعبائها جميع الأفراد ليتعاونوا على حل مشكلاتهم ويضعون القرارات المتعلقة بمستقبل البلاد». أما نحن فمنطقنا العاطفي يقول كي تكون مواطنا صالحا عليك أن تتعلم كيف تدافع وتبرر وتنافح عن مصلحتك ومصلحة من تنتمي إليهم.. انصر أخاك ظالما أو مظلوما!

وبمقدار ما تصدق كل هذه الأسباب السابقة ـ بالنسبة للعراق بشكل خاص ـ فإن

ثمة تفريعات لها أنتجتها تطورات الأحداث السياسية، فمن الدكتاتورية التي قتلت كل إحساس جميل بالحياة والقيم الإنسانية عبر ممارساتها الجائرة وتهمها الجاهزة بحق المواطن ورميه بالعمالة وتقويض شعوره بالانتماء لبلده مرورا بالحروب التي شوهت نفسية وعقلية الأجيال وساوت بين قيمة التراب والإنسان الذي فُرِض عليه أن يقف على الجبهة ويموت هناك دفاعا عنه، إلى وقوع الاحتلال الأمريكي بوصفه المخلص الأخير والوحيد من الدكتاتورية والذي أسهم في سحق بقايا أنفة الانتماء الوطني ومشاعر الاعتزاز بالوطن إلى مهلكة العنف الطائفي ومدن الموت وطرق الذبح والإعدام الجماعي والتهجير على يد أبناء البلاد أنفسهم وما أنتجه ذلك من حشود من الأيتام والأرامل والمعاقين والمشوهين.. إذن ما الذي تبقى ليشعر العراقي بمعنى كونه عراقيا؟ كيف لروح مسحوقة محتضرة أن تشعر بالحس الوطني والانتماء للبلد؟

سنظل نكتفي بالشعارات الفارغة وادعاء الوطنية كما يدعيها أغلب الساسة ومشاريعهم الوطنية الزائفة.. أليس لكل قوة سياسية اليوم مشروع وطني ولله الحمد بدءا من المشروع الوطني للقائمة العراقية وانتهاء بمشروع النجيفي ـ بايدن!!

٢٠١١\٥\٢٦

مشاكل ديمقراطية العراقية

بقدر ما تمثل الديمقراطية حلا قيل أنه شامل لكل المشاكل التي واجهت المجتمعات الأوروبية على الصعد السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، كونها قضت على النظم الشمولية والدكتاتوريات المستبدة وأعلت قيمة الإنسان وصانت له حقوقه وحفظت كرامته والى آخر شعارات الديمقراطية الليبرالية، إلا أن تطبيق هذا الحل في مجتمعات ودول العالم الثالث يواجه بمشاكل إضافية تخلقها ظروف التحول والانتقال من حكر السلطة إلى تداولها ومن جمع السلطات إلى فصلها ومن الاستحواذ عليها إلى استقلاليتها ومن تجريم المعارضة إلى شرعية وجودها ومن مصالح الطبقة الحاكمة إلى مصالح الجمهور، ومن أغلال التكميم إلى رحاب حرية التعبير ومن ثقافة التمجيد والتأليه إلى ثقافة النقد وقبول الرأي ومن التسليم بكل التقاليد والأعراف البالية إلى التمرد عليها وتمحيصها والأهم من عقلية استحواذية رافضة للآخر إلى عقلية منفتحة ومتسامحة.. إلى آخر ما يرسم لنا ضخامة صورة وطبيعة التحول إلى الديمقراطية خاصة في مجتمعاتنا التي نعرف حجم المأزق الذي تمر به حين توضع وجها لوجه مع نظام يمثل نسقا متكاملا يعيد صياغة المفاهيم وتحديدها وسيتبدل بقيم وموروثات فكرية وثقافية قيما مغايرة بحدود ما تسمح به طبيعة هذه المجتمعات التي بالطبع لها هويتها وموروثاتها وتقاليدها التي يصعب التنازل عنها بشكل كلي وشامل ولا يجرؤ أحد على الدعوة إلى نسف نهائي لمقومات هذه الهوية مهما اختلفت تعريفاتها النظرية.

إذن فهو تحوّل هائل وانتقال جسيم ولا يمكن أن يكون سهلا وغير مُواجَه بصعوبات وتحديات كبرى. لهذا طرح بعضٌ أن أسلم طرق التحوّل إلى الديمقراطية هو التدرج في تطبيقها، وهي النظرية التي تتمترس خلفها الكثير من الأنظمة الدكتاتورية

اليوم لأنها تمنح الحاكم أفقا موعودا للتغيير ولكنه أفق مفتوح وغير محدد، إنه تبرير اضطراري بعد أن أصبحت الحريات العامة وحقوق الإنسان في التعبير والممارسة السياسية مطالب جماهيرية في البلدان كافة. ولا يسع افتراض أن هناك شعبا في العالم، عالم اليوم بكل مظاهره وتحولاته خاصة على صعيد الاتصالات وتبادل المعلومات وتطور وسائل الإعلام لا يطمح ولا يطالب بحقوق أضحت بديهية للجميع، وإلا فإنه شعب يعاني من مشاكل يجدر معالجتها قبل النظر في مشاكل الحكم والسلطة.

إن من أبرز مظاهر حالة التغيير والتحوّل التي ينوء بها العراق منذ عام ٢٠٠٣، وأعني هنا المشاكل التي خلقها الحل الديمقراطي هي:

* الصراع بين النظام السابق بكل ما تركه من شخوص وثقافة وعقلية وبين النظام الجديد بكل ما أتى به من محمولات مخالفة. وهو أمر شائع ومبرر في كل تجربة مماثلة.

* الصراع على السلطة بين الطبقة السياسية التي لم تنضج رؤيتها بعدُ في التعامل الحصيف مع الديمقراطية.

* إشكالية الأغلبية والأقلية في بلد متعدد المكونات ويمتلك كل مكوّن القدرة على التأثير والتمرد والمشاكسة.

* تبديد وهدر للموارد والطاقات بفعل عدم قدرة المؤسسات الحكومية على القيام بدورها كما يجب ليتفشى الفساد والاختلاس والتخطيط السيئ والمشاريع غير ذات الجدوى لغياب الكفاءة والنزاهة والإخلاص، ولعدم استكمال تلك المؤسسات لبناها وأدوات عملها خاصة بعد إعادة بنائها من الصفر. بالإضافة إلى مجال هدر وتبديد مستحدث عراقيا قيل انه مما تقتضيه عملية البحث عن توازنات وتوافقات تناسب الظرف العراقي باعتباره يمتلك خصوصية التعددية وكثرة الاختلافات والتقاطعات بين نخبه.

التأمل في هذه الحزمة من التعقيدات العراقية يدفع إلى الاعتقاد بأننا لا زلنا نحبو في بداية طريق طويل لبناء الديمقراطية، وأن حدوث وتواتر الأخطاء أمر متوقع بل أمر حتمي.

كل مشكلة معهودة في الديمقراطية، أو على الأقل أغلب هذا النوع من المشاكل، يمكن النظر إليها من زاويتين إيجابية وسلبية، إيجابية لكونها جاءت في جو ديمقراطي ما يعني وجود صوت معارض قادر على التعبير عن نفسه، ومهما يكن حجم المشكلة فهو أمر جيد لأنه في فضاء الديمقراطية لا توجد مشكلة عصية على الحل تماما، لا سيما أنها تُعرض وتُكشف ويُعترف بها بشكل مباشر أو غير مباشر بدلا مما تدأب عليه الدكتاتوريات من إنكار وإخفاء وتجاهل ومنع الحديث عنها أو قريبا منها، ومعالجة هذه المشاكل يعني خطوة بالاتجاه الصحيح لتطوير النظام الديمقراطي واستكمال شروط الدولة الديمقراطية الحديثة وقبول الجميع بها ورضاهم عنها. الجانب السلبي في ذلك هو أنها بلا شك تهدر الكثير من الطاقات وتعرقل بناء الدولة إلى حين، وتصيبها بالهشاشة وتفت في عضد قدرتها على مواجهة الأخطار التي تحدق بها. تختلف هنا التقديرات بين من يغلّب الإيجابيات ومن يغلّب السلبيات، ولنقل بين من يتفاءل ومن يتشاءم. إن فضل المشكلة، لو جاز لنا القول، هو في ما تدفع إليه من ديناميكية وحراك وتفعيل للعقلية الديمقراطية عبر إنتاج حل أو رزمة حلول ناجحة. وبالتالي تجاوز مرحلة لا بد منها ومن مواجهتها فأي مجتمع يتحول إلى الديمقراطية لا بد وأن تعترض طريقه عقبات وصعوبات ومشاكل، بعضها يمثل تركة موروثة من النظام الدكتاتوري السابق على الديمقراطية، وبعضها الآخر يفرزه الصراع على السلطة أو بعبارة مهذبة تزاحم الحقوق والاختلاف في تقديرها. لكننا في العراق نلمس أننا نتمتع بموهبة إثارة المشاكل «الصحيحة» ووضع الحلول الخاطئة.

نعم فهناك مشاكل تكتنف طريق التجربة وتشخصيها وإشهارها والإعلان عنها أمر طبيعي ونافع بدلا من جعلها قنابل موقوتة لا يُؤمَنُ معها على مستقبل هذه التجربة، ولكن نرى أن بعضا من الحلول هي حلول خاطئة إن لم نقل تمثل في الواقع مشاكل إضافية.

من الأمثلة على ذلك في الراهن العراقي مشكلة التعايش مع الديمقراطية عبر إرضاء الجميع وبالتالي ينتهي الأمر إلى ضرورة وأهمية المشاركة في السلطة كاستحقاق

وطني. استمرار شعور بعض الجهات السياسية بالتهميش أو عدم المشاركة بقدر معقول في صناعة القرار بشكل عام لا يخدم الطموحات المعقودة على مستقبل تطور الديمقراطية، وهذا ما بات مسلما به وأمست تؤمِن به جميع القوى السياسية على الساحة. إلا أن المعالجة التطبيقية جاءت بما يبدو إثقالا لكاهل البلاد واقتصادها، حيث تم الإكثار من الوزارات بدلا من تقليص عددها، واستحداث مناصب جديدة ستكلف ميزانية البلد ملايين من الدولارات فيما هي تعاني من عجز أصلا، يضاف إليها الامتيازات الهائلة للنواب والوزراء والدرجات الخاصة وغيرهم. هدر الثروة لإنتاج مناصب ترضية هي المشكلة التي تعتبر بنظر ساستنا الحل، وهنا تكمن المفارقة!

يقال أنها مجرد حلول مرحلية طارئة لن تدوم ولن تتكرر، غير أننا لا نعرف على ماذا يستند هذا القول؟ وقد سبق أن قيل لنا ذلك في الوزارة السابقة كما هو الحال مع مجلس الرئاسة مثلا!

إن الفرض الوحيد الذي تسقط معه الحلول الطارئة هو إنتاج حل كلي وشامل للصراعات السياسية في البلاد، وأن يصل الجميع إلى حالة قناعة ورضا بالقدر الديمقراطي، وهو أمر نحتمل استغراقه سنوات مقبلة. الأمر الذي يجعل الحلول الحالية تفرض نفسها في تشكيل الحكومات القادمة وتصبح عرفا متبعا لتجاوز عقدة تشكيل الوزارة واختيار من يشكلها.

هذه الأعراف التي تقرّ متراكمة بصورة مستمرة تجعلنا نرسّخ مشكلة مزمنة في ديمقراطيتنا من الصعب التخلص منها أو البحث عن حل لها، لأن أي حل يُطرَح سيصطدم بشرعية التسالم على حل قيل يوما ما انه مرحلي وطارئ ولن يتكرر.

٢٠١٠\١٢\٨

الأزمة السياسية.. حقيقة أم افتعال؟

تتصاعد الأزمة السياسية في البلاد على وقع التشدد في المواقف، وتبدّل أخرى ربما إيذانا بتغيير خارطة التحالفات القائمة منذ الانتخابات على الأقل.. وهي تحالفات اللحظة الأخيرة التي أوجدت حكومة يؤشر عليها بأنها:

حكومة ولدت بعد مخاض عسير امتد لما يقرب العام..

الولاية الثانية للمالكي رغم معارضة خصومه.

جاءت عبر اتفاقية لم تنفذ بعض بنودها كما يدعي أهم طرفيها العراقية والكردستاني لعب العامل الخارجي دورا كبيرا في تشكيلها..

وعود من المالكي للأطراف المشاركة أيقن الجميع ومنهم السيد المالكي أنه غير قادر على تنفيذها.

طاقم وزراي بُنِي على المحاصصة لم يقنع رئيس الوزراء نفسه وقال عنه في خطاب تشكيل الحكومة إنه غير مقتنع به ودون مستوى الطموح.

برنامج حكومي فضفاض وغير واضح في رسم إستراتيجية عمل الحكومة للسنوات الأربع من ولايتها لا سيما في مجال الأمن والخدمات. ولهذا فهي لم تحقق النجاحات المأمولة حتى اللحظة.

في النظم البرلمانية تولد مثل هكذا حكومات هشّة وغير متماسكة ولا تملك أي من عناصر تأكيد بقائها إلى نهاية ولايتها، وتتعثر في عملها وتشهد المرور بالكثير من الأزمات.. فالتوازن الذي يخلقه تشكيل الحكومة بطريقة كالتي حدثت توازن قلق، فما أن يحرّك أحد الحلفاء موقعه أو حتى يرتبك في موقفه فإن اختلالا ما سيحدث وربما يفضي بها إلى الانهيار. لكن مع هذه الوحدة الواصفة لحال الحكومات الائتلافية يبقى

ثمة ما يميز الحالة العراقية عن غيرها في تفاصيل وجزئيات عديدة.

للوضع لدينا خصوصياته وظروفه المعقدة، وما يجري اليوم حرب سياسية ضروس انتقلت من مرحلة محاولة الاتفاق على مجرد الجلوس إلى طاولة حوار لعلها وعساها، إلى مرحلة حرب الحلول الجاهزة.. فهناك من يرى أن ليس من جدوى لأي حوار أو اجتماع، تقول العراقية إن على المالكي تنفيذ اتفاقية أربيل ضمن المهلة المتمخضة عن اتفاقية أربيل الثانية، وإلا سحب الثقة من المالكي.. وهذه النقلة المتشددة كانت قد جاءت بعد تأييد السيد مقتدى الصدر لمطالب يراها مشروعة لكل من الأكراد والقائمة العراقية.. لينعكس هذا التقارب خلافا وتلاسنا إعلاميا بين كتلة الأحرار وائتلاف دولة القانون الذي طرح حلا في مقابل حل العراقية تمثل بحل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة، يقول خصوم المالكي إنهم يعتقدون كما هو يعتقد بأن لا نتائج جديدة قادرة على تغيير المعادلة لانتخابات كهذه في هذا الوقت.. بل يذهب استقراء الساسة لمستقبل الخصم إلى حد القول إن نجاحه في البقاء لنهاية ولايته الثانية سيعني الوصول إلى دورة رابعة وخامسة لأن (شعبيته ستزداد). وفي هذه الكلمة الأخيرة ما يشدّ الكثيرين في الشارع العراقي ليقفوا عندها.. الإحساس يتسرّب بشكل تلقائي دائرا مع تأملات بسيطة غاية البساطة، لينتج نوعا من الكبرياء الشعبية تجيش في بحر التعاطف السياسي الذي أوصل ذات يوم أحزابا وشخصيات إلى حكم العراق في عقود ماضية لأنها طُوّقت بمواقف عدائية لم تفلح الجماهير في تبريرها وفهمها، فكان أن انحازت لمن تراه «ضحية» تلك المواقف المبنية على خلفية مصالح سياسية محضة...

وبالبساطة ذاتها يقرأ المتابع العراقي العادي أن رغبة خصوم المالكي في منع زيادة شعبيته لا يعني سوى عرقلة تحقيقه لأية نجاحات، بل أنهم أجمعوا أخيرا على أن هناك حتمية ابتلاع المالكي للشارع العراقي خلال السنتين المقبلتين، عبر تجيير انجازات منتظرة تتمثل بمشاريع عدة سيكتمل إنجازها.. فضلا عن بقاء ائتلافه متماسكا في مقابل تآكل ائتلاف المنافسين وبشكل خاص القائمة العراقية..ولهذا السبب هناك من يتكهن بأن الأزمة الحالية لا يريد لها أكثر من طرف أن تنتهي خلافا للتصريحات اليومية التي تطلقها الكتل..

لأن الغاية هو إشغال الحكومة والمالكي وإحراجه بعدم إعطائه فرصة لالتقاط الأنفاس بغية إدارة عمل حكومته وتحسين أدائها المتلكئ أصلا، ما دفعه أخيرا إلى التحدي بأن عزم على عقد جلسة لمجلس وزرائه في كركوك.

هذا يعني أننا نعيش أجواء أزمة مفتعلة على الأرجح. والافتعال السياسي هو تحريك الساحة من حالة الهدوء والاستقرار إلى حالة غير مستقرة بلا مبررات موضوعية مقنعة تستدعيها مصلحة عامة. إن الأسباب هنا تتصل بأغراض ومصالح الأطراف التي تثير الأزمة وتخلقها أو تعيد تفعيل أجزائها شبه الميتة أو الغائبة. التخوف من «دكتاتورية» للمالكي تخرج عن السيطرة هي أهم العوامل التي حرّكت حتى بعض أقرب حلفائه باتجاه التقارب مع أشرس خصومه.. والحديث الآن عن وجود دكتاتورية من عدمها لم يعد له أية أهمية، ذلك أننا أولا أمام تفاعل نتائج لا أسباب، وقول السيد المالكي إنه يتحرك تحت سقف الصلاحيات الدستورية يُنظر إليه كنوع من المكابرة.. ولأن القضية ثانيا مرتبطة بالتخوّف، وهو حالة شعورية تجعل الحديث سجالا لا نهائيا حول قضية تتأرجح بين الإثبات والنفي في أذهان الساسة الذين لا ثقة بينهم كما في أذهان الناس. وحلها الوحيد بيد المالكي نفسه المُطالَب بطمأنة شركائه وتبديد مخاوفهم.. مع أن كل الإشارات التي تومض في مشهد الأحداث أو تأتي عبر مرايا الكواليس تقول العكس.

العودة إلى الوراء تؤكد أن الصراع كان محتدما بين المالكي وقائمة علاوي، أما اليوم فقد تعددت الأطراف، إذ دخل التحالف الكردستاني والتيار الصدري في المعمعة السياسية. فيما بقي المجلس الأعلى حمامة تغرّد خارج السرب من خلال مبادرات الحكيم الداعية إلى الحوار والتهدئة، دون أن يعيرها الآخرون أذنا صاغية سوى بتصريحاتهم الإعلامية.. فالعراقية كانت بعد كل دعوة يطلقها السيد عمار الحكيم للحوار تسارع إلى تأييدها بينما انقلبت اليوم في موقفها صوب إعلان المقاطعة إلا بشرط حل أزمة عمرها الحقيقي عامان في أسبوعين! ليبقى موقف المجلس الأعلى مميزا أيضا حيث يتحفظ على الشروط المسبقة وعلى حلول كسحب الثقة من المالكي من دون

معرفة ما هي الخطوة اللاحقة التي تضمن عدم وقوع البلاد في الفوضى..

كانت القائمة العراقية منذ البداية تسعى إلى الوصول بخلافها مع المالكي إلى أقصى درجات التوتر.. وأخيرا حققت ذلك عبر نقلتين بأقدام حليفين آخرين في الحكومة.. الأولى جاءت عبر الأكراد من خلال مواقف البرزاني التي تفجرت بشكل مفاجئ ولأسباب يقول بعض إنها ليست واضحة تماما..فيما يراها بعض آخر واضحة إذا ما راجعنا تسلسل الأحداث التي بدأت بفعل خلافات المركز والإقليم حول قانونية عمل شركات النفط، ثم ملف غاية في الخطورة وهو تهريب النفط من الإقليم بصورة غير مشروعة، وهو بحسب تسريبات كان قد فُتِح قبل قمة بغداد وهددت الحكومة بإعلانه فهرب السيد البرزاني إلى الأمام، ولهذا فما أن أعلنت الحكومة عن هذه القضية حتى بدأت المواقف البرزانية تخرج عن المعقول وأخذت حدة تصريحاته مأخذا لا سابقة له.

ثم جاءت النقلة الثانية من خلال زيارة السيد الصدر إلى أربيل، فتشجعت العراقية على المضي في طريق كانت تبحث عمّن يؤمن لها فيه سلامة المرور. ولعل أبرز ما صدر عن السيد مقتدى الصدر هو اتهام المالكي بمحاولة تشييع العراق، وهو تحوّل فريد في خطاب يصدر من مرجعية سياسية شيعية معممة.. حدّ أن وصفته وسائل إعلام ومواقع الكترونية عربية بأنه أخطر تصريح أو اعتراف بأن المكون السني في العراق يتعرض إلى الاضطهاد والتهميش والتنكيل به، وأن هناك سياسة تشييع للسنة جارية على قدم وساق، ومن مظاهرها المناهج التعليمية للطلاب في المراحل الابتدائية والثانوية!! مع أن ما يبدو أن السيد الصدر قد قصده هو الجانب السياسي المتعلق بأمرين، الأول: ما يراه حقوقا طبيعية للقائمة العراقية.. ما دام ثمة اقتناع بأنها تمثل المكون السني. والثاني: إن الصدر يرى أن للمالكي منحى من التفكير تتحكم فيه مخاوف من وجود مشاريع تستهدف الطائفة الشيعية وأن هناك إصرارا لبعض الأطراف العربية ذات العلاقات الجيدة مع القائمة العراقية على عدم التعامل معه لكونه شيعيا، أما اللين مع غيره من القادة المنتمين لطائفته نفسها فهو ليس أكثر من مناورة لشق وحدة صف التحالف الوطني.

إن القول بافتعال الأزمات يقابله قول ووجهة نظر أخرى تفيد بأنّ ما يُغرِق البلد حاليا هو نتيجة تراكم أزمات سابقة خلال السنوات الماضية..و إنه في النهاية صراع يتعلق باستراتيجيات بناء الدولة واختلاف حول جملة من المفاهيم والقضايا التي تتعلق بمراحل تأسيسها الجارية بصعوبة. فالمالكي كما القائمة العراقية لا يقصران غاياتهما وأهدافهما على منصب رئاسة الحكومة بحد ذاته، كما الأكراد الذين لا يهمهم من يكون في هذا المنصب طالما سار على طريق ضمان مصالحهم في تعزيز استقلالية إقليمهم وبقاء ارتباطه الشكلي بالمركز، بقدر ما يمتلك كل منهم شكلا وصورة لما يجب أن تكون عليه الدولة، وأهلية أيّ مشروع لبنائها يتوجب الأخذ به، وتطبيق هذا المشروع يتم عبر رئاسة السلطة التنفيذية وصلاحياتها الدستورية. وإنه إذا كان ثمة شيء مفتعلا فهو يقع في فواصل وطيات أزمة مركبة ومعقدة.. ففي تلافيف هذه الأزمة هناك ما هو غير حقيقي أو مجرد تكتيكات ومناورات ضمن سياسة الضغوط المتقابلة ولعبة الحصول على مكاسب أو توهين وإضعاف الخصوم.

وبين حقيقة الأزمة وافتعالها يبقى العراقيون يتوجسون خوفا من صراعات القوى السياسية التي يمكن أن تنفجر في أية لحظة في الشارع ويتحوّل الحديث والتراشق بالتصريحات والرسائل البينية إلى تراشق بالمفخخات والرصاص في الشوارع..

٢٠١٢\٥\١٤

أحزاب الديمقراطية وديمقراطية الأحزاب

يرتبط ظهور الأحزاب بالنظم الديمقراطية حيث إمكانية التعددية والتعبير عن الآراء السياسية ووجهات النظر المختلفة، والأحزاب في النظام الديمقراطي تمنح هذه الديمقراطية الكثير من معناها وأهميتها وتدفعها لتكون نظاما قويا بنّاء حيث يخلق التنافس بين هذه الأحزاب أجواءً تسهم بفاعلية في تعزيز المظاهر الديمقراطية كافة، والتعددية الحزبية في النظام الديمقراطي تعني غياب الصوت الواحد وصانع القرار الأوحد وتقف أمام نشوء دكتاتورية بزي ديمقراطي تفرض سلطتها على الآخرين وتخرق الدستور والقوانين المعمول بها، فأي حزب لا يمكنه فرض إرادته وسلامته من النقد في حال تجاوز الحدود المشروعة، إلا انه من الممكن لحزب ما أن تتيح له الظروف الوصول إلى السلطة والإمساك بها وعدم الخروج منها بعد أن يحكم قبضته في غفلة من الزمن ومن الأحزاب والجماهير ليتفرد بكل شيء ويؤسس لوضع يجعل الدولة ملكا له، وهي حالات نادرة حصلت في بعض التجارب لدول مختلفة في شرق آسيا وأوروبا كما حدث في ألمانيا وإيطاليا. والحقيقة أن الحزب السياسي ما هو إلا جماعة تعمل بكل ما يتاح لها من وسائل للوصول إلى الحكم، فليس هناك حزب سياسي زاهدا في السلطة إلا إذا قلنا أن عاملا ما يكلف نفسه عناء العمل الشاق دون انتظار مقابل لجهده، أو كتاجر يضع رأس ماله في صفقة شراء دون أن ينتظر تحقيق الأرباح..

توجد الأحزاب فقط في الأنظمة الديمقراطية لأن الدكتاتوريات قائمة على إلغاء الصوت المعارض لها سواء كان مجموعة أفراد ـ أي حزب ـ أو جمعيات وهيئات أو على مستوى الأشخاص من عامة الشعب. والدكتاتورية هي نظام الحزب الواحد بالطبع فلا تقبل منافسا لها مهما كانت قوته والقاعدة التي يمكن أن تؤيده أو يقنعها بتوجهاته، وقد

توجد أحزاب في دكتاتورية ما ولكنها غير حرة في عملها وقد تكون نسخة للحزب الحاكم.. أما الديمقراطية التي توفر حرية التعبير فيوجد نوعان الأول أن يكون هناك حزبان رئيسان يمثلان توجهين متضادين، وبالتالي فإن الجمهور يتقسم بينهما مؤيدا لهذا ومعارضا للآخر كما هو الحال في أمريكا وبريطانيا على سبيل المثال. ويبدو أن نظام الحزبين يعكس واقعا اجتماعيا وسياسيا أكثر استقرارا، ويدل على أن المجتمع لا يعاني من انقسامات شديدة وأنه غير ميّال للجدل السياسي وبنفس القدر فهو غير معني كثيرا بالخلفيات والانتماءات المتنوعة، وقد تؤشر هذه الحال أيضا إلى قلة المشكلات والتحديات التي يواجهها البلد والشعب بشكل عام، وكثيرا ما يراق ذلك وجود قوة تتحكم بالمفاصل السياسة والمجتمعية عبر الاقتصاد والإعلام وغيرها كما في أمريكا. والنوع الآخر هو أحزاب متعددة تعكس في الغالب التنوع الاجتماعي وتكويناته الاثنية والطائفية وحتى توجهاته الفكرية. وفي هذه الحال يكون التنافس شديدا وقد يخرج إلى حالات صراع مستحكمة طويلة الأمد بين الأحزاب السياسية، وتكون الحكومات المشكلة خاصة إذا كان النظام برلمانيا حكومات ائتلافية ضعيفة ومهزوزة.

إن وجود التعددية السياسية الممثلة بالأحزاب لا يعني بالضرورة أننا نملك نموذجا ديمقراطيا ودولة ديمقراطية قائمة على أسس قوية وثابتة يكون فيها الصوت الشعبي مسموعا ويصدق معها أن الشعب مصدر السلطات ما لم تكن تلك الأحزاب تؤمن بالديمقراطية وتعمل على ترسيخ ممارساتها داخلها هي نفسها. لأنه من دون ذلك نكون أمام نتائج سلبية على الديمقراطية وحريات الناخبين، ومن تلك النتائج المترتبة على وجود أحزاب دكتاتورية النزعة وإن عملت ضمن مناخ ديمقراطي الشكل:

أولاً: إن هذه الأحزاب تقدس زعاماتها وقياداتها ويكونون كالآلهة التي لا يمكن رد قولها ونصها..أوامرها ونواهيها.

ثانياً: سيختزل البرلمان الذي يفترض أن كل نائب فيه يمثل ناخبيه بقادة الأحزاب، وفي حال أتألف أكثر من حزب فإن النتيجة ستكون أوخم في ضياع قضية تمثيل النواب البرلمانيين للناخبين. ومعها يفقد البرلمان الكثير من دوره وأهميته وتصنع

القرارات الهامة وتطبخ خارج قبته.

ثالثاً: ستفرز هذه الحالة وجها من أبشع وجوه الدكتاتورية، إذ سنقف أمام شكل دكتاتوري يتمثل بتعدد وجوه الدكتاتور بدل أن يكون شخصا واحدا.. ولعلها حالة أكثر سوءا من الدكتاتورية التقليدية المتمثلة بزعامة أبوية متفردة تضع نفسها مالكة للتاريخ وصانعة له. في حال كهذه سيجتمع أسوأ ما في الدكتاتورية من تفرد وتسلط وضياع صوت الشعب وأسوأ ما في الديمقراطية من حالة نزاع وصراع مصالح بين تلك الدكتاتوريات المتنازعة على الحكم ومحاولة التفرد به، مع أن هذا التفرد يبقى صعب التحقيق لتكافؤ القوى بين الأطراف المتصارعة التي تدخل البلاد في نفق مظلم ما لم تسنح الفرصة لطرف ما بتحقيق الغلبة وبالتالي العودة إلى الدكتاتورية الفردية.

رابعاً: غياب الديمقراطية داخل الأحزاب ينعكس على وعيها السياسي وطبيعة حراكها على الساحة وتعاملها مع القوى الحزبية الأخرى، ومعه من الصعوبة أن تحصل حالة استقرار وانسجام بين الأحزاب الرئيسة وتكون العلاقة بينها في الغالب متشنجة ومتوترة وتستخدم في معاركها الضارية كافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة وتلجأ إلى تسقيط وتشويه خصومها.. وربما يبرز أمامنا مثال لهذه الأحزاب حتى وإن ائتلفت في تكتل واحد كما هو حال القائمة العراقية، وهو ما يرسم أمام الجماهير لوحة منفرة وتبلغ أحيانا الصراعات السياسية بين أحزاب كهذه مبلغا من الخطورة بحيث تصبح القلاقل السياسية وافتعال الأزمات سياسة ثابتة ومظهرا دائما ومستمرا.

خامساً: من أشد النتائج سلبية لهذا الوضع هو مبلغ الانعكاسات وتأثيرها على قناعات الناس لا سيما في بدايات التجارب الديمقراطية في الدول التي تخلصت أو تهاوت أنظمتها الشمولية كما هو الأمر لدينا في العراق بعد سقوط النظام الدكتاتوري السابق. فمن شأن صراعات الأحزاب وتفرد زعاماتها بالقرارات والتحكم بمصائر الأمور أن يجعل الشارع الشعبي فاقدا للثقة بجدوى النظام الديمقراطي، وهي حالة بتنا

نلمسها في العراق اليوم. حيث يصب المواطنون جام غضبهم على الأحزاب وقياداتها التي لا تريد إنهاء صراعاتها البينية على النفوذ، وكأن الأمر لا يختلف عن عائلة دكتاتورية مالكة يتصارع أفرادها على الاستئثار بالحكم. وهذا واقع يحمّل أحزابنا مسؤولية مراجعة إستراتيجيتها والنهوض بمهمة تبديد هذه الصورة في ذهن الناس قبل فوات الأوان.

سادساً: يتسم الصراع بين الأحزاب غير الديمقراطية في داخلها بأنه صراع طويل الأمد، لأنه كثيرا ما يتحول من صراع بين أفكار وأطروحات حزبية إلى صراع بين قناعات شخصية لقادتها. ولا يضع حدا لهذا الصراع إلا في حال ظهور خيار جماهيري لقاعدة عريضة وواسعة وهو احتمال صعب التحقيق في حال كان المجتمع يعاني من انقسامات داخلية بين مكوناته، وفي ظل كون تلك الأحزاب تقدم نفسها ممثلة لتلك المكونات.

سابعاً: ولا ننسى أن عدم ديمقراطية الحزب تعني على الأغلب أنه لا يستوعب التعددية الخارجية بقدر ما لا يستوعب التعددية داخله.. فيكون نطاق عضويته وقاعدته المؤيدة ضيقة وقائمة على الانتماء لمكون ديني أو قومي أو غيرهما. وبهذا فهو لا يسهم في تفعيل وبناء نظام الدولة الديمقراطية، بل سيكون من الحتمي وقوعه في تناقض صارخ بين سلوكه السياسي وشعاراته التي يريد أن توافق الشعارات الديمقراطية المألوفة.

إن مشكلة الأحزاب غير الديمقراطية في الديمقراطيات أنها في حال وصولها إلى سدة الحكم يكون من الاستحالة عليها بمكان ممارسة ديمقراطية الدولة. ولهذا تتسم مرحلة تواجدها في السلطة بتعثر بناء الديمقراطية وعدم قدرتها على التقدم على طريق النضج والتكامل، إن لم نقل أنها ستخلق أزمات عديدة بوجه النظام الديمقراطي الذي وصلت من خلاله إلى السلطة.

يضع البعض عددا من المبادئ والوسائل التي يمكن من خلالها أن يكون الحزب متصفا بكونه حزبا ديمقراطيا ومنها أن يكون الأعضاء جميعهم متمتعين بنفس الدرجة

من الحق في اتخاذ قرارات الحزب ومواقفه.. وان تنفتح عضوية الانتماء للحزب أمام الجميع بغض النظر عن الجنس والدين والمذهب والقومية. وهذه النقطة في غاية الأهمية إذ أنها ترتبط بقضية التداول السلمي للسلطة، ففي حال انغلق الحزب على مكون بعينه يكون انتقال السلطة من النقيض إلى النقيض وهو ليس تداولا بقدر ما سينظر إليه على أنه إقصاء. وهذه المعضلة هي التي نعيشها اليوم في العراق. ومن المؤشرات أو الآليات التي يجب أن تتوفر في الحزب الديمقراطي هو أن يكون له دستور يلتقي ودستور البلاد في نقاطه الأساسية التي تميزه ديمقراطيا كحرية التعبير وكون الأعضاء متساوين في الحقوق والواجبات وهم مصدر السلطة داخل الحزب مع ضرورة فصل السلطة التشريعية للحزب عن التنفيذية فيه..الخ.

٢٠١١\٧\١٩

عدم الاستقرار السياسي في العراق

إذا كان علم السياسة كما يصفه المختصون به هو علم يختلف في موضوع دراسته عن العلوم الاجتماعية الأخرى كعلم الاجتماع وعلم النفس باعتبار أن موضوعهما هو الفرد والجماعة فيما يكون موضوع علم السياسة هو الدولة التي تعتبر أوسع شكل منظم من أشكال المجتمع مع عدم احتفاظها بطبيعة واحدة أو صورة أو أهداف ثابتة بل تتغير من وقت لآخر ومن بلد إلى بلد. إذا كان موضوع علم السياسة كذلك فإن من البديهي أن تكون دراسته عملية تعتريها الصعوبة والتعقيد لطبيعة الموضوع المعقدة، وكذلك لتعدد النظريات والمناهج واختلافها الأمر الذي ينتج عنه وضع مفاهيم ملتبسة وغير واضحة، بل قد يتعدد تعريف الشيء إلى حد التضارب المحير فعلا. فحتى مفهوم الدولة، موضوع علم السياسة نفسه، مختلف حوله إلى حد أن قيل لا يوجد تعريف محدد لها واستحالة الاتفاق على أي تعريف كونها في جزء منها عبارة عن فكرة أو شيء مجرد غير مدرك. والحقيقة أن أغلب المفاهيم والقضايا التي يعالجها علم السياسة هي موضع خلاف وجدل بين المفكرين والسياسيين كما يقول الدكتور عصام سليمان الذي يذهب إلى حد القول بأن هناك شكوكا تحوم حول مدى علمية هذا العلم بالذات (مدخل إلى علم السياسة ـ مقدمة المؤلف).

وعلى أية حال فمن بين تلك المفاهيم غير المتفق على تحديد واضح لها هو مفهوم (عدم الاستقرار السياسي)، فما هو عدم الاستقرار السياسي؟ وما هي عوامله وأسبابه؟ السلب عادة ما يذكر مباشرة بالإيجاب، لهذا مبدئيا فإن معرفة الاستقرار السياسي وهو مفهوم آخر ربما يوضح لنا ما يعنيه عدم الاستقرار السياسي، إلا أن المشكلة فيما يبدو ستبقى على حالها نظرا لكون الاستقرار السياسي نفسه مفهوما غامضا ومختلفا على

تحديده وتعريفه هو الآخر. بل إن الباحثين في مفهوم الاستقرار السياسي سلكوا أسلوب المخالفة المنطقية أو مفهوم المخالفة في محاولة تعريفه. أي عبر دراسة عدم الاستقرار السياسي أولا. وكأن ذلك يوحي بأن عدم الاستقرار أكثر وضوحا وأجلى في تعريفه ورصده وتحليله كظاهرة سياسية واجتماعية. وعلى ما يبدو أن الصعوبة التي تواجه الدارسين في هذا المجال يكمن مصدرها في أن مفاهيم كهذه تعتبر مفاهيمَ نسبية تختلف باختلاف المجتمعات والبيئات السياسية والثقافية، وبسبب التفاوت في طبيعة المشكلات ودرجة خطورتها وتقدير تلك الخطورة واختلاف أساليب التعايش معها وانعكاساتها على المجتمع الذي تحدث فيه. إضافة إلى ذلك هناك الانطباعات والآراء الشخصية فكلٌّ ينظر من وجهة أو زاوية معينة تختلف عما ينظر من خلالها الآخرون.

ولكن برغم الاختلاف حول صياغة أو تحديد المفهوم تبقى هناك مؤشرات ومعطيات تكاد إلى حد ما أن تكون محط إجماع تتيح الجزم بالحالة السياسية التي يعيشها بلد بعينه، هل هي حالة استقرار سياسي أو عدم استقرار؟ مع وجود مجال للاختلاف حولها كما سيأتي.

من بين التعريفات المهمة لعدم الاستقرار السياسي هو تعريفه بكونه عدم قدرة نظام سياسي على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح. وهناك من عرّف عدم الاستقرار بأنه عدم مقدرة النظام على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات في داخل المجتمع بدرجة تحول دون وقوع العنف فيه.

وضع صاموئيل هنتجتون معادلة في عدم الاستقرار السياسي مفادها أن عدم الاستقرار يساوي المطالب السياسية مقسومة على المؤسسات السياسية. أي ببساطة أن عدم الاستقرار السياسي يزداد بزيادة المطالب السياسية وعدم قدرة المؤسسات السياسية عن الاستجابة لها. معادلة هنتجتون هذه تضعنا أمام تشخيص الظاهرة وليست معنية بتعريفها الدقيق، فانعدام الاستقرار يتزايد بزيادة المطالب السياسية من قبل الشعب أو قوى المعارضة في مقابل ذلك يخفق النظام السياسي في تلبية تلك المطالب التي تتمثل في المشاركة في صنع القرار، وبالتالي فإن هنتجتون حصر القضية

بالسبيل المتعارف عليه غربيا وهو المشاركة عبر الانتخابات التي توفرها النظم الديمقراطية. وفي ظل غياب القدرة على المشاركة من خلال التصويت والانتخابات فقد يتم اللجوء إلى وسائل تعبير غير رسمية أو غير مشروعة في عرف النظام السياسي القائم كالاحتجاجات والمظاهرات والإضرابات والعصيان المدني المحظورة جميعها في الأنظمة الدكتاتورية. لكن البعض لا يرى في هذه الوسائل من التعبير دلالة على عدم الاستقرار فربما مثّلت جانبا من حيوية المجتمع إذ يمكن أن توجد تلك التظاهرات والإضرابات في المجتمعات التي تتمتع بالديمقراطية القوية والاستقرار والمرونة، ولكن ثمة عدم رضا يجتاح الشارع لبضعة أسباب يمكن أن تعالجها الحكومة أو تخفق في معالجتها. وعليه فلا يعد ذلك مؤشرا على عدم الاستقرار السياسي. وبالمثل لا يمكن اعتبار كثرة تغيّر الحكومات أو الوزراء دلالة على شيء من ذلك.

لكن ما تتيحه لنا معادلة هنتجتون التي ترى تناسبا طرديا بين المطالب السياسية وعدم الاستقرار هو أن الاستقرار السياسي لا يمكن توفيره باستخدام القوة والعنف الذي يقمع معارضي النظام.لأن القوة ليست باستطاعتها إلغاء المطالب السياسية فهذه المطالب تظل قائمة وموجودة بل قد تزداد في واقع الأمر. وقصارى ما تفعله القوة هو منعها من التعبير عن نفسها عبر الوسائل المختلفة، ما يعني استمرار انعدام الاستقرار واقعا وأن حالة الغليان الداخلية تنذر بانفجار منتظر في كل لحظة. ومهما بلغت القوة العسكرية التي بيد الأنظمة فهي تبقى عاجزة عن توفير الاستقرار السياسي، ولعل العراق كان مثالا واضحا يجلو هذه الحقيقة، فقد كان النظام الدكتاتوري قويا من الناحية الأمنية وكذلك العسكرية أغلب فترات حكمه، لكن لم نشهد أي حالة استقرار سياسي إلا لفترات محدودة، ولم تضمن تلك القوة استمرار ذلك النظام بل على العكس تماما حيث أصبحت تلك القوة هي السبب المباشر لانهياره بعد أن أفرط في استخدامها ضد شعبه وشعوب المنطقة.

تعد لدى البعض التعددية الثقافية وعدم تجانس المكونات التي يتألف من ألوانها الطيف المجتمعي عاملا من عوامل عدم الاستقرار. وإسقاطا على الواقع العراقي فإن

ظاهرة عدم الاستقرار تعود إلى التعددية التي يزخر بها البلد، خلافا لمن يعدّها عامل قوة. يعد دارسون هذا الرأي ضعيفا بملاحظة التجارب العالمية والتاريخية. فهناك العديد من المجتمعات ذات الأطياف المتنوعة تتمتع باستقرار سياسي واضح، ولا يبدو أن عامل التنوع مهددٌ له. فعلى سبيل المثال تتكون الولايات المتحدة الأمريكية من خليط غير محدود من الأعراق والثقافات والأديان. فهي تتألف من أوربيين وصينيين وأفارقة ومكسيكيين وهنود حمر وبقايا أعراق وثقافات قبلية كما تعد اليوم البلد الأكثر توفرا على خليط ديني في العالم، إذ يوجد فيها أتباع كل الديانات والمذاهب المعروفة فحتى الهندوس يشكلون نسبة ٠,٤% بينما يشكل البوذيون ٠,٧% في بلد يبلغ عدد سكانه أكثر من ٢٥٠ مليون نسمة، فضلا عن الملحدين واللادينيين. رغم هذا التنوع فإن الولايات المتحدة تتمتع باستقرار سياسي واضح. وبالمثل نجد العديد من الدول متعددة المكونات كاستراليا وانجلترا وسويسرا وغيرها كلها بلدان تنعم باستقرار سياسي لا يخفى على أحد. إلا أن الأمر لدى بعض الباحثين منظور إليه بشكل نسبي، ففي مقابل تلك الأمثلة توجد في العالم الثالث نماذج عديدة تكون فيها التعددية ومشكلة الأقليات سببا مباشرا في عدم الاستقرار كما في السودان ولبنان وتركيا والعراق واليمن وعدد من الدول الأفريقية مثل نيجريا ورواندا وغيرها.

نلمس وفق ما سبق أن (عدم الاستقرار السياسي) لا يُختَلف فقط على تحديد مفهوم واضح وموحد له في البحث السياسي بل ويختلف حول مسبباته والعوامل المهيئة لظهوره وتفاقمه. وأيا يكن فهناك مجموعة من المؤشرات أو الظواهر التي يمكن أخذها بنظر الاعتبار لتقدير حالة الاستقرار السياسي من عدمه. ومن بين ذلك نورد التالي:

أولاً: انتقال وتداول السلطة:

تتمثل السلطة عادة برئيس الدولة أو رأس السلطة التنفيذية، وانتقال السلطة أو تداولها يعني تغيير رأس الهرم، وهناك طريقتان لانتقالها الأولى عبر التداول السلمي ضمن ما ينص عليه رأي الناخبين في النظم الديمقراطية، أو طريقة الانقلابات

العسكرية والثورات. انتقال السلطة بشكل دستوري وبموجب رغبات الجمهور يعني أن الدولة تتمتع باستقرار سياسي وأما تكرار انتقالها عبر الانقلابات وأعمال العنف فهو دليل قاطع على انعدام الاستقرار. قد يستمر راس النظام محتفظا بالسلطة لفترات طويلة ويكون هنا الاستقرار السياسي مشروطا بقبول الشعب لمثل هذا البقاء المديد في المنصب، ولعل بعض دول الخليج تعدّ نموذجا له، لكن هذا الاستقرار المشروط حالة نادرة اليوم، ففي دول الخليج العربي نفسها تزداد بوادر عدم الاستقرار السياسي فضلا عن انعدامه بدرجة ما في بعضها أصلا لوجود رفض لقطاع من الجماهير لبقاء الحاكم.

ثانياً: شرعية النظام

لا يوجد معيار واحد لشرعية النظام السياسي، فهناك اتجاهات عديدة لفهم معنى الشرعية، لكن المتعارف عليه هو الشرعية من وجهة سياسية التي تبرِّر وجود السلطة وفقا لإرادة الجماهير أو أغلبيتها العظمى سواء حدث ذلك عبر التصويت والانتخاب العام أو لا. فالأهم هو القبول والتقبل العام في المجتمع للسلطة القائمة كون هذه السلطة تعمل على تحقيق مصالحه ورعايتها وتوفير احتياجاته وإشباعها. وفي حال اهتزت أو تهرأت تلك الشرعية فإن هذا سيؤدي حتما إلى عدم الاستقرار لوجود مطالب سياسية غير مستجاب لها من قبل السلطة. إن توفر الشرعية للنظام ركن من أركان الاستقرار السياسي.

ثالثاً: الصراعات السياسية الداخلية

في كل مجتمع هناك جماعات سياسية واجتماعية تتصارع وتتضارب توجهاتها وآراؤها، لكن حدود هذا الصراع يأخذ أشكالا مختلفة بقدر ما يتنوع الصراع على الساحة السياسية والاجتماعية، توفر حرية التعبير مجالا لظهور صراع سياسي ولكن في حال تجاوز هذا الصراع حدودا معينة بحيث تكون له انعكاسات على الواقع الأمني أو الاجتماعي أو الاقتصادي للبلد فإنه يعد مؤشرا لعدم الاستقرار، أما بقاؤه ضمن دائرة

معقولة هي دائرة التنافس المشروع بحيث لا تنعكس الصراعات السياسية من خلالها إلى خارج الحلبة ولا تعرقل عمل الحكومات ومؤسساتها فهو لا يشير إلى عدم الاستقرار بقدر ما هو مظهر من مظاهر الحيوية السياسية.

رابعاً: سيادة القانون والقدرة على تطبيقه

على الأعم الأغلب أن فترات انعدام الاستقرار هي فترات تراجع قدرة الدولة على تطبيق القانون وسيادته على الجميع. في كل مجتمع هناك من يمتلك القوة والرغبة على الدوام في زعزعة الأمن وإرباكه وخلق الفوضى، إن قدرة الأنظمة على حفظ الأمن وتوفيره للمواطنين بطرق لا تناقض الدستور أو حقوق الإنسان يمثل مؤشرا للاستقرار فيما يكون فقدان تلك القوة أو ضعفها أو لجوء الأنظمة إلى استخدام العنف السياسي وبوسائل غير شرعية دليلا على انعدام الاستقرار السياسي.

خامساً: استقرار السلطات

المقصود باستقرار السلطات هو محدودية تغييرها سواء كانت تشريعية أو تنفيذية، والحقيقة أن هذه النقطة مرتبطة بنقطتين سابقتين (أولا وثالثا). فالبقاء الطويل المشروط بقبول الشعب لا يمثل انعداما للاستقرار، في حين أن الصراعات السياسية قد تنتج تغيرا مستمرا ومتواصلا في مؤسسات السلطة. وقد تميزت الفترة الملكية في العراق بانعدام الاستقرار السياسي أو ضعفه وكان من مؤشراتها كثرة حل البرلمانات وتغيير الوزارات والوزراء.

سادساً: الولاء الوطني

يختص هذا بالبلدان ذات التعددية القومية والطائفية، والعراق نموذج لها، إن اشتراك الجميع في ولائهم لوطنهم يعني القبول والتعايش بينهم بالضرورة وغياب النزعات الضيقة، وهو ما تغيب أو تتقلص معه احتمالات رفض القبول بالسلطة ورفع

المطالب السياسية بوجهها لحتمية انتماء صاحب القرار إلى أحد المكونات. كلما ازداد الولاء الوطني وترسخت اللحمة بين أطياف الشعب كلما شهدنا استقرارا سياسيا للبلاد.

إن استقرار العراق السياسي مرهون بما قدّمناه ويمكن تلخيصه على النحو التالي:

ترسيخ وتقوية النظام الديمقراطي الكافل لحقوق المكونات الأساسية للشعب العراقي على وجه يجعل الجميع يشعر بالرضا والقبول عن النظام السياسي.

توكيد شرعية النظام عبر تلبية المطالب الجماهيرية والعمل بحرص على توفير احتياجاتها، وردم الهوة السحيقة اليوم بين المواطن والمسؤول. لكون شرعية النظام تتحقق في ذهن المواطنين من خلال عاملي (تقوية الديمقراطية ونشر وعيها، وعبر إنضاج العمل المؤسساتي لخدمة المواطن وكسب قناعته بالواقع).

تخفيف القوى السياسية لصراعاتها البينية وتغليب مصالح البلاد العليا، وخلق روح تنافسية شريفة وأخلاقية فيما بينها وانتهاج أعراف تجعلها عناصر فاعلة في استقرار البلاد، وغياب الأنانية والجهوية والانتماءات الضيقة.

العمل على مشروع من شأنه نزع كل عوامل التوتر وانعدام الثقة بين المكونات الأساسية وتطمين الأقليات، أي مشروع وطني هدفه السموّ بالروح الوطنية العراقية وتعزيز الأواصر بين كل أفراد الشعب العراقي.

٢٠١٠\١١\٣٠

دوامة المشاكل والحلول في الواقع السياسي العراقي

ليس هناك أزمة أشد استعصاء على الحل من أن يكون الحل نفسه هو المشكلة. لعل أقدارنا العراقية اختارت لنا مثل هذه الأزمة التي تجعلنا مختلفين عن غيرنا فتبقى مشاكلنا تراوح في مكانها وبعضها قد يعد من أهون وابسط المشاكل في بلاد وشعوب أخرى. أن تكون حلولنا منتجة في أغلب الأحيان لمشاكل أكثر تعقيدا من سابقاتها فهذا ليس أمرا محيرا وخطيرا وحسب، بل هو مأزق تاريخي ودوامة سياسية واجتماعية تدل دلالة واضحة على أن كل شيء يتجه بالاتجاه الخاطئ ولا نستطيع تفسير شيء مما يدور حولنا، فلا نعرف كيف نتعاطى معه، وأننا ذلك المتخبط في ظلام دامس لا يرى ولا يحدد ما أمامه وما وراءه وما على يمينه ويساره، ليخمن ويتوقع فينقل خطوته باتجاه ما، لكن هذه الخطوة(الحل) تقوده للاصطدام بجدار أو بصخرة أو الوقوع في هوة (المشكلة) ليغير اتجاهه مرة ثانية ويعيد خطواته(حلوله) ومعها تتكرر اصطداماته (مشاكله).. إننا ذلك المتخبط فعلا..

ليس بالضرورة أن تكون هذه العلة نتيجة لغياب من يتمتع بالنظرة البعيدة والثاقبة لقراءة مستقبل الأحداث وتوقع النتائج وتلمس الحلول الصحيحة والسليمة، فمثل هؤلاء موجودون بوفرة في كل مكان وزمان ولا يخلو مجتمع إنساني منهم، بل لأن من يتمتع بهذه الكفاءة مقصيٌّ عن ممارسة دوره في التخطيط والتنفيذ. ولأن اجتهادات ذوي الإرادة النافذة تجزئ تلك الرؤية الصائبة وتكيف مسار الحل لمصالحها وتضع قوانينها الاعتباطية الخارجة عن المنطق لتهشم أية أسس عملية وواقعية رصينة للحل وتحيلها إلى مشكلة لا محال. كذلك ليس بالضرورة أن يكون أصحاب الشأن مجانين ولا تمر بهم لحظة تنبههم إلى الخطأ وتدعوهم إلى المراجعة، لكن مثل هذه اللحظة مجرد لحظة

عابرة لا يعيرونها اهتماما وتوصدها الأهواء والمصالح وما ينتج عنها من حسابات وما ينتج عن هذه الحسابات من مواقف وما ينتج عن المواقف من التزامات. فهي أعني تلك اللحظة العابرة قد تسهم في طرح رأي سديد وحل مستقيم، ولكن لا يتحول الأمر إلى واقع ويمارس في نفسية بعض هؤلاء فعل المسكن الذي يتلاشى مفعوله بعد وقت قصير ويتناثر كأصداء داخلية حوارية أو خارجية إعلامية، وعلى رأي جيرون روني فإن الأحمق يبقى أحمقا، والحكمة تستطيع تهدئته وليس شفاءه..

لكن مع هذا كله يبقى السر الخفي في تناسل المشاكل من الحلول التي وضعت لها! أهو قدر عراقي إذن؟

لنتابع مع أقل قدر من الجرأة ـ مخافة أن ينقلب حلنا إلى مشكلة أكبر ـ سلسلة من تلك الحلول ـ أي ما رأيناها مخارج لمشكلة قائمة في وقت ما ـ والتي انقلبت إلى مشاكل تبحث بدورها عن حلول لا نشك أنها ستأتي لتفرّخ لنا مشاكل أخرى وهكذا. فلنحاكم ونستعرض سنواتنا العجاف بمنطقها ذاته، دون أن نتكلف أنشودة وطنية زائفة.

كان حكم حزب البعث وطغمة صدام مشكلة، وبعد تعاظم الكوارث واتضاح أنه لا يوجد مخرج من جمهورية الموت والجوع والاعتقال جاء الاحتلال الأمريكي ليزيح ذلك النظام الدكتاتوري في لمحة أسبوعين، فكان الاحتلال حلا لم يكن الكثيرون ليتصوروا وقوعه وإمكانية أن يكون حقيقة.. فبرغم قسوة أن تحتل بلدك جيوش جرارة تزحف على المدن ومن ثم تفرض سلطتها إلا أن الأغلبية في العراق فرحت بذلك رغم كل ما قيل فيما بعد لأسباب تخرج عن الحصر. أغلبنا لم يفكر في ما سيأتي به المستقبل إلا من زاوية مقارنة مجردة بين العراق مع صدام والعراق بلا صدام.. لكن لم يستقبل أحد القوات الأمريكية بالزهور.. لسبب بسيط جدا هو غياب ثقافة الزهور في مجتمعنا، وليس إعراضا وكرها بالأمريكان المحتلين وحسب. أرى اليوم أن الزعم حول نصف الرضا مجرد نفاق ووطنية مزيفة ويمكن فهمه أنه شعار متأخر. لقد كنا راضين بدرجات متقاربة سوى من تضررت مصالحه بالطبع، التي عبرت عنها تلك المرأة وهي زوجة أحد الضباط حين أخرجت رأسها من باب منزلها في منطقة الأعظمية في بغداد يوم التاسع

من نيسان ٢٠٠٣ وصرخت بوجه الكاميرات (كلنا صدام حسين).. والحقيقة أن التاريخ لو أعاد نفسه مع العراقيين لأعادوا مواقفهم ذاتها دون اختلاف.. إنها طبيعة مغروسة ومتغلغلة في بنيتنا النفسية والذهنية والاجتماعية، رصدها جاكوبسن في الفصل الذي كتبه مع هـ فرانكفورت في دراستهما لحضارتي مصر والعراق القديمين، إذ قال لو عاد المصري القديم إلى الحياة لسُرّ لمرأى أهراماته وهي باقية بعدُ، لأنه كان يعطي الإنسان ومنجزاته الملموسة معنى جوهريا، ولو عاد العراقي القديم إلى الحياة لما اضطرب كثيرا لمرأى آثاره وهي حطام لأنه كان يعرف دائما بأن الإنسان أيامه معدودة ومهما صنع فما هو إلا ريح تهب. والقضية هنا أبعد من كونها فقط زهدا بالحياة أو فهما أعمق لها بطريقة ما، فإذا كانت قيمة كل مريء ما صنع فإن ما تورثه تلك النظرة أو القناعة هو ألا قيمة لشيء يُصنع..أي لا قيمة للإنسان نفسه، وبالتالي فتكرار الخطأ أمر هامشي وبسيط، وعدم الاتعاظ من هذا الخطأ حالة روتينية طبيعية.. كذلك فلسنا مجبرين جدا على التبصر الجدي في المشاكل ولا الحلول فليذهب الحل وليصبح فيما بعد مشكلة.. وإذا كان بوسييه يقول إذا أُحرِقت بالنار تكون لدي رغبة شديدة في الابتعاد عنها، فلدينا نحن قول آخر طبعا.

لهذا تحول التحرير من سجن صدام إلى احتلال في معتقل الأمريكان.. وتحول الحل إلى مشكلة عظيمة لا بد لها من حلول ناجعة. فكانت المقاومة وهي أمر مشروع ومباح تقرّه القوانين السماوية والأرضية ولا خلاف في ذلك. لكن هذه المقاومة الحل لم يمضِ بها إلا وقت وجيز حتى أصبحت أم المشاكل بالنسبة للمواطن العادي القابع في بيته أو الخارج إلى عمله يتلقط رزقه حين تحولت إلى إرهاب وقتل على الهوية، وأصبحت أيضا مشكلة كبيرة تواجه الدولة التي أريد بناءها على ركام الماضي وأشلائه. حين تتصارع الحلول تتحول إلى مشاكل، وهذه إضافة عراقية أخرى. فاتخذت الأمور منحى معقدا قتل في فترة ما أي أمل بتحسن الأحوال بعد أن نشب الصراع الطائفي كحل للمشاكل التي تكدست في حقيبة التاريخ السياسي والاجتماعي العراقي. لم ينتج هذا الحل الدموي أية نتائج لصالح أي طرف من الأطراف، بل خلق جملة من المشاكل التي

استفحلت وتمادت تبعاتها الكارثية على جميع المستويات. فمن تعميق أزمة الهوية الوطنية إلى تغذية الصراع السياسي وإيجاد مبررات إضافية له إلى إعطاء الفرصة لدول الجوار الرافضة للتغير كي تتدخل في الشأن العراقي مرورا بخراب البنية التحتية واستشراء الفساد ونهب الأموال العامة في ظروف كان الهم الأوحد فيها هو الأمن المفقود فغابت الرقابة وسقطت هيبة القانون وتلاشت الحدود الفاصلة بين الجريمة والبراءة وبين الفضيلة والرذيلة وبين الوطنية والعمالة، وليس آخرها تبرير استمرار الوجود الأجنبي. وفي هذا الظرف المعقد والملتبس اجتهد الساسة بحلولهم فأوجدوا نظام المحاصصة وسنوا دستورا يناسب مصالحهم وراحوا يتقاسمون المناصب والامتيازات لنجد أنفسنا اليوم أمام واقع سياسي مأزوم وفوضوي.

وكل مفردة من هذه المفردات كان من وجهة النظر المجردة تمثل حلا لأزمة قائمة أو متوقعة.. موروثة أو مبتدعة.. فالدستور يمثل مرجعية الدولة ونظامها والعراق بلا دستور دائم فكان الحل بكتابة دستور جديد، وبعد توافقات وشروط وضغوط ولد الدستور ليكون لأكثر من عامين مادة مثيرة للجدل ثم تبين أنه مفرّخ جيد لمشاكل كثيرة تمت تغطيتها بحلول ترقيعية أفرزت بدورها مشاكل إضافية. أما المحاصصة فكان مبدؤها أنها مثلت حلا واقعيا حيث يشترك الجميع في السلطة، لكون العراق بلدا متعدد المكونات وهذه المكونات لا تملك الثقة الكافية بعضها ببعض وزاد الطين بلّة أنها قبلت بتمثيل سياسي لا يعبر كلية عن آراء الناس التي اضطرت تحت وطأة الشعور المندفع باتجاه القومية والمذهب والطائفة أن تساير هؤلاء الساسة دون اكتراث بعواقب هذا التوجه على اللحمة الوطنية ومستقبل الهوية العراقية. لقد كان هناك تفاؤل نتيجة لفهم خاطئ بأن الأمر متعلق بالشخصيات السياسية، وفي حال انتهاء صلاحية هذا الشخصيات تنفك عقدة الاستقطاب لكن التجربة أثبتت أن الأمر ليس له علاقة كبيرة بالأشخاص ولا حتى الأحزاب. فتبدّلَ العديد من اللاعبين دون ملاحظة أي تأثير على عموم المشهد. وهكذا تأسس مفهوم المحاصصة كواحد من أكثر المفاهيم عتوا على المتغيرات والتطورات السياسية والاجتماعية. لقد طُرِح الحل ولا يزال يتردد على

الألسنة، ولعله سيطبق في يوم غير بعيد متمثلا بالأغلبية السياسية، وهو من أكثر الحلول وضوحا من جانب تسببه بمشاكل جديدة أيضا لوجود أطراف مهمة ترفضه..

إن تراكم هذه المشاكل بقدر ما تتراكم الحلول وهي الوجه الآخر أو حتى المعنى نفسه للمشكلة، لا يتيح الفرصة لتقييم متفائل بمستقبلنا. فقد ولدت الحكومة من كومة مشاكل كحل استثنائي اتسم بالغرابة في كل شيء، وما أن بدا أن هدوءا ما يلوح في الأفق حتى نقضته متغيرات جديدة ولكنها مبررة الظهور تماما. فالمشاكل السابقة كانت تتوزع على جانبين الأول السياسي ومن متعلقاته الأمن المهزوز، والثاني اجتماعي ـ اقتصادي يتعلق بحياة المواطنين والخدمات المقدمة لهم وأزماتهم التي يعانون منها على مختلف الأصعدة. فما أن تحلحلت المشكلة السياسية بعد أن نجح السياسيون بقصد أو بدونه في اختزالها، ولو بصفة مؤقتة، بتشكيل الحكومة حتى برز الجانب الآخر.. الجانب المأساوي لحياة شعب معوز على أرض تضم خيرات الله جميعها. لتثور ثائرة المواطن الذي سئم الوعود والشعارات الانتخابية وأمسى ينظر إلى الانتخابات التي كان يراها فرصة لحل مشاكله كونها ممارسة تستحق الندم، وأن ما أفرزته من نتائج هو مشكلة يجب معالجتها.

لنتأمل مرة أخرى في هذا المقطع الذي يمثل حلقة في سلسلة لا نهاية لها وكأنها دائرة مغلقة تتكرر فيها حلقات ثانوية مترابطة لعلنا ندرك أن مشكلتنا الكبرى أننا ندور في حلقة مفرغة من المشاكل والحلول المفضية لمشاكل جديدة وهكذا دواليك. فالمظاهرات كشفت عن أن الشارع العراقي لا زال منقسما على نفسه بفعل السياسة والولاءات المختلفة، وما أن انطلقت المظاهرات الاحتجاجية التي قادتها على الأغلب النخب الثقافية حتى برزت المخاوف القديمة مجددا وكان ذلك كافيا لإيجاد تقسيم جديد أو بداية تبلور ثنائية جديدة بين معسكرين متناقضين. الأمر الذي يمهد لمشكلة مستقبلية تعيد اجترار الماضي ولكن بطريقة وأسلوب مختلف. أما الحكومة فمن جانبها أوجدت أكثر المصاديق المعززة والواصفة لجدلية الحل والمشكلة عبر تحرك احتوى على أقصر مسافة فاصلة بين الحل والمشكل حتى أنهما كالشيء الواحد. فأعطت لنفسها مهلة مائة

يوم للخلاص من وطأة الضغوط في الشارع فكان حلا لاختناق مرحلي أسهبت في تقديره إلى درجة المبالغة، لتقع الآن في مشكلة هذا الحل!

٢٠١١\٥\٣٠

نعمة الخلاص.. نقمة الحرية

التوق إلى الحرية شيء فطري في الإنسان فليس هناك من يجد نفسه نازعا إلى التضحية بحريته. ولكنه على استعداد للتضحية بأشياء عديدة في سبيلها. ورغم أن مفهوم الحرية كغيره من المفاهيم التي اختلف حولها لتعلّقها الوثيق بقضايا أخرى خارجية، إلا أنها في وقتنا الراهن تمتلك منزلة مقدسة ولا أقله ندرة من يتجرأ على انتقادها حتى وصفها بعض الكتاب مجازا بأنها إله العصر.

مع هذا لا يمكن أن تكون الحرية كل شيء، فظاهرة الرق مثلا لم تكن لتظهر لولا أن هناك من رضي لنفسه أن يضحي بحريته لظروف قاهرة.. وليس هناك من ظرف أكثر قهرا لإرادة الإنسان من الموت والقتل، حيث أن نشأة الرق ارتبطت بالمعارك والحروب ووقوع بعض المحاربين أسرى لدى أعدائهم، وكان الخيار بين القتل أو الاستعباد فلم يكن إلا أن ظهرت طبقة الرقيق وهم المستضعفون الذين يعملون مقابل البقاء على قيد الحياة. وبقدر ما تبدو الحرية منتجا حضاريا فالرق والعبودية كذلك، إذ ظهر على يد الإنسان المتحضر ولم يكن معروفا لدى الشعوب البدائية التي عاشت المساواة والتعاون.

في ظل الدكتاتورية البائدة كانت الحرية مطلبا للجميع، قسوة نظام صدام لم تكن لتترك الحرية إلا حلما باذخا.. حتى جاء التغيير عام ٢٠٠٣، وتحقق الخلاص. بنيت الآمال العريضة على ما هو قادم، فالديمقراطية الموعودة تعني تعويضا لتاريخ من الخسارة والحرمان والخوف والقلق.. ولا ننسى تاريخا من الاستبداد واستعباد السلطات لشعبها. والآن..

العام الديمقراطي التاسع والبلاد عبارة عن ساحة خراب واسعة. والحرية فقدت

بريقها بل معناها ـ كما يقول البعض ويردد هذه الأيام ـ لدى الإنسان العراقي المحطم في أجواء من الفوضى وعدم الاستقرار والأنين تحت وطأة الفقر والبطالة والفساد الإداري والمالي وغياب الخدمات الطبيعية المعتادة في كل دول العالم. فلماذا حصل ذلك؟

حصيلة الآراء التي تقال وتكتب هنا وهناك، وليس أكثر إراقة للمداد من العراقيين منذ ثمانية أعوام حول ما حصل ويحصل لهم ولبلادهم.. حصيلة الآراء تقول:

التغيير نحو النظام الديمقراطي لا يحصل بالطريقة التي حصلت في العراق، فقد تأسس بشكل غير منطقي وغير شرعي جاء عبر الاحتلال الخارجي، وهذا الاحتلال لم يهدف إلى إسقاط النظام فقط بل تم تخريب الدولة العراقية ومحاولة إعادة بنائها على المقاس الأمريكي.

دخول الحرية إلى البلد جاء بطريقة مرتجلة وصادمة، ولم يكن هناك ما يمكن التأسيس عليه سياسيا واجتماعيا وثقافيا. ويسوق هؤلاء، أصحاب هذا الرأي، التشبيه السائد بالشخص الذي يحيا في ظلام دامس ثم يفتح عينيه فجأة على أشعة الشمس فلا يكاد يرى شيئا أمامه.

العلة ليست في طريقة غير شرعية لبناء الديمقراطية فهناك تجارب عالمية ناجحة تمت بنفس الطريقة التي حدثت في العراق، ولكن المشكلة في خصوصية البلد التعددية وطبيعتها وطبيعة العلاقات بين مكوناته فهو بلد رسخت فيه النزاعات الطائفية والقومية عبر التاريخ. وشهد مراحل صراع ضارية بين مكوناته زادها طائفية السلطة البائدة وممارساتها، فلم يفشل أو يعرقل مشروع بناء الديمقراطية العراقية إلا النزاع الطائفي تحديدا. وسواء كان هذا النزاع يمتلك حقيقة وعمقا في الشارع أم أثارته القوى السياسية.. فالنتيجة واجدة والسبب واحد إنها التعددية الفاقدة لشروط التعايش والانسجام. فالقوى السياسية لا تملك مقدرة خارقة على تحريك واستقطاب شارع شعبي ما لم يكن هذا الشارع مهيئا لذلك سلفا.

عرقلة الديمقراطية في العراق كان بسبب تدخلات دول الجوار التي لم تكن ترى في بلد ديمقراطي في المنطقة تتداول فيه السلطة إلا تهديدا مباشرا لها خاصة مع حكم أغلبيته

الشيعية التي لا ترغب أغلب دول الجوار برؤيتها في سدة الحكم وصناعة القرار. لذا كان من اللازم التعامل معه بالطريقة التي حدثت تماما، كي تأمن على نفسها ومصالحها. ولعل ما حدث من ثورات شعبية في بعض الدول العربية مع بداية هذا العام هو دليل واضح على ذلك يعزز على الأقل قيمة هذه القراءة وهذا العامل الخارجي الذي عرقل الديمقراطية في العراق ويبرره تماما، فبرغم كل ما يقال تبقى التجربة العراقية التي نقلت وسائل الإعلام صور ممارساتها الديمقراطية من انتخابات وتعددية سياسية وحرية إعلامية بلغت مبلغا غير مألوف عربيا ألقى بتأثيرات مباشرة على الشارع العربي وجعله في مواجهة حقائق جديدة تفاعلت معها الشريحة الشبابية بشكل خاص.

المجتمع العراقي مجتمع يصعب عليه فهم الديمقراطية والتعامل والتفاعل معها بصورة حقيقية، إنه مجتمع لا يصلح لممارسة الديمقراطية ويصعب أن تستنبت في سبخاته، وما يميزه انه متناقض ومنقسم على ذاته وقد تركت ثقافة حزب البعث طوال عقود حكمِه أثرها البالغ في صياغة عقليته وطريقة نظره بفعل مفاهيم رسختها تلك الثقافة فأثرت في الأفكار والعادات والتقاليد والأمزجة على شتى المستويات. فهو مجتمع ينطوي على ثنائيات متقابلة بشكل عجيب، إنشاؤه ديمقراطي فيما الفعل استبداد وظلم وقسوة، توق إلى الحياة يقابله رغبة في إلغاء الآخر المختلف وتصفيته من الوجود، تشبث بالمظاهر الدينية وفي أعماقه انهيار أخلاقي مروع، نخب تتشدق بالديمقراطية في الوقت الذي تعمل على نسفها ولا تؤمن بحرية الآخرين، نقمة خطابية على الماضي في حين يتربع الحنين في أعماق نفوس العديدين، الجميع يلهج بالوحدة الوطنية ونبذ الطائفية وشرورها بينما الجميع يقدم الطائفة على الوطن وحتى المخمور في حانة بغدادية خفية يمتلك حساسية مذهبية تبقى تدور في رأسه كحميّا الكأس.. الخ. مثل هكذا مجتمع لن ينتج طبقة سياسية إلا على صورته، وهنا المشكلة.. فالسياسي اليوم يهدم أكثر مما يبني ويتكلم أضعاف ما يفعل وأفعاله تناقض أقواله وخطاباته، وهو يعلن ديمقراطيته حد العظم فيما هو يقف عقبة كؤود أمام مسيرتها في بلده...

المجتمع العراقي مجتمع ناضج يتمتع بروحية وعقلية منفتحة ومحبة للحياة،

فالعراقيون اثبتوا أنهم يعشقون الديمقراطية والحرية وقيم العدل والمساواة، وبعض من الطبقة السياسية الحالية لا يمثل سوى سوء اختيار يقع فيه أي شعب من شعوب العالم ومع تطور التجربة وانكشاف الأوراق سيرشّد العراقيون خياراتهم، وما التحدي الذي تواجهه الديمقراطية اليوم إلا نتيجة لغياب الخدمات وتردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية بسبب سوء إدارة القوى السياسية الحاكمة سواء في الحكومة التنفيذية أو البرلمان. أي موقف سلبي تجاه الديمقراطية والحرية يصدر ما هو إلا تعبير عن الضيق والرفض لهذا الواقع المتمثل بعدم وجود الخدمات العادية للمواطن، وهو موقف عابر سيزول بزوال مسبباته، وفوق ذلك أن هذا الواقع يمثل في جزء كبير منه تركة خلّفها النظام السابق التي من غير المنطقي التغاضي عنها وعن آثارها على الحاضر.

لعل هذه هي أبرز الآراء التي نقرأها ونسمعها طوال السنوات القليلة الماضية حول علة عدم استقرار الديمقراطية وتعثرها في البلاد. والتي لا أراها تتعارض بل تصدق جميعها ولو بدرجات متفاوتة. وإن كانت كل نقطة أو رأي من تلك الآراء قابلا للنقاش في جانب معين من جوانبه. كما أن كل نقطة لها أن تخضع لتقسيمات عديدة تطرح رأيا جديدا وإن كان لا يخرج كثيرا عن إطارها العام.

أزعم أن هذه الآراء أو وجهات النظر هي ما يشعل لهيب أغلب الحوارات في بيوت العراقيين ومقاهيهم وجلساتهم وحتى في وسائل الأعلام بل وفي أروقة النقاش السياسي. وبالطبع فلكل رأي مما سبق تفرعاته وجزئياته ولكن ليس هناك أكثر بعدا وإحجاما عن التفريع والتقسيم من العراقي حين يتحدث في السياسة لأنه يريد أن تكون أحكامه جازمة وقاطعة وكلية. والتفريع والتقسيم يدخله في المحتمل والممكن والمتوقع والمستثنى.. لهذا قد تجد عراقيين يختلفان ويتشاجران مع أنهما في واقع الأمر قد يكونان متفقين على القضية الأساس، لكن أحدهما فرّع وقسّم واحتمل.. فارتكب خطأ فادحا فيما يبدو!

إزاء كل قضية ومشهد في الحياة هناك متفائلون ومتشائمون، وأمام مشهد السياسة والنظام الديمقراطي اليوم هناك المتفائل بأن المستقبل يحمل ثمارا يانعة تعوّض مرارة المراحل التأسيسية للتجربة التي نمر بها حاليا، ومن هؤلاء من تتجلى أمامهم صورة

المقارنة بين الماضي والحاضر على صعيد الحرية والأمن من استبداد السلطة والحذر من عواقب كل فعل أو تصرف أو حتى حركة تصدر أمام الآخرين. كما أن من المتشائمين من يركزون أنظارهم على الراهن، التاريخ لديهم يكاد يكون قد بدأ من ٢٠٠٣ وما قبله شيء يجب أن ينسى. هؤلاء لهم خطاب يبدو جامعا لأبجديات خطاب المعارضة للوضع القائم، والمعارضون أشتات مختلفة ومتناقضة ولكل غايته وأهدافه. وهم يجهدون في جمع البيانات والأرقام والجداول حول حقائق ما بعد ٢٠٠٣ من هدر الأموال وأعداد الضحايا والمعوقين والأيتام وما شابه، تماما كما يفعل المدافعون عن الحاضر الناقمون على الماضي الذين يقومون من جانبهم بإعادة إحصاء بيانات الخراب العراقي في ظل الدكتاتورية البائدة فيكتبون مقالاتهم ويصدرون بحوثهم ودراساتهم في هذا الجانب التي لم تنقطع حتى الآن. بالطبع فهذا لا يعني أن العراقيين منقسمون إلى هذين المعسكرين فقط، فالمتفائلون أوسع من أن يكونوا أولئك الملتصقين بالماضي محاولين بيان بشاعته وغض الطرف عن تطورات الحاضر، كما أن المتشائمين هم بدورهم أوسع من أن يكونوا فقط المناوئين للعملية السياسية اليوم. قد تكون الغالبية غير منتمية لهؤلاء وهؤلاء، وهي تلك التي تنظر إلى الماضي محتفظة ببشاعته دون أن تحسّن تلك البشاعة في ذهنها مجريات وتطورات الحاضر المؤلمة، كما أنه ليس بمقدورها أن تجعل كل سلبيات هذا الحاضر مجرد (تركة) للماضي. إنها تعترف بنعمة الخلاص، ولكنها لا تنسى نقمة الديمقراطية والحرية التي جعلت كل شيء أقرب إلى الفوضى وأن هناك دمارا كبيرا لحق بالبلد وبنيته التحتية ومواطنيه، ونقمة الحرية ما هي إلا تعبير عن إساءة استخدامها.

المستقبل للمتفائلين دوما، فدوام الحال من المحال، غير أن للمتشائمين أن يحققوا نقاطا في مرمى عريض للأحداث ولكن على نطاق المستقبل المنظور فقط، حيث لا يتوقع أن تحدث معجزة في العراق ويتغير كل شيء بين ليلة وضحاها.

٢٠١١\٧\٤

المشروع الوطني.. خديعة الصراع

على وقع الأزمة الحالية أزمة سحب الثقة من المالكي، والتي نرجح أنها ما لم تحسم باجتماع الفرقاء على طاولة الحوار فستستمر طويلا بنفسها أو بتداعياتها وستفقد الأطراف المتصارعة مع تزايد حدة المواجهة أية حكمة في إدارة ملف الأزمة وستظهر شيئا فشيئا نتائجها الخطيرة مع ازدياد تشبث الجميع بمواقفهم كون القضية أصبحت كسر إرادات وحينها فلا المالكي سيستسلم بسهولة لتصفيته سياسيا كما يرغب مناوئوه ولا هؤلاء سيقبلون بمزيد من النكسات والإحراجات التي بلغت حدا جارحا حتى للكرامة الشخصية عند بعضهم.. على وقع هذه الأزمة يعود اللعق بـ«المشروع الوطني» والتيار الوطني والجبهة الوطنية والملتقى الوطني وما شابه هذه التسميات التي تجري على ألسنة السياسيين في تصريحاتهم ونسمعها منذ سنوات.. فائتلاف دولة القانون وزعيمه السيد المالكي بعد تأييد بعض النواب المنشقين سابقا ولاحقا عن العراقية عاد للحديث التوقعي عن تكتل أو تيار وطني أغراه بالعودة أيضا للتهديد بحكومة أغلبية سياسية. جبهة أو تيار وطني تحدث عنه ائتلاف دولة القانون قبل الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٠ لكنه لم يكن سوى كلام عام دون مشروع واضح ولم يستطع اختراق الحدود الديموغرافية للمكونات العراقية إلا بمقعد وحيد، وفي المقابل يواصل خصومه عقد اجتماعاتهم التي تنقلت من أربيل إلى النجف إلى السليمانية إلى الموصل ثم العودة إلى اربيل وربما بعدها إلى النجف.. ولا يشغلهم شاغل سوى البحث عن كيفية سحب الثقة من المالكي ـ وهي خطوة لم تحسب بعض الأطراف حسابها بدقة وصارت اليوم خياراتها محدودة حيث يصعب عليها التراجع لما ينطوي عليه من إحراج كبير ـ والمبرر في كل البيانات التي صدرت عن هذه الاجتماعات هي مبررات وطنية متصلة

بـ«المشروع الوطني» الذي أصرت وتصر القائمة العراقية على أنها تمثله عبر برنامجها وثوابتها وتوجهاتها «الوطنية» بالطبع..! وقد منحها انضمام التيار الصدري إلى جانب أطروحاتها ومطالبها زخما إعلاميا ملموسا لتأكيد أنها صاحبة مثل هذا المشروع.. بل وتحدث عنه أخيرا الأكراد الذين لم يذكروا يوما طوال السنوات الماضية شيئا عمّا يُعرف بالمشروع الوطني إذ أن لديهم مشروعهم القومي وحلمهم في دولتهم المستقلة عن الوطن الأم. وكم يثير السيد البرزاني رغبتنا في الضحك حين يؤكد أن وحدة العراق ستتعرض للخطر في حال بقاء المالكي، وكأنه ليس الشخص الذي أكّد عشرات المرات على أن من حق الأكراد الانفصال وإعلان دولتهم المستقلة بضم كركوك إليها! وكأنه ليس من افتعل هذه الأزمة بسبب رفض المالكي ومستشاره لشؤون الطاقة استقلال الإقليم اقتصاديا! وكأن ليس هذا الاستقلال هو الخطوة الأخيرة قبل الانفصال!

على أية حال والحقيقة الأقرب لإقناع عقولنا بها أن هذا الاصطفاف لا يمكن أن يكون وطنيا، فنحن لا نشمّ منه لهذه الوطنية رائحة تذكر، هناك فقط الرغبة المستبدة بإطاحة المالكي شخصيا حتى وإن بقيت الحكومة بوزرائها!

كلا الطرفين في سجالهما الراهن يتحدث عن بدء تشكل تيار وطني..

كلا الطرفين يتصارعان على الساحة ويدعيان أنهما حريصان على المصالح العليا للبلاد ويعملان على تحقيق المشروع الوطني.

تُرى ماذا يكون هذا «المشروع» السحري؟ والذي تدعيه أطراف بلغ صراعها اليوم حدّا يحاول كل طرف فيه أن يلغي للأخر وجوده السياسي.. بل في الرغبة مؤكدا لو ألغى وجوده بالكامل من السياسة وغير السياسة..

***

إن المشروع السياسي برنامج محدد تلتزم به جهة سياسية أفرادا أو مؤسسات وتوضع له أهداف واضحة وآليات عمل لتحقيقها ويلبي طموحات الجهات الحاملة للمشروع، وحين يوصف المشروع بالوطني فهذا يعني أنه ذلك البرنامج النابع من مراعاة أساسية للمصالح الوطنية وينطلق في تحديد أولوياته طبقا لطبيعة التحديات

الماثلة التي تواجه البلاد عامة بكل مكوناتها وفئاتها وشرائحها الاجتماعية، وهو يسعى إلى تحقيق تلك المصالح وضمانها.

لكن الإشكالية الذي نواجهها هنا، أولا: الاختلاف حول تحديد هذه «المصالح الوطنية»، والثاني يتمثل في أن كل مشروع سياسي يدّعي أصحابه أنه يعمل لأجل تحقيق تلك المصالح، في حين أن أي مشروع سياسي هو في الحقيقة مشروع فئة معينة وبالتالي تتعارض حتما المشاريع السياسية فيما بينها، ولا يمكن قبول أن المشروع الوطني يصدق على كل تلك المشاريع المتضاربة في وقت واحد.

لكن هناك من يرى أن المشروع الوطني لا يمكن إلا أن يكون مشروعا شاملا يمثل مجمل الأهداف التي يتراضى الجميع على إنجازها في لحظة تاريخية معينة. وبالتالي فمشروع الإسلاميين على سبيل المثال هو جزء من المشروع الوطني كمشروع القوى الليبرالية واليسارية وغيرها.. أما قضية الاختلاف حول تحديد المصالح الوطنية فهو لا يقع كأمر جوهري في سياق التعريف بالمشروع الوطني من حيث المفهوم، لأن هذا الاختلاف أمر طبيعي وحين يكون من الشدة فنحن إزاء حالة من الصراع وتضارب المصالح الفئوية والحزبية ومعها لا ينبثق مشروع وطني حقيقي لفقدان الشروط الموضوعية فهو غير ممكن إلا بعد تنحية المصالح الأضيق لحساب المصالح الأعمّ وأن يأتي معبرا عن أكبر مساحة من الأهداف المشتركة أو التي يتم التوافق على تحقيقها.

إن عبارة «المشروع الوطني» كانت ولا تزال عنوانا دعائيا، وبمراجعة خطابات وبيانات وتصريحات كل الأطراف السياسية وغير السياسية في العراق نجد أن «المشروع الوطني» كلمة حاضرة ولا غنى عن ذكرها مطلقا. فكل طرف يستأثر بهذا المشروع ويسقطه على مشروعه الذي يمثل رؤيته ويحدده بتلك الأهداف التي يرددها الجميع ولا يختلف عليها اثنان.. فليس ثمة من لا يقول إن العراق لجميع العراقيين بمختلف أطيافهم وتوجهاتهم، ويؤكد على التعددية وترسيخ التجربة الديمقراطية أو المطالبة بديمقراطية حقيقية في مقابل الديمقراطية التي يراها زائفة، وكما ليس هناك من لا يتغنى ببناء الدولة والسيادة الوطنية ويرفض التدخل الخارجي، ومن ذا لا يعزف لنا

لحن الحرص على مصالح العراق حاضرا ومستقبلا وأنه يطمح جاهدا لتحقيق البناء الاقتصادي والتنمية العامة والرفاهية للمواطنين وغير ذلك من مفردات توضع وتحشر في خانة المشروع الوطني.

في مقابل كل هذا الكم من الادعاءات يأتي الواقع ليؤكد لنا أن الجميع يعمل على تحقيق مصالحه الخاصة ففي الوقت الذي يدعو إلى عراق متعدد متعايش ينحاز إلى فئته ومكونه القومي والمذهبي، ويتحدث عن الوحدة والوئام والشراكة وهو يؤمن بإقصاء وتهميش الآخرين ويرى لنفسه حقا ليس لغيره أن يدعيه.. وقد بلغت التناقضات مبلغا يدعو إلى السخرية فلسنا نلمح ملمح صدقٍ ولا تطابق بين القول والفعل وبين الشعار والسلوك ولا النظرية والتطبيق لدى القوى السياسية التي تفتح ملفات صراعها اليوم وتذهب بعيدا في اختلاق الأزمات دون مراعاة لما تسببه من نتائج وخيمة يدفع ثمنها الشعب وحده..ومع كل هذا تقول إنها تمثل المشروع الوطني؟!

***

في التجربة العراقية كان الشعور بأهمية «التوافق» لتعدد الهويات قد تجلّى بصيغة المحاصصة الطائفية والعرقية. وكان من المؤمل أن يكون التحاصص حلا مؤقتا لا دائما ليتراجع لحساب صيغة مقبولة من ضيع التوافق الوطني التي تضع حدودا معقولة للصراعات وتنطلق في بناء الدولة التي تستوعب في فضائها السياسي والاجتماعي كل المتناقضات وتصهرها في خانة المصالح العليا وتوكل أمر تنفيذ مشروعها للجهود الجمعية المتضافرة. لكن ما حدث العكس فقد مضت القوى السياسية في شوط المحاصصة وتوسعت لتصبح محاصصات جهوية وحزبية وأحيانا ثمة تحاصص ضمن الحزب الواحد كمؤشر على ثقافة ترسخت في عقول الساسة. وبرغم الحديث المسهب والطويل عن المشاركة على أساس أنها تعني شراكة الجميع في صناعة القرار بهذه النسبة أو تلك بحيث لا يكون هناك تهميش لأي مكون من المكونات الطائفية والقومية وتمنح الأقليات فرصة التعبير عن وجودها وفاعليتها إلا أن هذه الشراكة التي تقترب نظريا من معنى أنها صيغة من صيغ التوافق الوطني وسّعت من رقعة الصراع وفاقمته.

إن التجارب التوافقية الناجحة كانت فيها لأسبقية التقاليد التوافقية على التحديث السياسي أهمية كبرى في إنجاح تجربتها السياسية. والمشروع الوطني البناء والحقيقي لا يأتي إلا من حالة توافق ومناخ توافقي.

استقرت الأمور اليوم على صراع سياسي محتدم حول شكل الدولة وطريقة إدارتها وهو صراع ذو خلفيات طائفية وعرقية.. ومعه فإن المشروع الوطني لا يمثل سوى أجندة سياسية تستهدف الآخر ولا تتصالح معه، تحاول تهميشه لا استيعابه، وأهم أهدافه أن يعمل بكل السبل المتاحة لإثبات عدم وطنية الآخر وتآمره وارتباطه بأجندات لا تعمل على تحقيق أية مصلحة وطنية.. إنه مشروع التهم المتبادلة وهو مشروع لكل طرف منه حصة حتى يمكن القول إنه هو الآخر خضع للمحاصصة بطريقة ما...هذا هو مشروعنا الوطني!

***

من الواضح أننا نتحدث عن مشروع افتراضي بل وهمي، سواء على مستوى المفهوم الذي لم يتبلور في أذهان السياسيين حيث تدور في رؤوسهم مشاريع أخرى.. أو على مستوى المصداق فعلى الأرض لا يوجد هناك سوى الضجيج وادعاءات الوطنية والمشاريع الفئوية، في حين تتمدد الوطنية كجثة هامدة في مقابل غول المصالح الضيقة. إن الحديث يكون مضللا إلى درجة كبيرة حين يجري حول شيء يبدو أن لا وجود له من الأساس في وقت يكثر عدد من يدّعي امتلاكه وينفي أية حصة للآخرين فيه. ومن أظهر تجليات اللحظة الراهنة رؤية خصوم الحكومة على أن سحب الثقة مشروع وطني، تقابلها رؤية الموالين بأن سحب الثقة مؤامرة ضد المشروع الوطني، وهناك من يقف على الحياد فلا مع سحب الثقة ولا ضدها إنما هو مع المشروع الوطني. وهي حالة ليست بالجديدة معبرة عن وهم المشروع الوطني وخدعته، فقد كان تأييد العملية السياسية مشروعا وطنيا ومن يراها باطلا فمقاومتها مشروع وطني، إخراج الاحتلال بالقوة مشروع وطني وأيضا التفاوض معه مشروع وطني، والخ..

***

واقع الحال في العراق يقول إن المشروع الوطني الذي تدعيه بعض الأطراف مشروع جاء برعاية خارجية، وهو يتغذى من مفاهيم حزب البعث. إن هناك فهما يجب أن يتغير من أن المشروع الوطني لا تنهض به غير القوى الوطنية إذا فُهِم من مصطلح «القوى الوطنية» كونها القوى المقابلة لقوى أخرى كتيار الإسلام السياسي المسيطر على الشارع العراقي على سبيل المثال. وإلا فهذا المشروع هو مشروع البعث، مشروع أيديولوجي يستند على مفاهيم البعث وثقافته التي رأت يوما في سياق إنتاج العناوين المظللة أن مفهوم الحزب الواحد يختلف كلية عن مفهوم الحزب القائد.. فالحزب الواحد هو الحزب الذي يتولى إدارة علاقات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بنفسه فهو القوة الحاكمة المنفذة.. أما الحزب القائد فهو الذي يعتمد على الجماهير ومنظماتها تحت قيادته وإشرافه على أساس أن الجماهير هي من ينفذ!

إن هذا التضليل والخداع نجده في المشروع الوطني، المشروع الوطني الذي نفهمه على أنه نتاج رؤية مشتركة بين القوى السياسية والمجتمعية، وهو خلاصة آراء النخب الواعية والمثقفة، وهو ما يلبي طموحات الأغلبية من الجماهير ويرونه ذلك المشروع الذي يخدم بلدهم ويضمن مصالحهم ويؤمّن مستقبلهم.. في حين أن ما نراه أمامنا هي مشروعات تخص جهات معينة وتعبر عن نظرتها وعن حزمة من المصالح والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وإن كان الثمن هو الوطن والمواطن اللذين لا قيمة لهما في مقابل تحقيق أجندات معينة ومصالح أنانية ورغبات شخصية أحيانا.

٢٠١٢\٦\١١

حقيقة الحديث عن عودة الدكتاتورية

جاءت الانشقاقات الأخيرة في القائمة العراقية وحركة الوفاق الوطني التي يتزعمها أياد علاوي في مناطق الجنوب والوسط تحت مبررات التهميش والإقصاء من مناصب المسؤولية التي احتكرها القادة الكبار والمقربون منهم في بغداد ومناطق أخرى. قد يوحي توقيت انسحاب كوادر مهمة في حركة الوفاق بأن هذا الخيار كان بفعل التطورات التي شهدتها الأيام الأخيرة، وكما أعلن المنسحبون والمنشقون أنفسهم بأنهم شعروا بالإحراج من قواعدهم الشعبية التي انتخبتهم نتيجة مواقف القائمة العراقية الطائفية وموقفها من قضية الأقاليم.

من انتخب العراقية في الوسط والجنوب كانوا جميعا من العلمانيين وأصحاب الميول البعثية، أما الكوادر المنتمية فكثير منهم تشوب تاريخهم صلاتهم بحزب البعث ولا زال حديث أحدهم في محافظة ذي قار عالقا بأذهان المواطنين حين ارتقى المنصة بعد دعوته لعرض وشرح برنامج القائمة في مرحلة الانتخابات للجمهور فكان أول نقاط البرنامج هو المطالبة بإلغاء قانون المساءلة والعدالة ورفع سياسة التهميش والإقصاء.. في حين كان الناس ينتظرون حديثه عما سيفعله في ملف الخدمات والأمن والبطالة الأمر الذي أسهم في انفضاض الجمع وعزوف العديد ممن كانوا يودون التصويت لمرشحي العراقية على أساس حسن النية فيها. يبدو أن اليقين بأن حزب البعث أو واجهاته قد انتهت إلى اللا عودة، وان الحديث عن إمكانية دخوله في العملية السياسية عبر شبابيك جانبية صار ضربا من السفاهة والأماني الضالة وأعني هنا المحافظات التي تعرضت إلى ظلمه وسياساته الباطشة التي لا يسهل محوها من ذاكرة المواطنين.. كل ذلك جعل من الضروري إعادة قراءة المشهد بطريقة موضوعية يساعد على ذلك الشعور العميق بأن

زعامة أياد علاوي للعراقية تبدو شكلية وغير فعالة مع انعدام رؤية ومنهج واضحين للسيد علاوي الذي يبدو متخبطا في تصريحاته، وجل ما يطرحه الدكتور أياد علاوي هي عموميات فضفاضة دون مرتكزات واقعية لحلول يقترحها لمعالجة ما يكرره من انحدار العراق إلى الهاوية.. إهداء أمريكا العراق لإيران.. السير نحو الدكتاتورية.. التبشير بحرب أهلية.. إلى غيرها من التصريحات التي لم تعد مثيرة على أية حال.

الانشقاقات هي محاولة لبلورة خارطة جديدة تنهي الخطاب العلماني «المختزل بصوت العراقية» الذي يتسم بالحنين إلى الماضي وثقافته والمصاغ وفق وجهات نظر القادة الكبار المعدودين ضمن القائمة. لفتح أفق للتعبير عن العلمانيين والليبراليين الذين أخفقوا في بناء قاعدة جماهيرية معتد بها في المحافظات الجنوبية، والتحول من مرحلة المحاولة التي فشلت في عبور الطائفية عبر قائمة مختلطة الانتماءات مع أنها بقيادة شيعية شكلا وسنية في مضامين القيادة والتعبير والأهداف.

أدرك العلمانيون في الوسط والجنوب أن التحلي بقدر من الانحياز لأبناء جلدتهم على غرار الأحزاب الإسلامية هو الخيار الأمثل، إنه تقليد لعلمانيي القائمة العراقية من السنة ومراهنة على تحقيق نجاحات مماثلة في أن يكون علمانيو الشيعة هم المعبرين عن المكون الشيعي... ولكن هل سينجح هؤلاء؟

***

توزع الإسلاميون بعد ٢٠٠٣ في العراق على مواقع ومراكز «سلطات» أمنية وإعلامية واقتصادية، بعد أن وصلت الأحزاب الإسلامية إلى مواقع السلطة السياسية بفعل اختيار شعبي. وفيما يبدو نصيحة للأحزاب الإسلامية قال رئيس الوزراء نوري المالكي إن الثورات في تاريخ المنطقة يبدؤها الإسلاميون وتنتهي لغيرهم نتيجة لقلة الوعي والاستعجال في قطف الثمار. بالطبع هناك من يرى ذلك خلاف الواقع وأن العكس هو الصحيح فيما يخص الربيع العربي على وجه التحديد.. ولكن مع هذا وبصفة عامة قد يكون جزء مما قاله رئيس الوزراء صحيحا، قلة الوعي ظاهرة مؤشر لها بشكل عام لدى حركات الإسلام السياسي وعدم قدرتها على التعامل الواعي مع

المتغيرات من حولها. لكن من جهة أخرى يصعب فهم المحافظة على «قلة الوعي» هذه بعد تجربة دامت تسعة أعوام! حين تستمر الحالة لكل هذه المدة الطويلة فهي لا تعني قلة وعي بل قصورا قاتلا في وعي الواقع والتفاعل معه بطريقة ناجحة والإفادة من التجارب الطائلة.. يبدو أن الوعي الذي تحدث عنه السيد المالكي لا يستجيب لأي مؤثرات تحفزه من الخارج ناهيك أن تكون نصيحة من رئيس وزراء هو خصم سياسي للقوى الإسلامية نفسها!

إن سلوك الإسلاميين كأفراد يعطي صورة واضحة لمأزق حركاتهم وأحزابهم ومستقبلها. باعتبار أن هذا السلوك ومن مواقع المسؤولية المختلفة في شتى المجالات يعتبره المواطن مقياسا لأداء تلك الأحزاب، وكثيرا ما تطيح بشعبية الحزب السياسي تصرفات قيادي أو مسؤول حين يرتكب الأخطاء في سلوكياته المكشوفة للعلن.. فكيف إذا أصبح هذا «الفرد» نموذجا تتحرك إلى جانبه نسخ حرفية منه!

في محاولة لأحدهم لرصد مدى ما ينطبق على الإسلامي من معايير دينية وأخلاقية يرى أن أهم تلك الثوابت الشرعية يضرب بها الإسلامي عرض الحائط وهو يستلم المسؤولية في هذا الموقع أو ذاك.. وعلى سبيل المثال ثمة تساؤلات:

أين مصداق الحديث الشريف إن خير الناس من نفع الناس؟ لا نلمس لهذا الحديث الرفيع في معناه الإنساني أية تطبيقات..فلا زال الحديث الجاري وعلى ألسن الساسة أنفسهم إن العلة في سياسيي اليوم أنهم يغلبون منافعهم الشخصية على المنافع العامة لوطنهم ومواطنيه!! وطبعا أكثر من نصف الساسة إسلاميون وأغلب الأحزاب المشاركة في السلطة إسلامية.

أين مصداق قوله تعالى «ولا تفرّقوا..» ونحن نرى كل هذا التشرذم والتناحر والتسقيط بين فرقاء السياسة وعلى رأسهم الأحزاب الإسلامية الذين لا يخفف من وطأة نزاعهم وصراعهم سوى صراع أعم يهدئ حملاتهم الإعلامية ضد بعضهم البعض إلى حين..مع أن الدين الإسلامي يوصيهم «ولا يغتب بعضكم بعضا»؟

أين تلك الأخلاق والواجبات التي يفرضها الدين من نزاهة وإخلاص واحترام

الآخر والنظر لما يرضي الخالق قبل رضا المخلوق؟ أين رعاية اليتيم والفقير والعاجز والمريض والمستضعفين؟ وهم في ذيل أولويات الحكومة وآخر من تفكر به الأحزاب التي تغدق في حملاتها الانتخابية الملايين على اليافطات والصور الدعائية والندوات والمؤتمرات وغيرها ولم نشهد يوما مبادرة لأحدها في الاهتمام بمثل هذه الفئات إلا ما كان شكليا ودعائيا؟؟ والإسلام يقول: لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه. أين مصداق الدعوة إلى إماطة الطريق التي جعلها الإسلام معنى لكون المرء مسلما، وقد ورد عن النبي الكريم قوله «دخل رجل الجنة بغصن من شوك كان على طريق المسلمين فأماطه عنه».. في حين نرى ظاهرة قطع الطرق وإغلاقها من قبل مواكب المسؤولين هي الظاهرة الأوضح في شوارع بغداد والمحافظات والتي يشكو منها المواطنون يوميا؟؟

بل يتجاوز الأمر إلى الظلم والتعسف والغبن حتى لمن يتورط بالعمل «غير الحزبي» في مؤسساتها الاجتماعية والإعلامية وما شابه؟ والحديث الشريف يدعو إلى إعطاء الأجير أجره قبل أن يجف عرقه.. بل ورد عن الإمام الصادق من ظلم أجيرا أجرته أحبط الله عمله وحرّم عليه ريح الجنة.. وقد التقيت قبل أيام بشخص يعمل في إحدى المؤسسات الإعلامية ولم يُعط أجرا لأشهر عديدة تحت مبرر ألا مال متوفر لديهم، والتي يراها صاحبنا محاولة لإعطاء انطباع أن الحزب الفلاني لا يملك الأموال مع أن الجميع يراها في مرحلة الدعاية الانتخابية التي يصرف عليها ببذخ وتبذير.. وليتها تحقق النتائج المرجوة!! وحتى تلك الأحزاب التي عوّل على شدة التزامها الديني كالتيار الصدري لم يختلف الأمر في وزرائها وسياسييها، وهذا ما نسمعه من أتباع التيار الصدري أنفسهم، وقد اضطر مؤخرا السيد مقتدى الصدر إلى إغلاق جميع مكاتب الشهيد الصدر بعد أن لمس ذات التصرفات والسلوكيات التي انتقد عليها في خطبه ولقاءاته الخاصة مع أتباعه الأحزاب والمسؤولين الآخرين..من سوء الإدارة وخشونة المعاملة مع الناس والشعور بالزهو والتعالي والغطرسة والتعدي والسرقة والتزوير وغيرها...لا أدري لماذا ينظر الإسلامي إلى نفسه كإله حين يتلمس تحته كرسيه الدوّار وأمامه مكتبه الأنيق!

ترى ما الذي يخيف بعدٌ من الأحزاب الإسلامية؟ وما الذي يخيف مناصريها على مستقبل أحزابهم الإسلامية في ظل هذا الفشل المريع في التعبير عن إسلاميتهم وفقا لما تنضح به أدبياتهم وخطاباتهم و..... إيمانهم الصميم؟!! وهل يستبعد أحد ما يتردد من إمكانية أن نشهد ملاحم دامية تسيل فيها الدماء على الشوارع بين الأحزاب الإسلامية نفسها؟ وإذن..

يخيفنا الإسلاميون بأنهم لا يبدون إسلاميين..

***

لا شيء يتردد اليوم على لسان قادة القائمة العراقية ومنذ نشوب الأزمة الجديدة بينها ودولة القانون أكثر من اتهام المالكي بالتأسيس لدكتاتورية جديدة، قارنها الناطق الرسمي للعراقية حيدر الملا ثلاث مرات بدكتاتورية صدام في تكرار لما قاله نائب رئيس الوزراء صالح المطلق. والحق أن اتهام رئيس الوزراء بالدكتاتورية رددته أطراف سياسية أخرى حليفة ومشاركة في الحكومة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.. لكن هذه الأطراف نفسها لم تنبس بهذه التهمة منذ نشوب الأزمة الأخيرة.. هذا يعني إن التهمة لا تظهر إلا في وقت اشتعال أزمة خلاف بين أحد تلك الأطراف ورئيس الوزراء.. فقد قالها من قبل التيار الصدري وقالها الأكراد ولمّح إليها المجلس الأعلى على لسان السيد عمار الحكيم أكثر من مرة.. وكل طرف أطلقها في ظرف ووقت يختلف عن الآخر.

إن اتهام رئيس السلطة التنفيذية بالدكتاتورية لن ينتهي سواء كان المالكي في هذا المنصب أم غيره.. ولهذا أسبابه ومبرراته. ومن بينها إن التجربة الديمقراطية لا تزال تجربة غضة وغير ناضجة على مستوى البناء والوعي، وستبقى تراوح في مكانها لسنوات مقبلة.. ومنها الصراع السياسي وفقدان الثقة بين القوى السياسية الذي يجعل تهمة التفرد والاستئثار بالقرار التهمة الأكثر تحبيذا في التسقيط السياسي والمماحكات بين تلك القوى واصطراعها المرير على النفوذ، هذا مع أن الجميع يعلم أن صناعة القرار التنفيذي ورسم السياسات العليا للدولة هي من اختصاص السلطة التنفيذية ورئيسها بموجب نص دستوري واضح في المادة ٧٨ (نص المادة: رئيس مجلس الوزراء هو

المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة، والقائد العام للقوات المسلحة، يقوم بإدارة مجلس الوزراء، ويترأس اجتماعاته، وله الحق بإقالة الوزراء، بموافقة مجلس النواب) بالإضافة إلى المهام التي حددتها المادة الثمانون. لكن الجميع يريد أن يحكم تحت عنوان المشاركة الحقيقية «المحاصصة» ومع هذه الرغبة فلن يجد أي رئيس وزراء فرصة للدعم والتضامن ما لم يجعل أي قرار يتخذه عبارة عن طبق مشكل من مذاقات وروائح وألوان مطابخ الأحزاب الأخرى. وللأمانة فقد حاول المالكي تجريب هذه الوصفة في مرحلة ما من ولايته الأولى ولكنه وجد سريعا حقيقة أن سلبياته ستكون عليه وإيجابيته للآخرين «وإن كان ذات الشعور انتاب بعض الشركاء أيضا»، وإن قضية النجاح في رسم سياسات الحكومة خاصة الأمنية والاقتصادية مصيرها الفشل ما دامت بعض القوى في الحكومة لا تريد نجاح الحكومة، فهي في الحكومة وهي معارضة للحكومة..على أن المالكي بالطبع لم يثبت حتى الآن تجاوزه لهذا الفشل مع عدم انصياعه لطلبات المشاركة الفنطازية التي لا مثيل لها في تاريخ الديمقراطيات والتي تطالب بها العراقية وبعض القوى السياسية الأخرى.

هل نتجه بالفعل إلى دكتاتورية جديدة؟

الجواب بنعم لن يكون مقبولا كما أن النفي ليس منطقيا. القول إننا نتجه إلى تأسيس حكم الفرد والحزب الواحد غير مقبول لأننا نمتلك برلمانا يمثل الشعب وله صلاحيات سحب الثقة من الحكومة..ثم الانتخابات وإرادة الجماهير كل أربع سنوات، ولأن العراق اليوم مليء بقوى سياسية مختلفة التوجهات ومتضاربة البرامج ولكل منها قدر من النفوذ سواء في الشارع أو في السلطة ومؤسسات الدولة، بل لكثير منها أجنحة مسلحة في العلن أو الخفاء. وأيضا لأن الواقع يقول بأن الحديث عن الدكتاتورية مصدره اختلاف في تقييم وتقدير حدود صلاحيات السلطة التنفيذية، برغم ما قلناه من وضوح الدستور بهذا الشأن. وأخيرا لأن الديمقراطية هي محط اهتمام قوى عالمية على رأسها الولايات المتحدة، أية مغامرة لنسف هذه الديمقراطية ستثير ردة فعل عنيفة لن يجد معها

نفسه من يرغب أن يكون دكتاتورا إلا كمن يريد أن يحكم في أرض حرام وسط معركة دامية. والخلاصة أن زمن الدكتاتورية في العراق انتهى وعودته شبه مستحيلة، بعد أن ألفت الديمقراطية العراقية لسنوات عالما مشحونا بالفوضى أسس للكثير مما لن تقوى على تطويعه أكثر ألأنظمة الدكتاتورية عتوّا. وحيث لن تؤدي أية محاولة تسلط على رقاب العراقيين جميعا إلا إلى حرب أهلية شعواء وتمزيق مرعب للبلاد...نعم قد ينتابنا الخوف على المستقبل البعيد من حدوث انقلاب عسكري مثلا بعد استقرار الأوضاع العامة وتمكّن مؤسسات الدولة، ولكن دائما يكون الوقت لصالح الديمقراطية، بمعنى أن السنوات القادمة يجب أن تعزز من بناء النظام الديمقراطي وتجعله يتسلح بما يدرأ عن نفسه أخطارا كهذه. أما إذا لم نفلح في إنجاز ذلك ولم نقو على تحقيقه وبقينا نكرر الأخطاء إلى أن نضيق بكل خيار فلا شك أننا من طينة مختلفة وما يليق بنا فعلا هو دكتاتورية تكتم أنفاس الجميع فيرتاح الجميع من عناء الفوضى والصراع والقتل وقوى سياسية نصفها يجر بالطول والنصف الآخر بالعرض.

في مقابل ما سبق إذن لا يعني ذلك انعدام كل الاحتمالات لعودة هذه الدكتاتورية. فمن الممكن ممارسة الاستبداد داخل إطار ديمقراطية غير قابلة للاستقرار. وأقرب مثال على ذلك ما باتت تنبئ به الساحة التركية خلال السنوات الأخيرة من استحواذ حزب العدالة والتنمية التركي على كل شيء.. فانطلقت أصوات ومظاهرات للمعارضين محذرة من تأسيس دكتاتورية رجعية، خاصة بعد أن زج أردوغان بمئات المعارضين له في السجون وأطاح بأغلب جنرالات حرس الأتاتوركية. وسيطرته على المؤسسة العسكرية التي كانت يوما ما تقصي الحكومات والأحزاب وإن عبر الانقلابات العسكرية. والقيام ببعض الإجراءات التي رأتها المعارضة العلمانية تهدف إلى تقويض أسس النظام العلماني كمنع الخمور في بعض المناطق ووضع قيود على الحريات الشخصية بحسب ما قاله وكتبه نشطاء المعارضة.. في عام ٢٠٠٨ وقبل ساعات من النظر في دعوى ضد حزب العدالة والتنمية لدى المحكمة الدستورية ألقت سلطات الأمن التركي القبض على ٨٨ من كبار قادة المعارضة وضباط سابقين بينهم من ادعت أنها وجدت في منزله أسلحة

قالت إنها مجهزة لعملية انقلاب على الحكومة واغتيال رئيسها..وخلال تلك الحملة اعتقل حتى بعض الصحفيين ورؤساء تحرير الصحف الذين كانوا يهاجمون سياسات اردوغان وحزبه.. ومثل هذه لو حدثت كحملة واحدة في العراق في ظل حكومة المالكي لقامت الدنيا ولم بل لا تقعد أبدا. ترى لماذا وما هو الفرق؟!! نعم هذا الفرق هو ما يجعلنا نستبعد تأسيس حكم دكتاتوري لحزب واحد في العراق لأن العراق بحر مائج هائج متلاطم ولا يملك السيد المالكي ولا غيره سفينة سحرية تمخر فيه بأمان إلى ما يشتهي.

٢٠١٢\١\٢

الأزمات السياسية..و مأزق البحث عن حلول

الحل الوحيد للبناء الأعوج هو هدمه وإعادة بنائه من جديد.. وهذه المقولة تنطبق على الوضع العراقي برأي من يرى أن ما يعانيه العراق الجديد هو مأزق خانق في بناء الدولة ومؤسساتها وليس مجرد أزمة، فالفارق بين التوصيفين واضح، ذلك أن الأزمة هي حالة تؤشر لمرحلة من عدم الاستقرار والتوازن، ويمكن تصور حلول لها وإن فشلت تلك الحلول لعدم توفر الظروف الملائمة للحل، غير أنه تبقى الأزمات ممكنة الحل أو التطويق واحتواء النتائج السلبية حين تتوفر عقلية ناضجة لقيادة متمكنة من إدارة الأزمات.. في حين يعبر بالمأزق عن حالة انسداد وشلل كلي وعدم قدرة على الاستمرار إلا بتغيير المسارات الحاكمة أو قواعد اللعبة بمجملها. لنقل أن هذا رأي المتشائمين والناقمين والرافضين للعلمية السياسية منذ بدايتها أو أولئك الذين خابت ظنونهم وذوت أحلامهم في أن يقطف العراقيون ثمار التغيير الكبير بعد سقوط النظام الدكتاتوري.. سيصر هؤلاء على أن ما نعيشه مأزق عسير ومنغلق عقيم ولا توجد بادرة تلوح في الأفق لإمكانية حدوث ما يقرب من المعجزة. أما القسم الآخر فله تقييمه المختلف وهو مع العملية السياسية الجارية وضرورة مواصلة شوط البناء السياسي برغم التحديات والمشكلات والتي هي محض أزمات أغلبها متوقعة على أية حال.. إن ما حدث مكتسبات ومنجزات كبيرة تصل إلى حد المعجزة على حد تعبير الدكتور إبراهيم الجعفري، وأما سوء أداء مؤسسات الدولة وتبعات ذلك على حياة المواطنين فله ما يبرره في هذه المرحلة التأسيسية، فبدايات تأسيس النظم الديمقراطية شهدت صراعات سياسية عنيفة وأوضاع أمنية واجتماعية واقتصادية مضطربة استمرت لفترات طويلة..فلماذا يكون العراق استثناءً خارج التاريخ؟! أما شكوى البعض من أن

الديمقراطية هي محض ادعاء ومزاعم وأن هناك خنق للحريات ونزعة باتجاه الدكتاتورية وما يسود هو نسخة معدلة بحرفية للوضع ما قبل ٢٠٠٣ فهي شكوى لن تنتهي، ويلاحظ أن مثل هذه الشكاوى لها بعض الضجيج حتى في أرقى الديمقراطيات الغربية، فمن قال إن النظام الديمقراطي هو نظام العدالة المطلقة؟ ومن بوسعه الادعاء أن الديمقراطية تعني رضا الجميع؟! فالعلمانيون لاسيما من النخب المثقفة ذات النزعة والخلفية اليسارية ومعهم الليبراليون والحالمون بقبول آرائهم وأحكامهم كقواعد للعيش والحياة يسلم بها الجميع قد يتمكنون ذات يوم من الوصول إلى السلطة لنشهد عندها أن الإسلاميين وقد رددوا الشكاوى الساخطة نفسها.. هذا هو منطق اللعبة بكل بساطة.

مع هذا لا يُختلف على أن بالإمكان أفضل مما كان بصورة تجعل الفارق شاسعا بين ما في حيز الإمكان وما في حيز الواقع.

في الأزمة الحالية التي تأتي كنتيجة منطقية لاستفحال الأزمات السابقة طُرِحت عدة حلول للخروج من عنق زجاجة الوضع القائم ومنها:

الانتخابات المبكرة:

أول من طالب قبل بضعة أشهر بإجراء الانتخابات المبكرة هو رئيس القائمة العراقية السيد أياد علاوي، كان ذلك بعد ما يعرف بمظاهرات ساحة التحرير ـ التي كان من شعاراتها إجراء انتخابات مبكرة ـ ومهلة المائة يوم، فرأى أن الانتخابات المبكرة قد تكون حلاً محتملا إذا فشلت الحكومة الحالية في تلبية مطالب المواطنين. ثم جاءت المطالبة من قبل الحزب الشيوعي العراقي في تموز الماضي أثناء الاحتفال بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. السبب الحقيقي الذي دفع أياد علاوي وقتها إلى هذه المطالبة هو اليأس من تقلده مجلس السياسات بالصلاحيات التي أرادتها العراقية وأهمها أن يكون هذا المجلس متقاسما للسلطة التنفيذية مع مجلس الوزراء بوصف ذلك مشاركة حقيقية في الحكم بدلا من المشاركة(الصورية) عبر المناصب الوزارية.. ولا زالت هذه الرغبة

هي جوهر الموقف للقائمة وقادتها. وسنعود للحديث عن معنى المشاركة بوصفها حلا.

قبل يومين أعيد طرح خيار الانتخابات المبكرة من قبل رئيس كتلة الأحرار البرلمانية النائب بهاء الأعرجي، الذي أوضح فيما بعد أنه ليس رأي الكتلة بل رأيه الشخصي، مع أن طرحه جاء منسجما إلى حد ما مع تصعيد لهجة السيد مقتدى التي تحولت فجأة باتجاه النقد للقوى السياسية ومنها دولة القانون ورئيس الوزراء المالكي. حيث وصف الأزمة القائمة بأنها نتيجة لصراع الجبابرة.. وهو وصف يسهل قراءة مغزاه ودلالته، ولعل أبرزها شعور الزعيم الشاب بالضيق من السياسة وصعوباتها ولمسه لحقيقة أن السياسة فن يستلزم الدهاء والحيل والجرأة والحسابات الدقيقة المرهقة التي تتراجع معها قضية المبادئ والثوابت والصدق والوضوح. صدى هذه الدعوة لأجراء انتخابات مبكرة لدى القوى السياسية هو الرفض، باعتباره خيارا متطرفا لدى ائتلاف دولة القانون وحلا مبكرا وصعبا لدى الكردستاني وخيارا أخيرا لدى بعض النواب، وأما العراقية فهو دعم إعلامي جيد في وقت محرج.

طرح فكرة الانتخابات المبكرة في هذا الوقت يمثل أسوأ أفكار الحل لوضع سياسي ملتبس ومشحون بأزمة خانقة، ولن يؤدي إلا إلى المزيد من التعقيدات التي قد تخرج العملية السياسية برمتها عن سكتها المتعثرة إلى سكة اللاعودة. فضلا عن ذلك فمن الصعب أن تقتنع القوى السياسية بهذا الحل وأن يصوت مجلس النواب بأغلبية الثلثين بعد توصية من رئيس الجمهورية بموجب الدستور.

حكومة الأغلبية السياسية:

كان بوسع السيد المالكي إبان معمعة تشكيل الحكومة عقب الانتخابات البرلمانية ٢٠١٠ أن يعمل على تشكيل حكومة أغلبية بمعزل عن القائمة العراقية بعد تغير موقف التيار الصدري وانتقاله من معارضة توليه لولاية ثانية إلى موافق ومؤيد لها. إلا أن الضغوط الأمريكية ونصائح بعض الشركاء وضبط الرجل لأعصابه إزاء تعنت العراقية جعله يتريث لحين الوصول إلى تسوية والتي جاءت فيما بعد عبر اتفاقية أربيل. إن ما

منع المالكي والتحالف الوطني من المضي بتشكيل حكومة أغلبية هو التحذيرات من عواقب هذه الخطوة والتي كان من المتوقع أن تشعر الشارع السني بالتهميش والإقصاء لأنه وجد أن القائمة العراقية هي من يمثله في البرلمان والحكومة بعد أن ألقى بكل زخمه وراءها، ولأن هذا الشارع لم يستوعب أصول اللعبة الديمقراطية بعد ولا يقبل أن يجلس ممثلوه على كراسي المعارضة. خلال الأشهر القليلة الماضية صدرت تصريحات وتلميحات تنم برغبة المالكي في تشكيل حكومة أغلبية فيما لو استمر الشركاء في عدم وضوحهم وإخلاصهم للمشاركة واستمرار لعبة الازدواجية بين الشريك والمعارض. لكن الموقف الذي جاء جليا وبلهجة تهديد كان أثناء المؤتمر الصحفي بعد مذكرة إلقاء القبض على طارق الهاشمي. ولكن ما الذي استجد الآن لتكون حكومة الأغلبية خيارا مضطرا إليه؟ يسهل الجواب بأن الشراكة قد تعذرت ولم تعد مجدية لأن الأطراف السياسية لا تملك فهما واحدا مشتركا لها.. على الأقل هذا مفاد ما قاله رئيس الوزراء نفسه مع أنه شيء معروف للجميع.

ما هي تبعات ونتائج تشكيل حكومة أغلبية؟

هناك فرضان يصحبان تشكيلها، الأول وهو أن يتم فرضها كواقع حال بعيدا عن القائمة العراقية التي ستقصى من الحكومة وتُجبر على الجلوس كمعارضة. وهذا يستدعي قبول أطراف التحالف الوطني والقائمة الكردستانية. وتبعاته أنه سيصل بالمشهد السياسي إلى ذروة الاحتقان، وستكون له انعكاساته في الشارع السني وسيعزز ذلك من خطاب الإقصاء والتهميش وسيجد الداعون إلى الأقاليم زخما أكبر في تأييد دعوتهم، فضلا عن الإضرار لا محالة بصورة الديمقراطية لدى من يرصدون دقائق الشأن العراقي من الأطراف الخارجية ويجدون أنفسهم معنيين به والذين وضعوا معيارا أصبح حاكما للنظرة العامة حيال بناء الديمقراطية في العراق. ولا شك سيكون لكل ذلك تأثيراته على الواقع الأمني وعلى إثارة ما لسنا بحاجة إليه مما قد يتسبب بعودة المزاج المتوتر الذي سبق أحداث ٢٠٠٥ وما بعدها. أما الإيجابيات فتكاد تكون محصورة بفرصة غير مؤكدة

للارتقاء بأداء الحكومة نتيجة تجانسها مع أن ذلك قد لا يكون له معنى كبير في حال توترت العلاقة بين الحكومة التنفيذية والبرلمان ومحاولة العراقية ورئاسة مجلس النواب عرقلة عمل الحكومة بصورة أكبر وعندها من المشكوك به وجود فارق كبير بين حالتي شراكة العراقية في الوزارة لعرقلة عمل مجلس الوزراء كما يقول نواب من ائتلاف دولة القانون ووجودها في البرلمان وعرقلة التشريعات.

الفرض الثاني أن تشكل حكومة الأغلبية على أثر تفاهمات واسعة بين القوى السياسية بما فيها العراقية وهو تفاهم سيكون تاريخيا بكل معنى الكلمة لأنه سيكون الخطوة الأهم في طريق الخلاص من المحاصصة، نواب من العراقية كطلال الزوبعي لم يعترضوا على حكومة الأغلبية من حيث الفكرة ولكن شرط حدوث حوار وتفاهم على كيفية إدارة الدولة وصناعة القرار وضمانات عدم التفرد بالسلطة التي قد تقود إلى الدكتاتورية بحسب رأيه. ورغم استبعاد أن تقبل قيادات القائمة العراقية بمثل هذا السيناريو لحل الأزمة العصية وأن تكتفي بالجلوس في المعارضة وتأدية دور مهم في النظم البرلمانية وهو رقابة المعارضة النيابية لأداء الحكومة ومضاهاتها بحكومة ظل لأجل تقويم عملها والتأشير الدقيق لأخطائها. برغم استبعاد موافقة قادة العراقية على ذلك إلا أنه لو قدِّر للأمور أن تسير بمثل هذا الاتجاه فإن على الأرجح أن تكون العراقية أكبر المستفيدين من تحول كهذا في شكل السلطة. فبدلا من الطريقة السيئة والمبتذلة حاليا في استثمار أخطاء السلطة التنفيذية عبر مشاركتها ومعارضتها معا في الوقت نفسه، فإن الطريقة الأمثل هي استثمار تلك الأخطاء عبر المعارضة التي ستكون قطبا جاذبا لكل منتقدي ضعف أداء الحكومة وتلكؤها. وقد يوفر ذلك للعراقية فرصة إعادة ما فقدته من ثقة الشارع الذي انتخبها باعتبارها تحمل مشروعا وطنيا على حد ما تُردِّد في خطابها ودعايتها الانتخابية.

إنه افتراض وحسب وفقا لما تنضح به جرار التصريحات اليومية لأعضاء الكتل، فالعراقية لا يقودها حاليا سوى أربعة أشخاص وعقلية هؤلاء الساسة لن تستوعب بأي شكل من الأشكال الأفكار البناءة التي يفرضها الشعور والحس الوطني، ولم تعد

أكذوبة المشروع الوطني للقائمة بخاف على أحد مع شديد الأسف. وقد سمع الجميع تصريحات طارق الهاشمي وكيف عادت تلك النبرة الطائفية المشينة التي كان يرددها لتعبر بصورة قاطعة عن أننا أمام ساسة ليس لهم من هم وطني قدر ما لديهم من هموم ساخنة تخص مصالحهم الشخصية وقناعاتهم.

صفقة التحاصص والمشاركة

يبدو مفهوم المشاركة الذي صدع رؤوس العراقيين من أكثر المفاهيم غموضا ولبسا. لم يقدم لنا أي طرف سياسي أو قائد حزب أو مثقف ومنظر لكتلة أو برلماني تعريفا لمعنى المشاركة التي تحدث ويتحدث عنها الجميع. حتى ليبدو أننا أمام بيت شعر معناه في بطن قائله. في بداية احتلال العراق شكلت الولايات المتحدة ما عرف بمجلس الحكم، قيل وقتها إنه مجلس مؤقت ليتعلم العراقيون فن المشاركة في الحكم بعد حقب من الإقصاء والتهميش للأغلبية من الشيعة والأكراد. ثم تشكلت الحكومة الانتقالية المنتخبة وتوزعت الرئاسات الثلاث وفقا للتكوين القومي والطائفي فذهبت رئاسة الجمهورية للأكراد ورئاسة البرلمان للسنة ورئاسة الوزراء للشيعة. وبكل المقاييس فإن هذا مما يمكن اعتباره الحد الأقصى المشروع والمعقول للمشاركة في الحكم وصناعة القرار، فللرئاسة بعض الصلاحيات الدستورية وللبرلمان سلطة تشريع القوانين ولمجلس الوزراء الذي يضم وزراء من أحزاب وكيانات مختلفة برئاسة شيعية صناعة القرار التنفيذي والسياسات العامة للبلاد. لكن كل ذلك لم يبدُ مرضيا لا لحلفاء رئيس الوزراء ولا للغرماء الآخرين. المشكلة بدت وكأن الجميع يريد أن يحكم. ولكبح هذه الرغبة تعززت المحاصصة الحزبية ترضية لمختلف الأطراف. لكن دون جدوى، الجميع يريد أن يكون مشاركا في صناعة القرارات والمواقف، بدءا من الملفات الأمنية والمسؤولية عن قيادتها وكيفية عملها وما يفترض أنها أسرار لا يطلع عليها سوى رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء والقادة الأمنيون كما هو معمول به في كل بقاع الدنيا فما بالك إذا كان بعض نواب الشعب متورطون بالإرهاب..! ومرورا بالقرارات الاقتصادية

وليس انتهاء بمواقف الدبلوماسية العراقية تجاه القضايا الخارجية.. فالعراقية لا ترضى أن يتحفظ العراق في الجامعة العربية مثلا على قرار ترى أنها تؤيده، مع أنه لو افترضنا أن من حق العراقية ذلك فلا بد أن تكون كل الأحزاب الأخرى متمتعة بذات الحق. وهنا فعلى هوشيار زيباري أن يخبر أثناء التصويت بأنه سيصوت خمس أو ست أو عشرين مرة على عدد الأحزاب العراقية وللجامعة العربية اختيار ما تريده أن يكون موقفا رسميا للعراق! الحقيقة أنها مجرد استهانة بعقولنا، ولا وجود لديمقراطية على كوكبنا ماضيا وحاضرا ومستقبلا تكون فيها المشاركة بهذه الطريقة العجيبة!

وعلى أية حال فبعيدا عن الكد في البحث عن تعريف لشيء لا يبدو أنه يملك تعريفا لدى ساستنا فإن من بين ما طرح من حلول لمعالجة الأزمة الراهنة هو البحث عن سبل لتفعيل المشاركة، وقد أخبرتنا التجارب السابقة فيما يخص «الجلوس لتفعيل سبل المشاركة» أنها لا تعني أكثر من عقد صفقات سياسية بين الأطراف لتفعيل سبل المحاصصة وتبادل التنازلات وترضية المتخاصمين. ولعل هذا الحل هو الأقرب والذي تنبئ به المبادرات والتحركات الجارية، وقد يتمخض عنها ما يغيض الشارع العراقي الذي بدأ يخشى من عقد صفقات كهذه يكون من بينها ترتيب وضع خاص ينتشل نائب الرئيس المتهم طارق الهاشمي من موقفه الحرج.

مواثيق الشرف

من الواضح أن الوضع العراقي بحاجة على حلول تستقصي المشاكل وتعالجها من الجذور، وهذا ما لم يتوفر حد الآن، فقد انحصرت الحلول التي نفكر فيها بيوميات الأزمات المتوالية. إن المعالجات القليلة لوضع عراقي متشرذم كمواثيق الشرف وعقد المؤتمرات ومشروع المصالحة الذي أقرته الحكومة منذ سنوات وغيرها كانت بلا جدوى كبيرة، لأنها فعاليات رسمية تجري بين القوى والأحزاب والشخصيات السياسية والوجهاء المصطفَين من العشائر وغيرها أو قوى مسلحة تتألف مع بضعة أشخاص، ولأن كل ذلك جرى على وفق انتقاء ممثلين لدور استعراضي فإن النتيجة هي تعميق

الشرخ لا رأبه.. كل مؤتمر أو حفل لميثاق شرف ورقي أو إعلان تخلي مجموعة عن رفع السلاح هو تعزيز ثقة كل طرف بثقله النوعي وقوة حضوره وإنتاج لاعبين جدد يضافون إلى الجوقة الحالية، وليُستَغل ذلك كله في لعبة انتزاع المصالح لا توفيقها.

لو كان هناك مأزق عراقي فهو ما يتعدى حالة انسداد البناء الديمقراطي على صعيده السياسي الجاري عمليا وإحداث التحول المطلوب إلى حالة انسداد وقنوط من العنصر الأهم والأكثر فاعلية في إحداث هذا التحول وهو الشعب نفسه. إن أية عملية بناء لنظام ديمقراطي لا يمكن لها أن تتعالى على المجتمع بمكوناته وفئاته المختلفة وتتفاعل مع نفسها بمعزل عنه، ولا يمكن حصر مهمة كبيرة كهذه بالطبقة السياسية قوىً وشخصيات. أما التوافقية والمشاركة والتحاصص باسم الطائفة فهو ليس خيارا للساسة وحسب، حقيقة يجب الاعتراف بها أن المحاصصة في جانب كبير منها وجدت مبرراتها من شارع منقسم على نفسه ولا يريد أن ينسجم مع ذاته وينصهر في ولائه لبلاده انصهارا حقيقيا لا شعاراتيا، شارع يرغب في أن يعمل السياسي لأجل الجهة التي ينتمي إليها.

٢٠١١\١٢\٢٦

الفصل الثاني

الأحزاب الإسلامية
التحالف الشيعي
الائتلاف والاختلاف

عناد الحلفاء.. بدائل الخصوم!

قد يبدو حدثا طبيعيا فالسياسة توجب أن يخطو السياسي أينما اقتضت المصلحة، لا أماكن محظورة في خارطة عمله سوى التي من المفترض أن تكون منزلقا باتجاه مخالفة قانونية.. ما أعنيه هنا زيارة السيد رئيس الوزراء نوري المالكي لرئيس مجلس النواب أسامة النجيفي..وهما رئيسا أهم سلطتين في قيادة البلاد. أقول قد تبدو طبيعية، ذلك أن رئيس الوزراء دعا إلى الحوار كطريق للحل بدل معمعة سحب الثقة، ووافق كذلك على حزمة من إصلاحات لا زلنا نجهلها كمواطنين في مقابل ما ذقناه من يقين مؤكد للصراع الذي سفك كالعادة في طريقه نهرا من دماء الأبرياء الذين لا علاقة لهم بالمواضيع محط الخلاف! وبالتأكيد فلا حوار بدون لقاء ولا إصلاحات من غير تشاور واتفاق.. لكن مع هذه المنطقيات السلسة التي تحفّ قراءة الحدث فإن الزيارة بملاحظة مقدمات وحقائق أخرى عرفناها عن ساستنا تبدو مؤشرا نوعيا لما هو أبعد من كل ذلك المنطق الذي يعبئ الصورة للوهلة الأولى. فالمالكي تنازل عن كبرياء شخصية كانت في بدايتها جزءا من مقومات الزعيم القوي الذي بحثت عنه واشنطن وطهران، الأولى أي واشنطن لأجل القيام بمهمات واتخاذ قرارات صعبة فيما يخص الملف الأمني، والثانية أي إيران أرادت به توحيد صفوف البيت الشيعي وإيجاد رمز سياسي يرص تلك الصفوف التي اعتادت التشرذم والتخلخل. تلك الكبرياء تحولت إلى حالة عناد صخرية وأنفة سياسية رسمت له صورة الرئيس الصعب لا القوي في نظر خصومه وحلفائه أيضا. وقد ترتبت على ذلك جملة نتائج أهمها أن صار المالكي «دكتاتورا» مستفردا بصناعة القرارات في نظر باقي القوى الخصوم والحلفاء على حد سواء كما أشرنا.

قبل أيام من هذه الزيارة سئل النجيفي عن إمكانية لقائه بالمالكي؟ فرد بأنه لا يوجد لديه أي مانع شرط أن لا يكون اللقاء سياسيا.. وهو تعبير دبلوماسي يريد الإجابة بالرفض كما هو معلوم، وليس من المتوقع أن الرسالة وصلت بالمقلوب لرئيس الوزراء، أو أن النجيفي كان ينتظر وفاة قريبته ليأتي المالكي في زيارة غير سياسية بصحبة وفد ضم المقربين منه..! إن ما حدث هو تغير في أسلوب تعامل رئيس الوزراء وتحول مهم في طباعه الشخصية التي بنظر مراقبين أنها كانت المسؤولة عن العلاقة المتوترة بينه وبين خصومه أو من يُعتَبر حتى الآن ضمن حلفائه الذين دعموا تشكيله الحكومة.. ولعل قياديين ونواب من التيار الصدري كانوا الأكثر صراحة في الشكوى من طباع المالكي الشخصية في ثنايا تصريحاتهم وأحاديثهم العامة والخاصة، كوصفهم أنه أي المالكي يدير الأمور على طريقة رئيس العشيرة، بما ينضح به هذا الوصف من طبيعة معروفة في المجتمع العراقي، وما يحمله من دلالات غير خفية..

لكن هذه المرونة الجديدة التي قد تصوغ لنا شخصية رئيس وزرائنا مختلفةً عما كان عليه لم تأتِ إلا نتيجة شعوره بأن طريقته القديمة في التعامل لم تعد قادرة على المضي به في شوط نجاحاته السياسية والتمكن من خصومه.. غير أن الأمر لا يقف عند مرونة تتجسد عبر لقاء مع خصم عنيد هو الآخر وبينهما حزازية شخصية، وله على قراءات بعض المحللين مشروع يدركه المالكي نفسه يعمل لإعادة توازن سياسي ـطائفي في البلاد. طفرة المالكي السياسية التي قد تتضح مع الوقت وخاصة ثمة حديث عن لقاء آخر جديد مع النجيفي تتمثل بإصلاحات مصالح، وبانت بعض معالمها خلال الأيام الماضية عبر إعادة ضباط الجيش السابق، وهي بدورها أوضحت حقيقة هذا الإصلاح الذي يُتوقع له أنه سينتج خصومات شيعية ـ شيعية كضريبة لتحسين العلاقات الشيعية ـ السنية.. ذلك أن الضربة التي تعرض لها المالكي من قبل التيار الصدري من خلال حلف أربيل لإسقاطه، تحت شعارات من بينها أهمية إصلاح العلمية السياسية والوضع المؤسساتي بحيث يحقق مشاركة أكبر وارسخ منعا للاستفراد ضربة أعادت حسابات المالكي، والذي قد يدفعه لسلسلة من التنازلات لصالح القائمة العراقية ومطالب

صقورها، وهو ما يؤكد الوهن الذين أصاب البيت الشيعي بفعل صراعات قواه وتضارب مصالحها. للتذكير فإن بعضا من الإصلاحات المطلوبة هي سلسلة مطالب كانت قد سُرِّبت أثناء تشكيل الحكومة عام ٢٠١٠ وقد نشرتها وسائل إعلام قيل بعدها أنها لا تعدو تلفيقا لائتلاف دولة القانون أو التحالف الوطني فقد ضمت تلك المطالب حل المحكمة الجنائية العليا وإطلاق سراح بعض أركان النظام البائد وإعادة ضباط الجيش السابق وإلغاء قانون الاجتثاث وإبقاء منظمة خلق المعارضة لإيران و..الخ. ولا يخفى أن قسما غير قليل من هذه المطالب وسواها تم ويتمّ التهيئة حاليا لتلبيتها. مضيّ الحكومة سيكون ذا طابع عناد مع الحليف وتودد مع الخصم.. نتيجة لما تراه مشاكسة بعض القوى في البيت الشيعي لها، وكأن لسان الحال يقول لقد اصطففتم من أجل الإصلاحات التي تطالب بها العراقية والأكراد، والتي بذلنا جهودنا لأجل تخفيف سقوفها، فلا بأس إذاً سنقوم بهذه الإصلاحات، وأنتم من تتحملون النتائج. وبما أن هذه الإصلاحات الموعودة بدأت بوادرها باتجاه تنفيذ مطالب محددة لجهة معينة سارع التيار الصدري إلى وصفها بالإصلاحات العرجاء.. فالصدريون لهم مطالبهم كذلك، وبرغم أن رئيس الوزراء وعد التيار بتنفيذ مطالبه أيضا إلا أن ملامح الإصلاحات العرجاء كما يصفها التيار تُنبِئ بأن تفكير المالكي أخذ يتجه للبحث عن تشكيل ائتلاف والبحث عن حلفاء جدد في مقابل تنازلاته الإصلاحية!

نعم ليس من المناسب التفاؤل بالإصلاحات من حيث هي إصلاحات تخفف الصراع السياسي وتحدث تقاربا بين الخصوم القدماء أو الجُدد، فعلى وقع ما يتردد من اقتراب التصويت على قانون العفو العام مثلا ظهرت الخلافات بين الصدريين والعراقية، فالأخيرة تراه يسير مع مبدأ الإصلاح ليكون بمثابة فرصة للمخطئين كي يكونوا مواطنين عاديين، بينما يرى التيار أن القانون ورقة ضغط سياسية من قبل ائتلاف دولة القانون ويجب أن لا يشمل الإرهابيين.. واستشرافا لطبيعة الإصلاحات لننظر في خبر نُشر قبل يومين حول إجراء كتلة الحل المنضوية تحت القائمة العراقية مفاوضات مكثفة مع دولة القانون للانضمام إليها، وهو انضمام ليس قريبا ووشيكا كما يبدو من سياق

الخبر، بل سيكون ضمن مرحلة لاحقة يعمل رئيس الوزراء على ترتيب أجواء وظروف انطلاقها لتشكيل تكتل سياسي أكبر وأكثر تنوعا ما دام التحالف الوطني هو تحالف المختلفين، ولا يمكنه المراهنة عليه وسط إصرار بعض كتله على رفض أية ولاية جديدة حتى لو حصل المالكي على ٩٩% من أصوات الناخبين.. وقائمة الحل أو كتلة الحل التي لها ١١ نائبا حاليا هي قائمة انبثقت من تجمع أعيان القائم في محافظة الأنبار، وقد وضعت القائمة من ضمن أهم بنود برنامجها الانتخابي إلغاء قانون المساءلة والعدالة..

مراقبة مثل هذه التطورات في يوميات السياسة العراقية وفي هذه المرحلة ضرورية لفهم مستقبل الوضع السياسي، لأنها تأتي عقب إخفاق تاريخي لأول محاولة تجريبية لسحب الثقة من رئيس حكومة، لكنه إخفاق لم يجعل رئيس الحكومة أكثر قوة في موقعه السياسي أو موقع حزبه ضمن التحالفات الراهنة كما هو مألوف في تجارب مماثلة، حيث يعني الإخفاق تجديدا للثقة سواء تم التصويت وباء بالفشل تحت قبة البرلمان، أم تعذر عقد الجلسة بسبب عدم القدرة على إيجاد توافق سياسي أو تعثر الإجراءات الدستورية لأسباب متصلة بعسر هذا التوافق أو الاتفاق أو غيرها من الأسباب، سوى الانقلاب على الديمقراطية بالطبع. بيد أن المالكي لن يقبل بوضع السياسي الضعيف الذي ينتظر ما تقرره له الأقدار، وكل المؤشرات تدل على انه يستعدّ لإعادة صياغة وضع سياسي ضمن خارطة تحالفات مقبلة تعيد مركزيته الشخصية كمرشح للمرة الثالثة لرئاسة الوزراء. هذا يعني ضرورة تهشيم بعض الأطر الحاكمة حاليا وتجاوزها. والتحرك إلى أمكنة أخرى، ففي التحالف الوطني أقطاب مهمة ترفض ولاية مالكية جديدة، وهذا يجعل من الصعوبة على المالكي المفرط الطموح أن يبقى أسيرا لإطار سياسي يحتل الأغلبية فيه، ما يعني أن مستقبل التحالف الوطني على المحك.. وأن تفككه ربما ستكون مسألة وقت. ولكن ماذا بعد افتراض تفكك هذا التحالف المقدس عنوانا والمدنّس مضمونا بخصومات مستحكمة بين الإخوة الألدّاء؟

سؤال تصعب الإجابة عليه، بقدر ما يصعب على الأطراف الشيعية المؤتلفة في هذا التحالف أن تتنبأ بمآل ومصير العناد الشيعي ـ الشيعي.. هناك قضية واحدة تبادلت

حولها أطراف التحالف الاتهامات العلنية وغير العلنية، وهي عودة البعثيين إلى مفاصل مهمة ومناصب عمل كانت محظورة عليهم بقانون الاجتثاث.. هذا السجال برز في فترة ما من عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، وتحديدا بين المجلس الأعلى وحزب الدعوة.. ولنا أن نتصور كيف سيكون حال وطبيعة سجال الأطراف الشيعية فيما لو ذهب المالكي خطوات أبعد لأجل تشكيل تحالف أوسع لخوض الانتخابات البرلمانية، وتحالف كهذا يقتضي تقديم جملة من التنازلات والضرب عرض الحائط ببعض مما يبدو ثوابت لهذه المرحلة؟ والحجة في ذلك كما أشرنا هو أن حلفاءه هم أنفسهم من فتحوا الباب وأوجدوا ما يشبه السباق في التفهّم الجادّ لمطالب الشركاء الآخرين دون الحصول في المقابل إلا على ما هو في عداد الحق المشروع والمكفول ديمقراطيا للأغلبية! بل ثمة من يقول إن المالكي سلّم بأن المشروع الذي جاهد في بنائه لحفظ حقوق أساسية للشيعة العراقيين ـ في مقابل مشاريع حقيقية أم مفترضة ـ قد انهار بين يديه، نتيجة خلط بين مصالح الطائفة ومصالحه الحزبية والشخصية من قبل من يفترض أنهم أعضاء في البيت الواحد.. والمشكلة أن هناك تساؤلات مشروعة حول ما الذي يريده هؤلاء بالضبط سوى قضية تبدو هامشية في حساب اللعبة السياسية العراقية من وجهة نظر باحثين مهتمين بمصير الشيعة السياسي وهي قضية المالكي كرئيس وزراء يتكرر في كل دورة وكأن لا وجود لشخصية كفوءة أخرى تستطيع إدارة شأن البلاد؟

إن ضعف التحالف وتفككه يعني فشلا تاريخيا للأحزاب الإسلامية التي فرضت نفسها كمعبر عن الطائفة، وبديله سيكون صراعا حامي الوطيس بين هذه الأحزاب. من الصحيح القول إن ما يجمع هذه الأحزاب والكيانات أكثر مما يفرقها لكن المشكلة في أن استفحال صراعاتها وطبيعة بدائل بعض أطرافها وطريقة تفكيرهم وتغليبهم لمصالحهم الشخصية والحزبية لن تصمد أمامه أية قواسم مشتركة وقضايا متفق عليها بمرور الوقت.. إن مستقبل تحالفها ليس ذا مردود سلبي كبير لولا أننا لا نشهد ظهور قوى جديدة قادرة على إثبات وجودها وفرض نفسها لتحقيق توازن سياسي في المستقبل القريب يحفظ حقوق يحاول الكثيرون أن يغفلوا عن أنها ربما ستكون في مهب الضياع..

كل التطورات الداخلية والإقليمية تؤكد ذلك وأن الغد وحده كفيل بوضع إجابة واضحة لما يضع له الباحثون اليوم في دراساتهم المعمقة سيناريوهات مختلفة ومتباينة، بعيدا عن القراءات الصحفية التي عادة ما تكون محض ردود فعل تجاه الأحداث أو تَشَاطراً في صياغة ما يبدو ملتبسا بجملة من الدوافع العاطفية أو الغرضية أو التسويقية..

٢٠١٢\٧\١٦

التحالف الوطني إلى أين؟

حدّ اللحظة لا نستطيع استيعاب الدوافع الحقيقية التي دفعت التيار الصدري إلى الذهاب بعيدا في مسايرة فورة غضب البرزاني وغيط السيد علاوي ليضربوا مهلا تعجيزية يعرفون أنها لن تنتهي إلى أية نتائج مع شخص عنيد وصاحب مزاج في الصراع كرئيس وزرائنا..؟

ثلاثة استطلاعات للرأي نُشِرت في صحف عالمية ومحلية قبل وأثناء تصعيد الأزمة الحالية بالمهل والاجتماعات الأربيلية والنجفية، الاستطلاعات أشارت إلى تصاعد شعبية نوري المالكي صاحبها مواقف جاءت من واشنطن وطهران معا توحي بتأييد المالكي ودعمه بقوة.. ويبدو أن هذا الأمر أصاب بعض الأطراف بحالة من الهلع تفسر لنا خطواتها غير المحسوبة التي أوصلتنا الآن إلى حافة الهاوية. لا يبدو أن هناك شكوكا كبيرةً بارتفاع شعبية رئيس الوزراء، ولكنه ارتفاع جاء في وقت غير متوقع بدرجة كبيرة، المتوقع كان هو الحصاد الذهبي للمشاريع التي يقال أنها قيد الانجاز والريع الدعائي لهذه المشاريع سيكون عام ٢٠١٣ قبيل الانتخابات البرلمانية المقبلة، وعندها فثمة احتمال بأن يحقق المالكي نتائج انتخابية جيدة.. ويُعدّ ذلك مبررا لوضع حدّ «للدكتاتور» الديمقراطي الجديد بحسب بما يحلو لبعض نواب كتلة الأحرار وصف المالكي به، وعلى أية حال فباعتقادي أن التيار الصدري غامر بتبسيط الحدث والنظر إليه فقط من زاوية تغيير شخصية المالكي بأخرى من التحالف الوطني، من دون الالتفات إلى ما يستتبع ذلك من نتائج كبيرة وخطيرة بفعل خصوصية الوضع العراقي وملفاته المعقدة.. فمن جهة في حال نجحت جهود سحب الثقة فإن الاتفاق على رئيس وزراء جديد وحكومة جديدة والوصول إلى تفاهمات حول قضايا معقدة

من أساسها بفعل الجميع وليس بفعل المالكي وحده.. هو اتفاق بعيد المنال في وقت قصير وسيأخذ وقتل طويلا، وسيتعذر على التحالف الوطني الإجماع على مرشح جديد وستصل الخلافات إلى أوجها بين أطرافه.. وعندها سندخل فصول لعبة مملة محفوفة بمخاطر عديدة على الصعيد الأمني والذي سيهتز لا محالة ومن غير المؤكد فيما إذا كان هذا التصعيد قابلا للاحتواء وأن الأمور لن تنفلت خاصة، وأن حسن الظن بنوايا جميع الأطراف الداعية لسحب الثقة أمر صعب.. وستكتمل حلقة البلاء إذا ما صحّ أنها متورطة في مشروع إقليمي.. إن عامل التدخل الخارجي كان الأكثر فاعلية طوال السنوات المنصرمة، وستسهم عملية سحب الثقة بتعزيز فاعلية هذا الدور الخارجي، والحديث عن وجود مشاريع إقليمية للإطاحة بحكومة المالكي ليس نسجا من الخيال.. فالمؤشرات وسير الأحداث وطبيعتها تفضي إلى استنتاج مؤداه أن ثمة مشروعا إقليميا جرى إعداده منذ وقت بغية الإطاحة بحكومة المالكي.. يهدف إلى تغيير الخارطة السياسية الداخلية وإشعالها بمزيد من التوترات والأزمات.. كذلك يهدف المشروع إلى إحداث تغيير على موقف العراق الخارجي وتحديد مسار جديد لدبلوماسيته تجاه عدة ملفات إقليمية حساسة..ما قاله النائب حسن العلوي عن تلقي طارق الهاشمي لمليارين من الدولارات من السعودية وهي حادثة نرجح صحة وقوعها لما عُرِف عن العلوي من ولع بالاحتفاظ بالمعلومة مؤرشفة في ذاكرته ثم إطلاقها في وقت يقدّر انه مناسب كي تحتل أكبر قدر من الاهتمام... هي واحدة من بين ما يعزز قناعة أن بعض الساسة العراقيين هم أشبه بالمرتزقة.

من جهة ثانية وعلى فرض التوصل إلى تشكيل حكومة وأن الأطراف توافقت على الحد الأدنى من مقومات التشارك مرة أخرى فإن من المتيقن أنها ستكون على شاكلة الحكومة الحالية وبنفس مواصفاتها محاصرة بذات المشكلات السياسية وغير السياسية.. وسيكون رئيس وزرائها بين خيارين إما الانقلاب إلى مالكي جديد بنظر خصومه أو الرضوخ إلى طموحاتهم.. طموح الأكراد ومطالبهم التي تتلخص بإطلاق يد الإقليم في تأسيس بنيته الاقتصادية المستقلة، ليكون بهذا قد حققوا طفرة كبيرة لإرساء

كيانهم صوب الاستقلال التام.. وكذلك مطالب العراقية بتنفيذ اتفاقية أربيل التي تنص على تقاسم غير شرعي عبر ما يعرف بمجلس السياسات يتمتع بسلطة تنفيذية لتزداد الأزمات والمشكلات وتتعقد أكثر مما هي عليه الآن وليسوء أداء الحكومة أكثر من هذا السوء وسط صراع السلطة التنفيذية مع نفسها هذه المرة.. ولينطلق السيد أسامة النجيفي في دعم مشروع الإقليم السني الذي يراد من خلاله تقليص صلاحيات الحكومة المركزية، وهذا المشروع هو نسخة عراقية لمشروع جوزيف بايدن الداعي إلى تقسيم العراق على أسس طائفية وقومية.

فضلا عن كل ذلك فإن ما بعد سحب الثقة فعلى الأرجح سيفتح المالكي معركة حياة أو موت بالنسبة إليه ومن ملامحها دخول القوى السياسية في جدل محتدم حول تفسير بعض المواد الدستورية، وستعتمد شدة هذا الجدل على كيفية سحب الثقة ومن هو الطرف المسحوبة منه رئيس الوزراء أم مجلس رئاسة الوزراء بأكمله.. ويكفي إلقاء نظرة سريعة على بعض المواد ذات العلاقة في الدستور ليتضح جليا أن المحكمة الدستورية ينتظرها عمل شاقّ.. وإذا ما جاءت تفسيراتها متوافقة مع ما يذهب إليه ائتلاف رئيس الوزراء فإن الأزمة ستأخذ بعدا غاية في الخطورة والتعقيد.

سؤال يطرح نفسه بعد كل هذا حول ما هي «الحكمة» و«المنفعة» من وراء سحب الثقة من المالكي إذا ما اعتبرناها مغامرة وهي فعلا كذلك لما عليه الوضع العراقي سياسيا وامنيا من واقع معروف؟ إذ لا بد أن هنالك جوابا أو أكثر.. وهو جواب لا ننتظره بطبيعة الحال من هذه الجهات السياسية الساعية لسحب الثقة لأن اللعبة بمجملها هي لعبة مصالح ونفوذ وسيطرة على الثروات فضلا عن الرغبات والأهواء الشخصية.. بل ننتظر هذه الحكمة من المثقفين والكتاب والمهتمين المؤيدين للإطاحة بالمالكي فضلا عن القراءة المحايدة للحدث؟

المنفعة فيما يبدو مما يكتب ويتردد في وسائل إعلام معارضة للمالكي هي منع استبداد رئيس الوزراء، وعدم تركه يعدّ العدة لولاية ثالثة.. ليستمر الفشل وسوء الأداء وبقاء العقلية التي لم تثبت جدارتها كفاية في إدارة السلطة وبناء الدولة.. وهذه المنفعة في

تصورنا وإن كان لها جزء معقول من الصواب إلا أنها مبنية في جزء آخر على المغالطة والافتراضات غير السليمة، فالمالكي لا يتحمل لوحدة تبعات كل هذا الفشل المخيم على العملية السياسية، وما يقال اليوم عن المالكي سيقال عن غيره غدا فمجيء شخصية بديلة لن تحل إشكاليات عصية على الحل في ظل صراع محموم على السلطة. جانب آخر قد يمثل نفعا للديمقراطية العراقية يتمثل في تجربة إزاحة رئيس الوزراء لأول مرة بطريقة سلمية، وأن هذه الممارسة ستعزز من الانتقال السلمي للسلطة بالأدوات والآليات الدستورية، وتنمّي لدى الساسة ثقافة التداول التي لم يألفها العراق من قبل قدر ما تُعوِّدُ الشارع على ثقافة مماثلة تجعله يتقبل إقالة من يواليه من الساسة وأن لا يفرُط في ولائه وإعجابه بهذه الشخصية أو تلك.. فمن الثابت اليوم أن هناك آلافا من العراقيين المتعاطفين مع المالكي وسيشعرون بالغضب الشديد فيما لو سحبت الثقة منه بطريقة يحلو للبعض أن يصفها بالمذلة، وهو وصف يشكل دليلا قاطعا على غياب ثقافة ووعي بالتداول السلمي للسلطة وتقبّل ما يمنحه الدستور ويقره من آليات.. فلم نسمع في الدول الديمقراطية المتقدمة وصفا لسحب الثقة بأنه إذلال.. ألم تدعُ الناطقة باسم القائمة العراقية المالكي إلى حفظ كرامته وكرامة العراق بالاستقالة؟ فهل بعد هذا لا زلنا بحاجة إلى دليل على كيف نفكر وأية عقلية لا زالت متخلفة عن إدراك أن الديمقراطية ليست ممارسات تقليدية بل سلوك حضاري ووعي إنساني وطريقة ناضجة في التفكير والتعامل مع الآخر!

كذلك وفي خضمّ قضية سحب الثقة ودراما الأرقام والتواقيع التي صدعت رؤوسنا بها وسائل الإعلام وتصريحات السياسيين فإن ثمة شيئا إيجابيا يتمثل بأولئك النواب الذين امتلكوا أخيرا الجرأة ليتمردوا على قادة كتلهم ويرفضوا أن يكونوا بيادق برلمانية بيد زعيم الكتلة.. موضوع سحب الثقة أعاد رسم صورة النائب في البرلمان ودوره الحاسم المفترض أن يلعبه في القضايا الأكثر حساسية وأهمية بعد طول تغييب له بفعل ضغوطات القادة الكبار. الوضع اليوم ولأول مرة يبدو مرتهنا بإرادة النائب في البرلمان الممثل الحقيقي لجمهور الناخبين ـ وربما العراقية الآن بكل قياداتها تبحث عن نائب

واحد فقط تستجدي صوته لإكمال النصاب ـ حتى يمكن القول إن هذا الموضوع أعاد هيبة النائب المفقودة ولم يعد هناك ـ على الأقل في لحظة ما من هذه الأزمة ـ زعيم أو أكثر لائتلاف كبير ومهم يأمرون وينهون ويتعاملون مع أعضاء الائتلاف كتلاميذ أو أطفالٍ قصّر. وسواءً بقي النواب ثابتين على قناعاتهم وخياراتهم التي يرونها أم انساقوا لتلبية مطالب قادتهم بفعل ممارسة ضغوطات تصل إلى عدم القدرة على احتمالها فإن الأهم أنها بداية جيدة لإعادة تعريف دور النائب في البرلمان وقيمته.

***

بحسب مطلعين يجادل المالكي كثيرا في اجتماعات التحالف الوطني حول سياساته وتصوراته لبناء الدولة والتحديات التي تواجه مشروعها. فقد دأب على طرح رؤية صارمة معززة بمقتبسات من المواقف والاستنتاجات والفرضيات المقلقة حول مشاريع تحاك خيوطها في الخفاء لاستهداف العملية السياسية، والعملية السياسية هنا تعبير عن المنجز الهام للدور الشيعي السياسي وحضوره. إن هذا الدور والحضور برأي رئيس الوزراء مهدد تماما من قبل قوى داخلية وخارجية. يعرض المالكي تصوراته بثقة الممسك والمحيط بأسرار وخفايا وحقائق كاملة، والدليل الأكثر قوة لديه هو الموقع الذي يشغله حيث تتوفر لديه ما لا تتوفر للآخرين من قدرة على الرمي ببصره إلى مسافة أبعد عبر الأجهزة التي يترأسها. وقد يكون الرجل محقا بالفعل لأن منصبه يسمح له برؤية أكثر وضوحا، لكن هذا التصرف أثار غضب بعض الحلفاء وبدلا من أن يحقق الغرض من تخفيف حدة انتقاداتهم عبر محاولة إقناع ناقصة بما يتهدد مركب التحالف الوطني ككل أسهم بالوصول إلى نتيجة عكسية حين صوّر حلفاءه كمجموعة من العاطلين عن التفكير السياسي، الأمر الذي ركز أكثر فأكثر طابع النزاع الشخصي ورسّخ حقيقة صراع يدور بين رؤى أشخاص لا رؤى مؤسسات حزبية تنتج نظرتها الإستراتيجية عبر دورة محكمة من الأفكار التداولية المدروسة. وبالتالي وهنت العلاقة الإيديولوجية وحسابات المصالح الجامعة بين هذه الجهات وتغلبت النزاعات الشخصية.. وانتهت إلى حالة قطيعة وعداء بين المالكي وبعض الشخصيات كمقتدى الصدر وشخصيات من

المجلس الأعلى وبعض الشخصيات الأخرى. وهو ما يجبر إيران على إلقاء كل ثقلها لإعادة التوازن في البيت الشيعي.. وهذا سيمثل بلا إشكال اختبارا حقيقيا لمدى تأثيرها ونفوذها في العراق، وهل أن التطورات والمتغيرات الراهنة قد مثلت الخطوة الثانية لتراجع الدور الخارجي بعد انسحاب الولايات المتحدة عسكريا وسياسيا إلى حد كبير؟ بطبيعة الحال من الصعوبة الحديث عن تراجع كهذا ما دام هناك لاعبون إقليميون آخرون يقفون على حدود الأزمة من جهتيها السياسية والأمنية. لكن يجدر القول إن التحالف الوطني قد تعرّض لهزة ربما ستترك آثارها بعد سحب الثقة في حال صِيْرَ إليها وتحققت كما تهوى العراقية والأكراد والتيار الصدري. وقد يعاد إنتاج خارطة للتحالفات مختلفة عما عليه الآن يكون الملمح الأبرز فيها انفراط وحدة التحالف الشيعي، ولجوء المالكي إلى تكوين تحالف أكبر وأكثر تنوعا يضم ائتلافه مع القوى والنواب المنشقين عن العراقية مع منظمة بدر وبعض القوى السنية وخاصة التي تمثل عرب كركوك. وهناك بالفعل تصريحات تعزز نوعا ما هذا التوقع برزت مؤخرا كما جاء على لسان النائب أحمد العريبي من الكتلة البيضاء من أنهم سيشكلون تحالفا سيحل محل العراقية من ٤٩ نائبا. والتصريح الأخطر من علي الشلاه الذي قال إن التحالف الوطني سيعقد اجتماعا يدرس فيه قضية فصل التيار الصدري منه..لكن يبقى كل ذلك مجرد فرضيات ضاغطة وهي رهن تطورات الأوضاع في المستقبل القريب.

٢٠١٢\٦\٦

كركوك في برنامج الائتلاف الوطني العراقي

يعيد الساسة الأكراد مشكلتهم مع المركز خلال الأربعين عاما التي مضت على الأقل إلى عقدة كركوك، وبعد التغيير السياسي الذي شهدته البلاد قبل سبع سنوات بقيت كركوك هي العقدة التي استعصت على الحل وكانت المأزق الذي احتقنت وانسدت خلاله مخارج الحلول أكثر من مرة ليتم في النهاية التوافق الصعب على حل يكاد مع الوقت أن يصبح بذاته مشكلة أخرى ويتمثل بالتأجيل إلى أجل غير مسمّى.

لم تكن ثمة مبالغة في أقوال ورصد المحللين للشأن العراقي حين ذهبوا إلى أن حل مشكلة كركوك هو أحد اللوازم والعوامل الأكثر أهمية لعراق مستقر فهذه المدينة يشكل مستقبلها القريب والبعيد ملامح مستقبل البلاد وبقدر ما يتم تجاوز كركوك كمشكلة فسينعكس ذلك بنفس القدر على تجاوز العراق لمشاكله ومن ثم استقراره وقد أصبحت كركوك وبلا جدل يذكر محكا للقسم الأوفر من التجربة العراقية وسائر مفردات المصير العراقي من تعايش وتوافق ووحدة وطنية وتوزيع الثروات وغيرها. إذاً فلكركوك مساحة تأثير مركزية ومحورية في الحدث العراقي بخاصة بعد أن تُطوى أوراق لملفات يمكن وصفها بالأقل تأثيرا وفق المنظور الاستراتيجي أو لكونها مرتبطة بشكل أو بآخر بمعضلة كركوك، نعم هناك ملفات بدت أشد حضورا وأكثر تأثيرا وأقسى تجربة كالطائفية بشقيها السياسي والاجتماعي ولكن لا يخفى على المحلل والمتابع أن هذه القضية تكاد تكون طارئة على شقها الاجتماعي وأما على الصعيد السياسي فمشكلة الطائفية برغم عمقها وجذورها إلا أن التغيير السياسي والتجربة الراهنة وضعت أسسا واضحة للحل ويبقى الجزء الأكبر رهنا بإرادة العراقيين أنفسهم فاختلاق المشاكل الأعوص من مشكلة كركوك ليس مشكلة ونحن هنا ليس بوسعنا سوى النظر إلى القضية من خلال

جوانبها وأبعادها المختلفة السياسية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية ما يدفعنا لترجيح صدارة كركوك لقائمة المشاكل والتحديات الجسيمة التي تواجه الأمة العراقية في المستقبل القريب. ولا أقل من أن وصولنا إلى لحظة كركوك الفاصلة لن يكون إلا بعد تراجع المشاكل التي اختلقها البعض بعد التغيير السياسي وسقوط النظام البائد وحين لا نستطيع تجاوز قضية كركوك فمن المتوقع أن نعود إلى مشاكلنا السابقة لتزداد عمقا وتأثيرا وتنتهي إلى عواقب وخيمة على مصير البلد ووحدته. وعليه ففي مجمل الأحوال أن قضية هذه المدينة واحدة من أهم قضايا البلاد وتشكل هما ثقيلا على الصدور إلى حين التوافق بشأن حلول مرضية تنهي ملفها وللأبد.

انطلاقا من هذه الأهمية فإن تحديات الراهن العراقي برغم كثرتها وتشعبها لن تكون قادرة على إلغاء حضورها في الذهن السياسي ولن تسحبها من قائمة الهم الوطني حاضرا ومستقبلا. وحريّ بالجهات السياسية المختلفة أن توليها مساحة من الاهتمام في برامجها العامة وتلك التي تضعها القوى المتنافسة في الانتخابات لأجل أن يكون حضور هذه القوى فيما بعد فاعلا وحاملا لتصورات معينة محددة سلفا لمعالجة إشكالية كركوك ولكي لا تجد تلك القوى في حال فوزها نفسها بمواجهة قضية تحتاج إلى أن تراجعها وتأتي بحل مباشر لها لن يكون بعيدا عن الارتجال فيما إذا لم تكن قد بلورت تصورا ورؤية منتجة إزاءها ولكي لا تختلف مكوناتها وتتشرذم كلمتها وتتأرجح مواقفها. ونرى أن الائتلاف الوطني العراقي بمراجعة برنامجه الذي وضعه باشتراك جميع مكوناته قد افرد لمشكلة كركوك مساحة مناسبة حملت تصوراته وأفكاره والخطوط العامة التي يراها منطلقات مهمة وممكنة لها. وقد بنا الائتلاف نظرته إلى كركوك على أساس كونها مدينة عراقية تمثل الصورة المصغرة للعراق من حيث التنوع والتعدد ألاثني والديني والذهبي، وهذا التشبيه ينبئ بأن أي حل لن يأتي إلا من العراقيين أنفسهم أولا وأخيرا كما في باقي القضايا التي حصلت وتحصل في العراق والتي ثبت انه ليس بوسع أية قوة خارجية مهما بلغ ثقلها في المعادلات الإقليمية والدولية أن تقوى على المجيء بحل ما لم يكن هذا الحل نتاج التوافق الوطني واجتراحا عراقيا صميما. وكون كركوك عراقا مصغرا لا يعني سوى أن الطريقة التي حُلّت أو تحل بها المشاكل

الأخرى لن تكون مختلفة من حيث المنطلقات والأسس، وأن كل ما تم تقريبه من أدوات ووسائل هي ذاتها تُقرَّب في حل كركوك وكل ما ثبت انه غير مجدٍ وتم إبعاده لمصلحة الجميع يجدر كذلك الاعتراف بعدم جدواه وإبعاده، والخلاصة هنا هو الأخذ بالأسلوب الأنجع واستبعاد ما أثبتت التجربة انه لا يمكن أن يكون يوما ما وسيلة للحل والمعالجة فلا يمكن إعادة الأسلوب الذي برهنت التجربة فشله بقدر ما يفرض العقل والمنطق الأخذ بنقيضه المجرّب سواء على صعيد المشاكل العراقية أو الإفادة من تجارب الأمم والشعوب الأخرى. ويمضي برنامج الائتلاف كي يفصل هذه الرؤية بصورة أكثر وضوحا ليضع عدة نقاط تمثل أسس المقاربة الحلية للمعضلة الكركوكية. وأول ما يشير إليه برنامج الائتلاف الوطني هو ضرورة الانطلاق من أساس مشترك ومقبول لدى الجميع ويتمثل بجعل الدستور مرجعا في حل القضية المختلف عليها مقررا أنه من الضروري الالتزام بالآليات التي حددها الدستور العراقي بهذا الشأن ليكون أساساً لحل الأزمات الوطنية بما يضمن العدالة والإنصاف لجميع التنوعات القومية والمذهبية ويساهم في تعزيز الوحدة الوطنية.

إن الالتزام بالآلية الدستورية يعني عدم اللجوء إلى وسائل أخرى مفارقة كاستخدام القوة من أي من الأطراف المتنازعة وذات العلاقة لهذا يرفض الائتلاف اللجوء إلى القوة أو التهديد بها أو أي منطق آخر لا يستقيم مع روح التسامح والعيش المشترك في هذه المدينة. إن من المؤكد أن النص الدستوري هو نص حلي بالقوة لا بالفعل بمعنى أن الدستور يمتلك القدرة الكامنة في ثنايا نصه ومساحات تأويله الشرعية والقانونية على إيجاد الحل وهذا يستدعي بذل جهود مضنية لاستخلاص المعنى المتفق عليه ليتم صياغة الحل المقترح، وفي الحالتين أي استخلاص الحل من نصوص الدستور ومن ثم معالجة المقترحات المبنية على ذلك الاستخلاص، تكون ثمة حاجة للتداول والتفاوض والحوار بين الفرقاء، اعتماد الحوارات بين الفرقاء العراقيين وكما ورد في برنامج الائتلاف يكون على مستويين المستوى المحلي في مدينة كركوك والمستوى الوطني العراقي معا وبشكل لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض وعيا بان ملف المدينة الشائك لا يعني أهليها فقط بل العراقيين ككل لأسباب واضحة ومعلومة. بل وكما هو معروف أن

المدينة تقع في صلب اهتمام بعض القوى الخارجية لحسابات تتعلق بمصالحها وبذلك فهي قد لا تتردد مستقبلا في التدخل أو محاولة التدخل وفرض رؤية معينة على أي طرف عراقي وهذا التدخل وفقا للسياق المذكور لن يكون إيجابيا بأية حال من الأحوال ومن هنا نرى أن الائتلاف يضع في برنامجه تأكيدا واضحا على رفضه لصيغة التدخل الخارجي أو التدويل السلبي للقضية حيث يرجح أن يؤدي ذلك إلى توسعة الهوة بين الفرقاء العراقيين وإجبار بعضهم على حلول غير مقبولة واستخدام أساليب تضر بوحدة العراق وقد تنهار معها تلك الوحدة وتضرب حالة السعي للتعايش والتأقلم بين المكونات المتعددة في كركوك وخارجها، إلا أن هذا الرفض للتدويل غير الإيجابي لا يمنع الائتلاف من قبول الاسترشاد والإفادة من الخبرة الأممية والتي تقدمها حصرا الأمم المتحدة التي طالما كان لها دورها الإيجابي في حل الكثير من المشاكل والمعضلات في حال انتهجت نهجا محايدا وقويما وغير خاضع لأي نوع من التأثيرات والإملاءات من أي طرف كان. ويخلص برنامج الائتلاف الوطني بناء على كل ما تقدم إلى أن مدينة كركوك سواء قبل الوصول إلى حل نهائي بشأنها أو بعد ذلك هي مدينة للجميع وبهذا يتعين أن يكون أمر إدارتها العامة بمشاركة كل الأطراف دون استئثار أو استحواذ من قبل أي طرف من ألأطراف. يبقى أن من المهم أن تكون باقي الجهات السياسية المهمة على قدر من الاستيعاب والتفهم لحدود المشكلة وعواقبها وحسن الطرح المقدّم لإيجاد حل لها بعيدا عن اللغة المستفزة والتمسك بسقف المطالب المبالغ فيها وهذا ما أعاد التأكيد عليه ساسة بارزون من الائتلاف في مرات عديدة.

فيما لو تجاوز العراق بنجاح تجربة الانتخابات المقبلة فإن مدينة كركوك وفي لحظة من اللحظات ستكون هي حديث الساعة وسيمتد ذلك لعدة أشهر وربما لعدة سنوات وأبواب الاحتمالات مفتوحة على مصاريعها وربما يكون تقرير مصيرها هو تقرير لمصير البلاد برمتها.

٢٠١٠\١١\٩

الرؤية الإعلامية للائتلاف الوطني..

مقياس الحرية هو القدرة على التعبير عنها

في واحد من أهم معاني وأسس الديمقراطية هو تعدد السلطات التي تحكم مجتمعا ما، والإعلام بشكل عام يمثل إحدى تلك السلطات وأكثرها أهمية، وبمقدار ما تتوفر له من مساحة للحرية في التعبير تكون الديمقراطية ذات بناء حقيقي أصيل وليس بناء هشا وزائفا. وفي سنوات الظلام الدكتاتوري لم يكن الإعلام العراقي أكثر من بوق من أبواق السلطة يمجد حماقاتها ويتغنى بالمآسي التي تخلقها ويشيد برموز النظام مهما بلغت أفعالهم وأقوالهم مبلغا من الطيش والحمق والكلام الفارغ والسياسات الرعناء والممارسات الهاضمة لحقوق الشعب.. كان الإعلام مكبلا بقيود السلطة الحاكمة وذراعا من أذرعها للبطش بالشعب عن طريق تزييف الحقائق وتشويهها وقلب الصورة والتغني بكل ما من شأنه امتهان كرامة الإنسان وسجنه داخل أطر رؤية السلطة وقناعاتها وهو وسيلة تثقيف على متبنيات وأيديولوجية حزب البعث الحاكم آنذاك، ولم يكن لهذا الإعلام من صوت آخر سوى صوت السلطة القاهر والباطش والمخيف والمتوعد والمتعنتر. اختلف الأمر بعد الإطاحة بالنظام وصارت للإعلام حرية واسعة وأصبح من الممكن لكل من يحمل فكرة أو رأيا أو تصورا أو حتى الرغبة في البوح والكلام في السياسة وغيرها قادرا على التعبير عما يجول في خاطره خاصة مع تعدد قنوات ومنابر الإعلام وتكاثرها بشكل غير مسبوق في العراق. لكن الصورة لن تكون كاملة بمجرد المقارنة بين وضعين مختلفين في عهدين يتباينان في كل شيء، صحيح أن الإعلام امتلك حرية واسعة بالقياس لما سبق بل وبالقياس لكل دول المنطقة تقريبا، إلا أن إتاحة

الفرصة لهذا الإعلام في التعبير وإيجاد قنواته وفتحها باتجاه الجمهور شيء وحرية تامة آمنة يتمتع بها المزاولون لنشاطاتهم الإعلامية شيء آخر. فوسط الفوضى التي شهدتها السنوات الماضية والأزمات المعقدة التي رزحت تحت وطأتها الساحة العراقية عانى الإعلاميون الكثير من المشاكل والمآزق وهم يمارسون عملهم في بيئة أقل ما توصف به أنها مضطربة.. بل أن الأمر يتعدى ذلك إلى ظهور نزعة التضييق على الإعلام أيضا بفعل تنامي دوره وتأثيره وبالتالي تنازع السياسة مع الحقيقة والسياسي مع الإعلامي، وبدا ثمة شعور متبادل لدى الطرفين أنهما يشغلان منطقة واحدة يتنازعان فوقها، وإذا ما شئنا إكمال الصورة واستيفائها بشكل أكمل فمن الواجب أيضا الإضافة بالقول إن ما زاد من شقاء الإعلام العراقي كذلك هو وجود منابر منتمية إليه تجاوزت مهنيتها وحقيقة الدور الذي يجب أن تلعبه في البناء السياسي والاجتماعي وتنمية الجوانب الوطنية والإنسانية في الفرد العراقي.. وشيئا فشيئا تجلت حقيقة تلك المنابر كونها منابر سياسية تمارس كل ألاعيب السياسي غير الأخلاقية والذي لا يرى طريقا سوى طريق كسب وتحقيق مصالحه وغاياته. ومن هنا تحديدا تعقدت المشكلة وأصبحت ذات أبعاد عويصة وتكاد ترسخ كواحدة من الإشكاليات غير القابلة للحل.

في برنامجه الانتخابي المفصل يقر الائتلاف الوطني العراقي بأهمية الدور الذي يؤديه الإعلام وأنه من أهم أدوات الاتصال الحديثة في مخاطبة المجتمعات الإنسانية وترجمة توجهاتها الاجتماعية بمختلف مشاربها الفكرية وتفعيل حراكها السياسي ومشهدها الثقافي ونتاجها الفكري والإبداعي، يحدد البرنامج بعد ذلك رؤية الائتلاف حول الإعلام بعدة نقاط يأتي في مقدمتها ضمان حق الإطلاع والتعبير وإنشاء وسائل الإعلام الحرة وفق الضوابط والقوانين. ومما لا شك فيه أن حرية الإعلام أمر لا بد من ضمانه مادمنا نتحدث عن رغبة جادة في ترسيخ قيم الديمقراطية والتعددية فبدون حرية الإعلام لا يمكن كسب أي نوع آخر من الحرية بل لا معنى لأي مظهر آخر لن يبدو أكثر من كونه مفتعلا. إلا أن هذه الحرية لن تكون بحال من الأحوال حرية غير منضبطة فالدول ذات الأنظمة الديمقراطية الراسخة لم تترك الإعلام دون سنّ قوانين

وضوابط تنظم عمله وتلزمه بما يلزم نفسه به طبقا للمواثيق والأعراف السائدة في كل المجتمعات ومنها مراعاة الجوانب الوطنية والأخلاقية وعدم تجاوز القوانين العامة المعمول بها في كل بلد من البلدان بما يقره الدستور والتشريعات السارية. وتأتي النقطة الأهم التي تضمنها برنامج الائتلاف الوطني وهي ضمان حقوق الإعلاميين في ممارسة المهنة، والبحث عن المعلومة والخبر والتدقيق في صحته وتقصي المعلومات والتحقق من مصادرها وتوفير الحماية القانونية لهم. ونرى أن هذا الطرح أخذ بطرفي القضية الإشكالية حيث أن حرية عمل الإعلامي وضمان حقه في الوصول إلى المعلومة يقابله واجب التدقيق والتقصي من صحتها وإلا أصبح إعلامنا ليس أكثر من إعلام التشنيع والتسقيط والافتراء وتصفية الحسابات وهو ما لا يليق بما يجب أن يكون عليه العراق الجديد، بل أن هذا النوع من الإعلام لن يوفر أرضية صالحة لبناء البلد قدر ما يسهم في افتعال الأزمات وتوتير الأجواء وإثارة المعارك غير ذات القيمة والمصلحة. إن هناك منهجا صارما وأسلوبا حضاريا ومُثلا أخلاقية وتمثل هذه المحددات بمجملها قيدا على العمل الإعلامي لا يمكن النظر إليه كونه من قيود تعسف السلطة السياسية وإلا كنا في واقع الحال أمام حقيقة أن الإعلام مجرد وسيلة من وسائل الهدم والابتزاز والجدل غير المنتج وهو يثير من المشاكل والفتوق أكثر مما يعالج ويرتق. لهذا يرد في النقطة الثالثة والرابعة ضمن الرؤية الإعلامية للائتلاف التشديد على ضرورة الحفاظ على المنظومة الأخلاقية للمجتمع العراقي وتكريس قيم المواطنة والتنمية البشرية والسلم الاجتماعي واحترام العادات والتقاليد والموروث الشعبي الإيجابي ومبادئ التعايش وقيم التسامح والعدل. كذلك يؤكد البرنامج على أن يكون الإعلام العراقي مجسدا لموجبات الدفاع عن استقلال العراق وسيادته وترسيخ وحدته الوطنية وتأصيل الثقافة الديمقراطية وتداول السلطة سلمياً ودعم مقومات الأمن والاستقرار الداخلي. وطبقا للمتبنيات العامة للائتلاف الوطني فإنه يؤكد أيضا على أهمية أن يحترم الإعلام حقوق المرأة والشباب والطفولة وثقافة المجتمع المدني واحترام الأقليات والرأي الآخر والأعراف البرلمانية والتداول السلمي للسلطة بما لا يتناقض مع ثوابت الشريعة الإسلامية ومبادئ

الديمقراطية.

في مقابل ذلك التشخيص لدور الإعلام وأهميته والمنطلقات التي يتحرك منها صوب تأدية رسالته لا يبقى أمام الائتلاف سوى التأكيد على التزامه بحرية الإعلام واحترام الحقوق والواجبات المهنية للإعلاميين وحاجات المواطن الإعلامية في المعرفة والتعبير والنشر والشفافية في إتاحة مصادر المعلومات.

إن برنامج الائتلاف كما قرأناه نراه في هذا الجانب يعد بالكثير مما يرجى تحقيقه لبناء واقع إعلامي متميز ومثمر تكون فيه وسائل الإعلام متمسكة بالاستقلالية والحيادية والدقة في نشر الخبر والالتزام بأصول المهنة وتقاليدها وإتاحة حق الرد للآخر وتصحيح الأخبار عند حصول الخطأ وعدم التعرض لحياة الأفراد الشخصية والتضامن المهني بين وسائل الإعلام. وهذه نقاط وجزئيات على غاية الأهمية تمثل في الواقع الدور والثقل الحقيقي للإعلام ورقيه الحضاري وكيف يمكنه أن ينال ثقة المتلقين وبالتالي إمكانية تشكيلهم ثقافيا وزرع وتعميق المفاهيم الخيرة والصالحة لبناء الوطن، ولا يقف برنامج الائتلاف الطموح عند هذه الحدود فهو يدعو كذلك إلى دعم وتبني الطاقات والكفاءات الإعلامية العراقية الوطنية كافة وبشتى المجالات حيث سيعمل على تشريع قانون الإعلام ليضمن حماية الإعلاميين والصحفيين وتعويض المتضررين وينظم عمل وسائل الإعلام كافة، ودعم استقلالية كل الوكالات والنقابات المهنية والمراكز المستقلة ذات الصلة بالشأن الإعلامي كنقابة الصحفيين واتحاد الصحفيين وغيرها ويمنع التدخل في عملها ويتعهد بتوفير المناخ المناسب لإنجاح.

نأمل أن يتمكن الائتلاف الوطني في حال حقق نتائج متقدمة من تطبيق برنامجه الموعود وأن يعمل مع باقي القوى العراقية الخيرة على تطوير وبناء الإعلام العراقي وتعزيز كل النواحي الإيجابية المطلوبة وتدارك السلبيات التي حصلت خلال السنوات المنصرمة. ولكن هنا يجب الالتفات إلى نقطة هامة أن القوى المنضوية في هذا الائتلاف تمتلك منابر إعلامية عديدة، وهي تبدو شيئا فشيئا تتجه صوب معارك جانبية غير ذات قيمة وتترك أمهات المسائل الكبرى التي يتوجب التركيز عليها، كذلك لنا أن نشير إلى

مسألتين هامتين الأولى أن هذه المنابر التي تعود إلى أحزاب الائتلاف تتنافس مع بعضها بعيدا عن الروح المسؤولة وتميل إلى انتهاك النقاط التي وردت في برنامجه السياسي، والنقطة الثانية أنها تعتمد على آليات عمل وتحرير لا تنسجم مع مبادئ الأحزاب الإسلامية فضلا عن أن بعضها يعتمد على أشخاص غير مؤهلين ليكونوا ضمن هذا الإعلام عارفين بدوره وضوابطه الأخلاقية والشرعية وكثير ممن يعمل اليوم كان في حقيقة الأمر يعمل في صحف النظام البائد.

٢٠١٠\١\١٢

الإسلاميون والعلمانيون.. مستقبل العلاقة الشائكة

قيل وكُتِب الكثير حول وجود معركة عراقية مؤجلة أخذت بعض ملامحها الأولية تتضح اليوم على وقع الاحتجاجات التي تقودها نخب إعلامية ومثقفون، يقال إن المعركة طرفاها الإسلاميون الذين أسهموا في بناء الدولة الناشئة منذ عام ٢٠٠٣ وصاغوا الكثير من مفاهيمها المؤسسة والعلمانيون الذين يعانون من غياب التمثيل السياسي المنظم وإن كانوا موزّعين في أشلاء الدولة التي تحاول أن تستجمع أجزاءها وتنهض من جديد. واستباقا لحالة الصدام الشرس بين الطرفين اقَترح بعضهم أن يفتح حوار جاد وصريح بينهما موضوعه التوافق على المفاهيم الأساسية التي يتشكل منها كيان الدولة بثوبها الديمقراطي الجديد ووضع الحدود والأطر الواضحة للعديد من تلك المفاهيم والقضايا التي بدأت تأخذ مكانها من الجدل، ليفهم كل طرف موقعه وحدوده التي يتحرك بموجبها ويعرف ما له وما عليه بالضبط، والتفاهم على آلية إدخال إصلاحات سياسية ودستورية تكفل لمسيرة الديمقراطية الاستمرار والرقي وتجاوز الإخفاقات الكثيرة التي نضحت بها التجربة من خلال السنوات الماضية.

والحقيقة إن هذا الطرح على جزالته وموضوعيته إلا أنه يتأسس على مقدمة غير كاملة، فالعلمانيون والليبراليون لم يشكلوا حتى الآن جبهة أو تيارا فاعلا في المجتمع العراقي الذي تميل أغلبيته إلى التدين، فالوقت يبدو مبكرا للحديث حول ثقل علماني يواجه الثقل الإسلامي خاصة وأن القاعدة الشعبية العريضة للتيار الإسلامي ذات خيارات متعددة توفرها طبيعة التعددية في هذا التيار ووفرة الخيارات المتاحة والتي بكل تأكيد سيتم تجربتها الواحد بعد الآخر مع عدم استبعاد أن التيار الإسلامي سيطرح خيارات متجددة باستمرار. مع هذا يمكن استباق الأحداث وطرح رؤية

موضوعية حول حوار علماني ـ إسلامي في العراق يخوض في جدلية هذه العلاقة ويحاول الخروج بتصورات تمهّد لحالة تفاهم بين الجانبين في المستقبل.

إن مما يشجّع على ذلك، أعني الحوار الإسلامي ـ العلماني، من الناحية النظرية على الأقل أن للعراق حالة مختلفة ووضعا خاصا أفرزته عملية التغيير السياسي وعدم تكافؤ فرص المشاركة في صياغة الشكل الجديد للدولة. ومن النقاط الأساسية لهذا الاختلاف أن صعود نجم الإسلاميين كان متزامنا مع لحظة بناء مستحدث للدولة العراقية بعد انهيارها الدراماتيكي بفعل القوة العسكرية الأمريكية. في حين يحاط البلد وإلى أقصى الحدود الإقليمية بتجارب مختلفة خاصة للإسلام السياسي الذي يتراوح صعوده بين الثورة الشعبية العارمة كإيران التي أطاحت بدكتاتورية قوية للغاية، والإرث الملكي كالسعودية، والمشاركة السياسية الفعلية ضمن نظام علماني كتركيا، أو المشاركة الشكلية كما في الأردن ومصر قبل ثورتها الأخيرة وغيرهما. لهذا تكاد التجربة العراقية الإسلامية تختلف من جانب أنها الحالة الفريدة لإشراف الإسلاميين المباشر على بناء الدولة ورعاية مشروعها الديمقراطي. وضمن نطاق هذه الحالة غير المسبوقة يتوجب على القوى الإسلامية البرهنة على أنها لا تسعى ضمن مشروع طويل الأمد لأسلمة الدولة الذي يعني الإطاحة بالديمقراطية، كون هذه الأخيرة لا تُفهم إلا على أساس قيمومة مبادئ أساسية غير مرخص المحيد عنها كالحريات الشخصية والعامة وضمان تكافؤ الفرص للمشاركة السياسية وعدم قسر الأفراد والجماعات على الأخذ بالمظاهر الدينية والتدخل في تفاصيل شؤونهم الحياتية، بمعنى آخر إثبات أنها تعمل لأجل بناء الدولة المدنية وهو خيار بات معلنا اليوم من قبل أهم التيارات والأحزاب الإسلامية كحزب الدعوة والمجلس الأعلى وانضم أخيرا إليهم التيار الصدري بتصريحات واضحة من قبل زعيمه، فضلا عما يصدر من المرجعية الدينية العليا التي تصب كل خطاباتها في تأكيد هذا الجانب بشكل واضح وغير ملتبس على الإطلاق.

أما مبررات الحاجة إلى برهنة إسلامية تثبت مطلوب العلمانيين في وجود\ لا وجود لمشروع الأسلمة فأهمها الشكوك التي تحيط القوى الإسلامية حول قدرتها على تقبل

المشاركة السياسية الحقيقية مع الليبراليين والعلمانيين تحت ظروف مثالية بعيدة عن المؤثرات الخارجية الضاغطة، وأن أفضل حالة متوقعة هو أن تنتقي هذه القوى من الديمقراطية ما يناسب مصالحها وتترك ما لا يناسبها أو يتعارض مع بعض ما تؤمن به من مبادئ دينية، وبديهي أن هذا الانتقاء يدخلها في دوامة مواجهة تستنزف الكثير من مقدرات الدولة وتتعثر عندها عملية التنمية والنهوض بواقع الخدمات وغيرها. فالخلاصة كما يقول بعض العلمانيين أن الديمقراطية مقبولة جزئيا لدى التيارات الإسلامية التي تتشبث بالآليات الشكلية للديمقراطية في حال كان الشارع معها بينما ترفض الانصياع إلى روحية النظام الديمقراطي وتفرغه من محتواه الحقيقي الذي يقضي بأن تكون الديمقراطية نسقا يحكم الدولة والمجتمع. وهذا يعني على حد قولهم أن انحسار تأييد الإسلاميين مستقبلا يعني ولادة دكتاتورية إسلامية.

في ذات الوقت يطرح الإسلاميون مخاوفهم من إمساك العلمانيين بالسلطة، فليس اختلاقا أن الدولة العراقية الحديثة منذ تأسيسها في بداية عشرينيات القرن الماضي خضعت لحكم قوى علمانية اضطهدت الإسلاميين بقسوة بالغة، وحرّمت عليهم كل مظاهر التعبير الحر عن تديّنهم وممارسة طقوسهم التقليدية. إن ما سبق من تأكيد على ملامح التجربة غير المألوفة في صعود الأحزاب الإسلامية ينظر إليه الإسلاميون كونه يضمر إساءة متعمدة وينطوي على الإجحاف بحقهم، فلماذا يُتهم الإسلام السياسي بأنه ذو نزعة شمولية إقصائية؟ ولماذا التوجس منه إلى هذه الدرجة غير المبررة طالما كانت هناك مرجعيات تحدد للجميع السقف الذي يمكن أن يصلوا إليه في حراكهم السياسي والاجتماعي؟ وطالما كانت التجربة العلمانية في الحكم قد أخفقت وأنجبت دكتاتوريات وقادت البلاد إلى مشاكل هي في غنى عنها وليس الإسلاميين؟

لهذا تحرك الخطاب الإسلامي باتجاه نفي مشروع الأسلمة، وركز على مشروعية العمل داخل إطار الثوابت الدستورية. وهذه المرجعية توفر في جوهرها للإسلاميين التشبث برغبة الأغلبية، فكل مرجعية دستورية هي في واقع الأمر تعبير عن رأي أغلبية الجمهور، ومع هذه الأغلبية المعبرة أصلا عن رغبة التيار الإسلامي تصبح الثوابت هي

تلك المعبرة عن المفاهيم القياسية الثابتة لهذا التيار. ما يعني تاليا عبثية أي حوار. ومنذ إجراء أول انتخابات في العراق وحتى اللحظة تصر الأحزاب العراقية في السلطة واغلبها أحزاب إسلامية على أن كل ما جرى وتم على ضوئه بناء العراق الجديد كان بإرادة ودعم الجماهير بدءا من الانتخابات لاختيار أعضاء الجمعية الوطنية مرورا بالاستفتاء على الدستور وانتخاب مجالس المحافظات وانتهاء بتشكيل مجلسي نواب وحكومتين في دورتين متتاليتين. وإزاء هذه الحجة القوية بدا واضحا أن الطرف العلماني لا يحظى بقاعدة شعبية تؤهله ليكون ندا للأحزاب الإسلامية. إلا أن أولى المتغيرات جاءت أثناء الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي مثلت فيها العلمانيين القائمة العراقية والتي فازت بأعلى نسبة من المقاعد البرلمانية، لكن قرار المحكمة الاتحادية سحب من يدها فرصة تشكيل الحكومة. فبرغم الاختلاف في تقييم النتائج بين القول إن الأحزاب الإسلامية كمجموع فازت فوزا كبيرا وإن لم يكن ساحقا كما حدث في الانتخابات السابقة وبين من نظر إلى فوز العراقية بأنه مما لا يمكن مصادرته بحساب مجرد كهذا، فبحسب منطق الانتخابات يكون الفائز فائزا بغض النظر عن مدى تقارب أو تباعد منافسيه. لكن الأهم هو امتلاك العلمانيين لخيار سياسي وانتخابي بدا أقرب للتعبير عن تطلعاتهم. الشعور بأن هناك عزلة للعلمانيين في الشارع كان أحد الأسباب التي دفعت منذ أسابيع وبعد المتغيرات التي جرت في المنطقة العربية تحديدا في تونس ومصر دفعت بالشباب العلماني إلى إثبات نفسه. قد لا يعجب الجهات الإسلامية الاعتراف بهذا الواقع لأنه يعني تطورا قد يضيف لاعبا جديدا على الساحة يزاحمها النفوذ في الشارع. والحقيقة أن مثل هذا التجاهل قد يضع الإسلاميين مستقبلا في ورطة كبيرة. لأنه ببساطة يعني تجاهل لكيف تعيد هذه الأحزاب حساباتها كي لا ينفرط عقد الجماهير الموالية لها من حولها، والنتيجة المتوقعة فيما بعد هو تراجع كبير سيصيبها في الانتخابات البرلمانية المقبلة.

من جانبهم فبعض من العلمانيين يرون بثقة مفرطة أنهم تيار غير قليل لم يعبّر عن نفسه بعد ولم تتح له فرصة المشاركة السياسية، وليس من مضمون هذا التعبير وتلك

المشاركة أن تكون بعض وجوه السياسيين وجوه علمانية لأنها غير معنية بالتعبير أصلا عن فكرها وهويتها العلمانية، بل عن مصالح حزبية أو شخصية. وبالتالي فلم يكن ثمة تقاطع بينها وبين الإسلام السياسي ولم تجد صعوبة في التعايش والتشارك معه طالما كان نظام «توافق المصالح» هو النظام الحاكم على تحركها ومواقفها.

إن قضية الثوابت الدستورية والمرتكزات الأولية محط الخلاف ليست في نظر العلماني العراقي قضية نظرية، فهو يريد معرفة تطبيقاتها العملية ومعانيها الدقيقة التي تسقط على الواقع المعاش فتنظمه وتضع حدا لكل فرد أو جهة وهو يتحرك سياسيا واجتماعيا. وهذا التفصيل هو طلب جوهري أملته متغيرات تبدو واضحة للعيان. تبرز هنا كمثال قضية الملاهي الليلية وبيع الخمور التي أخذت مأخذا واضحا قبل بضعة أسابيع. إن الإسلاميين يمكنهم التعويل في هذه الجزئية على موقف الشارع الرافض لتصرفات بدت خارجة عن الاحتمال جراء ممارسات غير منضبطة، فيكون العذر أن القضية ليست مرتبطة بالدين أو تعبّر عن توجهات الأحزاب الإسلامية، بل برغبة المواطنين وبالعرف الاجتماعي وضرورات أمنية وتنظيمية. وهذه الجزئيات المعاشة بقدر ما يمكن أن يستند فيها إلى رأي الناس ومواد الدستور وفق تفسيراته المتضاربة، إلا أنه من جانب آخر تحتل لدى العلمانيين أو بعض أصواتهم النشطة هذه الأيام والمنتمية غالبا للنخب المثقفة أهمية كبيرة، ويبدو أيضا أنهم يرفضون أن تخضع لمزاج الشارع أو رأي الأغلبية لأنها في الأصل معادلات ضرورية لإثبات المظهر الديمقراطي في البلد، يضاف إليها جملة ممارسات صدرت من الحكومة المركزية والحكومات المحلية وضعت في خانة التضييق على الحريات العامة كإلغاء مهرجانات غنائية في البصرة وبابل على سبيل المثال.

يلوح في الأفق أن علماني السياسة وعلماني النخب سوق يقتربان من بعضهما البعض باتجاه صياغة تحالف ما لإحداث تغيير ملموس في المشهد السياسي. أما الإسلاميون فهم يشعرون باطمئنان بقاعدتهم الشعبية رغم التصدعات التي لحقت بعلاقتهم مع قواعدهم تلك نتيجة للأداء السيئ خلال السنوات الماضية. وفي الوقت

نفسه فهم يتغاضون أيضا عن الصوت العلماني ويستصغرون شأنه وتأثيره بوضوح، فيما يجري اختزاله لديهم بالفرقاء السياسيين التقليديين الذين اعتادوا منافستهم وخبروا نقاط قوتهم وضعفهم. ولعل أبرز نقاط الضعف لعلمانيي السياسة، وهو ما لا يعاني منه العلمانيون خارج الحلبة السياسية خاصة فيما لو أفلحوا في تشكيل حزب سياسي مستقل خاص بهم، أن الكثير منهم ذو صلة سابقة بالبعث وأنهم يجترون خطابا شبيها في بعض مفرداته بالخطاب القديم للسلطة، فضلا عن العلاقات المقامة بين هذه القوى وأطراف من حزب البعث في الخارج وهو ما لم يعد خافيا على أحد وقد كشف شيئا من أطرافه النائب عن العراقية حسن العلوي قبل أيام. أما علمانيو النخب فهم أقدر على التخلص من هذه التهمة وقد لاحظنا ذلك بعد مظاهرات ٢٥ شباط حيث فشلت الحكومة في إقناع الكثيرين بأن هؤلاء المتظاهرين بعثيون أو ينفذون أجندة البعث، بل عد هجوم الحكومة واتهامها للمتظاهرين بذلك بمثابة الوقوع في فخ نصبه الإعلام المتصل بشخصيات بعثية أو غير بعثية معارضة للعملية السياسية، إذ عكس التخويف من البعث ثقلا ليس له في المجتمع العراقي اليوم.

على الجانب الآخر، يتسم الإسلام السياسي العراقي بأمرين الأول أنه تيار متعدد المرجعيات الدينية والسياسية، والثاني عدم الارتكان على نظرية إسلامية واضحة في العمل السياسي. بديهة أن الانقسام معلم من معالم الضعف والإرهاق قد لا تكون موضع اتفاق بين المراقبين. ففضلا عن أن اختلاف التصورات حول التفاصيل ومسارات العمل السياسي يلزم منه وجود أحزاب وتيارات متعددة فإن الأهم هو اجتماع مترهل سيمثل كتلة حزبية هشة الحضور تسقط كل أجزائها معا فيما لو سقطت وترتفع جميعا فيما لو قدر لها الارتفاع. وهنا يجري التركيز على النقاط الإيجابية في التعددية الإسلامية لأحزابها، حيث أنها توفر قدرة أكبر على البقاء، فما أن يسقط طرف حتى يبرز طرف آخر يكون رهان الجمهور الموالي لهذه الأحزاب، وحيث أن هذا الهبوط والبروز يعني أن الشارع يمتلك دائما خيارا إسلاميا ما، إلا أن المخاوف لدى الإسلاميين تتركز على الاقتراب من استهلاك الخيارات، ما يعني الذهاب باتجاه البديل غير الإسلامي.

برغم هذه الإيجابية للتعددية التي أشرنا إليها إلا أن هناك سلبيات واضحة، فقد ثبت أن الأحزاب الإسلامية أضعفت نفسها بالتنافس البيني فيما تلجأ إلى الاصطفاف في اللحظة الخانقة لمواجهة خطر تتقاسم تبعات حدوثه. والمشكلة في هذا التنافس أنه يبدد جزءا غير هيّن من جمهورها، إن تلك اللحظة قد لا يُحسَن دائما اقتناصها وربما تفلت من يد القوى الإسلامية الأمر الذي يطرح على هذه القوى أهمية مراجعة الكثير والكثير وفهم معطيات التجربة الماضية.

إذاً فمنذ عام ٢٠٠٣ كانت المواجهات والصراعات تدور في العراق بين أقطاب إسلامية تتراوح بين التشدد ومحاولة عكس الطابع الليبرالي الإسلامي، ومع أن التنوع الطائفي في العراق وباصطحاب كل إرث وتبعات الماضي قد يجعل من هذا الطابع للصراع السياسي مستحكما ومُدارا بأساليب مختلفة قد يهدف بعضها لاستمراره بشكل ما إلا أن إرهاصات واضحة بدأت تتجلّى للعب العلمانيين ثقلا في المعادلة العامة للبلاد. ومستقبل العلاقة بين الطرفين الإسلامي والعلماني تبدو شائكة ولن يكون صراعهما السياسي بأقل شأنا من الصراع ذي الطابع الطائفي.

٢٠١١\٣\٦

الفصل الثالث

الفدرالية والتقسيم والخيارات السنية

العراق ومستقبل الأطراف.. المركزية بين الجحيم والنعيم

حتى ما قبل انتخابات مجالس المحافظات عام ٢٠٠٩ كانت بعض القوى السياسية ترفع مطلب الفدرالية كواحد من المطالب أو المشاريع السياسية الرئيسة التي تحاول أن تجمع لها التأييد الشعبي في الشارع العراقي وتحاول إقناع القوى السياسية الأخرى لتوخيه، إلا أن حجم الاعتراضات سواء من قوى سياسية منافسة في الساحة أو الاستقبال الشعبي البارد لهذا المطلب وعدم التفاعل معه دفع إلى ترك هذا المشروع والتنازل عنه حتى أن الكيانات والأحزاب المتحمسة له داخل الائتلاف الوطني لم تفكر في الإشارة إليه في برنامج الائتلاف برغم ضخامة وشمولية ذلك البرنامج، استجابة لمخاوف أن يكون أحد الأسباب التي تدفع الناخبين إلى التردد في انتخابها. وهو ما بدا نجاحا لأصحاب فكرة أن الفدرالية تعني في نهاية المطاف تقسيما طائفيا وقوميا للبلاد.

ومع الفوز الذي حققته الأحزاب والائتلافات التي دعت إلى المركزية بدا أن المشروع لم يعد له مستقبل واضح، بل ربما لم يعد سوى حق دستوري لا يجد له فرصة التطبيق على أرض الواقع. ولكن تطور الأحداث أخيرا ومع تفاقم الأزمات الاقتصادية والخدماتية جعل من قضية توزيع الصلاحيات على الأطراف واحدة من الحلول الممكن الاستعانة بها لمواجهة حالة الانهيار الواضحة في تلبية المتطلبات الدنيا للمواطنين. فأطلق مسؤولون في الحكومة كرئيس البرلمان ورئيس الوزراء فكرة توسيع صلاحيات المحافظين ومجالسهم للنهوض بمهام مساعدة السلطة المركزية في حل أزمات أخذت صفة الأزمات المزمنة.

مطالب متزايدة

طفت إلى السطح مواقف تذكر بمواقف سابقة تصب في مجرى الضرورة التي تفرض توزيع الصلاحيات كواحدة من أفضل الحلول لمواجهة العجز الحالي عن القيام بالكثير من المسؤوليات التي يتوجب القيام بها تجاه المواطنين لا سيما في المحافظات. وإن لم توصف تلك المطالبات بكونها مطالب للفدرلة، ولم ترق إلى مستوى كهذا، لكنها في نهاية المطاف تستجيب للفكرة الرئيسة لها وهي توزيع الصلاحيات بين المركز والأطراف. فقد طالب ممثلون عن خمس عشرة محافظة في الاجتماع الرابع للحكومات المحلية الذي انعقد في كربلاء باللامركزية الكاملة في إدارة المحافظات. وكانت دعوات إمساك المحافظات بقسط وافر من الصلاحيات قد ترددت من قبل المحافظين والمسؤولين المحليين، وآخرها تلك التي صدرت عن محافظة ذي قار التي أكدت على أن مجالس المحافظات قررت تشكيل لجنة لوضع جملة من المقترحات وتقديمها للبرلمان بخصوص تعديل قانون ٢١ لسنة ٢٠٠٨ الخاص بتنظيم عمل مجالس المحافظات. وأوضح حيدر كريوش مساعد محافظ ذي قار أن شهر تشرين الثاني الماضي شهد انعقاد مؤتمر في مدينة البصرة لتفعيل قانون مجالس المحافظات وحلحلة التقاطعات في عمله مع الحكومة المركزية وتفعيل صلاحياته وقد اتفقت المحافظات على تشكيل فريق عمل يتألف من عضوين من كل مجلس محافظة ومثلهما من ديوان المحافظة. وسوف تقدم مقترحات يضعها الفريق تمهيدا لعرضها في مؤتمر سيعقد بعد شهرين لإقرارها.

أما رئيس البرلمان أسامة النجيفي فقد سبق له قبل أكثر من أسبوعين أن صرح لوسائل الإعلام إن البرلمان سيعقد منتصف الشهر المقبل «الحالي» اجتماعا لبحث صلاحيات مجالس المحافظات، وقانون رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨، بحضور المحافظين ورؤساء المجالس. ومن جانبها فالحكومة وفي معرض محاولاتها لامتصاص السخط الشعبي على تردي الخدمات وغياب الكثير من مفردات البطاقة التموينية أكدت أنها ستمنح مجالس المحافظات صلاحيات استيراد المواد الغذائية الخاصة بالبطاقة التموينية والإشراف على توزيعها للمواطنين. وبرغم أن هذه التصريحات والمواقف

الحكومية تعدّ تعبيرا عن شعور بدأ يتبلور لدى مسؤوليها بمدى أهمية توزيع الصلاحيات ومضار احتكارها من قبل المركز إلا أنها لا تعد مؤشرا مهما لتوقع أن ثمة خطوات لاحقة ترخي قبضة الحكومة المركزية لحساب صلاحيات كبيرة لمجالس المحافظات، غير أن المهم فيها هو مقدار ما تعطيه من فرصة للمطالبين بتوسيع تلك الصلاحيات إلى أقصى حد ممكن عبر التركيز على نجاعة إدارة الملفات المعقدة والأزمات الخانقة بتوزيع الجهد المركزي وتقاسمه مع الأطراف وتجاوز عقدة المخاوف من الوقوع في الفوضى والانفلات وتضارب أساليب المعالجة والإدارة.

فالأمر يمكن أن يؤشر إلى استساغة أن يكون هناك عمل مثمر جراء تضافر جهود الحكومات المحلية مع الحكومة المركزية بدل إقصاء الأخيرة والتشكيك بجدوى فعاليتها في الوقت الذي تطالب بتلك الفعالية دون توفر الأدوات المناسبة لديها.

دروس التجربة

البناء للدولة العراقية الجديدة يسير بخطوات وئيدة ومتعثرة، وكأي بناء جديد تكتنفه العديد من الإرباكات والصعوبات وعدم القدرة على تحديد الخيارات المثلى. والأهم في كل تجربة هي أنها تكشف عن حقائق ومعطيات لها قيمتها في المراحل اللاحقة. وهكذا هي كما يفترض تجربتنا الحالية منذ ٢٠٠٣. فما الذي كشفته هذه التجربة فيما يخص جدلية المركزية والفدرالية في العراق؟

التعددية التي يزخر بها العراق كانت الحجة الأقوى لدى المناهضين للمركزية، كونها لا تستطيع تلبية طموحات الجميع وإرضائهم وخاصة أن الثقل التنفيذي في المركز هو الذي بيده القرارات الاقتصادية والأمنية وسط مستوى أداء منخفض للبرلمان الممثل للجميع. يأتي بعد ذلك أن صاحب القرار في المركز التنفيذي للحكومة اثبت أنه غير قادر على الوقوف على حقيقة المشاكل التي يعاني منها المواطنون في المحافظات وفي حال وقوفه على بعض المشاكل يعيد هذا الوقوف ولكن عاجزا عن الإتيان بالحلول الناجعة. وهذا ما ثبت خلال السنوات المنصرمة. إضافة إلى ذلك فإن الاعتراضات حد

السخط على السياسات العامة من قبل الحكومة تأخذ وتيرة متصاعدة تحمّل الحكومة أسباب كل الإخفاقات الحاصلة، ولواقع أن الحكومات المحلية في المحافظات تبدو ضمن نطاق صلاحياتها الحالية بعيدة عن اللعبة بشكل لا يسمح لتحميلها كامل المسؤولية على تردي الأوضاع وهو أمر يشعر به المواطنون وإن لم يعلنوا عنه لضرورة تشبثهم بجهة قريبة يصبون عليها جام غضبهم، ليأتي قرار رئيس الوزراء بإعطاء صلاحيات للمحافظات في استيراد وتوزيع مفردات البطاقة التموينية كمحاولة هروب من هذا الواقع ورمي الكرة في ملعب الحكومات المحلية وتقاسم لعنات الاحتجاج معها. وبالفعل فقد تطورت مطالب المحتجين أخيرا إلى إقالة مجالس المحافظات ومحاسبتهم على التقصير.

إحدى أهم التشكيكات التي طُرِحت بجدوى الفدرالية أو الصلاحيات الواسعة للأطراف هي أنها ستقود إلى خلق مراكز صراع متعددة بين الأحزاب السياسية في كل محافظة. وبعد وقت قصير من انتخابات مجالس المحافظات قيل أن الخارطة الجديدة وطبيعة التحالفات المعقودة في أغلب المحافظات بين القوى الفائزة ستنحدر بالحالة الأمنية والاقتصادية والسياسية فيها إلى الهاوية لأنها تحالفات الأخوة الأعداء، لكن شيئا من ذلك لم يحصل حتى الآن، وبدت تلك التحالفات متماسكة بشكل جيد. أما في المركز فإن الأمور جرت بطريقة أخرى فقد تفاقمت حدة الصراعات السياسية وتبدو الصفقات المبرمة قابلة للإلغاء في حال زعل أحد الأطراف على الآخر. والصفقة بحد ذاتها لم تضع حلا نهائيا للصراع السياسي في المركز لأنها تبقى مجرد صفقة يحكمها ظرف وحال محددان تستدعي نفسها للتكرار في كل تشكيلة حكومية مقبلة.

الصراع في الأطراف لا يمكن أن يكون كما في المركز فكلما اقترب المتصارعون من جماهيرهم تعسرت عليهم قضية الخلاف واضطروا إلى تضييقه وستره، وهو أمر يرجح أن يأخذ شكلا أكثر بروزا ونضجا مع الوقت ومع استيعاب الأحزاب والتشكيلات السياسية لحقيقة أن نفوذها مرتهن بقبول الشارع، وهي حال تختلف عما عليه من صراعات في المركز قد تقتضي مصالح الجميع المتباينة والمتقاطعة بدرجة أكبر أن تكون

مكشوفة وجلية، بمعنى آخر أن صوت المواطن سيكون له صداه كلما اقتربت الأحزاب من رقعة تمثيلها جغرافياً والعكس صحيح أيضا، والجغرافيا هنا تعني أكثر من مساحة أرض يجول فوقها السياسيون لطلب الأصوات الانتخابية، بل تعني مجمل المنظومات والعلاقات بين النخب السياسية والمجتمع. وفي هذه الحال تكون قدرة الجمهور على محاسبة المسؤولين الفاشلين أكثر مما لو احتكمت القضية إلى عوامل أخرى معروفة بأثرها وتأثيرها ولم تعد بعد ثلاث عمليات انتخابية واسعة بالشيء المستور، كيف وهي فضيحتنا الصارخة في الديمقراطية المتلكئة التي لعب برأسها العاملان الطائفي والقومي! إلا أن التفاوت بين حدّتين للصراع السياسي حدة الصراع في الأطراف وما يقابله في المركز لا تعني أن الأول مأمون العواقب وقليل النتائج الخطرة فضلا عن عدم إمكانية القول بانعدامه فهي حال مستحيلة. لكنّه صراع يكون فيه دور الجماهير فيصلا في نهاية المطاف فهو يلقي بتأثيراته بشكل مباشر ومن فاعلين قريبي الصلة وفي متناول يد الناخب للإطاحة بهم ومحاسبتهم بعيدا عن تدخل عوامل ضاغطة على تصويت الناخبين، وهي عوامل إن تصوّر البعض تراجعها في الانتخابات البرلمانية المقبلة فإنه يكون وقع في مجانبة للواقع.

وإذا كانت التجربة أبدت وتبدي مساوئ المركزية بصورة واضحة فإن التجربة أيضا أنبأت بمساوئ مماثلة لنفوذ محلي خارج المركز. فعلى سبيل المثال فرضت الأحزاب والشخصيات المتنفذة سطوتها على مدينة البصرة واتّهمت بعمليات فساد واسعة النطاق وسرقات للنفط وتهريبه وأخذ الأتاوات من التجار والتحكم بالكمارك وغيرها مما كان واحدا من الأسباب التي دفعت البصريين لرفض الفدرالية بل مجرد التفكير بها رغم إغرائها الظاهري. والأمر مشابه تماما لما في الموصل التي لا زالت تفرض المليشيات المسلحة من القاعدة وبقايا البعث سطوتها بشكل سافر وتجبي الأموال من التجار وأصحاب المحال التجارية لدعم عملياتها الإرهابية ضد القوت الأمنية والمواطنين الأبرياء وبحماية وتستر من الأحزاب والشخصيات المسؤولة هناك.. لذا يطرح السؤال نفسه: كيف سيكون الحال إذا ما أعطيت هذه الأحزاب نفوذا وصلاحيات أكثر سعة

للتصرف في مقدرات المحافظات؟ لكن من الجدير التذكير به أن ذلك الانطباع كان في مرحلة لم تكترث خلاله تلك الأحزاب والشخصيات بمآل أفعالها وما سوف تجنيه في الانتخابات، ففترة مجالس المحافظات الأولى امتدت أطول من وقتها من جانب، ومن جانب آخر أنها جرت في ظروف معروفة بتعقيداتها وضبابية مشهدها العام، بالإضافة إلى أن اغلب الناخبين لم يكونوا يولون أية أهمية لانتخاب المجالس التي جرت مترافقة مع الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٥ بموجب البند ٥٧ من قانون إدارة الدولة المؤقت. وأما الأعوام التي سبقتها فقد كانت المجالس معينة وخاضعة لسلطة الائتلاف بقرار بريمر رقم ٧١. قد يكون الوضع تحسّن بدرجة ملموسة عما كان عليه في أعوام ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٩ إلا أن المشكلة الجديدة التي برزت تكمن في سوء الأداء وانعدام المهارة والخبرة في إدارة الملفات الخدمية والاقتصادية.

تنهض البصرة المستقرة أمنيا كنموذج مخيب للآمال من حيث قدرة المجالس المحلية على إدارة دفة حكمها لمحافظاتها برغم اعتبارها أغنى مناطق العراق فيما يتناقض واقعها الخدمي المزري مع غناها على الورق. ومع هذا فإنه في المسائل الأكثر أهمية قد تكون مجالس المحافظات أرأف بالمواطنين من الحكومة المركزية ووزاراتها. مع أنها أي تلك المجالس تعاني من الانتقادات الكبيرة ولنفس الأسباب التي تقتضي نقد الحكومة المركزية تقريبا. فالمحاصصة الحزبية في المجالس أدت إلى الفساد بمختلف أشكاله وإلى عرقلة عمل الدوائر والمؤسسات الحكومية بصورة تضر بمصالح المواطنين، وإلى ضعف تلك المجالس لأن حسابات المصالح بين قواها الرئيسة ليست منسجمة على الدوام. وبرغم ذلك فلا يُختَلف على أن هذه السلبيات عند مقارنتها بالمركز تبدو أقل وأخف بدرجات واضحة، يمكن لمواطني محافظة ما أن يشعروا بتوزيع غير عادل للوظائف الشاغرة أو المخصصة لهم وربما أمكنهم تحديد الجهات المتورطة في مثل هذا الفساد الإداري، تزداد القضية صعوبة من حيث التشخيص والتحديد مع المركز لتعدد مراكز القرار والمسؤولية بتعدد مؤسسات الدولة. في الحالة الأولى، حالة الأطراف، يتوقع أن يكون مؤشر فساد من هذا النوع يسير مع الوقت صوب الانخفاض لأن

سهولة كشفه تعني المغامرة الخطرة أمام المواطنين ويجدر تجنبها من قبل القوى السياسية التي ستضرها زيادة الاحتجاج والانتقاد، ويختلف ذلك عن المركز الذي تتمتع فيه القوى السياسية بإمكانية المناورة وتبادل الاتهامات ضد بعضها وتبرؤ كل طرف بإلقاء المسؤولية على الطرف الآخر.

الجحيم المملّة.. النعيم المؤجل

على صعيد الفساد ونهب المال العام تتعدد بؤر المركز الفاسدة والتي تتوفر على شبكات معقدة يوفر لها الحماية مسؤولون كبار في الوزارات ومؤسسات الحكومة. ويبدو أن الحلّ ضرب من الشطح العقلي فمجرد التفكير في كيف يمكن لجهة أن تكون فوق نفوذ المفسدين أمر يحيل إلى نفق مظلم تقرب عملية عبوره من المستحيل في ظلّ تمادي مستويات الفساد برعاية عليا نافذة القرار. ويزيد الأمر بؤسا ألا مجال لأية شخصية في السلّم التنفيذي من السيطرة على الوضع كونها محاطة بدورها بشبكة فاسدة أو متورطة في الفساد، فلا مجال للتشكيك لدينا بنزاهة المالكي مثلا ولكنه عاجز عن القيام بشيء مهم في واقع مليء بالمحاصصة والصراعات والمناكفات واستغلال كل شارة وواردة لأغراض التسقيط السياسي. إن أذرع الإخطبوط وهي تنهب ثروات الشعب تقيّد الجميع هناك ويصعب عمل شيء خارج الدائرة المغلقة لنفوذ السلطة. وهو وضع مثالي للغاية حيث يختلط الحابل بالنابل ويعسر عمليا تحديد من هو المسؤول فعلا ومن ثم محاسبته فيما لو كانت هناك إمكانية للمحاسبة أصلا وسط ما عليه حال المركز من تحاصص وتغانم يجعل كل شيء مباحا بشرط الاشتراك في ذات الجريمة ليسكت الجميع. وإذا كانت مجالس المحافظات نسخة مشابهة من حيث وجود أحزاب مشتركة في السلطة وبنت اشتراكها على مبدأ التحاصص أيضا إلا أن الأمور كما سبق القول أقل وطأة وأسهل في كشف الفساد والمحاسبة. فمن جهة تبدو المؤسسات الرقابية على قدر معقول من الحرية في رصد عمليات الفساد لأنها بعيدة عن النفوذ المحلي ولأن هذه المؤسسات يمكن أن يكون بعض أعضائها من خارج الأحزاب المحلية نفسها. ومن

جهة أخرى يلعب واقع تنوع مرجعيات وانتماءات المشرعين البرلمانيين وابتعادهم عن السلطات الرسمية في المحافظات دورا جيدا في تحسين أداء السلطات المحلية خاصة إذا ما أظهر البرلمان اهتماما اكبر بشؤون المحافظات وشكل لجان فاعلة لمراقبة أدائها.

يمكن التأكيد على أن النظام المركزي هو نظام الدكتاتوريات والاستبداد، فيما يقترن النظام اللامركزي بالنظم الديمقراطية. فالأول يحصر السلطة والصلاحيات في مختلف الشؤون بجهة واحدة بما يفيد الحكومات المتسلطة في فرض قراراتها والتحكم بكل شاردة وواردة. أما الديمقراطية فتقتضي تنويعا وتوزيعا ومشاركة وتعتبر اللامركزية إحدى الأدوات التطبيقية للنهج الديمقراطي. واللامركزية لم تفرض نفسها بسبب الديمقراطية كونها من أدوات تطبيقها الفعلية وحسب، بل جرى ذلك بموازاة الحاجة الفعلية للقيام بوظائف السلطة التي تتركز على وظيفة الحكم (حكم الرعية) ووظيفة الإدارة (سوس الرعية). والوظيفة الأخيرة هي التي فرضت نظاما غير مركزي في أغلب الدول المتقدمة سعيا لحل إشكاليات ومشاكل وتداخلات إدارية تقف جميعها أمام القيام بما هو مطلوب من واجبات تجاه المواطنين.

وإذا كان النظام المركزي في أغلب الدول الأخرى يعني ضعفا إداريا وتلكؤا وقمعا ومصادرة ففي العراق لا يقترن فقط بهذه الظواهر السيئة بل يمثُل في قفص الاتهام للتجربة السيئة في حكم النظام السابق. وبعد التغيير السياسي في ٢٠٠٣ ونتيجة لانفلات الوضع والفوضى على كل الأصعدة وما بدا نزوعا صوب مزاحمة مراجع الدولة الأمنية والقانونية كان من المتوقع تراجع مطلب اللامركزية لحساب المركزية مع الاحتفاظ بسلطة أطراف تبدو لحد الآن قابعة تحت سلطة العاصمة، ولم تكن تجربة مجالس المحافظات نتيجة ولادتها في ذات الظروف الفوضوية بالتجربة الناجحة.

إذن وبفعل عامل التجربة والملابسات الظرفية مالت الكفة لصالح المركز، وهنا يمكن افتراض أن تجربة ناجحة للمجالس المحلية في المحافظات يمكنها فقط إعادة تفعيل وتصعيد الجدل حول المركزية واللا مركزية أو حتى بينها والفدرالية. وعليه فالسؤال الذي يطرح: كيف تحقق مجالس المحافظات نجاحا كهذا يؤهلها لأن تكون

خيارا حقيقيا تعضده الجماهير؟

لنشير أولا إلى الحقيقة التالية: إن الصراعات السياسية في العراق ستستمر لوقت طويل وستتركز جلّ تلك الصراعات في المركز، وتتصاعد قبل وعقب كل انتخابات برلمانية جديدة. وليس هناك تفاؤل كبير بأن تكون تجربة الحكومة الأخيرة درسا تعليميا مثمرا للجهات السياسية وأن ينتج عنها تعلّم الأطراف السياسية كيفية المشاركة في الحكم وصناعة القرار، لأن المعادلة كما نتوقع ستختلف بعيد كل انتخابات مستقبلية ومن المستبعد أن تكرر نفسها تماما. هذا يعني أن معركة الشخوص ستستمر على احتلال مناصب الحكومة الرئيسة، وسيرافقه ضرورة عقد الصفقات بين الفائزين. لا ينقصنا هنا شيء لرسم ملامح مستقبلية للصراع السياسي العراقي، والنتيجة أن جحيم الصراع على مراكز القرار ستدور في حلقة مملّة وتكرر نفس الأزمات التي مررنا ونمرّ بها اليوم. بل نزعم أن ذروة الصراع السياسي في العراق لم تقع بعد ولم تصلها العملية السياسية، لأن هناك قوى يمكن أن تزاحم القوى الحالية وتهدد بقاءها السياسي وما سيتمخض عن هذه المزاحمة هو حرب سياسية شعواء بين تلك الأطراف، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن العامل الشعبي سيكون أشد حضورا وتأثيرا في المستقبل القريب، ولعل الحركة الاحتجاجية الحالية التي تجتاح المدن العراقية سيتطور عنها شكل من أشكال التنظيم السياسي ليزّج نفسه كقوة لها وزنها في الحلبة السياسية، أو تنتج عنها أنماط جديدة من صراع القوى وهو كفيل بزيادة الصراع السياسي درجات من الحدة. في هذا الواقع إذا ما صحت تلك الرؤية تكون فرصة المحافظات في حيازة صلاحيات واسعة أكبر من الآن شرط أن تثبت مجالس المحافظات قدرتها على النهوض بواجباتها ومسؤولياتها تجاه مواطني محافظاتها. لا جدوى هنا من تعداد وسرد عوامل هذا النجاح لأنها غير خفية على أحد فضلا عن أعضاء المجالس أنفسهم. فهي تتلخص في تجاوز مجمل ما تُنتقد عليه الحكومة المركزية اليوم وكذلك الحكومات المحلية كالفساد والمحسوبية وتغليب المصالح الحزبية والشخصية وإهمال ملفات الخدمات والعجز عن اجتراح مبادرات اقتصادية وحلول لأزمات البطالة والفقر والسكن وغيرها.

أن أي نجاح تحققه مجالس المحافظات سيولّد في رأينا حافزا لمطالب المجالس بصلاحيات إدارية واسعة تجد قبولا شعبيا ورسميا من الحكومة والبرلمان. أما في حالة الاستمرار في الإخفاق والعجز والإهمال فالنتيجة هي تحبيذ الخيار المركزي وانتظار ما تفعله الحكومة المركزية.. وهنا سيعوّل الجميع على نعيم المركز والمركزية وما يجود به صاحب القرار التنفيذي مسلّمين بتقديراته وقائمة أولوياته حسب ما يراه مناسبا.

٢٠١١\٢\١٤

وثائق سرية..ملحمة التقسيم الكبرى!

في عام ٢٠٠٩ صدر كتاب يحمل عنوان «محنة أمة.. ماذا جرى في العراق؟» للكاتب المصري أحمد سعيد. والكتاب بمجمله يرسم مستقبلا قاتما للعراق بعد سقوط نظام صدام حسين في الوقت الذي لا تخفي المقارنات وبعضها غير موضوعية انحيازا لحقبة ما قبل ٢٠٠٣ وتمجيدا لها أحيانا، في مقابل لهجة حادة ضد ما بعدها. الأهم أن الكاتب ركز على مخططات تستهدف تقسيم البلاد، التقسيم الذي لا يراه مرتبطا بنتائج الحرب الأمريكية بقدر ما هو مرتبط بفكرة تعود إلى أكثر من نصف قرن مضى. وتعتمد أطروحة المؤلف على كتاب سابق يحمل عنوان خنجر إسرائيل للصحفي الهندي كرانجيا الذي نشره عام ١٩٥٧ وادعى فيه حصوله على وثيقة سرية إسرائيلية تهدف إلى إقامة إسرائيل الكبرى من النهر إلى النهر، وتلك الخطة تقتضي تقسيم كل من سوريا ولبنان والعراق إلى دويلات على أساس طائفي وعنصري. وبالنسبة للعراق بحسب الوثيقة السرية للصحفي المذكور فإنه سيتم تقسيمه إلى دولة كردية في الشمال وعربية في الوسط وإلحاق الجنوب العراقي بإيران تحت حكم الشاه الذي كان حليفا للولايات المتحدة الأمريكية.

يقال إن التنبؤات المتشائمة هي الأفضل على الدوام والأقرب للتحقيق.. ليس لأن هناك قاعدة في الكتابة السياسية تفيد بأن الأمور في هذا الكون تسير من سيء إلى أسوأ، بل لأن النظرة المتشائمة هي الأكثر علوقا ودواما في ذهن القرّاء، فالأحداث والتطورات المريحة لا تحرّك الذاكرة كما تفعل الأحداث المزعجة والتطورات المعقدة، من هنا يكون الكاتب ذو الطرح والقراءة المتشائمة لا سيما في الظروف الخانقة والصعبة التي تمر بها المجتمعات أقرب لنفس القارئ وهو يحقق بالفعل نجاحات لافتة على

صعيد صواب قراءاته وتحليلاته أضعاف ما يحققه ذلك النوع من الكتاب المتفائلين. لأن هذا الأخير لا يملك كلامه القدرة على الحضور خارج زمنه حيث لا مسوّغ لذلك، فلا معنى من أن تقول للإنسان إنك ستحيى غدا، لن ينشغل كثيرا بهذا الخبر فلا جديد يضاف إليه فكما مرّت الأيام السابقة من حياته تمر على الأرجح الأيام اللاحقة، لكن الأمر سيختلف بالتأكيد في حال أفزعته بالقول إنك ستموت غدا. حين تقول للعراقي اليوم إن العملية السياسية ستتطور وتتقدم فإن ردة فعله ابتسامة هازئة ثم يدير حدقة عينه في الواقع المنهار من حوله، أما إذا أكدت على أن خراب اليوم هو ذرة من خراب الغد عندها سيرى في وجهة نظر كهذه فتحا عظيما في دنيا الفكر والسياسة ويرى فيك وطنيا صادقا يندر أمثاله هذه الأيام..وأن ما سطرته يعبر عن قراءة منطقية صائبة تمام الصواب لن تخطئ أبدا! مع أن من المؤكد هو أن تطورات العملية السياسية لا تخرج إما أن تكون مدعاة للتفاؤل والنظرة الإيجابية أو مدعاة للتشاؤم والنظرة السلبية ما دامت هي في سيرورة مستمرة، وبما أن التطورات الإيجابية لا تطرح الأسئلة ولا تحرك الذاكرة خلاف التطورات السلبية حينها يتضح للقارئ ما نعنيه بدقة.

دعاة الوثائق السرية حول التقسيم أغلبهم من أصحاب خيبة الأمل القومية، فالمشروع القومي العربي الذي وضع في مقدمة أهدافه توحيد البلدان العربية فشل فشلا ذريعا. وبما أن هذا المشروع كما يرى أصحابه يأتي خلاف المصالح الأمريكية والإسرائيلية فإن أي إخفاق له سيتم عدّه نتيجة لمخططات أمريكية ـ إسرائيلية لأن القاعدة هي: أنظر من المستفيد..

مؤلف الكتاب الذي أشرت إليه قال: إن المنطقة العربية بما في ذلك مصر والسودان والسعودية وضعت في ثمانينيات القرن العشرين في إطار خطة شاملة لتقسيمها لكيانات عرقية قومية ودينية طائفية بحيث تكون إسرائيل الدولة الأهم في المنطقة.

واقع الحال اليوم أن السودان قُسِّمت بالفعل، ومصر تعاني من مشاكل تفتح الطريق على عدة سيناريوهات لا يستثنى منها حتى سيناريو التقسيم، وهذا ما بدأت بعض وسائل الإعلام ومراكز البحوث والمعنيون بشؤون مصر الحديث عنه علانية. أما

السعودية فهي ليست تلك الدولة التي لا تتوفر على عوامل ضعف في نسيجها الاجتماعي، وبإمكان حدث مهم كالذي حصل في مصر وتونس وغيرها أن يجعل تقسيمها أمرا مرجحا. فهل هذا هو نتائج وثائق سرية أم أنه شيء آخر؟

الوثيقة السرية هي عبارة عن وثيقة رسمية تمتلك خصوصية ما يصنفها صاحبها على أنها سرية لأسباب تخص مصالح وطنية أو سياسية، بمعنى أنه لا يسمح بالاطلاع عليها إلا من قبل الجهات التي تُعنى بتنفيذ مضمونها أو ذات علاقة قانونية ودستورية بها. وغالبا ما تتسرب هذه الوثائق السرية عن طريق صحفيين أو مؤسسات إعلامية تمتلك علاقات مع مسؤولين كبار أو موظفين مهمين يسرّبون نسخا من تلك الوثائق. وهو ما لا يحدث إلا في الدول الديمقراطية حيث يتمتع الصحفي بحرية العمل ومحمي بقوانين تجعله آمنا من المحاسبة في أغلب الأحيان ما دام عمله جرى بوسائل وآليات مشروعة. أما في الأنظمة الشمولية حيث لا حرية للصحافة ولا قانون يحمي الصحفيين فمن النادر أن نجد وثائق سرية تتسرب إلى وسائل الإعلام، إلا في نطاق محدود وكثيرا ما ينحصر الأمر فيما يسربه بعض أصحاب السلطة نتيجة خلافات داخل العائلة المالكة أو بين أوساط المقربين من الرئيس وهكذا. هذه السرية أثارت ردود فعل لدى الشارع الغربي خاصة مع تزايد فضائح تكشفها الوثائق السرية بين حين وآخر خلال العقدين الماضيين. ولأن هذه السرية تتعارض مع مبدأ ديمقراطي معروف هو الشفافية لذلك ألزمت بعض الدول أنفسها بالكشف عن وثائقها السرية في كل المجالات ضمن سقف زمني معين ما أن ينقضي حتى يتوجب عليها كشف أوراقها للجمهور. وبهذا جمعت بين ضرورة الحفاظ على سرية قرارات وخطط يجب ألا تخرج للعلن لأغراض المصلحة العليا وحق الجمهور في معرفة كل شيء عن حكوماته.

كثرت الوثائق السرية التي تتحدث عن مخططات التقسيم للدول العربية خاصة بعد احتلال العراق في ٢٠٠٣.. وهي بأغلبها وثائق تطرح تصورات تصب في خدمة إسرائيل، وكأن الدول العربية بخارطتها الحالية تثير رعب تل أبيب وتعيش هذه الأخيرة هاجس الخوف المرضي من عظمة السعودية الجغرافية أو خارطة مصر المربعة

أو الفأس الحجرية التي تشكلها سوريا والعراق على الورق! والملفت للنظر أن هذه الوثائق السرية لا تخرج إلا في أوقات الأزمات أو ما بعد الحدث المرتبطة به. فبالنسبة لتقسيم لعراق لم يكن هناك حديث عن الوثائق السرية الأمريكية إلا في التسعينات بعد غزو الكويت ومن ثم إخراج قوات النظام السابق منها بالقوة العسكرية الغربية.. وازدادت هذه الوثائق بعد ٢٠٠٣ عام سقوط نظام صدام. والشيء نفسه حصل في فلسطين التي قسمها أهلوها فكان الحديث عن خطة إسرائيلية أمريكية كشفتها وثيقة سرية عن مخطط لتقسيم فلسطين وألأمر نفسه حدث في لبنان عام ٢٠٠٦ وبعد معركة حزب الله مع إسرائيل، حيث ظهرت وثائق سرية أخرى تتحدث عن خطة للموساد لتقسيم لبنان. ويبدو أن هذا المسلسل مستمر العرض على شاشة الإعلام العربي حيث جاءت صحيفة النهار الجزائرية في نيسان الماضي لتكشف عن حصولها على وثيقة سرية لجهاز المخابرات الخارجية البريطاني تتحدث عن تقسيم ليبيا إلى ثلاث دويلات. وتزعم النهار أن الوثيقة تعود إلى عام ١٩٩٥ حيث جرى إعداد مخطط كامل لاغتيال القذافي بإشراف ضباط بريطانيين وخمسة من الضباط الكبار في الجيش الليبي الذين سيقودون انقلابا عسكريا فيما بعد تكون نهايته تقسيم ليبيا إلى ولاية طرابلس وولاية برقة وولاية فزان.

إن الوثائق السرية التي تتحدث عن التقسيم ليست مقنعة بما يكفي، لا من حيث توقيتها الذي أشرنا إليه ولا من جانب تعبيرها عن نوايا حقيقية للولايات المتحدة أو بريطانيا أو غيرهما.. قد يقال إن مصدر أغلب هذه الوثائق هي وسائل الإعلام في تلك الدول.. لكن حتى في هذه الحال تبدو وثائق من هذا النوع بلا قيمة فعلية. لأنها أولا لا تحمل جديدا يذكر إن وضعنا مسألة التقسيم للدول العربية ضمن خانة التخطيط للمصالح الأمريكية تحديدا. فمن المعلوم أن كل الوسائل متاحة بوجه صانع القرار والمخطِّط الاستراتيجي الأمريكي والتقسيم بلا شك لما هو مقسم ضمان لمصالحها ومصالح إسرائيل المعنية بأمرها كل الدول الغربية وليست أمريكا فقط.. وثانيا هناك احتمالات عديدة يمكن أن تشكك بمصداقية هذه الوثائق التي لا يملك أحد طريقة

لتحقق من صحتها. فبخصوص العراق على سبيل المثال ظهرت ما بين عام ٢٠٠٤ و٢٠١٠ عدد من الوثائق التي وصفت بالسرية تم تسريبها عبر وسائل الإعلام تظهر تخطيط الولايات المتحدة لتقسيم العراق، في حين جاءت وثائق موقع ويكيليكس خالية تقريبا من شيء مهم في هذه القضية. ولم يُنشر إلا ما هو معروف مسبقا. هذا لا يعني عدم وجود مخطط تقسيم بل حديثنا يتركز على حقيقة ما يسمى وثائق سرية مسربة..

البعض ذهب للقول أن هذه «الوثائق السرية» ربما تكون مزحة خادعة من الدوائر السياسية والمخابراتية الغربية طالما يعرف المسؤولون هناك شدة ولعِنا بالوثيقة السرية وبكلمات التسريب والكشف وغيرها مما يجعلنا على ثقة بأن قناعاتنا التقليدية تظفر بأدلة جيدة كل يوم.. حتى أطلق البعض اليوم قراءته بأن الدول العربية من العراق إلى المغرب مرورا بالسعودية وسوريا ومصر والسودان وليبيا سيتم تقسيمها خلال العقدين القادمين وهو يطلق هذه النبوءة مرتاحا، بل وأضاف إليها كلا من تركيا التي ستقسم إلى أكثر من دويلة ومثلها إيران على عدد قومياتها وطوائفها لتكتمل ما اسماه ملحمة التقسيم الكبرى..!! الخلاصة أن الغرب يمارس خدعة كبيرة في جعل قضية التقسيم تستولي على وعي الناس ويتعاملون معها كما لو كانت واقعا لا مفر منه، فالتقسيم لا يقع إلا بأدوات داخلية لا خارجية غالبا خاصة في هذا العصر ما بعد الاستعمار المباشر، والوثائق السرية المكشوفة ما هي إلا طعم يجعلنا نسعى وراء التقسيم من حيث لا ندري ونسهل المهمة على ما تريده إسرائيل التي لا يشك عاقل بأنها تود رؤية البلدان العربية والإسلامية أكثر تفتتا وتمزقا مما عليه الآن.

٢٠١١\٧\٢٧

فدرالية مُعجّلة وفدرالية مؤجّلة

في محاولة استنهاض سياسيي الشيعة للتعاطي مع الواقع بموضوعية والنظر إلى كيفية ضمان مستقبلهم يقول البعض إن الحديث عن «مظلومية» تاريخية للمكون الشيعي وتعرضه للاضطهاد والقمع من قبل دكتاتوريات تعاقبت على حكم البلاد بات حديثا غير مبرر، ذلك أن هؤلاء «المظلومين تاريخيا» هم الآن أسياد الحاضر والسلطة في العراق الديمقراطي الفدرالي التعددي. وهذه الأوصاف اللاحقة للعراق الجديد تمثل بذاتها خيارات ضامنة كفايةً لعدم عودة هذه المظلمة التاريخية التي لحقت بشيعة العراق تحت أنظمة رأت في تثبيت سلطتها ضرورة أن تقمع أصوات معارضيها ولأن معارضيها من الشيعة فقد سلّطت جام غضبها عليهم وللاستفادة من واقع أن المعارضة جاءتها من مكون مذهبي كان من المناسب الاستفادة من الطائفية في السياسة وهذه هي كل الحكاية كما يقول بعضهم.

هواجس المتن..طمأنينة الهامش

وبغض النظر عما في هذا التبسيط من واقعية أم انه تبسيط مخلّ بالحقيقة التاريخية فإن أغلب القوى الشيعية اليوم تشعر فعلا بأن هذا التاريخ أصبح تاريخا لا غير، ولم يعد ثمة ما يبرر كثيرا التمسّك به، وهو ما يجعلها الآن تدخل في مرحلة صراع غير مسبوق على السلطة، وهو يؤشر إلى بدء قناعة ستتبلور كاملة مع الوقت بأنه لم يعد المذهب عنوانا مقدسا في السياسة ولا مسوّغ للاستمرار في التضحية بمصالح الجماعات السياسية لصالح المجموع المذهبي، وها هو الخطاب لأشد الراديكاليين المعارضين للمالكي يتّشح بالوطنية أفضل الأقنعة لبلوغ المرامي الحزبية والشخصية. والجهة

الوحيدة التي لا زالت غير واثقة بالحاضر لهواجس ذلك التاريخ متمثلة برئيس الوزراء المالكي وحزبه والمقربين منه، وهم يعانون اليوم مما يعرضه الإخوة الألدّاء من قناعة أنهم لم يعد بوسعهم أن يطيقوا حالة الإلزام بدعمه كدعم لحاضر مكتسب ومنجز يجب تأمينه في مواجهة مخاطر تتهدد إنجازات تاريخية تحققت بشقّ الأنفس، وأن مواصلة شوط التضحية الحزبية لحساب المجموع المذهبي صار شوطا للتضحية من أجل حزب أو شخصية بعينها كرئيس الوزراء. وهذا ما لا يطيقه حزب سياسي في العالم.. والحجة التي يستند إليها الحزب الذي يحلو للبعض وصفه بالحزب الحاكم هو أن موقع السلطة يمنح صاحبه القدرة على اكتشاف وفرز وتحديد العديد من الحقائق غير الواضحة والمختبئة في تلافيف المشهد وصراع السياسة خلف كواليسها المعتادة(في حديث المالكي الأخير أثناء اجتماعه بالجعفري إشارة جديدة ومكررة لهذه المسألة)، ويبدو أن هذا الدفع لا يقنع فرقاء البيت ويرفضون تقسيما ثنائيا للدور بين حزب لهرم السلطة وآخر للهامش يمثّل دعما في أوقات الحاجة إلى ما لا نهاية، وأن إثبات أن السلطة كاشفة لما دقّ وغمُض من الحقائق غير المرئية وغير الواضحة ينحصر بضرورة أن يرتقي إلى ذلك الموقع السحري حزب آخر فربما يخلص إلى النتائج نفسها بعد حين.

الوصول إلى هذه المرحلة فرض أو يؤذن بفرض طابعٍ مغايرٍ للصراع ولئن وضعه البعض في خانة سيرورة العملية السياسية وتطورها فهو لبعض آخر مراوحة بل عودة إلى زمن مضى يؤكد أن الصراعات بين الأحزاب لا تعترف بمحددات كلية ولا تقف عند حدود فهم مشترك للوضع السياسي وأنها أي هذه الأحزاب وضعت أمامها جملة ثوابت وقناعات تكفل مصالحها لأن المصلحة العليا للشيعة لم تعد سوى مصلحة الحزب الذي يصل السلطة.

التقاء الأحزاب كالتقاء الأضداد

الحزب السياسي مجتمع مصغّر ولهذا المجتمع شخصيته المختلفة المتميزة التي لا يمكن أن تتماثل مع غيرها كما هو الحال مع شخصية الأفراد، فلا وجود لشخصيتين

متطابقتين في كل شيء. ومهما كانت الجوامع المشتركة بين حزبين سياسيين أو أكثر فإن من المتعذّر أن تتغلب المشتركات على المختلفات، والسياسة تبرز نقاط الخلاف والافتراق وتملك السلطة من المغريات ما يجعل المبدئية معزوفة للاستهلاك. على أن المبدئية نفسها لا تتعلق برسالة من السماء بل بإيديولوجية وأفكار يرى السياسي صحتها بل قدسيتها وبالتالي تتقدس السبل والآليات والمواقف التي تخدم أهدافه ومهما كانت هذه السبل والآليات والمواقف خاطئة بشكل واضح فهي لديه صائبة وكل ما في الأمر ـ من وجهة نظره ـ أن هناك من ينتقدها لأنها في النهاية تحجب عنه المصالح المتنازع عليها.

لم تستطع الأحزاب الشيعية أن تقنع أحدا بأنها قادرة على تحقيق الحد الأدنى من مبدئية وأهداف أساسية تتردد في أدبياتها وهي تتمثل بالنموذج التاريخي لدولة الإمام علي عليه السلام. وهي التي حاولت أن تفهم تلك المبدئية بأنها لا تتنافى مع السياسة، فعليّ هو النموذج الإنساني المتفوق ولا تعوزه المهارة والحنكة السياسية ولم يعجز عن ممارسة (ألاعيبها) التي يجب أن تفهم على أنها مباحة ضمن إطار تفاصيل عديدة في الأحكام والتشريعات الفقهية ولو توسّلها علي عليه السلام لما أخلّت بمبدئيته. ولا يغيب عن أدبيات هذه الأحزاب أنّ الهدف من السياسة ليس بلوغ السلطة كغاية في حد ذاتها بل هي وسيلة لهدف أسمى، وهذا الهدف يتلخص بإقامة دولة عادلة تنصف مواطنيها.

العدالة الظالمة..!

في أغلب مجتمعات العالم الثالث تتداخل المفاهيم الزمنية والروحية، والعدالة واحدة من تلك المفاهيم الملتبسة في بحر العلاقات الإشكالية على أكثر من مستوى. فالعدالة لها تعريفها الديني والآخر الدنيوي، وثمة تعريف يتصل بالقيم الاجتماعية يقابله مفهوم ما أنتجته سيرورة التطور الإنساني والحداثة الاجتماعية. إن العدالة هي أقدم مطالب الاجتماع البشري باعتبارها قيمة إنسانية عامة، والدولة العادلة هي الآلية المبحوث عنها لأجل تنظيم العلاقات الاجتماعية. ومن عمق هذه الحاجة انبثقت

الحكومة بأبسط أشكالها ووضعت القوانين المنظمة للحياة بصورها الأكثر بدائية. ولعل غاية ما انشغل به منظرو القرون الوسطى وهم يجتهدون في رسم شكل السلطة ومسؤولياتها وتبرير وجودها وعلاقتها بمواطنيها كقضية العقد الاجتماعي وغيرها هو تحقيق العدالة. إن كل الشكاوى التي تأتي من الأفراد والجماعات في مجتمع ما تتصل بغياب العدالة، من المظاهر الشائعة التهميش الإقصاء الاضطهاد الفقر عدم تكافؤ الفرص..الخ مما يتصل بكل الحقوق المتصورة للأفراد والمكونات الاجتماعية كمواطنين يتساوون مع غيرهم في الحقوق والواجبات، وبما أنه لا وجود لعدالة مطلقة إنما ثمة قدر ممكن تحقيقه منها يختلف باختلاف الظروف والمناخات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقيم الشائعة فإن الساخطين على ظلم السلطة متوفرون على الدوام. هؤلاء يجدون من زوايا نظر خاصة بهم أن السلطة على قدر كبير من الظلم، في حين قد لا يشعر غيرهم بهذا الظلم الفادح.

لهذا يمكن القول إن الدولة العادلة هي الدولة التي يشعر فيها جميع المواطنين بقدر من الرضا النسبي ليس إلا، وهذا «الرضا» ليس حالة تلقائية تولد نتيجة سياسة مجردة من السلطة، أو قانون تسنّه أو مكرمة تتفضّل بها.. بل هو نتاج مسار تاريخي يعيد صياغة الكثير من القيم والمفاهيم ويشكّلها في الوعي العام لتعمّ نظرة شبه موحدة تجاه سياسة السلطة وتحاكمها وفق معايير ثابتة موحدة، ولهذا قد تكون حكومة ما عادلة جدا بنظر مواطنيها فيما هي ليست كذلك في نظر الآخرين والعكس صحيح.

وعلى أية حال ففي المجتمعات ذات التعددية المكوناتية يصعب تحقيق هذا القدر من العدالة، فالديمقراطية لا تنتج عدالة للأقليات والخاسر لا يمكن أن يكون ديمقراطيا، وتوزيع الثروات كما هو في العراق يبقى مثار جدل ونزاع تغذيه أحزاب تتصارع على المناصب التنفيذية وتتحاصص وتتقاسم فيما بينها مؤسسات الدولة، وثمة إرث سياسي واجتماعي من المواجهة الطائفية. في مجتمع كهذا تكون الفدرالية حلا مثاليا لمشكلات عديدة.

سنة فدراليون وشيعة وحدويون

هذا الحل كان من المتوقع أن ينطلق من المكون السني، هناك أكثر من سبب يجعل الفدرالية خيارا مثاليا بالنسبة إليهم، للبقاء ضمن العراق بخارطته الجغرافية السياسية المعروفة. لكن لم يأتِ هذا الخيار من السنة لعدة أعوام بعد التغيير السياسي الذي شهده العراق عام ٢٠٠٣، وحين طرحته بعض الأحزاب الشيعية رُفِض تماما واعتبروه مقدمة لتقسيم البلاد. وأنه مشروع مدعوم من الخارج لأهداف غير وطنية ولا نبيلة. فيما تردد الشارع في الوسط والجنوب عن قبول الفكرة، ثم رفضها هو الآخر. مبررات الرفض السني لم تكن واضحة كما في الشارع الشيعي. لكن بعد بضعة أعوام راجع السنة حساباتهم، وبدأت الإشارات تنطلق من نهاية عام ٢٠٠٨ للتمليح بإمكانية قبول الحل الفدرالي.. ثم كانت المفاجأة التي فجّرها أسامة النجيفي في زيارته إلى الولايات المتحدة حول احتمال اضطرار المكون السني إلى إقامة إقليم خاص به، لتتلاحق بعدها الدعوات والتصريحات والتسريبات لإقامة الأقاليم الفدرالية في المحافظات الغربية وذات الأغلبية السنية. أسباب ودوافع هذا التغيير متعددة ومختلف عليها، ولكن ماذا عن الموقف الثابت في الجنوب؟

إن إجابة الرفض في الشارع تبدو تلقائية، حتى كأن الأمر لا يستحق التفكير.. فما هي الأسباب لمثل هذا الرفض؟

ثمة أسباب عدة جعلت الشارع الشيعي يصرف النظر عن الفدرالية باعتبارها خيارا، ومن المؤكد أن خيارات الشارع ليست كخيارات الساسة، فحين يتردد القول إن مشروع الفدرالية هو مشروع للمستقبل متى ما توفرت الأرضية المناسبة لقيامه فمثل هذا النحو من التفكير المستقبلي من الصعب القول بحضوره في أذهان الناس وسط زحام المشكلات التي يعيشونها والبحث عن أي مخرج لها، فلا شك أن هناك عوامل أعمق وأشدّ تأثيرا من مجرد ادخار الفدرالية لمستقبل يزداد قتامة كلما ازداد الحاضر سوءا.

ولعل من بين تلك ألأسباب أن الشيعة عاشوا طوال تاريخهم القديم والحديث تحت

نير السلطات الهاضمة لكل حقوقهم السياسية والمدنية، وفي حكم حزب البعث وما قبله منذ إشعالهم ثورة العشرين (حيث أول اتهام للشيعة بولائهم لإيران ومشاركة عناصر خارجية في ثورتهم كما هو رأي المس بيل بإيحاء من ساسة عراقيين مقربين من بريطانيا) وتشكيل الدولة العراقية طالتهم اتهامات بعدم ولائهم لبلدهم والتشكيك بأصولهم ورميهم بالعمالة. وكردّ فعل متوقع بدا الفرد الشيعي حريصا في كل مناسبة على إثبات أنه وطني ومنحاز إلى ما دأب الآخرون على تصنيفه ضمن خانتها سعيا لنفي تلك التهم عنه. إن هذا التصور وتلك الرغبة في اللاوعي الشيعي في إثبات هذه «الوطنية» دفعه بصورة تلقائية إلى التشبث بكل ما ينتسب إليها. وطالما أسهم الضخّ الإعلامي في تصوير الفدرالية نحوا من التقسيم للبلاد كانت ردة الفعل مفهومة ومتوقعة لا تخرج عن سياق المواقف الحريصة على تأكيد تلك الوطنية.

من العوامل المهمة أيضا والتي دفعت الشارع الشيعي إلى عدم تأييد الفدرالية هو عدم وحدة الصف بين القوى السياسية الممثلة له، بل أن بعض هذه الأحزاب دخلت في حالة من المواجهة وكادت تتطور إلى صِدَام فيما بينها، بل وقع هذا الصدام بالفعل وإن كان محدودا لكنه ترك أثرا كبيرا في النفوس، ما أثار مخاوف الشارع ودفعه للتساؤل حول نجاعة الفدرالية في مناخ كهذا. بالإضافة إلى ذلك كان ثمة سبب ثالث تمثل باضطراب الأوضاع الأمنية وانتشار المظاهر المسلحة وفقدان حالة الشعور بالاستقرار والطمأنينة بعد انهيار النظام البائد وتقاسم القوى والأحزاب لمساحات النفوذ وعدم الشعور بوجود الدولة ككيان مسؤول عن حفظ وتدبير شؤون مواطنيها. كل ذلك جعل من خيار إيجاد تعددية في مصادر القرار إلى جانب السلطة المركزية خيارا غير مرغوب فيه، وبدت المركزية هي الحل الأفضل، ولا ننسى هنا أن الشعبية العريضة التي حصدها المالكي كانت في جانب كبير منها بسبب رفضه للفدرالية وتأكيده على حكومة مركزية قوية. إن أسوا بداية يمكن تخيلها لإقامة فدرالية هو الشعور بأنها جزء من حطام السلطة.

رابع الأسباب أن الدعوة إلى الفدرالية قادتها أحزاب كانت تحكم قبضتها على

السلطات المحلية في محافظات الوسط والجنوب، ومع واقع أن تلك الفترة لم تسجّل فيها أية انجازات مهمة على صعيد الأمن والخدمات وإعادة إعمار البنية المتهالكة فقد كان للشارع أن نظر بعين الريبة إلى دعوات الفدرالية. والسبب الخامس والأخير هو وقوف أطراف ومراكز قوى شيعية بالضد من فكرة الفدرالية ورفضتها أو تحفظت عليها بقوة لأسباب سياسية خاصة بها. وأبرز من يمثل ذلك التيار الصدري، لقد كان أتباع التيار الصدري يرددون قناعات مشايخ وقادة التيار حول حجج رفضهم للفدرالية، ولم يكونوا ينظرون إلى إقليم كردستان كتجربة ناجحة على الإطلاق، بل على العكس تماما ففي الإقليم حزبان يتقاسمان السلطة وحاكم واحد لا يتغير هو مسعود البرزاني، ولم يكن يريد الصدريون استنساخ هذا الفشل في الوسط والجنوب خاصة وأن من كان يحكم قبضته على مقاليد السلطات في المحافظات حزب إسلامي آخر لا يثقون به. وكما مر بنا في الفقرة السابقة أن المالكي وما يمثله من ائتلاف دولة القانون كان بالضد هو الآخر من الفدرالية، وقد تشكّل موقفه الرافض بشكل واضح وألحّ على ترديده منذ عام ٢٠٠٨. إلى جانب ذلك ثمة صوت آخر رافض للفدرالية من منطلقات متعددة، ولعل أبرز أولئك هم المتخوفون من سيطرة الأحزاب الإسلامية، فهناك تيار ليبرالي شيعي غير مُعبّر عن نفسه حتى الآن، وهذا التيار لا يؤيد فكرة الفدرالية انطلاقا من الاعتقاد بأن الوضع الحالي ولسنوات مقبلة لن يسمح بأن يحكم هذه الفدرالية سوى الأحزاب الدينية.

فدرالية مُعجّلة وفدرالية مؤجّلة

إذا تمعّنا في هذه الأسباب نجد أن الفدرالية لن توضع كمشروع لإدارة المحافظات الجنوبية التي تغطّ حاليا في جملة مشكلات وترزح تحت تردٍّ خدمي واضح موضع التنفيذ حتى في هذا المستقبل الذي تتحدث عنه بعض القوى السياسية. فهذه الأحزاب ستخوض معركة شرسة في المركز خاصة مع توقع أن انتخابات المحافظات المرتقبة نهاية العام الحالي ستفضي عن خارطة سياسية ملتبسة لتفرز فيما بعد توازن قوى جديد في جميع محافظات الوسط والجنوب، ولن يكون لأيٍّ منها غلبة مطلقة على الآخر على

الأرجح. الأمر الذي سيفرض عليها التعامل مع معادلة يسعنا القول إنها غير مسبوقة تتكافأ فيها قوى الأحزاب والتيارات الأساسية ما يفتح الباب لمزيد من الصراعات فيما بينها.. وهو بدوره سيديم حالة الرفض شعبيا للفدرالية لكونه يعزز من عوامل وأسباب رفضها التي أشرنا إليها. لذا فهي مشروع مؤجل إلى أجل غير مسّمى..

أما في المنطقة الغربية فقد تأخذ الفدرالية زخما أقوى مع مرور الوقت، لقد أصبح مشروع الفدرالية مطروحا باعتباره حلاً، وتصريحات القادة السياسيين في العراقية الممثلة للمكون السني كانت واضحة في هذا الصدد، ولو أنها تراجعت مؤخرا في خضم أزمة سحب الثقة لأسباب واضحة تماما وأبرزها هو تأكيد قضية أن الإقليم السني وهو مشروع السيد النجيفي إنما يطرح كخيار بديل في حال لم تُجرَ إصلاحات حقيقية وعميقة على الوضع السياسي. وكذلك فإن الوقت غير مناسب لترديد الحديث عن الفدرالية بسبب أنه سيمثل عائقا أمام تحالف قوى أربيل فبعضها لا يؤيد الفدرالية كما هو معلوم.. ومهما يكن فإن مشروع الفدرالية في المناطق السنية سُتعجّل به المرحلة المقبلة التي يبدو أنها ستكون أكثر اضطرابا وأكثر تناقضا بين القوى السياسية..

٢٠١٢\٦\٢٧

حادثة النخيب والإقليم السني

أظهرت المجزرة الإرهابية في النخيب التي ذهب ضحيتها مواطنون عراقيون عزّل مقدار هشاشة الوضع العراقي وإمكانية أن يعود سيناريو ٢٠٠٥ للظهور في أية لحظة مجددا.. وبرغم ما تبديه الكثير من التقييمات والتحليلات للوضع العراقي من تفاؤل حذر إزاء قضية الطائفية وتكرير تلك الخلاصة البسيطة من أن العراقيين سئموا الطائفية بعد أن جرّبوا نارها التي أحرقت أخضرهم ويابسهم من دون جدوى لأي من الأطراف التي تصارعت، إلا أن هذه القراءة تتسّم بكونها بُنيت على افتراض عقلاني في حين أن الصراعات الطائفية لا يتحكم بها المنطق وكثيرا ما تنشب إثر حوادث صغيرة فيغلب الانفعال والعاطفة لتشتعل نار مثل هذه الاقتتالات. فضلا عن ذلك يبقى السياسي حاضرا بقوة كعامل مؤجج يزيد بخطابه وإعلامه الموقف تصعيدا، لا لأننا نمتلك دليلا قاطعا على أن القوى السياسية أو بعضها تنشد مثل هذا الصراع الكارثي، بل لأن السياسة تتمتع بقدر كبير من الغباء بسبب الحجاب الكثيف الذي تخلقه المصالح وتلقيه لتغطية أكثر الحقائق وضوحا. ولهذا السبب تكثر الحروب الأهلية والصراعات الطائفية والعنصرية التي تبدأ من أحداث صغيرة قد لا تكاد تمثل للوهلة الأولى أية أهمية أو تثير كثيرا من المخاوف، حتى ليبدو أن هذا النوع من الصراعات الدامية هو أسهل ما يمكن القيام به على الإطلاق.

لقد أدرك العرب هذه الحقيقة، إن إشعال الصراع بين المذاهب والطوائف هو أسهل ما يمكن عمله، فلشخص أو مجموعة أشخاص أن يوقدوا حربا دامية، ولهذا جاءت المقولة الشائعة (الفتنة نائمة، لعن الله من أيقظها) لتعبّر عن تلك السهولة المتوفرة باستمرار والتي يمكن أن يجدها من يريد إضرام صراع بين طائفتين أو فئتين

وهما كما تدل عليه كلمة (الفتنة) ينتميان إلى الدين الواحد: الإسلام. وقيل إن هذه الكلمة هي حديث نبوي أورده جملة من محدثي السنة كالألباني والسرخسي وابن النجار في تاريخه والسيوطي في الجامع الكبير وغيرهم، لكن البخاري الذي أورده أيضا اعتبره حديثا ضعيفا. وقد تمسك السلفيون لا سيما الجهاديون بهذا الحكم على حديث الفتنة معتبرين أنه ضعيف منكر ليس سندا وحسب بل متنا كذلك، فالحديث إن صحّ سيتقاطع مع أفكارهم ويغلق باب العنف مع الآخر سواء فُسِّرت الفتنة بالكفر حيث لا معنى عندهم للحديث حينها، أو باختلاق حالة تؤدي إلى صراع ومواجهة بين طوائف الأمة، حيث أن الاختلاف لديهم من المفردات المرفوضة ومن لا يؤمن بأفكار السلفية يرمى بالكفر والخروج عن دائرة الإسلام طالما كان الحق المطلق إلى جانبهم!

لم يكن هناك ما يمنع حادثة النخيب من أن تكون كحادثة عين الرمانة. وحادثة عين الرمانة التي تُسمى أيضا بحادثة (الحافلة) هي الشرارة التي أضرمت الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت ١٨ عاما، ففي يوم ١٣ نيسان ١٩٧٥ تعرضت حافلة في منطقة عين الرمانة لكمين من مسلحين قتلوا (٢٣) من ركابها وكان في نفس اليوم قد تعرض زعيم حزب الكتائب بيار الجميل لمحاولة اغتيال، وبعدها بساعات تبادلت الاتهامات الجبهة الشعبية وحزب الكتائب، فانطلقت أعمال العنف وتصاعدت ثم شملت المناطق اللبنانية الأخرى وتكاثرت الأطراف المشتركة فيها وهكذا لم يكن أحد قادرا على التحكم بالأحداث.

إن حوادث صغيرة كهذه نجدها من أسباب نشوب العديد من الحروب والنزعات ولعل منها حرب الثلاثين عاما وهي حرب طائفية وقعت في أوروبا في القرون الوسطى كانت شرارتها قتل اثنين من الكاثوليك ورميهم من فوق أحد القصور.. بل إن الحرب العالمية الأولى انطلقت بعد حادثة اغتيال الدوق فرانز فرديناند في سراييفو التي نفذها طالب بوسني في حزيران ١٩١٤.. واُتِّهم القوميون الصرب بالعلمية فقامت المملكة النمساوية بشن الحرب على صربيا وسرعان ما انضمت ألمانيا إلى جانب النمسا وهنغارية فقامت روسيا القيصرية بالانحياز إلى الصرب وهكذا كان حادث الاغتيال الفتيل الشرارة التي أشعلت حربا عالمية طاحنة.

إن مقتل شخص قد تكون عواقبه آلاف من الضحايا كما حدث في اليمن على سبيل المثال عام ١٩٨٦ حين قتل علي عنتر وزير الدفاع في مبنى اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي في اليمن الديمقراطية الشعبية آنذاك، فأشعلت هذه الحادثة حربا أهلية بين اليمنيين راح ضحيتها عشرة آلاف شخص.. لكن هذه الأحداث وما شابهها وهي كثيرة لم تكن إلا بمثابة الشرارة التي تفجّر برميل البارود الجاهز للانفجار، ولذا يأتي السؤال فيما إذا كانت حادثة النخيب قد جاءت في ظروف مماثلة ليكون التخوف الذي أبداه البعض من عواقبها مبررا أم لا؟

لقد كان الحادث الإجرامي مخططا له من قبل الجهات التي لها مصلحة في إعادة الأوضاع إلى المربع الأول، أو غايات أخرى غير ذلك. وقد جاء في توقيت مثالي بالنسبة لهؤلاء حيث احتقن المشهد السياسي بعد اتضاح أن الخلافات بين دولة القانون والعراقية قد اتسعت وانضم إليها التحالف الكردستاني على خلفية النزاع مع المركز إثر رفض التحالف لقانون النفط والغاز، وبكلمة واحدة فالوضع السياسي ارتبك بشكل غير مسبوق منذ مخاض تشكيل الحكومة العام الماضي وهو مفتوح على تطورات عديدة. إذن كان هناك ما يبرر الخوف ولكن أبرز المبررات هو إدراك أن سياسيينا آخر من يفيد من التجربة وأول من يعمل على تصعيد الأوضاع. ويبدو أن دور الإعلام العراقي ما زال دورا دعائيا للحدث في أفضل الأحوال، دون الشعور بالمسؤولية الوطنية والأخلاقية التي تمليها اللحظات الحرجة التي تستدعي التعامل بطريقة مختلفة بعيدا عن الانحياز السياسي أو المماألة السياسية مهما كانت حسابات الربح والخسارة الآنية لهذا الطرف أو ذاك.

لكن ما هو الهدف من وراء هذه العملية التي تمتلك خصوصية مختلفة عن العمليات الإجرامية التي سبقتها كتفجير مطعم مكتظ بالزبائن على الطريق الخارجي في الحلة وما سبقها من عمليات في بعض المحافظات عبر السيارات المفخخة؟؟

في أحيان كثيرة تكون معرفة الأسباب والدوافع لحدث أو موقف ما عبر تحليل النتائج. والنتائج التي أفرزتها حادثة النخيب، وهي حادثة خطيرة لا يمكن المرور بها مرور الكرام، تمضي بنا إلى احتمالين، الأول هو تأجيج الفتنة الطائفية من جديد وهو هدف

معلن وصريح من أهداف تنظيم القاعدة الذي منحته الأحداث في سوريا جرعة معنوية في العودة إلى محاولة بسط نفوذه على المنطقة الغربية. ولم يعد خفيا أن عناصر من تنظيم القاعدة يقومون حاليا بعمليات مسلحة في بعض مدن سوريا تحت ستار المظاهرات الشعبية، وهناك تقارير مؤكدة تتحدث عن أن الأسلحة المستخدمة وخاصة قذائف الآر بي جي التي يجري ضرب الجيش والشرطة السورية بها مصدرها مناطق على الحدود العراقية. وهنا تستبق القاعدة انتصارها المفترض ودخولها معركة نهائية مع النظام السوري بمحاولة إيجاد عمق استراتيجي وتعبوي لها في العراق خاصة في محافظة الأنبار، عودة العنف الطائفي يكفل للقاعدة فرصة سانحة لإعادة نفوذها على المنطقة الغربية.

أما الاحتمال الآخر فهو الأكثر إثارة، تعززه طبيعة التطورات غير المألوفة التي أعقبت حادث النخيب. فلأول مرة نشهد ما يشبه نذر الحرب بين محافظتين، وسمعنا لغة تهديد ووعيد لم تكن متوقعة بين مجلسيهما وشخصيات بارزة منهما ما أحدث شعورا حادا غير مسبوق بالمناطقية وكأن الانبار وكربلاء تحولتا بين ليلة وضحاها إلى دولتين نشب بينهما خلاف حدودي وتعرض رعايا إحداهما إلى اغتيال على أراضي الأخرى. وهو شعور يتحول تحت ضغط الظرف إلى وعي بفكرة الكيان ذي السيادة، بل نجزم أنه تحول كذلك فعلا.. فهل كان هذا هو الهدف من وراء العملية برمتها؟

إن هذه السابقة تجعل من أي تطور ينقل الأمور خطوة أخرى على طريق قبول فكرة الأقاليم المستقلة أمرا غير مفاجئ تماما فقد هيأ الأجواء النفسية والإعلامية للتعامل مع أي تطور مقبل بهذا الصدد. فإذا ما كانت الطائفية تقسم الناس فالمناطقية تقسم الجغرافيا، وحادث النخيب كان له أن يجمع الأمرين معا لينصهرا في الإقليم السني الذي دعت إليه شخصيات عشائرية وسياسية أبرزها رئيس البرلمان أسامة النجيفي في تصريحاته التي أثارت لغطا سياسيا كبيرا. ويمكن قراءة تهديدات الشيخ علي حاتم السلمان التي قال فيها إنه سيقطع يد حزب الدعوة إن لم يطلق سراح المعتقلين الذين اعترف بأن على بعضهم مؤشرات تؤيد انتمائهم إلى القاعدة كونه يدل على رفض للسلطة المركزية ومحاولة ليّ ذراعها إعلاميا في الوقت الذي لوى الأكراد

ذراعها سياسيا بعد رفض قانون النفط والغاز. بل أن في تهديد السلمان بعدا آخر أكثر خطورة هو أن الأمن في العراق قضية تجري المتاجرة فيها لمصالح سياسية، وحين يتحول الأمن إلى تجارة يعني أننا أمام مراكز قوى وأمراء حرب بوسع أي منهم التحكم بمسارات أمن الدولة المفككة تحت وطأة تلك المراكز المتقاطعة في أجنداتها وأهدافها، وهو ما صيغ بعبارة أخرى من أن الحكومة لا تملك إستراتيجية أمنية واضحة.

لا يعني ذلك اتهاما لأحد بعينه بمجزرة النخيب، فبعض الأحداث تقع لتلعب أطراف أخرى دورا آخر تجد نفسها جاهزة للعبه، فمخطط إنشاء إقليم سني هو مخطط خارجي يقع ضمن مصالح دول وأنظمة مجاورة، تريد بعد عجزها عن إعاقة العلمية السياسية وقتلها في مهدها أن تراهن على لعبة جديدة قوامها الاكتفاء بما يمكن اقتطاعه من الجسد العراقي بعد فشل مخططات إعادة المعادلة السياسية إلى ما قبل ٢٠٠٣ أو شبيهة بها. وهو ما يقطع الطريق على الفدرالية التي تبنتها جهات في الوسط والجنوب قائمة على أساس إداري محض يبقي للدولة العراقية كيانها الواحد ولكنه يقسّم مهام إدارتها فحسب، وهو ما يمكن فعله حاليا عبر تطوير دور مجالس المحافظات.

هذا النموذج الفدرالي يبدو أنه لا يحظى بدعم طرف خارجي أو أكثر نصّب نفسه وصيا على العرب السنة، فالفدرالية التي ينشدها هي تلك التي تثير أكبر قدر ممكن من عدم الاستقرار داخل العراق وتدفع للتطاحن والنزاع حول الثروات النفطية، المياه، طرق المواصلات، أمن الحدود،..الخ، لا الفدرالية التي تجعل العراق واحدا من أكثر دول الشرق الأوسط قوة اقتصادية وأكثرها استقرارا سياسيا لأن النظام الفدرالي وفي حال توفرت مقومات نجاحه كفيل بنقل العراق إلى مصاف الدول المزدهرة، وبالتالي ستكون تجربته رائده في المنطقة ليثير هواجس بعض الدول ذات الأقليات الدينية والطائفية من أن تجد أقلياتها تلك تتطلع إلى اقتفاء تجربة مشابهة للتجربة العراقية.

٢٠١١\٩\١٩

الشيعة وتحديات الحكم.. غياب الرؤية وضياع الحلّ

تبذل القوى الشيعية جهودا واضحة لإبقاء العراق موحدا وتحاول أنّ تدفع بخيار التقسيم بعيدا عن طاولة الحلول. في الوقت نفسه تعمل أغلب الأحزاب والشخصيات السنية على تصعيد مواقفها وخطابها من على منصات تظاهرات الجمع وخارجها بغية الوصول إلى ما تراه حلا نهائيا يلبي مطالب جمهورها، ومن ذلك التقسيم تحت عنوان الفدرالية. وقد كان رئيس البرلمان أسامة النجيفي واضحا في لقائه التلفزيوني، الذي كان عذرا ساذجا للتغطية على واحدة من أخطر زياراته الخارجية، مع قناة الجزيرة حين لم يستبعد التقسيم باعتباره خيارا من جملة خيارات يأمل ألا يتم اللجوء إليها، وهذه العبارة الأخيرة باتت مما يشبه المصطلح السياسي الذي يعني وجود النية لتحقيق أمر ما ينطوي على صعوبة أو يواجه سلسلة تحديات وظروف غير مناسبة لكنه في النهاية الخيار شبه الوحيد الذي يتم العمل لأجله. القول إن هذه التصريحات والمواقف سواء من النجيفي أو غيره من داعمي تظاهرات المحافظات السنية إنما تأتي لأغراض انتخابية لا يبدو أمرا مقنعا ولا موضوعيا، أو على الأقل ليس الهدف الأساس، فالقضايا التي تتعلق بها هذه المواقف ليست قضايا ثانوية ولا هي من نوع القضايا التي يمكن استثمارها ظرفيا على الإطلاق، إن مجرد الحديث عن مسايرة رغبة الشارع السني في أطروحات من قبيل إنشاء إقليم يفض الارتباط بالمركز في جوانب عديدة ـ وهذا هو خلاصة المطالب وإن لم يكن معلنا بوضوح هذه الأيام ـ يعني القناعة بمثل هذه التوجهات والعمل على تحقيقها، وقادة التظاهرات وخطباء منابرها باتوا يدعون إلى إخراج الأنبار من سيطرة الحكومة بعد دعوات إخلائها من كل منتسب عينته في مؤسساتها بأوامر مركزية..

إذا ما اتفقنا على هذه المقدمة فإن سؤالا مهما وبديهيا سيطرح والحقيقة أنه طرح كثيرا: لماذا يريد الشيعة الآن عراقا موحدا ولماذا تريد القوى السياسية السنية تقسيمه أقاليمَ وفدرالياتٍ؟

لماذا تغير الموقف في غضون الخمسة أعوام الأخيرة وانقلبت المواقف بهذا الشكل الغريب؟ فالقوى الشيعية التي طالبت بالفدرالية ترفضها اليوم فضلا عمّن رفضها ويرفضها منذ ٢٠٠٣ والقوى السنية التي طالما اتهمت المطالبين بالفدرالية بتنفيذ أجندة إيرانية لتقسيم العراق صارت تطرح التقسيم بوصفه خيارا مثاليا لمعالجة الوضع؟

أول الأجوبة، ولعله الوحيد، الذي يسارع إليه كل من يعرف ويراقب الساحة العراقية هو أن السنة يشعرون بأنهم هُمِّشوا في مؤسسات الدولة المركزية وأنهم مهما حازوا من مناصب سيادية ووزارية وتمثيل برلماني فلن يتمكنوا من بلوغ طموحاتهم في المشاركة المؤثرة في صناعة القرار السياسي والاقتصادي والأمني في البلاد بالصورة التي يقدّرون أنها مناسبة لهم طالما كان رأس القرار التنفيذي بيد غيرهم، وأن السلطة التشريعية سلطة تمثيلية لا يمكن أن تفرز إلا ما يعكس واقع الأغلبية والأقلية كما هو. إن نموذج إقليم كردستان يعد مغريا جدا بالنسبة للسنة فهو يمتلك قراراته على كل المستويات الإدارية والسياسية داخليا وخارجيا بنفسه في الوقت ذاته يتغذى من ميزانية الحكومة المركزية، في مثل هذا النموذج سيكون للسنة العرب قرارهم الخاص في إدارة شؤونهم بدءا من الإدارة والتنظيم وانتهاءً حتى بعلاقتهم الخارجية مرورا بالجوانب الأمنية والاقتصادية. إن من شأن هذا الاستقلال الإداري والأمني والاقتصادي أن يطوي كل ملفات الخلاف بينهم والحكومة المركزية (الشيعية)، فلن يعود ثمة معنى مؤثر للحديث عن اجتثاث البعث ولا عن المادة ٤\ إرهاب ولا عن السجون والمعتقلين والمعتقلات، أما بالنسبة للموارد فإنهم يعون تماما بأن التقسيم الإداري ـ السياسي سيفرض تقسيما للثروة كضمانة لأجل استقرار الأوضاع واستبعاد الحرب الطاحنة بين الكيانات الناشئة وأن العلاقة بين فدرالية غرب العراق والجزء المتبقي من البلاد ستكون بدرجة غموض العلاقة بين الشمال والمركز بحيث لا يمكن

الحديث عن دول مستقلة ولكن لا حديث حقيقي أيضا عن ولايات فدرالية تحتفظ الحكومة الاتحادية فيها بكافة الصلاحيات المتعلقة بأغلب الجوانب السيادية كالأمن والاقتصاد والعلاقات مع الخارج وتحريك الجيش وما شابه كما في الفدراليات العالمية المعروفة، ومما يساعد على ذلك هو الدستور الذي نجح الأكراد في تمرير ما يناسب مصالحهم من خلاله، وحتى القضايا التي استغرقت وقتا طويلا من لجنة صياغته نتيجة خلافات أعضائها تم حسمها بعبارات غامضة تركت الباب مفتوحا ليؤول كل طرف تلك المواد بما يشاء.

ولكن ما الذي يعطي الثقة للقوى السنية بأن الثروة المتركزة في الجنوب ستكون عرضة للتقسيم بعد إعلان إقليمهم وأن إقليما تاليا يُعلَن في الجنوب والوسط سوف يكون ملزما بالتنازل عن جزء من ثرواته؟ يبدو أن هذه الثقة مردّها إلى أمر أساسي واحد هو بقاء الشيعة مسيطرين على الحكومة المركزية في بغداد.. سيرى الشيعة أنفسهم حينذاك الطرف الأضعف فهم مكلّفون بمهمة صعبة في معالجة الخيار السني للحفاظ على صورة شكلية لعراق فدرالي عاصمته بغداد، والاجتهاد في جعل هذا الخيار يمر بأدنى قدر من المشكلات والعواقب غير المحمودة أخذا بنظر الاعتبار طبيعة التحولات من حولهم. إلا أن هذه النهاية مرتهنة أيضا بطبيعة العلاقات بين القوى الشيعية نفسها والتأثيرات الدولية والإقليمية التي ستفرض أشكالا محددة من الحلول كما فرضت عليهم شكلا معينا للعملية السياسية، والساحة الشيعية تعاني من تباين المواقف وتعدد الأقطاب وتوالد مستمرّ لرؤوس جديدة والأدهى والأمرّ هو العناد السياسي والخلاف الشخصي بينهم وروح الثأر والانتقام بين أخوة أقرب إلى الأعداء اللدودين وإن أدت التطورات الأخيرة إلى تقارب مهم بين ائتلاف المالكي وائتلاف المواطن على خلفية فوزهما في انتخابات مجالس المحافظات، ومن جهة ثانية تختلف تصوراتهم حيال القضايا الكبيرة ماضيا منذ التغيير وحاضرا، ولا شيء يدعو لعدم استمرار ذلك مستقبلا. ومن المناسب القول إن هذه النقطة بالذات هي واحدة من أسباب رفض أو تحفظ عدد من القوى والتيارات الشيعية على الفدرالية بعد سقوط النظام في اعتراف واضح بحقيقة هذه

النقطة من الضعف القاتل.

وهنا ألا يمكننا الجزم بضرس قاطع أن الأحزاب الشيعية التي عارضت الفدرالية ما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٩ قد ضيّعت الفرصة الذهبية لإنجاح مشروع كهذا كان له أن يسهم في تقليل كلفته وتبعاته إذا ما حصل فيما بعد والتي لا يمكن لأحد تجاهل أنها كلفة باهظة وتبعات قد تكون قاسية في بلد كالعراق فيما لو استمر تعنت القوى الممثلة للعرب السنة وتصاعد التيار المتشدد بينهم والمضيّ في رفع سقف مطالبه؟ نقول إنها فرصة ذهبية ضاعت ولن تعود، لأسباب نجتهد في طرحها قد تكون صائبة وقد لا تكون:

أولاً: في تلك المرحلة كانت القوى السنية وبعض الأطراف الإقليمية رافضة للفدرالية، لكنها بالتأكيد كانت أعجز من أن تمنع الشيعة من تطبيقها وتحويلها إلى واقع لو أنهم اتفقوا على ذلك.. وسيكتشف المعترضون أنها كانت لصالحهم إجمالا. وقد كان لهذا الأمر أن يكون نافعا جدا في إيجاد تفاهم بين المكونات العراقية على أنجح وأنسب أشكال الإدارة للفدراليات الثلاث. لقد كانت القوى الشيعية هي الطرف الأقوى والفاعل وكان للسنة ممثلون واضحون قلما تداخلوا في خندق واحد مع القاعدة على الأقل وإن اقتربوا أو كانوا من جذور بعثية، بغض النظر عن تعاونهم معها لكنهم لم يكونوا ينطقون بوحي خطابها وأيديولوجيتها المعبر عنها في شعارات تبدو تافهة كطرد الشيعة من بغداد وتحرير العراق من الصفويين وإقامة إمارة إسلامية وما شابه ذلك، وقد كانت الضغوط الشعبية على القيادات التي اشتركت في العملية السياسية منهم أخفّ مما عليه اليوم. إن التبعات المتخوّف منها حاليا كان يمكن أن تكون بحدها الأدنى ومنها الحفاظ على عراق فدرالي موحّد لأن الطرف السني لا يفاوض من ذات المنطلقات التي يمكن أن ينطلق منها حاليا أو في المستقبل القريب والقائمة على عداء شديد للمركز ورغبة في الانفصال عنه على كافة المستويات، إن الظروف والمحددات الموضوعية لتلك الفترة مختلفة جذريا وجميعها كانت تصبّ في صالح ترسيخ فدرالية الأقاليم التي تحفظ للحكومة المركزية هيبتها وتفضي إلى تطبيق الدستور بطريقة متوازنة ومعقولة.

ثانياً: وجود الأمريكان آنذاك لم يكن عاملا سلبيا كما هي قراءة بعض القوى السياسية الشيعية التي رفضت تطبيق الفدرالية، أعلم أنها نقطة حسّاسة للغاية ومحط خلاف وجدل كبير، ولكن يمكن النظر إلى حقيقة أن أغلب التجارب العالمية التي نجحت فيها صيغة الحكم الفدرالي (أو حتى التقسيم الآمن) كان للراعي الدولي أثر كبير في وضع حدود فاصلة بين الفدرلة والتقسيم، وبين التقسيم والتأزيم الدموي، لو حدث أن طبقت الفدرالية في العراق في الفترة المحصورة بين ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩ لكانت ثمة ضمانات حاسمة ومهمة تقدمها الولايات المتحدة للأطراف جميعها ولكان لها دورها المؤثر في حلّ جملة من الملفات الإشكالية المعقدة حتى بعد انسحابها، بشكل خاص للسنة الذين برغم كل خطابهم المتشدد إزاء الولايات المتحدة إلا أنها تحظى بثقتهم ما أن تقدّم لهم بعض الضمانات كما هو الحال مع الأكراد من قبل.

ثالثاً: إن المحفز الرئيس اليوم لإقليم الأنبار أو الإقليم السني عموما هي تطورات الساحة العربية ضمن ما يعرف بالربيع العربي وللوضع السوري على وجه التحديد أثره الكبير فهناك عاملان مهمان الأول طموح القوى الطائفية المتشددة في فرض سيطرتها على مساحة واسعة من البلاد لإلحاقها عمليا بما تنتظره لسوريا بعد تمكنها من إسقاط الأسد، وثانيا في موازاة ذلك يجهّز حزب البعث نفسه لما بعد مرحلة فقدان الحكم في سوريا وجعل الإقليم السني ملاذا له لإعادة تنظيم نفسه وتجنب مصير التلاشي والخسارة الشاملة. نعم أن جناحي البعث يتباين موقفهما تجاه التطورات والأحداث السورية ولكن افتراض سقوط النظام هناك قد يؤدي فيما بعد إلى تقاربهما وعودتهما للعمل سوية ضمن إقليم الغربية.

رابعاً: لم يكن وقتئذ للإقليم الكردي كل هذه الاستقلالية المعلنة والتمرد على حكومة المركز التي جعلته نموذجا للسنة في ظل تقديراتهم وتصوراتهم لمستقبلهم حاليا. وهو ما نقل الفدرالية اليوم إلى أطروحة تقسيم حقيقية بدلا من كونها أسلوبا ناجعا في الإدارة وتقاسم السلطات تشريعا وتنفيذا.

خامساً: كان لمليارات الدولارات التي أنفقت على:

الأمن ومكافحة الإرهاب خاصة في بغداد وما حولها وفي مواسم الزيارات لأجل فصل الزائرين عن الإرهابيين بألوف من قوى الأمن والجيش.

المشاريع التي تلكأ إنجازها بسبب عرقلة بيروقراطية أو مقصودة لأسباب سياسية وحتى مناطقية كما كان يفعل طارق الهاشمي وفيما بعد وزير المالية رافع العيساوي.

إنفاق مركزي على مؤسسات فائضة عن الحاجة كمجالس المحافظات وغيرها.

ضعف الرقابة لارتباطها بمؤسسات وهيئات مركزية تبدد على أثرها الملايين بلا طائل.

ضعف الإجراءات في مكافحة الفساد الذي تتمدد أذرعه الأخطبوطية بدءا من العاصمة والوزارات باتجاه بقية الأجزاء في البلاد.

نعم كان لهذه المليارات أن تدفع باتجاه بناء البلاد وتحسين حياة المواطنين وتدفع باتجاه الاستقرار والهدوء في جميع أجزاء العراق، وكل الاعتراضات المطروحة ضمن توقعات قد يكون بعضها صحيحا إلا أنها تبقى غير قادرة على إلغاء حقيقة أن شيئا ما كان سيكون أفضل مما كان لو تم اللجوء إلى فدرالية إدارية آنذاك.

لقد ضيّعت القوى الممثلة للشيعة خيارا ذهبيا، لقد أساءت تقدير الأمور، فبين جَرف الشهوة بالحكم للعقل والحكمة وجرف شهوة الحزازيات الشخصية والحزبية لوحدة سياسية ضامنة للوحدة الوطنية ضاع الخيط والعصفور.. ولا نعرف كيف يتدبرون أمرهم اليوم أو غداً فلم يعد خافيا أنه لا تلبية مطالب ولا حتى استقالة الحكومة سيضع حلا حاسما ونهائيا لما يريده السنة اليوم.. فالأول بلا حدود والثاني مسكّن مؤقت لا غير.

٢٠١٣\٢\١٧

حول مصير بلد!

يبقى التساؤل قائما حول حقيقة ما تسعى إليه الجهات المشتركة والداعمة للتظاهرات وإلى أين تريد الوصول بالبلاد والعباد؟ وهذا ليس سؤالا من باب التهكم كما ليس من باب التجاهل لحقائق مركّزة على أرض الواقع، بل لأن السؤال منذ أن عرّفه أرسطو هو من صنع الدهشة.. وليس ثمة ما يدعونا إلى الاندهاش والحيرة أكثر من أن يسلك عاقل طريق الهلاك وهو يرفع شعار النجاة من حيف وظلم لحق به ويترك خلفه وسائل أخرى أنجع. جزء بطبيعة الحال من هذا الكابوس تكفلت الحكومة بمواقفها وقراراتها غير المفهومة في زيادة بشاعته فمن الميل إلى التهدئة بتلبية مطالب البعث وواجهاته السياسية مع ترديد معزوفة لا عودة لحزب البعث إلى اقتحام اعتصام الحويجة الذي سبقه تأكيد رئيس الوزراء احتفاظه بأسماء وزراء دعموا الإرهاب لا يستطيع البوح بأسمائهم حفاظا على العملية السياسية المعلقة أصلا بين سماء المثاليات الوطنية وأرض الصراعات الملحمية وهي لا زالت كالجثة التي يجري إنعاش قلبها بالهواء الفاسد وتغذية أوردتها بالحنظل ربما من باب خير العلاج أمرّه..

إلى أين يتجه الوضع العام في العراق وبأية طريقة يتم حل الأزمة التي تحولت من أزمة بين سياسيين إلى أزمة بين حكومة تمثل مكون مع قوى تعتصم ببيارقها وبنادقها ممثلة لمكون آخر؟ وما هي الحدود التي يمكن أن تصلها التداعيات؟ حرب أهلية تنتهي بتقسيم البلد أم مجرد ممارسة القتل على طريقة جزر الأغنام كهواية مفضلة للقاعدة والبعث بينما تبقى ردود الفعل الإدانة والاستنكار وضبط النفس وإلقاء التهم بين المتناحرين إلى أن ينفجر كل شيء ونموت مرتين وثلاثا وألفا على طريقة هي ماركة عراقية مسجلة عام ٢٠٠٥؟؟ أم لا هذه ولا تلك بل مجرد أزمة وتمر برغم ضجيجها

المرعب لأنه لا مصلحة لأي طرف أن تصل الأمور إلى نهايات كارثية؟؟! شخصيا لا أكاد أعرف لماذا يتظاهر العراقيون في المحافظات الغربية إلى حد أنهم على استعداد للوصول بالبلاد إلى الهاوية؟ هل لأجل نيل قسطٍ وافٍ من العدالة لا يوفرها النظام الديمقراطي وبالتالي فهي محاولة ضغط لتأسيس قواعد جديدة للعبة وفرض إملاءات خارج الدستور؟ ولكن مثل هذا المطلب لا يستوجب إيصال العراق إلى حد يجعل من الحرب الأهلية أو القتل البارد أمرا لا مفر منه بتتابع الأزمات واشتداد حدّتها، فضلا عن أنها لا تعطي تلك النتيجة، بل يستوجب المضيّ في طريق التفاهمات السياسية والساحة العراقية والشيعية قادرة على استيعاب ذلك تماما.. أم أن الهدف هو إسقاط المالكي لقناعة أنه المسؤول عن كل الظلم المفترض والسياسات التي يرونها غير عادلة وتعمل على تهميشهم والتعامل معهم بطريقة مجحفة وظالمة كما يتردد في خطابات منابر الجمع والتظاهرات؟ لكن هذا هو الآخر لا يتطلب جرنا لصدام دموي لتحقيقه، فالقوى التي تمثل حليفا للمالكي هي نفسها لن توافق على تجديد ولايته مرة ثالثة، وأن نتائج الانتخابات الأخيرة أفرزت واقعا على السيد المالكي القبول به فحزبه الذي ينتمي إليه خسر خسارة كبيرة في أكثر من محافظة ويبدو انه لم يحصل على شيء في محافظتين، وهذه كلها نتائج سيكون لها صدى في الانتخابات العامة وتفضي إلى موازين قوى جديدة، وبالتالي فإن فاصل الأشهر القليلة المتبقية من العام الحالي ليست دهرا لا يحتمل انتظار نهايته..وفوق ذلك فبوسع قوى التظاهر أن تختار لحظة أخرى تواكب حدث تشكيل الحكومة مثلا لتمارس فعلها الضاغط سلميا وتجعل الجميع أمام مطلب ممكن التحقيق يتلخص بالبحث عن شخصية جديدة لرئاسة الحكومة من الائتلاف الفائز. أم أن الغاية من التظاهرات هو التعبير عن إيمان بدأ يترسخ لدى أهالي تلك المحافظات بضرورة الانفصال في إقليم خاص بهم؟ بيد أن هذا هو الآخر لا يقتضي التمهيد لثورة مسلحة وحشد أتباع القاعدة والبعثيين والترحيب بهم بين حشود المتظاهرين ووضع بعض القبائل يدها على الزناد وتشكيل الجيوش ورفع شعارات قادمون يا بغداد وغيرها، مطلب الإقليم لا يخرق الدستور ولا حاجة إلى التعمية على

مطلب كهذا، ثم أنه يكفي إتباع الإجراءات الدستورية المعروفة وحتى إن قيل بأن هذا الأمر سيُعرقل كما حصل مع تكريت وديالى فإن الأمور لا تعالج بهذه الطريقة المغامِرة التي تزيد من تعقيد الوضع ويمكن انتظار الوقت المناسب بعد عام، إلا إذا كان الشعور السائد لدى الساعين إليه في قرارة أنفسهم أنه يمثل بداية العمل لأجل أهداف أبعد وأنهم لا يريدون الاكتفاء بالاستقلال الإداري وحسب.. وبقي الافتراض الأخير أن الدوافع ليست نزيهة ولا خيّرة.. هل ثمة مجال لافتراضات أخرى؟!

شرعية مستعارة

في الأعوام التي تلت ٢٠٠٣ كانت المليشيات المسلحة في المناطق الغربية تستمد شرعيتها من شعار معلن هو مقاومة الاحتلال، لكن حواضن هذه المليشيات لم يكن في الواقع هذا المبرر هو الحاسم في موقفها المؤيد بقدر ما كان الأمر متعلقا بالدفاع عن مصالح الأقلية التي فقدت السلطة، تراجع الدعم جاء بعد المقارنة بين الخضوع لسلطة القاعدة وتطبيق تعاليمها المتشددة التي لا تناسب البيئة القبلية في العراق وما تجرّه على زعماء القبائل من تهديد لمواقعهم الاجتماعية ونفوذهم المعنوي ومصالحهم الاقتصادية التي تعززت بعد أن عرف الأمريكان عام ٢٠٠٦ من أين تؤكل الكتف من جهة، ومدى ما توفره علاقة متكافئة مع الحكومة في ظل الرعاية الأمريكية من مكاسب من جهة ثانية، أنتج ذلك موقفا جديدا ساهم في الحدّ من نفوذ القاعدة، وسلبت منها تلك الشرعية التي فرضت تواجدها على الأرض، هذه الشرعية تعود اليوم تحت ظل التظاهرات والاعتصامات، إنها شرعية مستعارة بفعل القليل من المطالب التي يمكن تصنيفها كمطالب مشروعة من بينها إطلاق المعتقلين الأبرياء الذين لم تثبت إدانتهم وقد أنجزت الحكومة جانبا كبيرا في معالجة هذا الملف، ومنها أيضا الحديث عن توازن وطني معقول في مؤسسات الدولة وهو ما يحتاج إلى وقت وتفاهمات السياسية، ما عدا ذلك فإن المطالب الأخرى تمثل أهدافا مشتركة للإرهابيين والقوى التي استدارت بوصلة مصالحها من بغداد إلى داخل المحافظات نفسها بتأثير خارجي واضح تعترف به

وترصده وسائل الإعلام الغربية خلافا لوسائل إعلامنا التي تفتقد إلى الشجاعة اللازمة، تلك الجهات لم يعد لديها ما تعتبره مصدرا للقوة والنفوذ فمركز مصالحها تحرك باتجاهات أخرى وأضحى الإقليم السني المنشود هو الإطار الذي يعوّض غياب الأمريكان وفوائدهم الاقتصادية والسياسية.

تترسخ الآن شرعية الإرهاب في المنطقة الغربية إلى درجة أن إمكانية إجراء حوار بين الحكومة وقادة التنظيمات الإرهابية عبر نفس القنوات السياسية التي كانت تفاوض الأمريكان نيابة عنهم هو ما يمكن أن يكون أمرا واقعا، وأحداث سليمان بيك شاهد على ذلك، بما يمثل أكبر انتكاسة لجهودها في محاربة القاعدة والمتحالفين معها فيما يسمى بدولة العراق الإسلامية بالإضافة إلى البعث الحاضر عبر تنظيم النقشبندية، ومجرد الحديث اليوم عن كونه جزءا من قوى الاعتصام السني والذي اعتبرت الحكومة قتلاه شهداء يمثل نجاحا للهدف من وراء هذه التظاهرات وهي إعادة الاعتراف بمشروعية وجود وحركة كلٍّ من البعث والقاعدة على حد سواء وتحت غطاء يوفره بعض زعماء العشائر مضطرين لمسايرة جو عام خلقه زعماء قبائل متطرفون في قناعاتهم يضاف إليهم أناس بسطاء مأخوذين بموجة استنفار إعلامية هي الأكبر بعد أحداث إسقاط صدام حسين..ومعروف عن المجتمع السني تأثره الشديد بالإعلام وأكاذيبه.

الإقليم السني.. خيار للدفاع أم الهجوم؟

يتقارب على نحو غير مسبوق موقف القوى السياسية والقبلية في المنطقة الغربية من موقف دولة العراق الإسلامية وحزب البعث، يزداد هذا الموقف تقاربا بخصوص إقامة إقليم للعرب السنة في الأنبار والانطلاق فيما بعد لتوسيعه كي يشمل الموصل وتكريت بشكل خاص. فكرة هذا الإقليم أطلقها أولا رئيس مجلس النواب حاليا السيد أسامة النجيفي وما زال أحد أهم مهندسي خارطة تحويلها إلى واقع، وقد كانت دعوته متطابقة كليا مع طرح بايدن القاضي بتقسيم العراق إلى ثلاث فدراليات على أساس طائفي وعنصري.

بعض من القوى السياسية والقبلية الفاعلة في إيقاد شرارة التمرد «السلمي» ربما ينحصر هدفها في أن يكون هذا الإقليم خلاصا من الحكومة المركزية وسياساتها لشعورها بأنها تتعرض للتهميش وأن وضعا أفضل ستتمتع به وهي خارج سلطة بغداد إداريا وأمنيا واقتصاديا وحتى علاقاتٍ خارجية، وكل ذلك تفعّله عوامل هي مزيج من الحساسية الطائفية والمصالح الاقتصادية والطموح بنفوذ أكبر وأدوم. في المقابل ترى القاعدة أن مثل هذا الإقليم هو الفرصة التي لا يمكن تعويضها في توفير ملاذ آمن لتحركاتها العسكرية وتدريب عناصرها والانطلاق منه بعملياتها الإرهابية إلى مناطق خارجه في بغداد وكربلاء وبابل وما يحيط بهذه المدن. وهنا تكمن الإشكالية الأمنية التي تؤرق الحكومة والقوى الشيعية في التحالف الوطني عدا التيار الصدري الذي يقع في حسابات تحكمها علاقته المتوترة بالمالكي على وجه التحديد، ولهذا فهو يمضي في تغاضيه عن الهدف الذي أصبح معلنا من قبل القوى الراعية للتحرك السني محملا المالكي مسؤولية الحفاظ على وحدة البلاد وبالتالي يكتسي خطاب التيار بطابع وطني فضفاض هروبا من مقاربة تلك المشكلة وتبعاتها من دون توضيح كيف يمكن التعامل مع رغبة القوى السنية في أن يُوفَّر لها كل ما يوفّره استقلالها الإداري والأمني والسياسي؟ وما هي الصيغة السياسية الجديدة فيما بعد إقصاء المالكي مثلا والتي تضمن وضعا لا يكون نسخة للتوازن المفتعل أيام الوجود الأمريكي؟ وما هي الضمانات التي تهدئ مخاوف الشيعة في مقابل ضمانات تهدئة السنة؟؟

إن الفصل الإداري والأمني للمحافظات الغربية ولاسيما الأنبار يجعل بغداد في مواجهة جبهة إرهابية ذات عمق لا يمكن معه التصدي لها مطلقا، لأنه على عكس ما كان سابقا سيوجّه كل قدراته نحو المكون الطائفي الآخر وسيتغاضى عن اختلافاته مع القوى الداخلية كجزء من ستراتيجية جديدة للتنظيمات الإرهابية التكفيرية أنضجها ما يسمى بالربيع العربي، ومن هنا يمكن أن نفهم لماذا يتحدث المالكي منذرا الجميع عن «تقسيم» وليس عن «فدرالية»، فإذا كانت القوى السياسية السنية المدعومة عشائريا وشعبيا تهدف من وراء طرح فكرة إنشاء إقليم سني هو الدفاع عن حقوقها التي تراها

من وجهة نظرها مستلبة بفعل سياسات المركز فإن القوى الإرهابية التي تجتمع تحت مسمى دولة العراق الإسلامية تذهب إلى أبعد من خيار دستوري وقانوني ضامن لمصالح الطائفة.. إلى ممارسة جهادها بقتل الأبرياء في البلاد..

التقسيم.. والإرادة المكبّلة

غالبا ما تتسم الحلول الصعبة بأنها حين تفرض نفسها كحقيقة وحيدة فإنما يكون ذلك بعد شوط من التدرج يتم خلاله إقصاء كل الخيارات والحلول الأخرى، هذا الشوط في العراق اليوم يبدو دمويا وتسهم المصالح السياسية المتنافرة والمتقاطعة في إعطائه حقن لإطالة أمد أوجاعه التي يدفعها المواطنون. هؤلاء المواطنون باتوا الأقرب والأشد اقتناعا بضرورة طرح الحلول الجذرية ومنها التقسيم. نادرا ما تلتقي اليوم بعراقي غير مرتبط بولاء عقائدي لجهة ما يقصي هذا الخيار من قائمة حلوله المفضلة وإن وجد في نفسه الحاجة لبعض اللف والمناورة نتيجة عامل سيكولوجي ـ ثقافي أكثر من أي سبب آخر بعد تراجع تأثير المرجعيات الدينية فيه وهو أمر واضح غززته الانتخابات الأخيرة. لكن هذا التقسيم ليس أمرا بسيطا فهو إن وقع فحدث تاريخي له آثاره التي تتعدى حدود الساحة العراقية، ولهذا فهو اليوم ليس رهن إرادة العراقيين وحدهم.. إن مواقف الدول المؤثرة في الشأن العراقي كولايات المتحدة وإيران وتركيا وبعض دول الخليج تبدو متفاوتة وإن نمّت سلوكياتها وتعاملها مع الأزمة العراقية عن تحبيذ لواقع تقسيم سياسي لا جغرافي. أبرز موقف يمكن الإشارة إليه هو الموقف الإيراني الذي تغير خلال السنتين الماضيتين من إمكانية تفهّم وقبول لأكثر من عراق على حدودها الشرقية إلى التوجس من قيام عراقين أحدهما معادٍ لها والآخر محاصر لا يوفر لها ما توفره بغداد اليوم المنفتحة على الغرب، ومن الواضح إن حسابات المصلحة الإيرانية هي التي فرضت هذا التغيير نظرا لتطورات الأوضاع الإقليمية والدولية من حولها. أما الولايات المتحدة فهي لا تريد التورط بدعم سيناريو غير مضمون النتائج، وحد اللحظة فهي مع بقاء العراق موحدا أيضا بل رافضة لتقسيمه في هذا الوقت حتى

ولو اضطرت لإعادة تواجدها العسكري وهذا ما يؤكده الحديث مؤخرا عن ١٥٠٠ جندي بمكن إعادتهم إلى العراق.. فيما لا تريد تركيا الذهاب بعيدا في دعم موقف السنة المتشددين بشأن التقسيم بعد الخيبة التي تعرضت لها في سوريا، وإن كانت مستمرة في دعم فدرالية خاصة بهم لا تتجاوز وحدة الجغرافيا العراقية.

الموقف من الحل الأخير

تتردد عبارة مفادها أن وحدة الأرض لا تبلغ قدسية الدم وأن عواطفنا الوطنية ما عادت تجدي نفعا أمام واقع مليء بالكراهية والاصطفاف الطائفي وعبثية الحلول التي تقع تحت سقف الدستور والقانون، هذه الخلاصة بتنا نقرؤها كثيرا هذه الأيام حتى من أولئك الأشد حماسة في جعل التقسيم خطا احمر وحلا محرّما لا يجب التفكير به.. الواقع الذي أمامنا يؤكد فرضيات القراءات المتشائمة حول مستقبل ومصير البلاد، قد لا يكون الوقت فات كليا ولكن من المؤكد أيضا أن الحلول التي تنتهي إلى إجماع وطني وقبول الجميع ما تزال فرضية بالية في تجاويف الرغبات والأحلام. يدور في ذهني أن أشارك أحد الأصدقاء بفكرة بيان يوقع من قبل الكتاب والإعلاميين والمثقفين عموما ووجهاء وزعماء قبائل وشخصيات اجتماعية بيان يوجه إلى قادة البلاد يدعوهم إلى الأخذ بأحد خيارين، إما الجلوس إلى حوار وطني موسّع وشامل لتصفية خلافاتهم ووضع خارطة طريق لحل مشاكلهم أو تقسيم البلاد وتجنب المنزلق الدامي الذي في نهاية المطاف سيفرض حلا تقسيميا بصيغة أو بأخرى..

في حال استمرت الأوضاع بالتفاقم فإن مشروعا كهذا جدير بالتبني.. لا حرمة لوحدة الأرض أمام حرمة الدماء البريئة.

٢٠١٣\٤\٣٠

الفصل الرابع

المثقف العراقي والسياسة

المثقف والديمقراطية والثورة

حتى بدايات القرن العشرين كان السؤال الذي شغل النخب الثقافية الفرنسية والدارسين المعنيين بالثورة الفرنسية الكبرى عام ١٧٨٩ هو: من أشعل الثورة وما أسباب اندلاعها؟ هناك اعتقاد سائد تردد طويلا اجترته الكتابات العربية حول دور المفكرين والمثقفين والأدباء في إشعال الثورات وإحداث ذلك الانقلاب الهائل في العالم الغربي الذي تمثل بالثورة الفرنسية. في عام ١٨٧٨ صدر كتاب الروح الثورية قبل الثورة لمؤلفه فليكسي روكان تحدث فيه عن أسباب اندلاع ثورة الفرنسيين من خلال تتبعه لتفاصيل وتطورات الحياة والأوضاع الفرنسية العامة طوال أربع سنوات قبل نشوب الثورة. رأي روكان تمثل بأن ما حفز الشعب الفرنسي على القيام بثورته لم يكن أفكار الفلاسفة وأعمال الأدباء وشعارات المثقفين فلم يكن لفولتير وروسو ومونتسكيو وديديرو ولا حتى جون لوك الانكليزي برغم شيوع أفكاره في الأوساط الفرنسية دور فيما جرى. بل كان سبب الثورة هضم الحقوق وغياب العدالة والمساواة، إنها المظالم والمعاناة والحرمان، يقول روكان لقد ثار الفرنسيون حين عض الجوع بطونهم وخوت أكياس نقودهم فألقوا بمعاناتهم على عاتق الحكومة. لقد أيد هذا الرأي الكثيرون الذين رأوا أن ما أنتجه المفكرون فلسفة وأدبا لم يكن سوى ألفاظ وتراكيب طنانة لم يكن عامة الفرنسيين يدركون معنى لها. أية عقول هادئة تلك التي تستوعب الأفكار الفلسفية أو تستلهمها من الأعمال الأدبية والفنية تحت بطش الدكتاتورية الملكية الحاكمة؟ وفي خضم ظروف اقتصادية صعبة كان الهمّ فيها لتوفير لقمة الخبز لا لقراءة كتب الفلسفة والأدب والروايات؟؟ ولعل ثنائية الخبز ـ الأدب تذكرنا برأي أرنستو ساباتو حول عدم أهمية أعمال عظماء الأدب والفن للتأثير في مصائر الناس، يقول ارنستو بلهجة حادة: لم

يكن لأعمال بلزاك أو غوتيه أو شكسبير أو دون كيخوته ولا لسيمفونيات بيتهوفن أو برامز ولا لآلام باخ أو لوحات رامبرانت ولا لغيرها فائدة تذكر في إنقاذ طفل من الموت جوعا في أي مكان في العالم.

بعد استقرار ورسوخ الديمقراطية في فرنسا والميل الجارف وسط الرخاء الاقتصادي نحو المدارس والحركات الفلسفية والأدبية التي سادت في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ووصلت ذروتها في الخمسينات واندفع لها الشباب الفرنسي بحماسة لا نظير لها خلق رأيا معارضا لتهميش دور الفلاسفة والمفكرين في اندلاع تلك الثورة. فأصدر ماريوس روستان عام ١٩٠٦ كتاب الفلاسفة والمجتمع الفرنسي في القرن الثامن عشر حيث ذهب إلى أن تغلغل أفكار أولئك المفكرين والفلاسفة في عقول الناس هو الذي لعب دورا حاسما في إنجاح الثورة، وكان الفاصل بين نوعين من الثورات تلك التي سبقت الثورة الكبرى في ١٧٨٩ وفشلت جميعها وبين الأخيرة. وقيل أن الفرنسيين حفزهم أيضا عامل خارجي هو المثال الأمريكي وميثاق الحقوق الشهير.

من أشعل الثورة الفقر والجوع أم الفلاسفة والمفكرون؟ بمعنى آخر هل ثار الفرنسيون للمطالبة بلقمة الخبز والرعاية الصحية وتحسين ظروفهم الاقتصادية المزرية أم للمطالبة بدستور وحقوق وحريات؟؟ أليس هذا السؤال ما يطرح الآن حول أسباب الثورات الشعبية العربية؟

في كتابه تشكيل العقل الحديث يرى كرين برينتون أن الخلاف الدائر برمته حول ما إذا كان الدافع هو الأفكار أم الظروف المادية خلاف عقيم لا جدوى من ورائه. وبرغم ميله لرأي روستان فهو يضيف قائلا: لا أحسب أن مؤرخا للأفكار يعنيه أن يجادل فيما إذا كانت الأفكار أم المصالح هي التي تحرك الناس في علاقتهم بالمجتمع، ولا أيهما يأتي أولا. فبدون كل من الأفكار والمصالح (الشهوات أو الدافع أو العوامل المادية) لن يكون ثمة مجتمع بشري حيا وفعالا ولا تاريخ بشري.

هذه النظرة هي الأكثر واقعية ومنطقية إلى حد بعيد. مع هذا بقي في عالمنا العربي قناعة وشعور يتعاليان من قبل النخب المثقفة على العامة، ولعل طرح السؤال السابق

وتشكله بصيغ مختلفة في أسئلة من قبيل هل الفن للفن أم الفن للحياة؟ ـ وهو سؤال أوروبي له ظروفه وملابساته التاريخية والاجتماعية ـ والانشغال به لوقت طويل، مع أنه من قبل تلك الأسئلة التي أسماها أفلاطون بالأسئلة الفاسدة، فلا وجود لنص ينقطع عن الحياة ولا ينقطع عن الفن كلية، دليل على أن تلك النخبة لا تملك النظرة والرؤية المنتجة والفاعلة ولا تعرف ما هي الموضوعات التي تناسب شعوبها لتبحث وتتحدث حولها، فالمثقف لدينا يعنيه كل العناية ويجادل كل الجدل فيما إذا كانت الأفكار هي التي أنتجت الثورات الشعبية أم الظروف المادية؟ لم يقدم المثقف العربي شيئا يذكر للناس ولم يخلق أفكارا مؤثرة تتغلغل في وعيهم وتؤثر فيهم، وتراه يجتهد في تنظير لا يفهمه سواه ومن هم بطبقته يصل أحيانا حد الهلوسة في حين يكيل اللوم ويحمل الشعوب والحكومات والأرض والكون تبعات ما يحصل، وفي حال تحركت الشعوب بفعل الجوع والعوز والبطالة والظلم الواقع عليها نراه ينسب إلى نفسه إنجازات خيالية ويظل مخمورا بنشوته، ليدعي تحقق نبوءاته وأفكاره التي ابتكرها وطرحها من قبل وفهمها الناس وتأثروا بها فحوّلوها إلى واقع! المثقف العربي مثقف عقيم مجترّ ومتلون ومتعالٍ بل وفي كثير من مصاديق هذا المثقف تتوفر عقد نفسية تجعله عديم الفائدة بل عالة على مجتمعه بكل ما تعنيه الكلمة، يظل يدور في عالمه الخاص ككائن منعزل ومنقطع إلى أحلامه وأوهامه. وهو المسؤول عن حالة تردي الوعي العام وتراجع الاهتمام بالثقافة وطلب المعرفة عبر القراءة ووسائل التلقي المعرفي الأخرى. تماما كما يفعل الساسة وأحزابهم، ألم تُتّهم بعض الأحزاب الإسلامية المتشددة بأنها أساءت إلى الإسلام نتيجة لسوء سلوكها وتراكم أخطائها وغباء مواقفها؟ هكذا أساء المثقف أيضا إلى الثقافة والأدب والفن وجعلها أشياء عديمة المنفعة. لا أريد هنا التعميم بشكل مطلق لاستدرك بالقول إن ذلك يشمل الأغلبية..

أما الصورة الأكثر شناعة فتلك التي عرضها أحد أصدقائنا الكتاب على خليفة قوائم العار العربية متسائلا بتهكم: أيّ مثقف؟ واصفا الحاكم العربي والمثقف بأنهما من طينة واحدة. فالكثير من الأسماء المعروفة في تونس ومصر وليبيا كما في العراق من قبل

وضعت في قوائم العار بعد أن أثبت هؤلاء أنهم أخلص للدكتاتورية منه لأفكارهم التي ادعوها وبعضهم ظل وفيا للدكتاتورية التي احتضنته محسنا قبائحها ومقبحا حسنات الثورة. مع أن هؤلاء لن يطول بهم الوقت حتى ينتقلوا إلى الخندق ألأقوى وربما بعد بضعة سنوات سيدعي بعضهم أنه كان مضطهدا من النظام الدكتاتوري وكان يمارس عمله الثوري بالرمز والمجاز في إبداعاته الغنية! بل قد تعجل بالفعل بعضهم وأقام مؤخرا في تونس ندوة لمناقشة السؤال السياسي في الرواية التونسية لنكتشف أن الجميع كان معارضا للنظام وثوريا من الدرجة الأولى.

ليس هناك دليل أوضح على ما قلناه كالذي حصل ويحصل في العراق. ومنه فلنعد إلى موضوع التحولات الديمقراطية، كي نرى أن التحول الديمقراطي إذا ما طرحنا الأسئلة الفاسدة وغير ذات المعنى جانبا فإن بناءه في البلاد تأسس على بداية مشوهة. فكلا العاملين (الأفكار) وهي المقولة المثالية، و(الظروف المادية) وهي المقولة الماركسية لم يلتقيا مطلقا بغض النظر عن لحظة إسقاط النظام بقوة عسكرية خارجية. فلا الفقر المدقع الذي عانى منه العراقيون طوال التسعينات حين وصل بهم الأمر لطحن النوى وأكل الشعير المخلوط بتركيبة من الشوائب، لا هذا الفقر كان كافيا لدفعهم إلى الثورة برغم النقمة والسخط الواسع على النظام.. ولا ثمة مفكرون ومثقفون أنتجوا ما يسهم في تشكيل وعي الناس ويحرّضهم لنيل حقوقهم الطبيعية ولا أقل من جعلهم مستعدين للتعامل مع ديمقراطية قد تهطل عليهم من السماء، سوى الشعارات التي كانت تتردد في مهرجانات المعارضة خارج العراق فلا يسمع بها ولا يراها ابن البلد.. وهذا ليس تشكيكا في النوايا ولا سلبا لجهاد آلاف دفعوا أرواحهم أو تشردوا في المنافي وهو يصارعون طغيان البعث بل نحن نتحدث عن الأغلبية وعن دور النخب المثقفة بالتحديد..

قد يُلتَمس العذر بكون النظام السابق كان واحدا من أشد الأنظمة الدكتاتورية قوة وبطشا واستهتارا، فلم يكن بالإمكان التفكير بالثورة ضده إلا من باب الانتحار، كذلك فالمثقف لا يمتلك الجرأة على قول وكتابة ما سيقوده إلى حبل المشنقة مع وجود

رقيب صارم لا يفوته شيء. يكفي فقط التأمل فيما جرى في مصر ومقارنته بما يحدث في ليبيا. ففي مصر نجحت الثورة لأن هناك هامشا ضئيلا من الحريات كان بمثابة الفجوة التي اتسعت ومزّقت جدار الدكتاتورية ودكته دكا، أما في ليبيا فالنظام ليس له فجوات من هذا النوع، إنه دكتاتورية شمولية محكمة لهذا فالمهمة أصعب بكثير ولا ننسى هنا أن العالم في ١٩٩١ حيث الثورة الشعبانية (الانتفاضة) ليس كما هو في عام ٢٠١١. فحتى لو عدنا للنموذج الفرنسي لوجدنا أن تلك الفجوة كانت موجودة بالفعل ففي العهد الملكي كان الملك قد أمر بتشكيل مجالس في المقاطعات يشرف عليها بصورة مباشرة حتى جاء عام ١٧٨٩ لتصبح مجلسا دستوريا سرعان ما وضع دستورا للبلاد فكان ذلك نقطة انطلاق الثورة الشعبية. لتؤكد لنا ذلك حقيقة أن التحولات الديمقراطية تأتي متدرجة ومن الصعوبة بمكان حدوثها بشكل مفاجئ إلا نادرا، وإذا حدث ذلك تبقى مهتزة مرتبكة لوقت طويل.

لكن هذا العذر الملتمس إنما يقتصر على مرحلة ما قبل ٢٠٠٣، بمعنى عدم إمكانية نشوب الثورة، بيد أننا نتحدث عن التحول وعن بناء الديمقراطية ما بعد هذا التاريخ. فمهمة إيقاد الثورات ومهمة المحافظة عليها هما في واقع الأمر شيء واحد. والديمقراطية هي ثورة أينما حلت وكيفما جاءت سواء عبر انقلاب شعبي عنيف أم أداة خارجية. لهذا نسأل أين دور المثقفين في بناء الديمقراطية طوال السنوات الثمان الماضية؟ أي عقم أصاب الجسد الثقافي ليعجز عن اجتراح شيء قادر على التأثير في عقول ونفوس الجماهير! لم يفلح المثقفون سوى في حشد بعضهم للتظاهر دون أن تكون لدعواتهم أصداء في الأوساط الشعبية، والمشكلة أنهم مستأنسون بهذا الانفراد. وحتى هذا التحرك بدأ بداية خاطئة ورعناء. ليجعلوا بذلك أنفسهم طبقة اجتماعية تحاول منافسة الطبقة السياسية في حين أن المثقفين ليسوا طبقة من هذا النوع بل صناع الفكر والرأي العام وبالتالي فهم ـ كما يفترض ـ قوة تنويرية وتثويرية للمجتمع تطالب بتوطيد الحرية والعدالة للجميع. وبالطبع لن تجعل صورة جيفارا حاملها مثقفا ثوريا، ولا شعاراته وأهازيجه ولافتاته الأنيقة وشكواه من عملية مساءلة أمنية تعرض لها ستحوله

إلى نيلسون مانديلا جديد.

هل نتوقع من المثقف العراقي أن يدفع بالديمقراطية قدما وأن يحافظ على ثورتها التي غنمها بعد عقود من بطش الدكتاتوريات وتعسفها؟ وهل يلتقي مع العامل الآخر، الجماهير بمعاناتها وخيبات أملها ليحافظ على هذا المشروع المتعثر؟ أم سيبقى الانفصال قائما وسيعمل كل على شاكلته، مع الحذر من ثورة الجوع ونقص الخدمات أو غيابها أصلا؟؟ وعندما تخوي البطون تعمى العيون فتكون الخيارات الخاطئة هي الشيء الوحيد المتوقع فعلا..

أن يدفع المثقف الديمقراطية؟ ذلك سيبقى محط شك كبير، خاصة بعد أن أطلق بعضهم في مظاهرة سابقة دعوة للجيش للقيام بانقلاب عسكري! ماذا نقول عن المثقف والكاتب الذي يدعو لانقلاب العسكر؟؟ هل هو مثقف دكتاتوري مثلا؟!

٢٠١١\٥\١٨

انفعالية المثقف بشؤون السياسة

توعد تنظيم القاعدة بحرب جديدة على العراقيين، العنوان قديم جديد.. الاحتلال الصفوي لأرض الرافدين. لا أحسب أن أحدا غالط نفسه وتنكّر لكل ما يعرفه على أرض الواقع فظن أن القاعدة ومجاميع الإرهاب والتكفير ستكفّ أذاها عن العراقيين بمجرد خروج القوات الأمريكية. أما حديث الحكومة الذي نشعر أحيانا أنه يكتسي بنبرة عتب أو اللوم عن انتفاء مبررات حمل السلاح من قبل الذين ادعوا المقاومة هو في أفضل الأحوال حديث للاستهلاك الإعلامي، فيما لا يعبر كلام بعض المواطنين الذين تنتقيهم الفضائيات ووكالات الأنباء وهم يتساءلون لماذا هذه التفجيرات؟ ولماذا تحدث في مناطق مدنية تخلو من أي تواجد عسكري؟ والى آخره.. لا يعبر ذلك عن أكثر من اليأس والإحباط، على أن اجترار التعبيرات الجاهزة تجاه قضايا من هذا النوع ظاهرة مميزة للشارع العراقي. يقولها الفرد دون وعي كبير ولا تركيز لما يعنيه مضمونها.. الأهم لديه هو أن يفرغ بعض شحنات غضبه وامتعاضه بالعبارات والتساؤلات التي سمعها ويسمعها.

القول إن هؤلاء قد انكشفوا وأثبتوا أن حديثهم عن مقاومة المحتل لا صحة له فديدنهم قتل العراقيين وحسب.. قول تردد منذ عام ٢٠٠٣ ولا معنى لترديده الآن، فالقاعدة لن يعتريها الحرج والحياء من هكذا عبارات مضحكة وغبية.. من يسمع حديثا كهذا ولم تكن له معرفة مسبقة بالوضع في العراق خلال السنوات الماضية سيظن أن القاعدة كانت حريصة على الدم العراقي، وأنها لم تقم بقتل عراقي واحد ولما انسحب الاحتلال الأمريكي تغيرت بوصلة الموت وراحت تؤشر إلى العراقيين وتلاحقهم من البصرة إلى الموصل مرورا بأغلب المحافظات!

القاعدة كتنظيم تكفيري يؤمن بأن تصفية الآخر المخالف لأفكاره واجب إلهي مقدس، وهذا ثابت من الثوابت التي لا تقبل التغيير. آفة التكفير ليست جديدة.. فهي بدأت منذ قرون عديدة في التاريخ الإسلامي. ولم تفلح كل دعوات أئمة وعلماء وفقهاء ووعاظ وحتى سلاطين حيث رأى هؤلاء جميعا أن تكفير أهل لا إله إلا الله محمد رسول الله لا يقره الإسلام ومنطقه ومقصده في بناء المجتمع الإنساني. رأي سفّهه منظرو الجهاد ومشايخ التكفير وما أكثرهم ماضيا وحاضرا، وقد ألفوا فيه الكتب وألقوا خطبهم من على منابرهم رافضين لكل رأي ينبذ التكفير واستحلال إراقة الدماء وهتك الأعراض ونجحوا نجاحا باهرا في غسل أدمغة الآلاف من الناس ولاسيما الشباب، بل حتى أنهم كفروا من لا يكفر من يرونه كافرا. الجهدان في إقامة الحجج على نبذ وحرمة تكفير أي فرقة أو طائفة أو إقامة حجج مضادة على وجوب التكفير ليسا بالجديدين فلكل منهما سلف «صالح» و «إجماع» مدّعى و «أحجار» ألقمت الأفواه.

العالم يتجه صوب التشدد الديني، والحركات الإسلامية التي سيطرت على مقاليد الحكم بعد الثورات العربية أو التي في طريقها للسيطرة ستغذي هذا التشدد وليس العكس وستقوي القاعدة بل ستمنحها شرعية التمثيل السياسي، ولأن هذه الأخيرة ليست معنية بتحرير فلسطين ولا إزالة أمريكا من الوجود ولا شيء من ذلك، هدفها الأساس تصفية الطوائف المخالفة لها وعلى رأسها الشيعة، فسنكون أمام اختبار صعب وخاصة العراق المحشور بين فكي الرحى. كتابنا ومثقفونا أو الكثير منهم لا يرون ذلك أو يتجاهلونه، هم يتعاملون مع أحلامهم وأمنياتهم ببراءة وكأنها نبوءات لا ريب في أنها ستتحقق. المسألة تؤخذ ببساطة على النحو الآتي: العامل الأساس في ظهور حركات التشدد في الدول العربية هو جور الحكام، وبعد الإطاحة بهم ووصول الإسلاميين إلى السلطة سينشغل هؤلاء بمهام منصبهم في الحكم وينصرف جل اهتمامهم إلى كيفية الحفاظ على مكاسبهم التي تعتبر تاريخية بكل معنى الكلمة، الكاتب المصري السيد القمني يرى أنهم لن يلبثوا حتى ينشغلوا بسرقة أموال الشعب وتحويلها إلى حسابات في مصارف أوروبا، وهذا من دواعي الاطمئنان لديه بل يراه ضرورة لا بد منها.. فغياب

العلمانيين لن يطول لأن الإسلاميين سيمضون في طريق النظام السابق في مصر وسرعان ما تنكشف حقيقتهم أمام الشعب كما يقول القمني. وما يقال في مصر يقال في تونس وغيرها كذلك. المشكلة في هذه القراءات أنها تتجاهل تاريخ طويل يسمى التاريخ الإسلامي، يقول لنا هذا التاريخ إن من حكموا طوال أكثر من ألف وأربعمائة عام هم الإسلاميون بغض النظر عن التسمية الحديثة هذه. ولم يؤثَر أن امتلاك السلطة برغم كل فضائحها وممارساتها الشائنة قد كبح جماح التكفير، أو قلّل منه. بل ما حصل هو العكس تماما فأريقت أنهار من الدماء.. ينظر المتشددون إلى وصولهم إلى السلطة كونه خطوة باتجاه الهدف. السلطة نفسها تغذي مشاعر التشدد والتفرقة، والوضع العام للمنطقة يعد مثاليا لتخيل كيف سيكون سيناريو العلاقة بين الطوائف الدينية في المستقبل القريب. نعم سيرتكب هؤلاء جملة أخطاء قد تحجّم من قاعدتهم الشعبية بعد عدة أعوام، ولكن لن تصيبها في مقتل بل لن تسلبهم الأغلبية أو الأكثرية البرلمانية إلا بعد أجيال كافتراض ممكن، ويبقى الأمر خاصا بالظروف الداخلية لتلك البلدان ولا علاقة له بقضية التشدد والتطرف والتكفير.. ولأن ثقل الطائفة الأخرى خارج هذه البلدان فلن يشكل ذلك تحديا كبيرا للحكومات، يقابل ازدياد الاحتقان الطائفي في المنطقة تخفيف أو حتى تصالح مع الغرب، وهذا ما يراهن عليه الغرب نفسه.

هناك رؤية تستند لإرهاصات ومعطيات غير مريحة ترى أن المقبل من الأشهر والسنوات يحمل الكثير والكثير، ومن يدفع الفاتورة هو العراق دون غيره، بخاصة إذا سقطت سوريا بيد إسلامييها الذين يعتبرون الأكثر تشددا من غيرهم، وقد برزت منهم مشايخ ورؤوس فتنة تحتل الآن رمزية ثورية وقيادية في أعمال التظاهر والعنف.. مع أن سوريا وفي مقابل ذلك عُرِفت عنها شخصيات فكرية أثرت نواحي الفكر والأدب والفنون ومثلت باكورة ومنبعا أصيلا لترويج ثقافة الاعتدال والتجديد والحداثة، ومنها انطلقت حركة التحرر من الاستعمار العثماني ومواجهة سياسة التتريك وإن أدت فيما بعد لظهور حزب البعث الذي حكم بالنار والحديد في العراق وسوريا.. وقد ذكر لنا التاريخ صفحة يُخشى أن تكرر نفسها حين اضطر حشد من المفكرين والمتنورين ذات

يوم إلى الهجرة من سوريا وممارسة نشاطاتهم في مصر التي احتضنتهم أيام انفتاحها وتوفر مساحة من الحريات فيها.

منذ انطلاق ما بدا حركة ثورة على غرار الثورات الشعبية في تونس ومصر وليبيا كثُر النقاش بين الكتاب والمثقفين العراقيين حول الشؤون العربية، ربما كانت خيبتهم الفاضحة في تفجير (ربيع عراقي) قد دفعهم للتسلي والتعزي بربيع البلدان العربية الأخرى. الشيء الأبرز هو أن المثقف العراقي متحمس لهذا الربيع ومؤيد لعواصفه فقد خلعت الطغاة من عروشهم وإن ألقت كائنات سلفية على مقاعد البرلمانات المشكلة أو التي ستتشكل. وإن ادعى البعض أن هؤلاء سرقوا الثورة، في حين أنهم كانوا العنصر الفاعل فيها.. وعلى أية حال يبدو أن للحرية الحمراء لحية طويلة يجب أن تحكم أولا، وهذا قدر أو بتسمية أخرى سياق تاريخي يجب أن نخضع له. وعموما فهو موقف أخلاقي قبل كل شيء، على المرء أن يكون صادقا مع نفسه.. فحين يرفع لواء الدفاع عن الحريات في بلده ويتوق إلى بناء الديمقراطية لديه فلا بد أن يتفهم ويحترم مطالب الشعوب في التحرر من نير الحكام المستبدين. وستكون ازدواجية مهينة عندما نتغنى بالديمقراطية ونذم من يطلبها بدمه كائنا من كان..

لكن السؤال الذي يطرح أيضا: ألا تنهض المؤشرات على النتائج السلبية المزلزلة المتوقعة على العراق فيما لو اتخذت «الثورة السورية» مسارات كالتي شهدناها منذ أشهر والتي تنبئ بأشد العواقب وخامة على العراق ووحدته ووضعه الأمني إلى حد أنها لم تعد خافية على أحد، ألا تعتبر عاملا كافيا لبلورة موقف وطني وأخلاقي هي الأخرى؟؟ بيد أنه أليس من الصواب القول إن موقف المثقف العراقي تجاه أحداث خارجية كهذه ليس موقفا مؤثرا قيد أنملة.. الأمور ستجري إلى نهاياتها بخيارات الفاعلين فيها سواء أيّدها المثقف أم عارضها..؟ ولكن ليس ثمة شك في أن القراءات الخاطئة لمثقفينا ومبدعينا الذين زاول الكثير منهم الكتابة في الشؤون السياسية على صفحات الرأي في الصحف أو عبر اللقاءات التلفزيونية تتراكم بصورة تزيد من فقدان ثقة العامة من الجمهور بمواقفهم وآرائهم التي تبدو انفعالية تحركها العاطفة وتتحكم بها

طبيعة الأحداث.

إن الوضع في سوريا من أكثر الأوضاع تعقيدا ولا يضاهيه سوى الواقع العراقي. تاريخيا كانت بلاد الشام مسالمة في بداية الحكم الأموي مع حكامها. لكن هذا التاريخ يغص بأحداث عنف طائفية وفتن كارثية، فبعد أن احتل المصريون أيام إبراهيم باشا سوريا قمعوا انتفاضة العلويين وقتلوا منهم الآلاف، وبعد أن أنشأوا إدارة موحدة لما يعرف بسوريا الطبيعية «بلاد الشام» عاد الاحتلال التركي عام ١٨٤١، وفي عام ١٨٦٠ نشبت أحداث طائفية دموية وتعرض المسيحيون في دمشق لأعمال عنف وحشية لعدة أيام كان ضحيتها ستة آلاف شخص، ثم حدثت أعمال عنف طائفية هنا وهناك كالتي حصلت في حلب لكن أكثر الأحداث قسوة وعلوقا بالذاكرة وتأثيرا هو ما وقع في بداية الثمانيات حين قام نظام الأسد بمجزرة مروعة تجاه الأخوان المسلمين في حماة.

امتازت سوريا بانقلابات حادة في خارطتها المذهبية، ففي العهد الأموي كان الجميع تقريبا من السنة، ولم يكن حينها يوجد إلا عدد قليل من الشيعة. أما في العهد العباسي فقد ظهرت دول وإمارات شيعية كالدولة الحمدانية والدولة المرداسية والعقيلية وحكم بني عمار، ويبدو من حديث الرحالة ابن جبير أن أغلبية السوريين كانوا من الشيعة آنذاك.. ثم انقلب الوضع وعادت الأغلبية السنية بعد حكم الأيوبيين، وفي هذا التحول الأخير كانت فاتورة الدم والاضطهاد عالية الكلفة. ويختلف المؤرخون في تقييم نتائج وآثار هذه التحولات على البنية الاجتماعية ومزاج الطوائف المتناحرة بين القول إنها جعلت التاريخ بوتقة انصهرت فيها رغبات التعايش، فيما رأى آخرون أنها ولدت التطرف والتشدد الذي انعكس على عقائد بعض الفرق. ولكل طرف استشهاده بأحداث ووقائع من التاريخ تذكّر بالجدل العراقي حول وجود الطائفية في تاريخ العراق من عدمها.

قد لا يكون التاريخ بمعناه العام قدرا حتميا لصناعة المستقبل، لكن ليس الأمر كذلك مع الحاضر نفسه ولا أعني لحظته الراهنة حسب.. تؤرخ أحداث حماة لنقطة بداية لهذا الحاضر، حيث طيلة العقود الثلاثة الأخيرة بقيت الذاكرة السورية مستفزة

ومتوقدة، ومن نتائجها أن دخل على فكر الأخوان المسلمين في سوريا الكثير من مقتنيات الفكر السلفي ليتضافر مع موروث أموي قديم للسنة. جعل حركة الأخوان تختلف عن نظيراتها في مصر والأردن والعراق وباقي البلاد العربية. رافق ذلك تقارب بين الأقلية العلوية التي بقيت منغلقة على نفسها لقرون والشيعة الإمامية في لبنان وإيران منذ السبعينات. ما أسهم في زيادة مشاعر العداء الطائفي المكبوت بفعل قوة السلطة وقبضتها الحديدية كما في أغلب الدول ذات التعددية الطائفية.

كل هذا يهدد مستقبل سوريا باحتمال أن تكون نسخة قريبة الشبه بالنظام الديني المتشدد السائد في السعودية التي تعتبر الآن من أبرز الداعمين للحركة التي اتخذت طابعا مسلحا يفتح الباب لحرب أهلية. والحروب الأهلية لم تفلح يوما في إنتاج أي نوع من الأنظمة المعتدلة والمستقرة على الأغلب، وأقله لن تولد من رحمها أية نتائج مُرضية للجميع، فالأمر يتراوح بين تقارب أو صيغة تعايش هشة بين الطوائف من خلال نظام توافقي يرسخ الهويات الفرعية ولا سيما أن سوريا محاصرة بنظامين من هذا القبيل في العراق ولبنان، أو السيطرة الشاملة لطائفة وتحييد وتهميش طائفة أخرى أو إقصائها نهائيا..

إن انعكاسات التطورات على الساحة السورية إذا ما نجحت المعارضة الحالية التي يقودها السلفيون والإخوان في إسقاط نظام الأسد ستكون واضحة على الساحة العراقية. لأن مشروع التغيير في سوريا بكل بساطة لا ينبع من السوريين أنفسهم وبإرادتهم الكاملة مع تفهم التوق الطبيعي للتحرر والديمقراطية ورغبة أي شعب في أن يحظى بحقوقه المدنية والسياسية، الثورات غالبا ما تحركها نسبة من الجماهير لا تتجاوز ١٠% وفي الوضع السوري ترعى هذه النسبة إرادة خارجية، عربيا تقودها السعودية وقطر بشكل خاص.. وغربيا أمريكا وأوروبا، ومن النذر التي تلوح في الأفق هي محاولة العربية السعودية جمع الفصائل المسلحة العراقية في جبهة واحدة تمهيدا للمرحلة التي تعقب إسقاط الأسد، الهدف هو حصول المناطق السنية على حكم ذاتي لعزل الحكومة المركزية التي يترأسها الشيعة. يبدو إذن أن القرار الخليجي بقيادة السعودية ومساندة تركيا قد أتخذ برفض عراق «شيعي» بصورة قاطعة.

إننا أمام تحديات جسيمة بلا ريب، وقصارى ما نبتغي قوله إن على العراقيين بنخبهم من الساسة والمثقفين إدراك حقيقة ما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع في المنطقة بعيدا عن الانفعالية التي تستند إلى العواطف لا إلى الواقع. وكما تتردد مطالب توحيد السياسيين لصفوفهم وترك صراعاتهم جانبا لحماية وحدة البلاد ومستقبلها فإن الشيء ذاته تُطالَب به النخب المثقفة وصناع الرأي والمعنيين بضرورة التبصر العميق في المآلات والنتائج وترك الانفعال والتخلي عن مراعاة مثاليات عاطلة عن العمل حين يتعلق الأمر بحاضر البلاد ومستقبلها وواجب النهوض بمسؤولية التحليل والتشخيص السليم ليفهم الجميع ما ينتظرهم.

٢٠١٢\٢\٣

الفصل الخامس

جدليات العلاقة
بين العراق ودول الجوار..

الإستراتيجية التركية تجاه العراق

لم يكن أحد يتوقع لحزب العدالة والتنمية عندما أعلن عن تأسيسه عام آب ٢٠٠١ أن يحقق كل هذه النجاحات المتواصلة وأن يتولى الحكم لثلاث مرات ٢٠٠٢، ٢٠٠٧، ٢٠١١ عبر انتخابات ديمقراطية أكدت بروزه كأقوى الأحزاب على الساحة السياسية التركية دون منافس (نسبة التأييد كانت متصاعدة بشكل غير مسبوق في تاريخ تركيا حيث جاءت ٣٤% و٤٧% و٥٠% على التوالي). ولكن لو أردنا أن نضع منافسا لحزب العدالة والتنمية فلن يكون سوى شخصية رئيسه الحالي رجب طيب اوردوغان، اوردوغان الذي تخرج من مدرسة دينية ومارس العمل السياسي ضمن التيار الديني الذي قاده نجم الدين أربكان. كان ذلك في المؤتمر العام لحزب الخلاص الوطني عام ١٩٧٨ عندما طُرِح اسمه ضمن قائمة مقترحة لعضوية اللجنة المركزية للحزب ومنذ ذلك الوقت فإن الاسم بدأ يتردد[١].

إن أهم ما حققه حزب العدالة والتنمية بقيادة طيب أوردوغان هو أنه نجح في تجسيد قدرة الأحزاب الدينية على تحويل اعتدالها وفق مفاهيمها النظرية إلى واقع عملي ملموس، فالحزب جهد في ألا يكون تحت عنوان الحزب الديني ورسخ وصفا له في الإعلام التركي كونه يمثل يمين الوسط على غرار ما في الدول الأوروبية. والنجاح اللافت الذي حققه الحزب ورئيسه هو أنه تجاوز بتركيا مرحلة الجدل حول الهوية العلمانية للدولة التي ما كان لها أن تطرح وتجد حراسا من العسكر لها لولا الحذر من الأحزاب الإسلامية وما يفتحه وصولها إلى الحكم من أبواب تهب منها رياح الزعزعة للاتاتوركية

(١) تركيا البحث عن المستقبل، ص١٩٠، ياسر احمد، ٢٠٠٦

التي تدخل العسكر في أكثر من انقلاب بحجة الحفاظ عليها. وقد أبعد اورودغان عن نفسه وحزبه أية تهمة توجه إليه عندما أكد على أنه سينهج سياسة واضحة للحفاظ على أسس النظام الجمهوري والسعي للوصول إلى الهدف الذي أراده أتاتورك، بيد أنه أعلن عن أن ذلك سيتم ضمن إطار القيم الإسلامية التي يؤمن بها الشعب التركي. لم يثر وصول هذا الحزب للحكم وكاريزما أوردوغان مخاوف كبيرة لدى الولايات المتحدة، خاصة وأن وصوله جاء بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وفي ذروة الحملة العالمية التي قادتها الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب. ولأن حزب العدالة والتنمية لم تبدر منه أية بادرة سيئة على غرار خطاب الأحزاب الإسلامية تجاه سياسات الولايات المتحدة فكان النموذج الإسلامي التركي خير ما يمكن أن تشيد به واشنطن، الإسلام الحليف الذي يقطع الطريق على أية اتهامات بأن الولايات المتحدة بصدد محاربة الإسلام ككل! شجع الموقف الأمريكي والأوروبي رئيس الوزراء التركي على المضي في رسم دور خارجي لتركيا في منظومة العلاقات الدولية والإقليمية بوصفها النموذج المطلوب الذي من شأنه إزاحة النماذج التقليدية في المنطقة. فكان منه أن اتخذ مواقف قوية تجاه إسرائيل التي ترتبط بها تركيا عبر معاهدة عسكرية. الأمر الذي ترك أثرا طيبا في الشارع العربي الساعي إلى البحث عن صوت بقوة الصوت الاوردوغاني من قبل أنظمته وحكامه يقف منددا بإسرائيل خاصة في حربها على غزة التي كانت فيها المواقف العربية مخزية للغاية.

لكن من المؤكد أن تطور الموقف التركي تجاه قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي لا يمكن وضعه في خانة صحوة مبادئ قدر ما يتصل بحسابات السياسة التركية الخارجية ومصالحها، عبر محاولة عودتها إلى منطقة الشرق الوسط كلاعب أساسي بعد أن يئست من محاولاتها الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وبعد التطورات على الساحة العربية عقب الثورات الشعبية التي أطاحت واحدة منها بالنظام المصري السابق وتراجع الدور السعودي ومحدودية قدرته على لعب دور مؤثر نتيجة طابع الحكم والسياسة السعودية التي يجعل تدخلها في ملفات إقليمية ساخنة تدخلا مثيرا للجدل وغير مرحب به. لهذا يجد الأتراك أنفسهم أمام فرصة سانحة لاحتلال الفراغ وليس ملأه فقط وسط تساقط

أنظمة عربية كان لها ثقل في الساحة، ولأنهم حافظوا على علاقات متوازنة وجيدة مع كل الأطراف الإقليمية إلى درجة يمكن معها القول إن تركيا هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تحتفظ بعلاقات مع الدول والحكومات كافة سواء التي تتمتع بعلاقات جيدة أو التي تشهد علاقاتها البينية توترات متصاعدة، فبدءا من الدول العربية التي تسود بينها أجواء من التوتر كالسعودية وسوريا مثلا، مرورا بعلاقاتها مع الجانبين العربي والإسرائيلي ومرورا كذلك بعلاقات جيدة مع إيران ودول الخليج وانتهاء بكل هذه العلاقات من جهة وعلاقاتها مع الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة، تكون هذه حالة فريدة للغاية حيث تحتفظ دولة في منطقة مضطربة وتشهد توترات مستمرة بعلاقات مع الأطراف المتناقضة والمتقاطعة في أجنداتها وأيديولوجياتها، ما يمثل سابقة غير مألوفة لم تسبقها إليها سوى محاولة جرت منذ بداية التسعينات لدولة خليجية هي قطر التي أعاق نجاحها محدودية إمكانياتها، وعلى أية حال يمثل هذا الواقع واحدا من ابرز عوامل القوة لتركيا والتي تفتقدها دول المنطقة دون استثناء.

لقد دأب المعنيون بمتابعة الموقف التركي والعلاقات التركية العراقية خلال السنوات الماضية على الإشارة إلى عدد من ملفات والقضايا الإستراتيجية التي تهم الأتراك في العراق ومنها:

ملف حزب العمال الكردستاني المعارض الذي يجد في المنطقة الشمالية ملاذا له وكثيرا ما انطلق لتنفيذ عمليات عسكرية من هناك رد عليها الجانب التركي بحملات عسكرية كبيرة وعديدة.

قضية كركوك والأقلية التركمانية التي تجد تركيا نفسها معنية بهم وبمستقبلهم.

العلاقات الاقتصادية وإمكانية الاستفادة من السوق العراقية من قبل الشركات التركية.

رغبة الباشا التركي في العودة إلى لعب دور مؤثر في المنطقة الشرق أوسطية.

تقوية نفوذها في العراق بعد أن أصبح الواقع السياسي العراقي مغريا بإمكانية أن توسع دول الجوار نفوذها الجيوسياسي لما يفرضه الصراع السياسي من نقاط ضعف

للدولة العراقية في هذا الجانب.

حزب العمال ـ شمال العراق ـ الأكراد

مثل حزب العمال الكردستاني تهديدا للأمن القومي التركي لرغبته الانفصالية وانتهاجه العنف المسلح، وقد نشأ هذا الحزب في السبعينات ليحوّل في فترة قصيرة جنوب شرق تركيا إلى ساحة حرب دامية في عقدي الثمانينات والتسعينات بقيادة عبد الله أوجلان وتحديدا منذ عام ١٩٨٤. وحزب العمال هو حزب يساري بتوجهات قومية كردية يؤمن أغلب عناصره بالماركسية الثورية، وهدفهم استرداد حقوق تاريخية يرون أنها سلبت منهم في أحضان تركيا ولا يمكن استعادتها إلا بالكفاح المسلح وتحقيق حلمهم بالاستقلال كدولة، مع أن تمرد الأكراد في تركيا يعود إلى عام ١٩٢٣ حيث بدايات الجمهورية التركية[١]. صُنِّف الحزب كحركة إرهابية من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وإيران وسوريا. وقد انتهت المواجهات بين الجيش التركي وعناصر حزب العمال داخل الأراضي التركية إلى هزيمة الأخير عام ١٩٩٩ وتم إلقاء القبض على زعيمه أوجلان فلجأ أغلب عناصره إلى المناطق الجبلية والتحصن في تلك المناطق الوعرة شمال العراق، وقد لاحقتهم القوات التركية في أكثر من حملة عسكرية تجاوزت الحدود العراقية. لقد كان للواقع المأزوم الذي تعيشه تركيا بخصوص حزب العمال الكردستاني انعكاسات على علاقاتها الخارجية سيما مع دول الجوار ومنها العراق. ولعل من أهم تلك الانعكاسات والنتائج هو أن تركيا تريد بقاء العراق موحدا وهو الأمر الذي منعها من تكرار لعب دور ما في الحرب الأمريكية ٢٠٠٣ لخشيتها من نتائجها على الوحدة الجغرافية والسياسية للعراق، لأنها ترى أن الطموحات الانفصالية لأكرادها ستتعزز وتمنح دفعة قوية في حال انفصل أكراد العراق ضمن دولة مستقلة في الشمال. وهذا ما يعطي أول المبررات الواضحة لتدخل تركيا بالشأن العراقي عبر القضية الكردية، فالأتراك يخشون على وضعهم الأمني ووحدة بلادهم وأن إرث التاريخ

(١) التقرير الخاص رقم ١٤١ لمعهد السلام الأمريكي.

يحمل تركة لصالح هذا التدخل حيث حكم الأتراك الأكرادَ طوال أربعة قرون وأن المعاهدات الدولية والتفاهمات التي رسمت حدود الشرق الأوسط بدايات العشرينات من القرن الماضي شرّع بشكل وبآخر تدخل تركيا فالكثير من المعاهدات كالمعاهدة العراقية التركية الانجليزية ١٩٢٦ أعطت لتركيا عدة أمور لا أقلها بغض النظر عن قضية الموصل هو التعاون المشترك ضد العصاة والمتمردين[١].

ليس من المتوقع أن تغير تركيا من موقفها تجاه مسألة انفصال الأكراد في العراق أو في أية دولة مجاورة كسوريا مثلا خاصة مع الوضع الذي تمر به اليوم والمفتوح على سيناريوهات مختلفة. حتى لو بلغ بها الأمر حدود التدخل العسكري المباشر لإيقاف مثل هذا الانفصال. ولكن هناك ثلاثة عوامل مهمة قد تجبر تركيا على التعامل بصورة مختلفة اقل تشددا وتدخلا وهي:

أولاً: عودة سطوة العسكريين الذين يرون أن الأنسب للدولة التركية في المحافظة على قيم جمهورية أتاتورك هو النأي بعيدا عن الشرق باتجاه أوروبا. لكن العسكر الذين تحكموا طويلا بالحياة السياسية التركية يكاد دورهم يتلاشى بعد ما حدث مؤخرا من استقالات لكبار قادتهم وبعد اعتقال قادة آخرين بتهمة تدبير انقلاب عسكري في فترة سابقة والمشاركة في منظمة ارغنيكون السرية. قد لا يقتصر الأمر على عودة العسكر بل وعلى صعود حركة علمانية تتسلم الحكم تناوئ ما يسمى بالعثمنة.

ثانياً: الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي الذي سيكون معه الأمر عسيرا على تركيا في التدخل بشؤون خارج بلادها. واستخدام القوة المسلحة لقمع حركات سياسية انفصالية خارج حدودها.

ثالثاً: صياغة إستراتيجية مرنة تجاه الوضع العراقي قائمة على أساس إمكانية استغلال الوضع العراقي المتنافر الأجزاء داخليا وتطويعه لصالح نفوذ تركي لا تشكل معه قضية استقلال كردستان عاملا مقلقا طالما تم تقييد هذا الاستقلال بشكل متصالح في ظاهره مع الجغرافيا العراقية وربطه اقتصاديا بتركيا. إن تأكيد نفوذ تركي في العراق

---

(١) تركيا- كردستان، الأستاذ بيار مصطفى

عبر علاقات متينة مع إحدى مكوناته العربية الرافضة لاستقلال الشمال الكردي يمكنه إنتاج خيارات بديلة لأنقرة أهمها قبول كونفدرالية عراقية تعطي للأكراد كل مقومات وسمات الدولة المستقلة باستثناء إعلانها رسميا والاعتراف بها دوليا. ولهذا فإنه خلال السنتين الأخيرتين بدت تركيا اقل حماسة في الحديث عن قضية الانفصال لأكراد العراق وعوض ذلك حاولت التقارب لفتح أبواب للتفاهم والوصول إلى حلول وسطى. لكن يبقى الملف الأكثر تعقيدا هو ملف كركوك.

كركوك.. المعضلة والحل

تبرز مشكلة كركوك كواحدة من أعقد المشكلات التي تواجه مستقبل العراق، ولحد هذه اللحظة يرقد البركان هادئا نسبيا تحت زحمة الصراع السياسي وملفاته الشائكة، لكنه يمكن أن ينفجر في أية لحظة. وطالما اعتبرت تركيا قضية كركوك خطا أحمرَ بوجه الأكراد المطالبين بضمها لإقليمهم واعتبارها عاصمة له، ووسط التشدد الكردي في المسألة فهناك تشدد مضاد من قبل التركمان والعرب الذين يرون أن كركوك لن تكون بحال من الأحوال جزءا من كردستان.

ويرى بعض المراقبين أنه في حال تدخل الأتراك المباشر سوف تكون كركوك ساحة للصراع الإقليمي الذي يجعل منها كشمير العراق الذي يزعزع أمنه وسيادته واستقراره، كما أن الأطراف العربية لن تقف مكتوفة الأيدي حيال ما يحصل للعرب من تهميش في هذه المدينة يجعل منهم جزءاً من الصراع الدائر فيها، الحال الذي ستكون فيه تركيا دولة معادية للعراق وتتدخل بشؤونه الداخلية وهذا ما يسبب لها الكثير من المتاعب إقليمياً ودولياً ويعيق دورها الإقليمي الذي تهدف إلى تفعيله بصورةٍ كبيرة [١]. ويمكن إضافة هذه النقطة للنقاط الثلاث السابقة التي تقيد من خيارات أنقرة في التدخل المباشر، لكنها تبدو متفرعة عن النقطة الثالثة حيث أن الإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط لن تغفل عن مثل هذه

(١) قضية كركوك في سياسة تركيا الخارجية، الدكتور سعد المشهداني، المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية.

المسألة الحساسة. فإذا أرادت تركيا المضي في لعب دور مؤثر وحيوي فهي لن تكون قادرة على استخدام أدوات الضغط غير المسموح بها كالقوة العسكرية المباشرة لما سيشكله ذلك من خسارة كبيرة لها. ولا يغيب عن ذهن أي مراقب أن اشتعال كركوك بتدخل خارجي سيؤدي إلى اشتعال العراق وربما المنطقة برمتها وتفاقم أزماتها ومعه لا يمكن الحديث عن دور إقليمي إيجابي لتركيا.

و لعل من بين الخيارات المهمة التي يمكن لتركيا طرقها هو مساعدة الأكراد بعد تقريبهم من المكون السني العربي للحفاظ على مكاسبهم التي حققوها، ودعمهم اقتصاديا كذلك ما يجعل الحديث عن تفاهم ونقاش جدي مثمر حول كركوك أمرا ممكنا. وفي الواقع أن تركيا تنظر إلى العراق كسوق واسعة تتوفر على فرص ثمينة لتحسين اقتصادها وفرض نفسها كشريك مباشر في إعادة إعمار البلاد. وقد عبر رئيس الوزراء اورودغان عن رغبة زيادة العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري من ١٠ مليار دولار حاليا إلى ٢٥ مليار.

العلاقات الاقتصادية.. تركيا الرابح الأكبر

كانت الظروف التي هيأت لحزب العدالة والتنمية أن يتصدر قائمة الأحزاب الفائزة بنسبة ٣٤% من الأصوات وتشكيل حكومته الأولى هي ظروف اقتصادية خانقة. وقد نجحت السياسات الاقتصادية اللاحقة في احتواء الأزمة الاقتصادية، بل لم يتوقف الأمر عند حدود الخروج من عنق الزجاجة بل والمضي في التنمية التي فاقت كل التوقعات، فخلال السنوات القليلة الماضية وصل إجمالي النمو في الناتج القومي إلى ٩,٩ %. الأمر الذي جعل الاقتصاد التركي ثامن اقتصاد أوروبي. ويمكن ملاحظة مؤشر الخصخصة كواحد من مؤشرات النهوض الاقتصادي حيث بلغت عطاءات الترسية عام ٢٠١١ أكثر من ١٣ مليار دولار ويفوق كل العطاءات السابقة منذ تخصيص الحكومية عام ١٩٨٥.

أما على مستوى الصادرات فقد ارتفعت بنسبة حوالي ٢٠% في نهاية العام الماضي.

ثم ارتفعت إلى ٢٥,٤٥% خلال شهر أبريل الماضي مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. وقد ازداد التبادل التجاري بين تركيا ودول عديدة مجاورة إلى مستويات قياسية، فقد وصلت مع سوريا إلى ٢,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٩ ومع العراق إلى ١٠ مليار دولار وأما مع إيران فقد بلغ ١١ مليار دولار عام ٢٠١١ قياسا بـ ٦٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٠.

إن العلاقات الاقتصادية بالنسبة لتركيا مع دول المنطقة وبعد درس الأزمة الاقتصادية الخانقة عام ٢٠٠١ تحتل أهمية كبيرة خاصة مع دول الجوار. والعراق واحد من أكبر الساحات الاقتصادية التي يمكن لتركيا تحقيق وجني أرباح هائلة منها. وهو ما يعني منحها نفوذا كبيرا على جهات سياسية ورجال مال وأعمال عراقيين. ويرى البعض اليوم أن النفوذ الخارجي لأطراف إقليمية داخل العراق يتجه إلى أن يكون نفوذا اقتصاديا مع توقع اعتماد العراق على الاستثمار والخبرات الأجنبية لإعادة بناء مرافقه المدمرة. وما تعجز عنه السياسة والسلاح يمكن أن يفعله الاقتصاد. قد يستفاد العراق من نتائج أي صراع اقتصادي ولكن في الوقت نفسه فإن من يحسم هذا الصراع لصالحه سيكون ذا كلمة في الوضع العراقي الداخلي. وكما يرى محرر السياسة في صحيفة يو أس ديلي من أن إيران وتركيا تَعتبر كل منهما نفسَها من الناحية التاريخية الأحقَّ والأجدر بأن تكون القوى العسكرية والاقتصاديَّة والسياسية في المنطقة، وداخل الساحة العراقية يَجِد كلٌّ بلد منها الفرصَ الاقتصادية الواسعة لتحقيق هذا الهدف، سواء في الجنوب أو في الشمال.

تركيا والصراع السياسي في العراق

لم يظهر انحياز واضح وشبه معلن من قبل تركيا تجاه الجهات والأطراف السياسية العراقية إلا قبل انتخابات ٢٠١٠ حيث تواترت التقارير الخبرية والتحليلات المبنية على تصريحات وتحركات الساسة العراقيين والأتراك مؤكدة أن تركيا داعمة لطرف سياسي يمثل مكونا من المكونات العراقية. في تشرين الثاني ٢٠١٠ نشرت صحيفة

ميللت التركية تصريحات للرئيس العراقي جلال الطالباني نقلت عنه أن تركيا دعمت القائمة العراقية ووقفت بوجه توليه ولاية رئاسية ثانية. كان ذلك تتويجا لما دار من مقالات وتحليلات في وسائل الإعلام حول هذا الدعم التركي الذي تناغم مع دعم المملكة العربية السعودية لذات القائمة الانتخابية. ولعل ما طرحه بعض المحللين الأتراك عبر وسائل الإعلام وهم يتحدثون عن مستقبل البلدان العربية بعد الثورات الشعبية كان مثيرا للغاية، حيث ذهبوا إلى القول إن تركيا هي النموذج الذي ستقتدي به شعوب تلك الدول وأن حزب العدالة والتنمية الحاكم ستكون له نسخ مشابهة في كل بلد عربي[١]. وربما أمكن تعزيز هذا الرأي عبر نموذج حزب النهضة التونسي الذي ذهب قادته مباشرة بعد الإطاحة بابن علي إلى أنقرة، وبالمثل فإن تركيا بعد تردد قصير استدعت قادة بارزين في المعارضة الليبية والمجلس الانتقالي، وفي نفس السياق ما فعلته القوى الإسلامية المصرية التي صرحت على لسان قادتها ومن أنقرة بأنهم معجبون بحزب العدالة والتنمية، ثم يأتي التحرك التركي باتجاه الساحة السورية وهي تعلم أن المعارضة الحالية في المدن السورية تقاد من قبل جهات إسلامية متشددة بالدرجة الأولى.

إن الدور التركي هنا ينطوي على إيجابيات ولكنه محفوف بمخاطر جمة مخيفة. فمن الايجابيات أنها تحاول دمج الحركات الإسلامية بالنظام السياسي الديمقراطي وهو ما يخفف من حدة التشدد والتطرف. ولكن تكمن المشكلة فيما لو ذهبت تركيا باتجاه مسايرة خطط المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، نقرأ لسين كين في صحيفة كريستيان ساينس مونيور القول إن الساسة العراقيين كثيرا ما قالوا لنظرائهم الأمريكان إن وجودكم مؤقت فيما دول الجوار باقية، وهنا تبرز تركيا باعتبارها الدولة المجاورة الوحيدة التي تملك من المحفزات والدوافع ما يؤهلها للعب دور كبير في رسم ملامح مستقبل العراق. ولا شك أن هذه الإستراتيجية الجديدة ستختلف عن سابقتها التي كانت فيها أميركا تدعو كلاً من إيران والسعودية وسوريا إلى الوعي بمصلحتهم في

(١) يوسف الشريف، الدور التركي المنتظر في دعم الديمقراطيات العربية، صحيفة الحياة.

عدم انهيار العراق والعمل على الحؤول دون ذلك. لكن عدم الرغبة في انهيار العراق التي ربما تشترك فيها جميع دول الجوار، لا تعني حرص هذه الدول جميعاً على رؤية عراق قوي وناجح، وهو ما يُبرز أهمية تركيا المختلفة في مصلحتها عن الجميع[١]. لا يوضح هذا الطرح ما هي الميزات التي تتمتع بها تركيا لتحتل هذه الأهلية في التعامل مع الوضع العراقي؟ وما الذي تملكه دون غيرها لمنع انهيار العراق؟؟

لا يوجد هناك سوى ما يدور في ذهن المحافظين الجدد الذين يطمحون بعد عامين للوصول إلى البيت الأبيض، وهؤلاء يرون أن من الضروري تفعيل الأحزاب الإسلامية السّنية في العالم العربي وتنشيطها واستخدامها كثقل مهم لتغذية الاستقطاب الطائفي ضد إيران في المنطقة[٢].

يُخشى هنا أن تركيا متورطة في سيناريو كهذا يتم إعداده بهدوء، وهو ما سيترك أثرا بالغ السوء على الواقع العراقي. فتركيا والحال هذه لن تكون مساهمة في بناء العراق ولا منع تجربته من الانهيار بل العكس تماما.

٢٠١١\٨\٩

(١) صحيفة كريستيان ساينس مونيور، عدد ١٥ تموز ٢٠١١

(٢) يوسف الشريف، مصدر سابق

إشكالية العلاقات العراقية العربية وأزمة الداخل

إلى أي حد يمكننا التغافل عن مأزق أبعد من الأزمة في العلاقات بين العراق والدول العربية؟ الحديث الإنشائي العام والمحشو بعبارات فضفاضة وتراكيب جاهزة مللنا سماعها منذ سنوات، وفيها ما يعبر عن الأمنيات والتطلعات التي يود الجميع تحقيقها.. حديث يتركز حول أهمية العراق بالنسبة للعرب وأهمية العمق العربي بالنسبة للعراق، وتاريخية الدور الذي لعبه العراق على الساحة العربية لما «يقال» أنه كان ثقلا لبلد يمتلك من الطاقات والموارد والإمكانيات فضلا عن الموقع الإستراتيجي والرمزية الحضارية في الوعي والوجدان العربي الإسلامي الشيء الكثير والكثير..

***

المفارقة التي جاءت بعد القمة العربية ٢٠١٢ أن الحكومة العراقية وأغلبية الأحزاب السياسية وطيف واسع من الشارع يرون نجاح القمة، في حين يردد ويركز الإعلام الخليجي القطري والسعودي، الأكثر تأثيرا والذي أثبت قدرته على توجيه الرأي العام العربي والمعبِّر عن وجهة النظر الرسمية، ليس على فشل القمة فحسب بل على تدهور العلاقات العراقية العربية بعد انعقادها. فهل نجحت القمة أم فشلت؟ واقع الأمر أن القمة مثلت بالنسبة إلى العراق بابا للعودة من عزلته العربية عبر ترؤس هذه القمة في بغداد، ومن بعد رئاسته للجان المشكّلة في الجامعة العربية ما يجعل حضوره مؤثرا وصوته قويا بلا جدال.. كما فتحت الطريق أمامه لتدشين علاقات قوية مع أنظمة الحكم الديمقراطية الجديدة في البلدان التي أطاحت شعوبها بدكتاتورييها، فضلا عن تحسين وتمتين علاقته مع الكويت وما يُنتظر أن تحدثه زيارة أميرها ومشاركته في أعمال القمة من قفزة كبيرة في علاقة البلدين.. كما كان على هامش القمة واجتماع

وزراء الخارجية أن أوصلت الحكومة موقفها إلى الجانب البحريني ولقي ذلك ترحيبا واسعا حد أن ترددت التوقعات ليومين حول حدوث مفاجئة تتمثل بزيارة ملك البحرين إلى بغداد ومشاركته في القمة العربية لكن التأثير السعودي كان أكبر بكثير من توضيحات المالكي وإظهاره الدعم لجهود الإصلاح التي تقوم بها الحكومة البحرينية وهو كما قيل مثّل مفاجأة لوزير الخارجية البحريني. على الجانب الآخر، ترى السعودية وقطر أن أي حديث عن نجاح القمة بعد أن أصرّا على أن يكون تمثيلها فيها متدنيا هو حديث عن نجاح للحكومة العراقية من دون شروط على الأقل لصالح أصدقائهما المعارضين للمالكي.

بالنسبة إلى هذين البلدين كانت هناك فرصة للمراهنة على أن الحكومة العراقية ومن موقع شعورها بالأهمية والحاجة الماسة لانعقاد القمة وللضعف الذي يعاني منه العراق حاليا فإنها ستوافق على ما تعده قطر والسعودية رسالة حسن نية من المالكي «الشيعي» من خلال دعم الدعوة إلى تسليح المعارضة السورية. ويبدو أن المالكي أوصل قبل انعقاد القمة عبر مستشاره الأمني فالح الفياض مثل تلك الرسالة، وقتها شاعت تسريبات عن موافقة العراق على تلبية تلك المطالب فراج أن تقاربا عراقيا سعوديا قد تحقق.. غير أن ما حدث هو أن لُبّيت بعض المطالب السعودية والقطرية وليست كلها، فقد كان أمام المالكي خيار واحد هو عقد القمة في بغداد بأي ثمن وبأية وسيلة، وهذا ما تحقق فعلا. لهذا فما أن انفضت القمة حتى ثارت ثائرة الموعودين بجنة تسليح المعارضة السورية، ثم غادر نائب الرئيس المطلوب قضائيا طارق الهاشمي إلى الدوحة، ويبدو أن الزيارة كانت مبيّتة في حال حققت قمة بغداد نجاحا ملحوظا لأجل أن تكون فرصة للحكومتين القطرية والسعودية للتشويش على هذا النجاح، ولكي تعبّرا بتأكيد جديد عن أسباب الخلاف مع العراق، وليرسّخا حقيقة أنهما معنيان بشأن العراق الداخلي على صعيد ما يرددانه من تهميش يلحق بالمكون السني الذي تمثله القائمة العراقية المدعومة تماما منهما ماليا وإعلاميا وسياسيا.

إن الموقف السعودي ـ القطري لن يتغير في المستقبل المنظور تجاه العراق اللهم إلا

بثمن كبير يدفعه الأخير، وهذا ما أرادت أن توضحه السعودية من خلال حديث لمسؤول صرّح بأن الهاشمي لن يعود بانتظار تغيير المالكي ديمقراطيا. وسواء عاد الهاشمي أم لم يعد فالرسالة وصلت، وهو وعد باسمرار دعم العراقية ودفعها للمطالبة بسحب الثقة من المالكي وهذا ما فعلته القائمة بالحرف الواحد، في الوقت نفسه قام زعيم القائمة العراقية بزيارة إلى تركيا للاطلاع على موقفها بعد نجاح القمة البغدادية، كانت النتيجة مخيبة فيما يبدو فتركيا بصدد البحث عن بديل لعلاوي وبعض الوجوه الأخرى فيما لا زالت السعودية ملتزمة بدعم حلفائها الحاليين. هذا كله من جانب فيما يتصل بتلك الرسالة..و من جانب آخر فهي بمثابة طُعْم معدّ لأنْ تبتلعه القوى السياسية الأخرى المنافسة للمالكي عبر تصديق وعودٍ مفتوحة لن يجري تنفيذها بمجرد إزالة المالكي، بل بشروط محددة لا وقت أثمن من فرضها والعراق في حالة ضعف داخلية مزمنة وأزمات سياسية توشك ـ بل ربما هي كذلك ـ أن تتحول إلى عقدة سياسية كما عبّر عن ذلك رئيس المجلس الأعلى عمار الحكيم، وستزداد تلك الشروط قسوة فيما لو جرى إسقاط نظام الأسد في سوريا.. وأصبحت الأخيرة في الجيب السعودي القطري عبر الإخوان والسلفيين اللذين يديران رحى العنف المعارض للنظام البعثي حاليا. عندها سوف تسخن المواجهة العربية ـ الإيرانية، ولا حاجة لتكرار القول إن العراق سيدفع ثمن ذلك في حال حصوله، مع أن المرجح للمراقبين هو عدم انصياع العراق مع المالكي أو بدونه لتلك الشروط، وستبقى العلاقات متشنجة بين العراق والسعودية وقطر إلى أن تضع الأطراف الثلاثة رؤية إستراتيجية تتحلى بالواقعية لعلاقاتها المستقبلية وتجاوز عُقدة الطائفية التي تعتبر الموجّه الفاعل في سياسة بعض الأنظمة العربية الخليجية. هناك من ينظر نظرة متشائمة ترى أن تحسّن حقيقي لهذه العلاقات مرتبط بأحد ثلاثة أمور صعبة: تغيّر سياسي في العراق الجديد لا تحكمه أحزاب إسلامية شيعية، أو حدوث تغير في نظام الحكم الإيراني بعد توجيه ضربة عسكرية، أو حكم شيعي مناوئ لإيران ومصطفّ مع المحور العربي ـالتركي لمحاصرة وعزل الجمهورية الإسلامية في المنطقة. وهذه جميعا مستبعدة على الأقل في الوقت الحاضر والمستقبل القريب، فالتغيير

السياسي في العراق يجري بشكل ديمقراطي يُحتكم فيه إلى صناديق الاقتراع، وهذه الصناديق لا تملك كلمة سوى تلك التي يطلقها الشارع العراقي. ومن خلال التجارب الانتخابية السابقة ثبت أن هذه الكلمة تأتي معبرة عن واقع التعددية العراقية وخصوصياتها. وفيما يخص الحديث عن ضربة عسكرية ضد إيران فهو مما لا يقين فيه، لتردد واضح للعيان لدى الإدارة الأمريكية وفي ظروف لا تناسبها مطلقا، ولأن عواقب أي ضربة غير معروفة وقد تدخل المنطقة في المجهول، وقد تناقلت وسائل الإعلام مؤخرا رغبة أوباما بتصفير أزمته مع إيران عبر الاعتراف ببرنامجها النووي السلمي شريطة التعهد بعدم السعي لإنتاج قنبلة نووية كما نقلت صحيفة واشنطن بوست، وإن جاء ذلك في سياق الأخذ والردّ بين الجانبين، على أن الجبهة الإيرانية الداخلية أقوى من أن تتعرض لاهتزاز يطيح بنظامها الجمهوري الحالي فضلا عن استحالة أن يحدث ذلك عبر ضربة عسكرية تقوم بها أمريكا.

أما حُكْم عراقي يعيد سياسات العهد البعثي وثقافة العداء للفرس المجوس فهو الآخر لا يتلاءم مع طبيعة العراق اليوم والثوابت التي ينطلق منها في التعاطي مع الدول المحيطة به بعد كوارث الحروب التي أكلت الأخضر واليابس، في عالمنا لا نكاد نرى بلدا ديمقراطيا يخوض صراعا مجانيا ويدخل في عداء مع الآخرين بعيدا عن حسابات المصلحة التي تحكم علاقاته الخارجية لمجرد إرضاء طرف ثالث. نعم حدث هذا الأمر عراقيا في الماضي، حين زُجّ بنظام صدام حسين في مغامرة طائشة للحرب مع الجارة الإسلامية إيران، الدور السعودي في إشعال فتيل تلك الحرب لم يكن سرا.. وأعني بذلك خوض صراع بالنيابة لربح دور على الساحة العربية. تاريخيا فالعراق المعاصر لم يكن يمتلك ثقلا كبيرا وفاعلا في المنطقة العربية يوازي ما لمصر والسعودية وسوريا إلا بعد استلام البعث للسلطة وخروج مصر بعد اتفاقية السلام مع إسرائيل واندلاع الحرب مع إيران، بخلاف كل ما يجري الحديث عنه من تضخيم للحقائق وقلب لبعضها.

فصحيح أن العراق من بين الدول المؤسسة للجامعة العربية ولكنه على قدر المساواة في هذا السبق مع لبنان والأردن وحتى اليمن. وطوال عقود لم تخلُ العلاقات

العراقية مع الدول العربية من توتر وعداء وقطيعة. كان العراقيون قد دشّنوا أول حالة توتر لعلاقاتهم الخارجية في محيطهم العربي عندما أصروا على استقدام الملك فيصل وتتويجه على عرش المملكة العراقية، فنشب صراع سياسي مع السعودية نتيجة العداء القائم بين العائلتين السعودية والهاشمية. إن العراق في العهد الملكي كان قريبا من الغرب وبشكل خاص بريطانيا في وقت كان الشارع العربي يغلي بالثورات والحركات التحررية، وكانت سياسة ذلك العهد تتصف بالمرونة والبراغماتية وفي تلك المناخات لم تكن تشفع تلك السياسة للعراق ليلعب دورا مؤثرا على الساحة، سوى تقديمه بعض المساعدات المالية أوقات المجاعات والأزمات التي مرت بها بعض دول المغرب العربي كليبيا والمغرب، باستثناء بعض المبادرات في ظروف وأوقات متباعدة وأغلبها جاء كمحاولة لتوظيف علاقته الجيدة مع الغرب لحساب بعض القضايا العربية، بيد أن النتائج كانت متواضعة. ثم جاءت مصر جمال عبد الناصر كلاعب وقائد قومي للعرب، ومعروف طبيعة العلاقات العراقية ـ العربية حينذاك. وقد ساءت أكثر فأكثر في عهد عبد الكريم قاسم كما هو معلوم عقب إطاحته بالنظام الملكي والذي أجهز أيضا على التحالف مع الأردن الذي كان ردا على الوحدة المصرية السورية.. وبرغم أن العراق عضو مؤسس للجامعة التي تأسست عام ١٩٤٥ فإن استضافته لأول قمة في بغداد كان عام ١٩٧٨ أي بعد ثلاث وثلاثين سنة سيطرت على استضافتها مصر خمس مرات والمغرب ثلاث مرات. ولهذا دلالة معتد بها على مدى تفاوت الأدوار والثقل الذي تمثله الدول المضيفة لاجتماعات القمم العربية. والحقيقة أن قمة بغداد ١٩٧٨ التي تمت بدعوة من أحمد حسن البكر لم تكن لتنعقد على الأرجح لولا خروج مصر من المعادلة بعد توقيعها لاتفاقية كامب ديفيد، وقد خُصِّصت تلك القمة لمناقشة هذا الحدث وهو بحسب البيان الختامي للقمة «خروج مصر من المعركة» ضد الكيان الصهيوني. وكانت من قرارات تلك القمة تجميد عضوية مصر ونقل مقر الجامعة من القاهرة إلى تونس. تلك الظروف أتاحت للعراق «البعثي» ومع اشتداد النزعة القومية في البلدان العربية وردود الفعل القوية في الشارع العربي على معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل أتاحت

للعراق أن يدخل معركة احتلال الزعامة العربية بعد غياب الدور المصري الثقيل سياسيا وعسكريا. في عام ١٩٧٩ استلم صدام حسين السلطة وقامت الثورة الإسلامية في إيران، وعندها دخل العراق في حرب ليست ذات جدوى مدفوعا برغبة قيادة العرب وبتحريض وترغيب من الأطراف العربية نفسها بالإضافة إلى الدول الغربية كأمريكا وبريطانيا وفرنسا، وقد استنزفت الحرب قدراته بصورة شبه كاملة وراح يعتمد على مليارات من المساعدات المالية الداعمة له من دول الخليج ومساعدات بشرية وخبرة عسكرية من مصر فضلا عن الدعم الغربي تسليحيا ولوجستيا.. وقد اعترف صدام حسين بعد احتلال الكويت بهذه الحقيقة وقال إن الأطراف الدولية ومن يسمون أنفسهم عربا أرادوا استمرار الحرب لاستنزاف طاقات العراق وكذلك الجانب الخيّر من إيران..هكذا وعبر لقب حارس البوابة الشرقية صار العراق رمزا قوميا وأضحى صدام قائدا ورمزا بالنسبة لشارع عربي عريض. وإذن.. فالثقل والدور العراقي في المنطقة ومحوريته في منظومة العمل العربي كان في واقع الأمر هو تكفّله بمحاربة إيران وحراسة «البوابة الشرقية» من مخاوف تصدير الثورة الإيرانية، الشعار الذي رفعه الإيرانيون ويقولون إنه أسيء فهمه، فهم لم يقصدوا احتلال الدول العربية بل نشر الوعي الإسلامي الذي يؤمن به النظام الإسلامي الإيراني، وللحقيقة فإن ما يثبت صحة حديث الإيرانيين عن ثورة وعي لا ثورة مسلحة هو أنهم لم يقدموا على الحرب أصلا مع العراق بل ابتدأها صدام حسين. إن العراق كلاعب إقليمي وكثقل عربي هو العراق البعثي المحارب المتصدي لأطماع إيران.. هذه هي حقيقة الصورة التي استقرت في أذهان الأشقاء العرب. وبموجبها تتعامل وتُحاكِم بعض الأنظمة العربية العراق ما بعد ٢٠٠٣. فهي تريد عراقا مناوئا لإيران وإلا فهو دائر في فلكها، إن حرب الثماني سنوات حققت فعلا للعراق حضورا على الساحة العربية، وتدخّل في أكثر من ملف وبعد اعتباره وقف الحرب انتصارا له أراد الذهاب أبعد في طموحات الزعامة فشكل ما سُمّي بمجلس التعاون العربي مع مصر والأردن واليمن، وتحوّل ذلك الطموح إلى جنون حيث احتل الكويت لتوسيع رقعة الثروة والجغرافية السياسية ليقبر بيديه الدور الذي أُهدي إليه.

إن هذا الاستطراد ضرورة لفهم خلفيات الوضع القائم وملابساته، وكيف يمكن للعراق اليوم، الذي فككت الديمقراطية صفّه الداخلي أن يضع خطة إستراتيجية ويقدّم أوراقا تتوفر على رؤيته للأنظمة العربية التي تحاول أن تفرض عليه شروطا معينة لقبول أن يعود إلى وضعه قبل ١٩٩٠. الشك بتحقيق خطوات هذه العودة هو الذي يخيّم على الذهن ما دامت الصراعات السياسية الداخلية مستعرة وما دامت أطراف من هذا الصراع مرتبطة بالدول العربية الرافضة لعراق بغير الصورة التي عهدتها. بيد أن هذه القوى السياسية تبدو اليوم في مشكلة كبيرة، فبعد ما أعقب القمة لا يبدو أن الأمور تسير بطريقة مختلفة عما تعودنا عليه خلال السنتين الأخيرتين، توالي نجاحات المالكي في وقت تتوالى خسارات العراقية وكثرة حساباتها الخاطئة. فما يبدو تلقيا لأوامر خارجية وتنفيذها من قبل القائمة العراقية بما يشبه طاعة العبيد أمر يجعلها تخسر المزيد من جماهيرها، وهل هناك مهزلة يقبلها عاقل أن يستبد الغضب الشعبي نتيجة تدخل قطر والسعودية بشكل سافر في شؤون البلد الداخلية في حين تسارع العراقية إلى التناغم في مواقفها مع ما تدعو إليه الدولتان!! أما السيد مسعود البرزاني فحكايته حكاية في هذا الفصل المشوش من الأزمة، فهو الآخر التجأ إلى الخارج وإلى واشنطن تحديدا ليعود باقتراح سيزيد من حدة الخلافات.. إما أن يأتي المالكي ويجلس مفاوضا في كردستان وإما إدخال البلاد في دوامة كبرى، مع أن السيد مسعود يرفض منذ وقت طويل زيارة بغداد العاصمة الاتحادية للعراق!!

للأسف الشديد يكاد العراق اليوم أن يُباع إلى دول لم تُظهر طوال سنوات ما بعد الإطاحة بنظام الاستبداد والجريمة البعثي أي قبول حقيقي بواقع العراق ونظامه السياسي ومساعدته باعتباره شقيقا وجارا. وما المهزلة التي نراها الآن من تطابق دعوات جهات سياسية مع ما دعت إليه قطر والسعودية لعزل المالكي إلا بيعاً للبلاد في مزاد عهر سياسي فاضح.. إن سوء أداء حكومة المالكي ليس بحاجة إلى عدسة مكبرة كي نراها فالعميان يبصرون هذه الحقيقة لأنه يقود حكومة مفككة وتضعفها الصراعات وأن عنوان الشراكة لم يعد له أي معنى يذكر، ولكن أن يبلغ الاختلاف مع المالكي حدود

الحقد الأهوج وأن لا يُفصل بين مستقبل العراق ومستقبل المالكي السياسي لهو جريمة نكراء بحق الوطن وبحق شعبه. وما يحيرني حقا هو موقف بعض الجهات السياسية التي يبدو خطابها ضبابيا تارةً ومجزئا للحقيقة تارةً أخرى ومثيرا بصراحته تارة ثالثة..وكأن الخطاب السياسي خطاب لعبة إعلامية ومخاتلة كلمات تضيّع على الشارع فرصة فرز المواقف والاحتفاظ بصورة غير مهزوزة لهذه الجهة أو تلك حتى يتسنى للجمهور بلورة خياراته في الانتخابات المقبلة في مجالس المحافظات أو ما بعدها في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٤.. وهي الوسيلة الوحيدة والاختيار الحصيف لإحداث تغيير في الحكومة يكون مصدره عراقيا بحتا بعيدا عن ضغوطات وإملاءات مخزية وخادشة للحس الوطني من جهات خارجية طبقا لما تختاره وتقتنع به الأغلبية من الشعب العراقي.

٢٠١٢\٤\١٠

العراق وسوريا..مصير ديمقراطيتين!

هناك أسئلة جوهرية تشكّل محور أية قراءة تحاول استشراف مستقبل العلاقات بين العراق وسوريا على وقع المتغيرات الحاصلة، ومن هذه الأسئلة ما يدور حول:

طبيعة التحول السياسي الذي يجري وآلياته؟ موازين القوى السياسية والاجتماعية داخل سوريا الجديدة؟ حجم الاختلاف في مواقف الدول الإقليمية خاصة، الداعمة والمتحفظة وخلفيات تلك المواقف؟ مقدار التدخلات في الشأن السوري الداخلي؟ ترافُقُ التغيير لملفات مفتوحة على احتمالات مختلفة في الشرق الأوسط كالملف النووي الإيراني وما بعد الانسحاب الأمريكي من العراق.. وغير ذلك من القضايا. مبررات هذا الكم من التساؤلات الذي غاب عن القراءات التحليلية لما بعد الثورات الشعبية في بلدان عربية أخرى تتمثل في أهمية وثقل اللاعب السوري على المستوى الإقليمي، والدور الذي لعبته بدءا من مطلع الثمانيات بعد غياب مصر بفعل معاهدة كامب ديفيد، وانتهى المطاف بأن تكون سوريا بغض النظر عن طبيعة الحكم بيضة القبان في المعادلة الشرق أوسطية.

قد لا يسع المجال للخوض في تفاصيل الإجابات لكل تلك الأسئلة وقضاياها، ولكن من الضروري وضع تصورٍ إجمالي حولها. هناك معسكران غير متكافئين يرى كل منهما الأسلوب الأنسب لتلبية مطالب «الشعب السوري»، الأول داعم للتغيير بالطريقة الثورية حتى وإن كان ذلك بتكرار السيناريو الليبي عبر ماكينة إعلامية هائلة القدرات ودعم مادي كبير، والآخر يحرص على إجراء الإصلاحات التي تلبي تلك المطالب من دون استمرار العنف الحالي أو تصعيده إلى حرب أهلية يضع نهايتها تدخل دولي أو ربما تقود إلى حرب إقليمية.. ولا يملك أصحاب هذا الرأي سوى قوله وترقب ما يأتي. حدوث

التغيير بأي من الطريقتين تترتب عليه نتائج هامة ولكنها متباينة، فالدول لا سيما العربية الدافعة باتجاه التصعيد التي أحبطت روسيا والصين مؤخرا جهودها لاستصدار قرار من مجلس الأمن لعله يعطي بادرة لإمكانية التدخل العسكري ترى انه يضمن مصالحها المستقبلية في سوريا الجديدة، وسيشكل الحسم العسكري الذي يقتلع جذور النظام الحالي عنصرا مهما في حساباتها الستراتيجية، إنه انتزاع لورقة مهمة جدا في اللعبة الإقليمية. فيما لن يشكل التغيير الهادئ تحت رعاية النظام الحاكم ضمانة كافية على ولادة حليف كامل الأهلية تابع للمحور التركي ـ السعودي في مواجهة إيران. المتأثر سلبا بسياسة المحاور كالعراق لا يرى الحل المناسب سوى في إصلاحات سياسية بعيدا عن العنف، فانهيار مفاجئ للنظام سيوفر بيئة رحبة لفوضى الجماعات المتطرفة التي ستنقل نشاطها بصورة مؤكدة إلى الداخل العراقي عبر المجاميع المعروف عنها ارتباطها ببعض القوى التي تنهمك اليوم في النشاط «المعارض» بعنف في الشارع السوري. سيادة المتطرفين المتوقعة ستخلق بالإضافة إلى ذلك مشكلة أخرى في داخل سوريا المتنوعة مكوناتيا. وملف الأقليات المذهبية لن يكون ملفا غير ذي شأن بالنسبة للعراق وقد اشرنا إلى تعقيدات وظروف تاريخية لهذا الملف في المقال السابق، اشتعال المواجهة هناك ستكون له أصداؤه وانعكاساته التي تمس الأمن العراقي، أضف إليه محنة آلاف اللاجئين العراقيين.

يبدو هذا الإيجاز كافيا لتصور بعض الإجابات حول مواقف الدول العربية وخلفياتها ومدى التدخلات التي تجري في الشأن السوري. فدعم أنظمة ملكية وعائلية تفتقد الحدود الدنيا للديمقراطية في بلدانها لإزالة نظام دكتاتوري كنظام الأسد بكل هذه الحماسة والإصرار غير المعهود على الإطلاق لا يمكن فهمه إلا من زاوية أهمية سوريا في بناء محور إقليمي تحاول هذه الدول تشكيله لضمان مصالحها وليس مصالح سوريا أو شعبها بكل تأكيد. وهذه الدول تجد نفسها في منأى من الكثير مما يخيف بعض الدول ويمنعها عادة من المغامرة عبر التدخل بشؤون مصيرية للآخرين أو ما يعبر عنه بسياسة اللعب بالنار.

تاريخ مضطرب

لم تكن العلاقات بين العراق وسوريا علاقات مستقرة تاريخيا، فمنذ استقلالهما الفعلي من الاستعمار البريطاني والفرنسي خاض البلدان مواجهات سياسية متكررة وتقاربا في فترات معينة. في الخمسينيات كانت العلاقات بين البلدين يشوبها توتر كبير، ففي عهد وزارة صبري العسلي التي تشكلت في حزيران ١٩٥٦ كان هناك تقارب حميم بين سوريا ومصر في مقابل توتر مع العراق وعندما شنت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل حربها على مصر عمدت الحكومة السورية إلى تفجير محطات ضخ النفط العراقي واتهمت العراق بتدبير محاولة انقلابية ضدها. وبعد الوحدة بين مصر وسورية التي شكلت على أثرها الجمهورية العربية المتحدة بزعامة جمال عبد الناصر في شباط ١٩٥٨ وقيام ثورة ١٤ تموز من نفس العام بقيادة عبد الكريم قاسم ساءت العلاقات بين البلدين، حيث أقدمت العربية المتحدة على دعم معارضي عبد الكريم لميله نحو الشيوعيين الذين كانوا يمثلون تهديدا جديا في سوريا وكانت الجمهورية المتحدة وراء بعض المحاولات الانقلابية الفاشلة ضد الزعيم قاسم. إلا أن تمكن العبثيين من اغتياله في ٨ شباط ١٩٦٣ وانهيار الجمهورية العربية المتحدة التي تسلم بعدها البعثيون السلطة في دمشق أدت إلى أن تشهد العلاقة العراقية السورية تقاربا فريدا فتم عقد اتفاقيات ومعاهدات مشتركة. وفي عهد عبد السلام عارف كان ثمة تقارب عراقي سوري أثمر عن توقيع معاهدة للدفاع المشترك، بعودة حزب البعث إلى الحكم بانقلاب ١٩٦٨ وصعود حافظ الأسد إلى كرسي السلطة في ١٩٧٠ ونتيجة للخلافات بين جناحي البعث عادت مرة أخرى أجواء التوتر في العلاقات بعد حديث عن إمكانية قيام وحدة بين البلدين، لكن بلغت الخلافات ذروتها بتسلم صدام للحكم وانقطعت العلاقة بين العراق وسوريا وساد العداء بينهما أثناء الحرب العراقية الإيرانية عندما دعم الرئيس السوري الراحل الأسد إيران.

مستقبل العلاقة العراقية ـ السورية

سيناريو إسقاط الأسد

لعله من الدروس السياسية التي أكدتها الثورات العربية من دون نسيان حقيقة أن ليس كل درس قابلا للتطبيق، هو أن قوى الثورة التي تطيح بأنظمة حاكمة وتصل إلى السلطة تحتكم في تقييم علاقاتها مع الخارج بناء على الموقف الداعم أو المناهض لها، وهذا ما يلاحظ بمراجعة تاريخ جميع الثورات في المنطقة وما أعقبها من تأثيرات على العلاقات الخارجية للدول المعنية وتغير بوصلة تحالفاتها، ذلك أن الثورة هي حالة انفعال جماهيري يقود لانقلاب سياسي تصطحب هذا الانفعال لوقت طويل، وأن طاولة تصفية الحساب مع الذين تنم مواقفهم خلال اندلاعها بدعم النظام الحاكم ستكون حاضرة، وهذا ما صرّحت به المعارضة السورية تجاه العراق وإيران وروسيا والصين، رغم أن الأول لا يملك سوى الموقف المتحفظ الذي لم يؤثر قط في قرارات الجامعة العربية رغم كونه عضوا مؤسسا، وليس كروسيا والصين صاحبة فعل معرقل حد اللحظة لسياسة التدخل الدولي التي تطالب بها المعارضة. يشكل ذلك بلا ريب تحديا هائلا للعلاقات المستقبلية بين نظامين ديمقراطيين أو هكذا يُفتَرض، في هاتين الديمقراطيتين الوليدتين يصعب لملمة المواقف واستيعاب الفورة والحماسة في سياق محنة التأسيس والانتقال التي تعقب إسقاط النظام الحالي، ومعه يُستبعد أن يكون هناك خطاب عقلاني ناضج من وحي المصالح المشتركة. وعلى أية حال تحدد العلاقة المستقبلية بين العراق وسوريا جملة من العوامل والظروف التي تستجد بعد تغيير النظام في حال تمكنت من ذلك المعارضة المدعومة بقوة من أطراف عربية خليجية على وجه التحديد في مقدمتها العربية السعودية، ومما يحكم ويؤثر في مستقبل علاقة الدولتين يتمثل بـ:

أولاً: شكل وطبيعة النظام القادم في سوريا والقوى المؤثرة فيه.

ثانياً: مدى التأثير الخارجي على القرار السوري فيما بعد الإطاحة بالنظام الحالي.

ثالثاً: الوضع الأمني داخل سوريا ونشوب نزاعات مسلحة من عدمها.

رابعاً: قوة ونشاط الدبلوماسية العراقية ومدى ما تحققه نحو إعادة العراق لمكانته

في المنطقة.

خامساً: تطورات الساحة العراقية خاصة على صعيد وحدة الصف الوطني واستتباب الأمن أو تفاقمه.

سادساً: الوضع الإقليمي وفيما إذا كان سيشهد تصعيدا أم لا؟

ثانياً: سيناريو الإصلاحات

يُنظر إلى الإصلاحات في النظام الدكتاتوري بأنها تشبه محاولة إحياء الميت، فهي في النتيجة ستكون بمشيئة النظام وتتماشى مع مصالحه وغايته في البقاء.. لكن التاريخ ينطق بخلاف ذلك، فليس كل الديمقراطيات الحديثة جاءت عبر الثورات الدموية. ولعل آخرها ما حدث للاتحاد السوفيتي وبعض من دول شرق أوروبا وليس جميعها كما هو معلوم. التغيير السلمي عبر الإصلاحات أمر ممكن على أية حال وليس مستحيلا كما يردد مناصرو الثورة السورية المتحمسون اليوم.

إن المصلحة السورية قبل غيرها لن تُضمن بشكل مؤكد إلا من خلال جدول ومنهج إصلاحي تقوم به الحكومة بصورة تلبي المطالب المشروعة لشعبها وتحت إشراف دولي وضمانات تشرف عليها أطراف تحوز ثقة الجانبين النظام والمعارضة. فأفضل طريقة للانتقال نحو الديمقراطية كما أثبتت التجربة هي حين يتم الانتقال مع بقاء مؤسسات الدولة ومن ثم إعادة هيكلتها لتتوافق مع النظام الديمقراطي بخطوات سلسة ومدروسة، بعيدا عن الهزات والاختضاضات العنيفة التي لها عواقبها السيئة.

إزاء الإصرار على رفض الحل الإصلاحي من قبل المعارضة ومجيء قرارات ومواقف الجامعة العربية استجابة لبعض أطرافها لتضييق الخناق على فرص هذا الحل تبدو الأمور متجهة صوب المجهول، وتتضاءل احتمالات الإصلاح برغم أن النظام السوري تحدث بثقة عن نجاح مشروعه الإصلاحي الذي يرى انه يتطلب وقتا. وأيا يكن فإن سيناريو التغيير السلمي عبر إصلاحات جدية يبقى قائما فيما لو جرت الأمور كما تشتهي دمشق وحدثت بعض التطورات لصالحها وهو ما يجري حد اللحظة بدرجة

مقبولة من قبل النظام فيما يبدو إذ قد تُجبر بعض القوى المعارضة على الأقل على اللجوء إلى حوار مع السلطة.

الموقف الرسمي العراقي عبّر بوضوح عن دعمه لهذا السيناريو منذ أشهر، باعتبار أن تحولا سياسيا برعاية نظام بشار الأسد سيخفف كثيرا من النتائج السلبية التي يتخوف منها الساسة العراقيون، ويقلل من احتمال تسيّد الحركات الدينية المتطرفة، وحفظ استقلالية القرار السيادي السوري. ومعه فلا شك أن المستقبل المنظور للعلاقات العراقية السورية سيشهد بزوغ تعاون غير مسبوق وتحسنا تاريخيا يصب في مصلحة الطرفين.

مصير ديمقراطيتين

قد يحمل المستقبل المنظور مفارقة من العيار الثقيل، حين تكون الديمقراطية تهديدا للآخرين! وعلى نحو أكثر تعبيرا يمكن التساؤل حول مصير العراق بديمقراطيته الناشئة وظروفها المعروفة في حال أدى التحول السياسي نحو نظام غير دكتاتوري الطابع في سوريا إلى زعزعة العراق أمنيا وربما تقسيمه طائفيا؟ وبالمثل التساؤل عن مصير سوريا في ظل وقوعها كرأس حربة في صراع طائفي يجتاح المنطقة؟ وربما وقوعها في معمعة نزاع تركي ـ خليجي في مرحلة لاحقة.

أسوأ السيناريوهات التي يمكن افتراضها بناء على مقدمات ملموسة هو إعادة منسوب التوترات إلى أقصى حدودها بفعل التدخلات الخارجية من جهة سوريا الجديدة بالشأن العراقي على اعتبار أن العراق هو الحلقة الأضعف اليوم. يبدو الحل المنطقي هو أن يلجأ العراق إلى بذل محاولات كبيرة بغية التفاهم وترطيب الأجواء مع الحكام الجُدد تمهيدا لإقامة علاقات طبيعية معهم، ولكن المعرقل الأكبر كما تمت الإشارة إليه هو الإرادة الخارجية لأطراف لن تسمح بهذه العلاقات دون شروط، ومشكلة هذه الشروط أنها تتعلق بقضايا عراقية داخلية بحتة، وإزاء تشبث وتعنت تلك الأطراف تعاني ومنذ وقت الدبلوماسية العراقية من عدم القدرة على فعل شيء كبير.

بخلاف ذلك قد يدفع وقوع القرار السوري تحت هيمنة بعض الأطراف الإقليمية العراق إلى تحديد موقعه على خارطة المواجهة والاندفاع صوب التحالف مع إيران مع أن إيران نفسها لن تفرط بالعراق إذا ضاعت سوريا من يدها، وهو ما عبّر عنه صراحة رئيس الحكومة العراقية بالقول إن العراق قد يضطر للتحالف مع إيران.. بيد أنه من المستبعد التفريط بالعراق ككل من قبل المحور العربي ـ التركي، وهو ما يفسّر بنظر المراقب ظهور مطالب الأقلمة للمناطق الغربية القريبة من سوريا في خضم التطورات التي تشهدها المنطقة. والحقيقة أن الوهن الذي يعتري الصف الوطني هو ابرز عوامل ضعف العراق في منطقة مقبلة على صراعات مفتوحة ومتنوعة. وهو ما سهل على الآخرين التعامل معه وكأنه مجموعة من القبائل تحت سلطة سياسية هشة. وهي حال تملك من الإغراء ما يجعل كل رغبات التدخل مطلقة العنان دون تردد.

آفاق متفائلة

في مقارنة قد لا تبدو موضوعية إلى حد ما.. مال البعض لتشبيه الوضع العراقي مع نظام سوريا بوضع الولايات المتحدة والدول الغربية مع نظامي تونس ومصر، كانا هذان النظامان حليفين مهمين للغرب، وبعد سقوط نظام تونس دخلت السياسة الغربية في حالة من الارتباك، ثم جاءت ثورة مصر واستغرقت الصدمة عدة أيام إلى أن أعادت الولايات المتحدة صياغة رؤية إستراتيجية بديلة للتعامل مع ما أسمته الربيع العربي استيعابا منها لما بدا قدرا لا يمكن رده. «وكل هذا مبني على فرضية أن الأحداث التي اجتاحت المنطقة العربية كانت مفاجئة بالنسبة للدول الغربية ومنها الولايات المتحدة». إلى ما قبل الثورة وبعدها بقليل لم يكن هناك إمكانية للحديث عن فكرة قبول أمريكا للمعارضين وجلّهم من الحركات الإسلامية، كان حضورهم واضحا وضوح الشمس في ساحة التحرير التي انقلبت إلى مصلّى عملاق وسط هتافات دينية، لكن التحلي بالواقعية ودعم الثوار فتح آفاقا غير مسبوقة حول فرص حقيقية لعلاقات أمريكا بالحركات الإسلامية، فالتحالفات الدولية في العالم اليوم لا تملك قدسية المصلحة،

وبما أن كل حركة أو حزب أو تنظيم سياسي هو باحث عن حزمة مصالح فالتقاؤها كفيل بإقامة تحالفات جديدة. للعراق أن يتعامل مع الوضع السوري بنفس الكيفية، وهنا تبدو المهمة الشاقة مع محدودية الخيارات وتواضع التأثير السياسي والاقتصادي للعراق في كيف يمكنه التعامل مع المتغيرات بطريقة أكثر جدوى.. تجاوز الفترة التي تعقب إسقاط النظام السوري بأقل قدر من الخسائر ثم الانطلاق نحو القادة الجدد في دمشق عبر تنشيط الجانب الاقتصادي، كذلك طمأنتهم بعدم التدخل والتعاون في المجال الأمني لأن المتوقع بقوة أن تشهد سوريا مرحلة تصفية حسابات داخلية واضطرابات أمنية..كل ذلك ـ إذا ما نجحت المعارضة المدعومة عربيا من إسقاط نظام البعث السوري ـ يعد مفتاحا لعلاقة ودية بدل المواجهة وعواقبها على الطرفين.

المتفائلون يرون أن الصورة ليست بكل تلك الحلكة السوداء التي يدأب على رسمها العديد، فمهما يكن من أمر وخلفيات معروفة بوسع العراق وسوريا ما دامتا دولتين جارتين أن تقيما علاقات جيدة تصب في مصالح شعبيهما، العراق يملك فرصا للاستثمار ويعتمد في استيراد البضائع على منافذ محدودة، ويمكن أن تكون سوريا منفذا لتصدير النفط أيضا وكل هذا يعود بأرباح على الجانب السوري، سوريا التي تعاني من أزمات اقتصادية تفاقمت مع تردي الظروف الأمنية حاليا، بالإضافة إلى افتقارها إلى ثروات مهمة، وكانت كما لا تزال تعتمد على معونات خارجية ليس أمرها بالخفي، ومصدر الرزق السوري هو السياحة والصادرات النفطية المحدودة التي تقدر بـ ١٢٠ ألف برميل فقط.. أما الحديث عن حركات طائفية سلفية تصل السلطة هناك فلن يجعل الجوار السوري بأشد وطأة مما عليه جيران آخرون كالعربية السعودية.. هذه اللوحة المتفائلة تستند إلى حكمة كثيرا ما لم تتوفر لطرفين كانا أحوج ما يكونان إليها.

٢٠١٢\٢\٧

العراقيون بين إعادة التاريخ وصناعة المستقبل

قبل أن يحتل الغرب في فترة الاستعمار أغلب البلدان العربية كان الشرق الأوسط تحت رحمة إمبراطورتين مخيفتين العثمانية والصفوية. وكان العراق بشكل خاص مسرحا لصراع هاتين القوتين الكبيرتين، وقد ترك هذا الصراع الذي اتسم في جانب كبير منه بالطابع المذهبي آثاره على المجتمع العراقي، وبعد استفراد الأتراك بالعراق تعمق الشرخ الطائفي بين السنة والشيعة، الطائفة الأخيرة عاشت حقبا عصيبة تحت تمييز مذهبي للسلطة الباشوية العثمانية وتم إقصاؤهم من كل مؤسسات الدولة وحرموا من حقوقهم الطبيعية. ولم يفعل الانكليز أكثر من الاستمرار في السياسة التركية نفسها فتأسس العراق بالشكل الذي استمر عليه خلال العهد الملكي والجمهوري حتى سقوط النظام البائد في ٢٠٠٣، أغلبية مستلبة الحقوق وأقلية حاكمة.

وإذا كان الصراع العثماني ـ الصفوي قد دفع العراق خلاله ثمنا باهظا، فإن هناك اليوم من يتنبأ بمواجهة مستقبلية بين تركيا وإيران على خلفية التطورات الراهنة في المنطقة العربية. لتفتح الباب للتساؤل حول إمكانية أن يعيد التاريخ نفسه في ظل ظروف تبدو مشابهة لواقع تاريخي غابر؟ فالعراق اليوم أضعف من أن يدافع عن نفسه سياسيا وعسكريا، وقواه السياسية لا زالت متصارعة ومن خلفيات هذا الصراع القضية الطائفية، بل أن جروح الحرب الطائفية لم تندمل بعد.. ومن جهتها لا زالت تركيا تمثل وتحسب كقوة سنية خاصة مع ترسخ نفوذ حكومتها الحالية ورغبة أوردغان في إعادة هيبة الباشا التركي إلى المنطقة وفرض نفوذه، فيما إيران لا زالت هي الأخرى محسوبة كقوة شيعية، بل في الواقع القوة الشيعية الوحيدة. لا يختلف المشهد كثيرا عن مقطع سالف من التاريخ سوى من جانب أن تركيا الآن حليف للغرب وإيران تلهج

بمعاداته في حين كان الوضع سابقا خلاف ذلك إلى حد ما.

ليس بالضرورة أن يكون الصراع التركي الإيراني الجديد صراعا عسكريا بالطبع مع أن تطورات أي شكل آخر قد يفضي إليه في لحظة ما من المستقبل.. ومع حقيقة ألا حرب كانت متوقعة على الدوام، فالكثير من الحروب تنشب دون مقدمات طويلة.. فضلا عن ذلك تبقى للحرب أشكالها التي تتساوى في دمارها وأضرارها سواء كانت حربا عسكرية أو اقتصادية أو سياسية أو..الخ.

لكن ما هي مقدمات هذا الصراع بين الدولتين وكيف تسنى للمراقبين الخروج بمثل هذا الاستنتاج؟ وفي حال تحققه كيف يحاصر العراق تاريخه ويحول من دون أن يقع بين فكي الرحى؟ وماذا يتوجب فعله لدرأ احتمالات أن يكون العراق مسرحا لتصفية الحسابات بينهما؟؟

العلاقة بين طهران وأنقرة شهدت خلال سنوات ما بعد ٢٠٠٣ تحسنا ما، فقد التقى الجانبان في موقفهما من الاحتلال الأمريكي للعراق وما مثله ذلك من نزعة تركية للخروج من طاعة تقليدية لواشنطن، وازداد التقارب خاصة مع مواقف إعلامية لحزب العدالة والتنمية من إسرائيل وبعد حرب غزة، وانتهاج أوردغان لغة لم تكن ملموسة في الخطاب السياسي والدبلوماسي التركي، بل لوحظ أن الحزب الإسلامي التركي الحاكم حاول الابتعاد شيئا فشيئا عن صورة الحليف مع إسرائيل التي تبلورت بعد توقيع معاهدة للتعاون العسكري مع تل أبيب عام ١٩٩٦. يضاف إليه موقف ليّن لتركيا من برنامج إيران النووي مكتفية بمشاعر القلق والدعوات إلى التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع عدم إغفال التخطيط لبناء قوة نووية تركية بحلول عام ٢٠١٥ توازن معادلة الرعب المتوقعة في المنطقة. وفي وقت ما نُظِر إلى عزم تركيا تحسين علاقتها مع إيران على أنه محاولة ضغط على الغرب بعد رفض انضمامها إلى الاتحاد الأوربي، أو تعبيرا عن يأسها وإحباطها من قبولها عضوا في هذا الإتحاد. يبدو أن هذه النقطة كانت بداية لتفكير استراتيجي تركي جديد، قائم على العودة إلى الشرق الإسلامي وإعادة ثقلها في منطقة الشرق الأوسط، هذا الثقل الذي يمكن أن يعيد معه الأوروبيون

حساباتهم تجاه أنقرة.. بذلك فلن تخسر تركيا شيئا إن لم تربح قضيتين دفعة واحدة، نفوذ شرقي يجعل الغرب بحاجة إلى ضمها بشروط اقل مما يفرضها اليوم.

جاءت النقلة النوعية في السياسة التركية تجاه العراق بعد دعمها في انتخابات ٢٠١٠ لقوى سياسية اعتبرت مناوئة للنفوذ الإيراني وتتمتع بعلاقات قوية مع المملكة السعودية. صاحب ذلك تهدئة للخطاب المتشدد تجاه الأكراد العراقيين بغية الإبقاء على موازين القوى السياسية التي سوف يخلخلها أي موقف ضاغط على الأكراد ليضعف من موقفهم لصالح القوى السياسية الشيعية بشكل خاص. ولكن لم تقطف تركيا ثمارا كاملة لهذه السياسة نتيجة عمق الخلاف بين الأكراد والقائمة العراقية، غير أنها كسبت إبقاء القوى الشيعية بحاجة لدعم الكتلة الكردستانية وتلبية مطالبها.

تمتلك تركيا أوراقا مهمة في العراق فضلا عن قضايا ترى نفسها معنية بها بصورة مباشرة. ويمكن اختصار الملفات في إطار العلاقة بين البلدين ضمن:

محاولة احتلال دور السعودية في دعم بعض القوى السياسية العراقية.

اقترابها شيئا فشيئا لقيادة محور إقليمي معارض لإيران، ومشاطرتها بعض الدول العربية للرؤية القائلة بنفوذ إيراني في العراق.

ملف الأكراد وطموحاتهم في دولة مستقلة، وملف الأقلية التركمانية كذلك في كركوك.

منافسة تجارية مع إيران على الأسواق العراقية، ولا يمكن بطبيعة الحال فصل الجانب الاقتصادي عن السياسي.

تحكم تركيا بمياه دجلة والفرات وهو موضوع حساس وضاغط، وبحسب تصريحات كالتي أدلى بها عضو التحالف الوطني فؤاد الدوركي فإن تركيا تمتنع عن توقيع معاهدة حول المياه، وأكد أن العراق غير قادر على الضغط أو إجبار تركيا على تحديد حصة من المياه له. والخيار هو الذهاب إلى الأمم المتحدة للتصويت على مشروع قانون يلزم الدول المتشاطئة بتنظيم الحصص المائية. وبالتأكيد في حال حصول هذا الأمر فسيوتر من العلاقة بين بغداد وأنقرة.

كل ذلك كان بصورة مباشرة أو كتبرير لدى الأتراك للتدخل بالشأن العراقي، وبدا النائب عن ائتلاف دولة القانون عزة الشابندر ذا موقف متميز حين أشار إلى ما يتم غض الطرف عنه من تدخل تركي بالشأن العراقي يفوق التدخل الإيراني بأضعاف.

التطورات على الساحة السورية لن تكون بطبيعة الحال بعيدة عن الحسابات التركية المتعلقة بالعراق. والعلاقات بين تركيا وسوريا كانت قد مرت بمراحل متأزمة كان أبرزها في التسعينات حين اتهمت تركيا دمشق بدعم حزب العمال الكردستاني. مضافا إليه أزمة تاريخية تتمثل بلواء الاسكندرونة المحتل منذ عام ١٩٣٩م. لكن هذه العلاقة خلال العشر سنوات الماضية شهدت تحسنا ملحوظا تمثل بتعزيز العلاقات الاقتصادية عبر أكثر من خمسين معاهدة ثنائية، وتوقيع إعلان لتأسيس مجلس للتعاون الاستراتيجي، وقد توسطت كذلك أنقرة في مباحثات السلام بين سوريا وإسرائيل، ومن الخطوات المهمة إلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين وغير ذلك من الخطوات كالمناورات العسكرية المشتركة لأول مرة في تاريخهما وكل ذلك دفع المراقبين للتكهن بولادة حلف استراتيجي بين الطرفين أجبر الولايات المتحدة بدورها على القيام بخطوات إيجابية تجاه سوريا وتعيين سفير لها هناك، والجلوس معها للتباحث بشؤون المنطقة ومنها الشأن العراقي.

لكن التطورات الأخيرة أعادت قراءة المشهد، وفتحت الباب لتوقعات جديدة تتناغم والحراك التركي في المنطقة والأهداف المتوقعة من ورائه. فسوريا تمثل حليفا تقليديا لإيران وبقدر ما تتحسن العلاقة وتتوطد بين تركيا ودول الخليج يزداد سوء هذه العلاقة بين سوريا وهذه الدول التي ضمت إلى مجلسها أخيرا دولتين لا تتمتعان بعلاقة مستقرة مع إيران ولا حتى مع سوريا هما الأردن والمغرب، في الوقت ذاته فدول الخليج تبحث عمن يقود معسكرها المناوئ لإيران غير الولايات المتحدة الأمريكية ولا بديل أكثر مناسبة من تركيا. تركيا برغم العلاقة المطردة التي اشرنا إليها مع سوريا بشار الأسد إلا أنه وبسرعة فائقة غيرت موقفها تجاه ما يحدث الآن من اضطرابات واسعة في الداخل السوري، فجاء تصريح أوردغان أن من المستحيل أن نبقى صامتين في وجه

هذه الأحداث. وقال إنه تحدث مع الأسد مرتين وكان يأمل أن يتبنى الأسد نهجا إيجابيا وإصلاحيا لتجنب تكرار (الأحداث المؤلمة في ليبيا). إلى أن عبّر أخيرا عن موقفه الداعم للمحتجين واصفا إياهم بأنهم انخرطوا في كفاح من أجل الحرية. وبهذا دخلت العلاقات بين الجانبين منعطفا مختلفا يكاد ينسف ما كان بينهما من تحالف وتقارب كبير سيما وأن القضية الآن بالنسبة للنظام في سوريا قضية مصير، حياة أو موت.

يتساءل ديفيد شنيكر مدير معهد السياسات العربية في واشنطن عن السر وراء تغير الموقف التركي هل هو مبدأ أخلاقي أم سياسة؟ ويخرج شنيكر بعدة احتمالات منها أن الحزب التركي الإسلامي الحاكم يأمل أن توفر نهاية النظام العلوي في دمشق فرصة لكي يصل إلى السلطة نظام ذو تفكير إسلامي مماثل له. وبالتالي توسع رقعة النفوذ التركي في المنطقة.

***

سقوط النظام السوري الحالي وتوقع شائع في الإعلام غير مبني على أساس رصين من أن النظام البديل لن يكون إلا نظاما علمانيا محتفظا بنزعته القومية بحسب ما هو معروف عن علمانيي سوريا، أو إسلاميا معتدلا، هذا التوقع يجعل علاقة سوريا بتركيا علاقة بديلة لتلك القائمة حاليا بين سوريا وإيران. وفي كل الأحوال فإن طوقا سنيا سيحيط بالعراق من الشمال إلى الجنوب مرورا بالقوس العربي غربا.

إن أكبر المخاوف التي تراود المراقب من تطورات الوضع السوري هي أن تكون نتيجة ولادة سوريا جديدة تقسيم العراق الجديد على أساس قومي وطائفي. ليس في الأمر مبالغة، فالاحتمالات مرعبة وعلى غاية من الخطورة. وهذه الاحتمالات تتراوح بين احتمال وردي للمتفائلين مع أنهم يقيدون احتمالهم بسلسلة من الشروط الواجب توفرها لنسعد بوجه جديد للعلاقات بين بلدان المنطقة. ومن بين هذه الشروط:

سورية علمانية أو إسلامية معتدلة غير داعمة للإرهاب

سورية غير واقعة تحت النفوذ السعودي ومستقطبة باتجاه محور مناوئ لإيران

وحدة صف عراقي غير قابل للاختراق من القوى الجديدة التي ستظهر على

الساحة السورية والعربية عموما.

الاحتمال الآخر وهو احتمال بغاية القسوة بعض شروطه متوفرة على الأرض، وهي بشكل عام:

وصول قوى إسلامية متطرفة إلى الحكم في سوريا (متوقع)

ظهور محور بقيادة تركية ـ سعودية يواجه العراق بشكله الحالي إلى جانب إيران، وبالتالي زيادة التدخلات في شؤونه الداخلية. (متوقع بقوة)

وهن الصف العراقي سياسيا واجتماعيا (متحقق)

نفوذ متطرف في المنطقة الغربية السنية سيتلقى دعما هائلا من قوى سورية متناغمة أو حليفة له. (متحقق في ظل وجود ثقل لا زال متوفرا لتنظيم القاعدة متخادم مع بقايا البعث وحركة سلفية سورية نشطة في المناطق والبلدات القريبة من الحدود العراقية)

ولعل هناك من يقرأ رسالة واضحة في التحرك السوري الأخير عبر سحب القطعات العسكرية المرابطة على الحدود مع العراق والتي كانت قد زجّت بها لمراقبة التحركات وعمليات نقل الأسلحة وعبور الانتحاريين العرب التي طالما ردد العراق أنها تأتي عبر الحدود السورية. الرسالة التي تحملها عملية سحب تلك القوات أن ما يعقب رفع قبضة قوات النظام السوري الحالي سيعقبه تدهور امني في العراق ومن هنا يحاول النظام عكس أهميته بالنسبة لاستقرار العراق لعل ذلك يسهم في تليين موقف الولايات المتحدة تجاه ما يحدث حاليا.

وعلى أية حال سيكون العراق واقعا تحت ضغوط المواجهة بين جارتيه الإيرانية والتركية، فمن جانبها ستسعى إيران لتعويض خسارة العلاقة مع سوريا عبر تقوية علاقاتها بالعراق، فيما ستسعى تركيا من جانبها إلى لعب دور القائد الإسلامي السني، الباشا الجديد.. الذي لن يجد أمامه من منافسين سوى إيران الشيعية. ولا توجد منطقة مناسبة وتستحق التنافس بين الطرفين كالعراق المشطور داخليا إلى شيعة وسنة وأكراد.

تدرك تركيا أن الوضع الذي سيعقب سقوط نظام بشار الأسد لن يكون سهلا بل

ينطوي على تعقيدات كبيرة، إذ ستبرز مشكلة الأكراد التي تؤرقها وستتلقى طموحاتهم بدولة مستقلة جرعة من الأمل ما يشكل تحديا لها. لكنها تراهن على قوتها العسكرية وتعاظم نفوذها في المنطقة الذي سيحاصر تلك الطموحات إضافة إلى تحالفها مع النظام الجديد في سوريا إذا ما تهاوى نظامها الحالي، وربما يكون هذا هو السر في تغير موقفها نتيجة من توقع شاع في الإعلام بأن الأسد لن يصمد طويلا بوجه ضغوط الداخلية في حال استمرت على نفس الوتيرة المتصاعدة، وكذلك ضغوط المجتمع الدولي وأي موقف تركي اليوم ستكون له تبعاته في الغد لا سيما على صعيد العلاقة مع النظام القادم في سوريا. والتعقيد الآخر أن التاريخ السوري ليس بريئا من النعرات الطائفية وهناك ما يبرر الخشية من تكرار السيناريو العراقي.

على الصعيد العراقي فإن تركيا تريد أن يكون لها فيه مواطئ نفوذ قوية تضمن لها مصالح تجارية واقتصادية ويكون حلقة وصل مباشرة مع الدول الخليجية، فضلا عن تطويق النفوذ الإيراني، ولا نرى مانعا لدى الأتراك من استساغة تقسيم العراق في حال وفّر لهم تلك المصالح ورسخ نفوذهم وهيمنتهم على السنة العرب الذين تعلم أنهم لن يفرطوا بكركوك التي تضم أقلية تركمانية تجد تركيا نفسها معنية بمستقبلهم.

إن العراق في مواجهته لهذه التحديات المستقبلية لا يمتلك الكثير من الخيارات. فالخيار الوحيد هو أن تتوحد قواه السياسية وتتجاوز صراعاتها التي تدور في حلقة مفرغة بلا جدوى. وبهذا يمكن غلق باب التدخلات الخارجية وعدم إيجاد مسوغ ومبرر لها. من دون أن تنبع إرادة وطنية حقيقية للقوى والمكونات العراقية فإن البلد سينتقل من مرحلة قلقة إلى أخرى أكثر قلقا ولن يكون هناك من طرف رابح على حساب طرف خاسر فالعراق ككل سيمنى بخسارة فادحة، وعلى وقع الصراعات الإقليمية التي تلوح في الأفق فإن بيد العراقيين أن يعيدوا التاريخ المرير أو يصنعوا مستقبلهم بأيديهم مختلفا في كل شيء عن الماضي المليء بالمآسي والويلات. أما في المرحلة الحالية فمن الضروري بمكان أن يتخذ العراق موقفا هادئا وغير منحاز وأن تنشط دبلوماسيته باتجاه توطيد علاقته مع مختلف دول الجوار على أساس الاحترام والمصلحة المتبادلة وعدم التدخل في

الشأن الداخلي. فالدول تستطيع امتلاك الثقل والقوة في المعادلات السياسية العالمية والإقليمية عبر قوة الدبلوماسية وليس القوة العسكرية والاقتصادية فقط. ونرى أن هذه الدبلوماسية لا زالت عاجزة عن العمل الفاعل والمثمر في بناء علاقات جيدة وتحسين ما تعكر منها.

٢٠١١\٦\٣٠

شقّا التفاحة وضفتا البترول..

سمعتُ ذات مرة من أحد الكتّاب السعوديين حين أُستضِيف في برنامج إحدى الفضائيات قوله إن أعظم إنجاز في التاريخ البشري هو تشكيل الاتحاد الأوروبي، إبراهيم البليهي وهو أحد المفكرين الليبراليين في العربية السعودية يرى أن اتحاد دول مختلفة الأعراق والثقافات واللغات إنجاز لا نظير له في التاريخ. فهذا الاتحاد كان خيارا طوعيا مثّل مفخرة إنسانية في كيفية التغلب على تنافر الأهواء فغدا معجزة إنسانية هائلة. جوبه هذا الرأي بانتقادات على أساس من كونه مبالغة كبيرة، ثم انه ليس الأعظم في التاريخ فقد سبق للإسلام أن وحّد شعوبا وأمما لا جامع بينها.

هناك رؤية في التاريخ ترى أن التجربة السابقة تعطي زخما للتجربة اللاحقة على وجه تكون قيمة الزمن في المعادلة مساوية للزمن الفعلي الذي تستغرقه التجربة عمليا. وهو منحى في دراسة أحداث التاريخ قائم على تراكم الخبرات الإنسانية بعيدا عن جمود السياقات وتكرار التاريخ لنفسه حيث البداية من الصفر إلى نهاية معلومة سلفا بفعل أنها نسخة عما سبقها. فكل حدث تاريخي يخلق ظرفا عاما ووعيا يتناسب وقيمة ذلك الحدث، والذي يشيع التعبير عنه٩ بالحدث الذي غير التاريخ دون خلع صفة بطولية خارقة على أصحابه، لهذا فتجربة الديمقراطية على سبيل المثال استغرقت في الغرب زمنا طويلا من مقدماتها النظرية إلى لحظة تطبيقها عمليا كنظام سياسي واجتماعي. وحين يراد تطبيقها في مجتمعات أخرى يفترض أنها لا تستغرق الوقت نفسه ولا تُمتحن بذات التجارب التي مرت بها. فهي نموذج شبه جاهز وحتى التعديلات التي تضاف إليها بفعل خصوصيات اجتماعية وغيرها أو تشكيلها بما يناسب تلك الخصوصيات لن يجعلنا أمام تجربة تبدأ من الصفر. وهذا ما يبرر الانتقادات التي توجه

للتجارب الديمقراطية الجديدة كما في العراق وكيف تُحاكم التجربة بناءً على المثال والنموذج الأسبق.. وهكذا تكون تجربة الاتحاد الأوربي وأهميتها الإنسانية، فإقامة اتحاد اقتصادي شرق أوسطي بين بلدان تحكمها سلطات سياسية ودينية متنافرة ومتصارعة تاريخيا ليس بالضرورة أن يستغرق عمر التجربة التي خاضتها الدول الأوروبية.. وعموما فأهمية الإنجاز الأوربي أنه التجربة الناجحة التي تؤكد أن من الممكن أن تتجاوز الأنظمة السياسية كل التناقضات وسجلات التاريخ وخصومات الجغرافيا لتجعل خيار المصلحة الشاملة خيارها الأول.

في الشرق الأوسط هناك ثلاث دول عظمى في إنتاج النفط والاحتياطات المخمّنة التي تمتلكها، وهي السعودية والعراق وإيران.. البلدان الأخيران يمتازان بامتلاك ثروات أخرى غير النفط لتوفر المياه والأراضي الزراعية وإن كان الفرق في استثمار الثروة الزراعية قد ازداد بينهما نتيجة ظروف العراق الصعبة وتعرقل مشاريع التنمية فيه وانطلاق إيران برغبة تحقيق الاكتفاء الذاتي لها. ولو افترضنا أن هذه الدول حققت نوعا من التعاون الذي يصل بها إلى تكامل اقتصادي فمن المتوقع أن تشكل قوة اقتصادية عالمية من العيار الثقيل.

مقالات عدة يتساءل فيها بصورة أو بأخرى بعض الكتاب العرب ما الذي يبرر حالة العداء القائمة بين الأنظمة العربية كالسعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية؟ حقا ما هي الأسباب المنطقية للعداء المستفحل بين الطرفين؟! أليس من المنطقي والمرتبط بالواقع لا الافتراض أن ما يجمع بينهما أكثر بكثير مما يفرّق؟ إن حالة العداء وتوتر العلاقات بين إيران وأكثر من دولة عربية يعدم أدنى الموجبات والأسباب ولا يوجد سوى أصوات بعض المتعصبين وهؤلاء موجودون في كل مكان وزمان.. إن خلاف الدول وأنظمة حكمها السياسية بفعل الدين والمذهب أمر بات من التاريخ وهو على غاية من الشذوذ في عالم اليوم، وتبعا لوجهة نظر تبدو متفائلة فإن التأمل في أوضاع السلطة وسياساتها وخطابها على الجانبين لا يؤكد أن أسباب الخلاف دينية بحتة بقدر ما هي سياسية في الأعم الأغلب، فيما يُستعمل كثيرا ما الخطاب الطائفي وتحريك مشاعر

الطائفة كوسيلة من وسائل الصراع السياسي كما يرى البعض شيوعه في العالم العربي، وقد يكونون على حق في ذلك. فالحكم السعودي تمثله عائلة هي ولي أمر واجب الطاعة في نظر الحركة الوهابية المتشددة التي تشكل ٣٥% من الشعب السعودي، ولو أراد ولي الأمر الارتباط بصداقة قوية وعلاقة متينة مع أشد أعداء هذه الحركة لما واجه مشكلة كبيرة وللاذ أكثر المتعصبين بالصمت وربما رأينا وسمعنا تبريرات منهم لهذه السياسة.. ولهذا فالقول إن سياسات السلطة تنبع من رغبة مسايرة واسترضاء المتشددين غير مقنع كفايةً. فلهذه السلطة علاقاتها مع أطراف عديدة يعاديها السلفيون فضلا عن أن سلوكيات أفرادها أمراءً وحاشيةً يتنافى وتعاليم إسلامية لا تنكرها بطبيعة الحال الحركة السلفية ولا يقول بها رجال دينها. على أن كل الأحاديث التي تشير إلى دعم السعودية للحركات الإرهابية تُظهِر السلطات السعودية كراعية وموجهة لتلك الحركات التي لا تعدو كونها أداة ولا يمكن لهذا الأداة أن تتحكم بصاحبها الذي يسيّرها كيف شاء. فوق هذا وذاك أن مواقف العربية السعودية تبدو أكثر تأثرا بسطوة العلاقة مع الولايات المتحدة، والجميع يعرف كيف أن المملكة كانت على علاقات جيدة مع شاه إيران أيام كان شرطي الخليج، ومقارنة ذلك بعلاقتها مثلا مع مصر وسوريا أيام حكم عبد الناصر المعادي لأمريكا. ولا يكاد تاريخ السعودية يشهد قيام علاقة جيدة لها بطرف على علاقة عدائية مع أمريكا وفي الوقت نفسه لا يوجد حليف للولايات المتحدة ليست المملكة على علاقات جيدة معه ربما باستثناء العراق ما بعد ٢٠٠٣ والسبب الأهم في ذلك مرتبط بتوتر علاقتها مع إيران وتشرذم وحدة الصف العراقي الداخلي. على الجانب الآخر فالجمهورية الإسلامية في إيران اليوم ليست هي جمهورية الثورة عام ١٩٧٩ وهي لا تتبنى والحق يقال خطابا طائفيا ضد العرب وحكوماتهم إلاّ عند من يريد تفسير الأمور على هواه.. الاتهام الموجه لإيران كما اعتدنا سماعه هو التدخل بشؤون الدول العربية..وهذا اتهام سياسي كما هو واضح. وقد شهدت علاقات البلدين في عهد الرئيس خاتمي تحسّنا ملحوظا يبيّن بوضوح أن البعد الطائفي لخلافاتهما إنما هو انعكاس لواقع وطبيعة العلاقات السياسية التي تقوم بين الجانبين وتحالف السعودية مع الولايات

المتحدة يقابله عداء مطلق بين إيران والولايات المتحدة إضافة إلى محاولة كل طرف أن يكون اللاعب الأساسي في المنطقة، وربما التخوف الذي يسكن كل طرف من الآخر دون مبرر.

بطبيعة الحال لا يعني كل ما تقدم أن ليس لاختلاف المذهبين الرسميين بين إيران وأنظمة الحكم العربية وأهمها السعودية دور في مشاعر العداء بينهما..وهذا الأمر ينطبق على عراق ما بعد سقوط صدام أيضا وصعود القوى الشيعية إلى الحكم ومطابخ صناعة القرار.. إلا أن هذه المشاعر ليست كل شيء ولا هي الموجّه المهم والفعّال للمواقف السياسية، إنما هي كالزيت الذي يؤجج ما تثيره السياسة من حرائق. وخير دليل ضربه ساسةُ العراق بعد ٢٠٠٣، فتحريك المشاعر والنزعات الطائفية كان لأسباب سياسية.. والسعودية نفسها دعمت الرئيس اليمني علي عبد الله صالح المحسوب على الزيدية الشيعية ضدّ القاعدة الحركة المتطرفة السنية لسنوات قبل بروز الحركة الحوثية.

على الأقل هذا ما يعتقد به الكثير من المعنيين بالسياسة وكتّابها، ويجدون ثمة أسبابا عديدة للاقتناع بذلك. وأهم ما قيل فيما يتعلق بالسعودية من هذا الجانب أن الأنظمة الملكية العربية غالبا ما لا تكون مخلصة لأي مبادئ أو مُثُل عليا ترسم لها منهجا سياسيا خاصا، وهي أنظمة تُعلِي المصلحة فوق كل شيء آخر، وربما يعّد هذا جزءا من أسباب بقائها وقوّتها.

***

تسود تكهنات بأن الاجتماع المقبل لدول ٥+١ في بغداد لمناقشة الملف النووي ستتمخض عنه نتائج مهمة، وقد تجري صفقة بين إيران والغرب تتنازل فيها الجمهورية الإسلامية عن بعض طموحاتها النووية بشكل يهدئ إلى حد كبير المخاوف الغربية، وهذا بلا شك لن يكون دون مقابل، ولعل المقابل الوحيد الذي يمكن تصوره يقع في إطار المصالح الاقتصادية بعد تضرر الاقتصاد الإيراني بفعل العقوبات الدولية.. اللافت في هذا الوقت هو التصريحات الإيرانية التي جاءت على لسان نائب الرئيس الإيراني محمد رضا رحيمي وقد تحدثت عن إمكانية اتحاد بين العراق وإيران، وأنهما

سيمثلان قوة عالمية كبيرة في حال اتحادهما.. هذه التصريحات لا يخطئ المراقب في الوقوف على مغزاها، فالواضح أنها تأتي لتؤكد تسريبات إعلامية غربية من أن اجتماع بغداد المرتقب حول الملف النووي سيشهد صفقة غربية ـ إيرانية تعطي من خلالها إيران بعضا مما تريده الدول الغربية مقابل رفع جانب من العقوبات الاقتصادية والاعتراف بدورها وثقلها في المنطقة والعراق، كذلك تشجيع الدول الإقليمية على التقرب من إيران، وتطمح إيران إلى أن يكون العراق شريكها الاقتصادي الأوّل مزاحمة تركيا وهي تعلم أن ذلك لن يحدث إن لم تُخَفَّف الاعتراضات والضغوط الغربية، الأمريكية تحديدا، على العراق.

قراءة أخرى يمكن طرحها وهي أن هذه التصريحات جاءت أثناء وبعد زيارة رئيس الوزراء المالكي، وليس من المستبعد أنه من حثّ الإيرانيين على إطلاقها لأجل محاصرة مشروع الفدراليات الذي طرحته بعض المحافظات الوسطى وهو مشروع يقال أنه مدعوم سعوديا، فبعد هذه التصريحات لا شك أن هناك مخاوف يجب أخذها جديا من أن جنوب العراق بعد الفدرلة سيتجه إلى الاتحاد مع إيران لتخرج المسألة من حيز القراءات النظرية «المغرضة» إلى الافتراض المنطقي المبرّر. وغير بعيد عن هذا أن تكون التصريحات رسالة إلى الأكراد ردا على تهديدات مسعود برزاني بالانفصال وللأطراف الإقليمية والدولية التي يمكن أن تؤيد مثل هذه الخطوة.

قراءة ثالثة لخلفية ودوافع تصريحات نائب الرئيس الإيراني ومفادها أن إيران ليس في وارد القبول بخطة تسوية تتضمن تنازلات عن حقها النووي، ولذا فهي تتوقع تشديد العقوبات الدولية عليها، وما يريد قوله رحيمي إن إيران تملك خيارات في المستقبل القريب لتخفيف العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية عبر البوابة العراقية مستبقا أي موقف غربي أكثر قوة، وهي أيضا بمثابة بالون اختبار لردود الفعل على الساحة العراقية التي تعصف بها أزمات سياسية تزداد تعقيدا مع مضي الوقت وغياب آفاق لحلول قريبة.

وعلى أية حال، وبغض النظر عن هذه القراءات المتباينة، هل هناك فرصة حقيقية مستقبلا يمكن تخيّلها لإقامة شكل من أشكال الاتحاد الاقتصادي بين إيران والعراق

ولنقل بكيانه الحالي؟ بمثل ما يطرح السؤال ذاته على خلفية تصريح نجل أمير الكويت حول طرح مشروع تكتل اقتصادي لشمال الخليج يضمّ العراق؟ ثم إن هذه التصريحات التي انطلقت من طهران والكويت هل جاء تزامنها بمحض الصدفة؟؟ هل هناك واقعية في مثل هذه الدعوات فضلا عن أن تكون أطروحة قابلة لا للتنفيذ بل للتفكير فيها أولا؟! أسئلة تبقى مثيرة لشهية التوغل في إعادة قراءة الواقع والتنبؤ بمستقبل المنطقة ككل..

يمكن القول إن الرقي بالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين العراق وإيران أمر طبيعي وستتطور هذه العلاقات لا محال بغض النظر عن الضغوط الأمريكية.. لكن أن تصل العلاقة إلى حدود أبعد كقيام تكتل اقتصادي أو اتحاد تكاملي بين الدولتين فهو أمر مستبعد حاليا وفي المستقبل المنظور، جزء كبير من معوقات هذا الاتحاد الاقتصادي بين بلدين يمتلكان كل سبل الرقي والتطور وثروات هائلة هي عوائق نابعة من إشكالية سياسية داخلية في العراق تضاف إليها إشكاليات العلاقة المتوترة حاليا بين إيران والعديد من الدول العالمية والإقليمية. أما العلاقة بين العراق والمملكة العربية السعودية فتبدو أنها مرهونة بتحسن العلاقات السياسية، والتبادلات التجارية حاليا لا تجري بصيغة رسمية بين الدولتين بل منحصرة بين التجار من الطرفين، كما صرّحت بذلك الحكومة العراقية في نيسان الماضي، مرجعة ذلك إلى المشكلات السياسية القائمة بينهما.

ولكن إلى متى تبقى هذه القطيعة وحالة التوتر بين العراق والسعودية؟ من المنطقي أنها لن تستمر إلى الأبد، العراق من جهته يملك الرغبة القوية فيما يتضح من مواقف وتصريحات مسؤولين وسياسيين لإعادة المياه إلى مجاريها مع السعودية، بيد أن الجانب السعودي يبدو متشددا وكأنه بانتظار حدث ما يغير الخارطة السياسية العراقية. أي أن السعودية تدرك أنها في النهاية لا يمكن أن تبقى في حالة لا عدو ولا صديق مع العراق. ولا بد لها من العودة إلى تطبيع علاقاتها، وسيحتل الجانب الاقتصادي الأولوية..

افتراض أن تتطور العلاقة بين الدولتين إلى مرحلة متقدمة كالتي بين دول الخليج

عبر المفتاح الكويتي الذي وضع نفسه على الطاولة العراقية مؤخرا لأسباب تبدو غامضة بعض الشيء في هذا التوقيت، افتراض ممكن أن يتحوّل إلى واقع. وإذا ما أُستبِعدت فرضية نشوء أواصر علاقة قوية بين العراق والسعودية فإن علاقة العراق بمجلس التعاون الخليجي تملك فرصة أوفر عبر جهود كويتية، الأمر الذي يمكنه إحداث تعاون عراقي سعودي.

إن الحديث عن تكتلات اقتصادية في منطقة الشرق الأوسط سيأخذ حيزا من الاهتمام إذا ما كتب القدر لهذه المنطقة تجاوز اضطرابات الراهن وتبعاته، وطي قضايا إشكالية كالملف النووي الإيراني وما لذلك من نتائج إيجابية، واستقرار سياسي يلفّ الوضع العراقي، وظهور نظام ديمقراطي في سوريا بعيدا عن دكتاتورية البعث وديمقراطية السلفيين الثورية! عندها فقط يمكن لشقّي التفاحة التي يتحدث عنها نائب الرئيس الإيراني أن تلتئم اقتصاديا وتتدحرج على ضفّتي البترول في الخليج عبر مشروع الكويت الذي يرنو صوب الشمال ما يفتح الباب بعد عقد أو عقدين للدفع بأطروحة تكتل اقتصادي أكبر سيكون حاجة ملحة للجميع، وعندها ربما تتهيأ ظروف مناسبة لولادة مارد اقتصادي عالمي يضمن للدول الخليجية البترولية أنها لن تعود إلى صحراء ما قبل النفط..وعندها قد نشهد حقا أعظم إنجاز في تاريخ البشرية..!!

مجرد تخيل ذلك الآن يعني أنك تفكر في خرافة لا يمكن أن تكون واقعا.. تماما كما تخيلها فيكتور هيجو ذات يوم..حول أوروبا الموحدة.

٢٠١٢\٥\٢

العراق وفرصة العودة إلى الساحة العربية

خسرت أرض السواد دورها لمراحل وفترات مختلفة من التاريخ، والحديث عن خسارة الدور تبرره صناعة التاريخ في هذه الأرض وانبلاج أولى الحضارات الإنسانية، فكان العراقيون أصحاب أول دور عالمي إنساني حين كانت أدوار الآخرين لا تتعدى مصارعة الحياة في مدينة على بحر أو واحة ضائعة في صحراء، أو قبيلة في أعماق الغابات. الوضع هنا كان مختلفا وكان من المنطقي أن يستمر مختلفا ببروزه وتأثيره وحضوره المتفاعل مع الآخر. وبعد سيادة الهيمنة لإمبراطوريات شرقية وغربية اختفت أرض ما بين النهرين وأصبحت أحيانا أقرب إلى الأرض الحرام في جبهة معارك طاحنة. وبدخول الإسلام إليها فتحت الثروات العراقية المادية والثقافية عبر الحامل الاجتماعي لإرث البلاد العريق الأبواب أمام بداية حقيقية ومنطلق ثابت باتجاه صيرورة الحضارة الإسلامية، بل إن المؤكد هو لولا العراق لما كان للحضارة الإسلامية أن تنجز شيئا ذا أهمية، إذ أن روح أية حضارة والمقومّ الأساس لها هو التدوين وهو ما كان في العراق كجزء من الثقافة الاجتماعية لأهل البلاد، الأمر الذي جعل مدارس اللغة تظهر لأول مرة في البصرة والكوفة ثم لا تذهب المدرسة الوسطية اللغوية بعيدا عن العراق فاتخذت بغداد مكانا لها. وقد ساعد على نشوء هذه المدارس وانتشار الحركات الدينية والثقافية الأدبية هو وجود الورّاقين، ولمن يجعل الكتاب لا الكتابة فاصلا بين مرحلة ما قبل التاريخ وما بعده فإن العراقيين يكونون قد صنعوا التاريخ مرتين.

منذ انتقال العاصمة الإسلامية إلى الكوفة وحتى بغداد في ذروة إشعاعها ومركزيتها العالمية كان العراق بالنسبة للعرب المسلمين رمزا حضاريا وثقافيا ودينيا، فهو يحتوي على عاصمة الإمبراطورية الإسلامية من الصين إلى اسبانيا وهو منبع

ظهور وحراك الفرق الفلسفية والكلامية وكبار الأدباء والشعراء وهو أيضا موطن إقامة أغلب زعماء المذاهب الدينية والشيوخ المعروفين لطوائف مختلفة.. ولأن هذا الرمز كان قريبا من قوميات أخرى وتحديدا الفرس والترك، وتدخلهما أكثر من مرة تبلورت النزعة القومية وتوطدت في الوعي العربي وقد ساهمت في ذلك ظروف وعوامل عديدة لا مجال لذكرها.

إذن فالعراق يمثل للعرب عمقا تاريخيا وحضاريا ودينيا، ولكن بعين تقرأ التاريخ من خلفية سياسية ـطائفية للأسف. فالعراق مطلوب عربيا بما يمثله من رمزية في التاريخ وكملك صرف لصاحب كرسي الخلافة التي رسخها حكم الأقلية والثقافة العنصرية والطائفية لحزب البعث البائد. وهنا تكمن المعضلة في أن أغلبية الشعب العراقي لا ينظر إلى بلده من الزاوية التي ينظر إليها العرب شعوبا وساسة. وقد اتضحت هذه المشكلة بعد سقوط النظام واحتلال العراق من قبل القوات الأمريكية. وليس خفيا أن العراق وجد صعوبة كبيرة في عودته إلى أحضان العلاقات الطبيعية التي كانت سائدة قبل غزو الكويت، أمام رفض حكومات لدول مؤثرة مثل هذه العودة وإصرارها على عزل العراق بوضعه الجديد والمعادلة السياسية التي تبدو بالنسبة لتلك الدول غير مقبولة. فيما بقي الشارع العربي متناغما مع موقف تلك الحكومات والأنظمة بدوافع طائفية لا يجد ثمة كاتب الآن حرجا في ذكرها. خاصة وسط احتمالات لا يتردد الكثير من المراقبين للتطورات العربية اليوم من القول إنها تنبئ باصطفافات ومواجهات طائفية لا يعرف أحد نتائجها بالضبط. لكن هذه التطورات نفسها ومن جانب آخر حركت الموقف الساكن والمألوف منذ ٢٠٠٣ لصالح العراق، والذي بات يُقرأ على أنه يمثل حركة ظرفية قد لا تعود بعوائد كبيرة مستقبلا مع أنها تمنح العراق حاليا فرصة استغلالها بشكل أمثل على الأقل لتحديد النتائج السلبية المتوقعة بعد الربيع العربي.

فهذا الربيع الذي اضطر بعض المثقفين العرب إلى تخفيف لهجتهم وإن بقي عدد غير قليل منهم يكيلون الأمور بمكيالين مختلفين. وربما من نتائج ذلك عودة العراق إلى اتحاد الأدباء العرب الذي وصف طوال السنوات الماضية المثقفين العراقيين في داخل

البلاد بأنهم كتاب ومثقفو احتلال ساعدهم على ذلك بعض المحسوبين على العراق من مثقفي وكتاب الخارج الذين كانوا يطبلون لرأس النظام المقبور، والذين فرّطوا بقدسية الانتماء لأجل مصالحهم الشخصية وقناعاتهم الخاوية وأوهامهم وعُقدهم ولا يشعرون بمعاناة العراقيين في وطنهم والسبب إما أنهم طائفيون بامتياز أو من بقايا جوقة العفن البعثي والصدامي، وقسم آخر منهم ناقم على كل شيء لأن الأمور لم تجر على هواه ومن أمثال هؤلاء الشاعر سعدي يوسف الذي أعلن تبرؤه من العراق بلدا وشعبا، وكال كلمات قاسية بحق العراقيين.. وهي التصريحات التي صدرت ويا للمصادفة في الوقت الذي كان الشاعر الكبير مظفر النواب يطأ أرض بغداد ويستحم بظلالها من وعثاء السفر الطويل..! مع أن النواب عانى من صروف الأذى الجسدي والنفسي ما لا يقارن بحجمه ما كان لسعدي يوسف! لكنه ختمها بمسك وختمها سعدي بالحنظل والصاب والموقف اللا أخلاقي تجاه وطنه وشعبه.

أما على مستوى الحكومات فإن بعضها اضطرته التحولات التي لم يتوقعها إلى تغيير سياسته وأصدر أوامره لقنواته الإعلامية بانتهاج سياسة جديدة في تغطية الأخبار العراقية والنظام السوري هو المثال الأبرز هنا، وكذلك في مصر رغم عدم وضوح الصورة ولعل التغطية الإعلامية المصرية للحدث العراقي أصبحت اقل هدوءا بفعل تحرر الوسائل الإعلامية من سلطة النظام.

أما أنظمة الخليج وعلى رأسها السعودية فقد خطت خطوة أخرى إلى الأمام في سبيل التهيئة لما يناسب النتائج التي تحتملها، فعمدت إلى توسعة مجلس التعاون ليضم الأردن الذي في حال لعبه دورا معينا ينتج عنه حرمانه من النفط العراقي فسيكون مصدر التعويض جاهزا، ومن جهة ثانية توغلت اليد السعودية في الشأن العراقي فراحت تشجع على انفصال العرب السنة في إقليم خاص بهم، والحقيقة أن كل ذلك مبني على انتظار لحظة انهيار سوريا ومجيء البديل الإسلامي المتقارب والحليف للسعودية وقطر.

هذه التوقعات القاتمة التي طرحت من قبل المتابعين قد لا تعني بالضرورة أن العراق عاجز عن التخلص من وضع يكون فيه ضحية اللعبة الإقليمية وساحة لتصفية الحسابات،

كما لا يعني عدم وجود إمكانية لأن يعيد لنفسه دوره وثقله في المنطقة. ففي حال افتراض أن الأزمة السورية قد تطول بطريقة تشير الدلائل الآن إلى أنها ستكون أطول بكثير مما جرى ويجري في لبيبا، عندها ستضطر أكثر من جهة إقليمية إلى إعادة حساباتها.

ولعل ما جاء من تطورات على صعيد الحراك الدبلوماسي العراقي مؤخرا باتجاه سوريا يمثل مفتاحا مناسبا للولوج إلى لعب دور من شأن تثبيته أن يتلافى العراق عواقب أية متغيرات يجري النظر إليها اليوم كونها متغيرات وتطورات غير مريحة قد تتسبب بالكثير من المشاكل. فكما نقلت وسائل خبرية إن الولايات المتحدة كلفت الرئيس العراقي جلال طالباني بمحاولة استغلال العلاقة الجيدة مع الأسد لإقناعه بإصلاحات سياسية في بلاده تسهم في تقليل الاحتقان الحاصل.. وقد تم ذلك عبر السفير الأميركي الأسبق زلماي خليل زاد الذي صرح بأن الرئيس طالباني سيستحق جائزة نوبل للسلام إن قام بهذه المهمة ونجح فيها. لكن الطالباني أوفد عادل عبد المهدي الذي يتمتع هو الآخر بعلاقات وثيقة مع الرئيس السوري. فيما سبق لعبد المهدي أن حاول التخفيف من حدة التوتر في البحرين عبر زيارتين لكل من تركيا والكويت.

تبدو هذه مقدمة جيدة لدبلوماسية عراقية نشطة تمنح العراق ثقلا وتأثيرا في المنطقة، ولا ننسى أن مفتاح ذلك هو توطيد العلاقات مع كافة دول الجوار العربية وغيرها. بما يجعل من إمكانية أن يكون له ثقل خارج المألوف تاريخيا. إذ إن ما كان مألوفا عن العراق منذ قرون عديدة وانتهاءً بتشكيل البريطانيين لجغرافيا الدولة العراقية الحديثة في العشرينات ثم ما تلاها حتى عام ٢٠٠٣ هو أنه البلد الذي يستمد ثقله من قوته العسكرية، فلم يحظ العراق ثقلا بغير السيف والقوة.. بدءا من العصر الإسلامي الأول حين وصفه الخليفة عمر بـ (جمجمة العرب وكنز الإيمان ومادة الأمصار ورمح الله في الأرض).. وبعد فتح العراق حيث صار بوابة لفتوحات عديدة باتجاه وسط آسيا حتى الهند. وبعد انهيار السلطة السياسية العباسية دخل العراق في عصور اضطرابات عنيفة، ليعود ثقله عبر اندلاع أول ثورة في المنطقة ضد المستعمر البريطاني اتخذت الكفاح المسلح من قبل الجماهير في عموم المدن العراقية، سبقتها ثورات عديدة

ضد الحكم العثماني. ثم حضر الدور العراقي في المعادلات الإقليمية من خلال القوة العسكرية أيضا أثناء الحرب مع إسرائيل والدور الذي لعبه الجيش العراقي في الدفاع عن دمشق ومنع سقوطها.. ولينتهي الثقل العسكري العراقي في حرب طاحنة مع إيران بدفع وتشجيع من أنظمة عربية بالإضافة إلى الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة التي دعمت نظام صدام حسين آنذاك. رافق ذلك أن كان للعراق دور في قضايا المنطقة العربية كما في لبنان وعبر القوة المسلحة أيضا ولكن غير المباشرة حيث كان نظام صدام حسين يدعم كتائب العماد ميشيل عون بالسلاح والعتاد. بعد انتهاء الحرب مع إيران عام ١٩٨٨ حاول النظام السابق أن لا يحصر ثقله بقوته العسكرية التي بناها بسرعة فائقة لتنهار بذات السرعة.. فحاول في قمة بغداد ١٩٩٠ أن يعزز حضورا في الجانب الدبلوماسي ولكن بمنطق متعالٍ مستوحى من قدراته العسكرية بالمقارنة مع الدول العربية المجاورة له. وسبقتها محاولة تعزيز ثقل اقتصادي عبر ما عرف بمجلس التعاون العربي الذي ضم العراق والأردن ومصر واليمن الذي تأسس في شباط ١٩٨٩. لكن نزعة النظام الجنونية وعقليته المريضة قادته إلى التعويل في حل مشاكله كالعادة على القوة العسكرية، فاجتاح الكويت في آب ١٩٩٠ وعندها انتهى الدور العراقي في المنطقة منذ ذلك الوقت..

ملابسات ما بعد ٢٠٠٣ معروفة، فقد عُزِل العراق وفقد ثقله في المعادلة الإقليمية، ولكن مع وجود نظام جديد وقطع مراحل مهمة في بناء العملية السياسية وتثبيت الديمقراطية وطيّ صفحة سياسات النظام السابق التي جرت الدمار على الشعب العراقي فإن ثقل العراق ودوره لم يعد ليعتمد على مبدأ القوة العسكرية، بل تُفتح أمامه أبواب جديدة على الصعيدين الدبلوماسي والاقتصادي. ليكون بذلك شأنه شأن دول مؤثرة في العالم عبر ثقلها الدبلوماسي وقوتها الاقتصادية وهذا ما يعوّل عليه العراقيون اليوم... ولنا أن نتفاءل وحسب.

٢٠١١\٨\٢

النجف في مرمى التشدد السعودي

في كرة جديدة وعلى لسان خطيب سعودي ينتمي إلى المؤسسة الدينية السعودية يعود الخطاب ذاته ليشغل وسائل الإعلام وليقتات على نفاياته التي تزكم الأنوف جميع في نفوسهم أمراض تبدو عصية على المعالجة من حمّى الطائفية وهستيريا التكفير وزيادة كمية القيء للدعوات التحريضية لشق الوحدة الإسلامية التي تكاد تصبح لفظة بلا معنى يذكر وسط مثل هذه الترهات وما يتفرع من ذلك كله ضمن انعكاساته على الساحة العراقية حيث لم تكد تلملم جروحها التي خلّفتها مرحلة الاحتقان الطائفي والتي أحتطب وقودها المتشددون وصب الأخوة الأشقاء عليه الزيت والنار وكل ما ساعد على اشتعاله وديمومته.. لم يكن ما قاله رجل الدين السعودي محمد العريفي بالأول من نوعه بحق المرجعية الدينية للشيعة في النجف والمتمثلة بآية الله السيد علي السيستاني فقد سبقته كلمات وخطب مماثلة كان أبرزها تصريحات عادل الكلباني إمام الحرم المكي الذي أفتى في أيار مايو من العام الماضي بأن علماء الشيعة (كفار)!!

منبر الجمعة والنعرات الطائفية

لعلها من المفارقات التي أصبحت مألوفة ومعتادة بعد تكرارها لعقود من الزمن أن يصبح منبر صلاة الجمعة منبرا لبث التفرقة وشحن العواطف المذهبية واستعداء الجماعات الدينية على أخرى خلافا لكل ما أجمع عليه علماء الدين الإسلامي من أن هذا الطقس المقدس والشرعي ما هو إلا مناسبة للتوحيد وتصفية النفوس. كانت خطبة العريفي تهليلا مزاجيا محتدما أفرغ الرجل من خلاله ما في جعبته من موقف السلفية المتعصب وبعيدا عن ما هو مكرور من اتهامات للشيعة وفبركة التاريخ وتزييفه يجذب

الانتباه أن موضوع الخطبة الأساس والنقطة التي ركزت عليها غير منقطعة عن ملابسات الأحداث السياسية في المنطقة وبالتالي فهي تبدو تعبيرا عن موقف متماثل بين المؤسستين الدينية والسياسية في السعودية وربما اختيار جمعة الرياض عاصمة السعودية دون غيرها كان له دلالة مقصودة.

لماذا النجف؟

المراقب للخطاب الذي يصدر من رجال الدين السعوديين المقربين من المؤسسة السياسية يسهل عليه التأشير لحقيقة أنه برغم كون الموقف المتشدد للمذهب الوهابي السعودي هو ضد الشيعة وعلمائهم دون استثناء إلا أن المرجعية النجفية تبدو صاحبة الحصة الأعظم من التهجم والطعن. وهو ما يدفع للتساؤل عن مغزى هذا التوجه للسعودية من المؤسستين السياسية والدينية؟ وما الذي يهدف إليه ليأتي بهذا الشكل الفج والمستهتر والمنافي لكل القيم الأخلاقية والأعراف السائدة بين الدول والشعوب؟؟

دخلت السعودية على خط الصراع علنا مع الحوثيين بدعوى تسلل عناصر حوثية إلى داخل أراضيها، ولم يكن ذلك مفاجئا فالموقف السعودي كان منذ بداية أزمة اليمن واضحا وما حصل هو الانتقال من الدعم غير المعلن رسميا إلى المعلن حد استخدام الجيش السعودي لكل أسلحته الأمريكية برا وجوا وبحرا. بدا للمحللين أن هذا التحول يجري وفقا لحسابات سعودية قائمة على أساسين الأول تأكيد الصراع المذهبي وتوسيع دائرته فهي كما الحكومة اليمنية تتهم إيران بدعم جماعة الحوثي من جهة ومن جهة أخرى، وهو الأساس الثاني، كانت ثمة محاولات لحشر القطب الشيعي العراقي عبر ادعاء فتح مكاتب للحوثيين في النجف. ويمكن قراءة الخطوة الأخيرة التي تمثلت بالتطاول على المرجعية الشيعية العراقية في معرض حديث العريفي عن الحوثيين لتصب كبديل للمحاولة السابقة بغية تصوير المواجهة كنوع من التحدي المصيري بين السلفية الوهابية المتزمتة والشيعة بشكل عام لتبرير وترسيخ التحرك الرسمي للسعودية. لكن وفق النظرة التحليلية لحيثيات ما جرى ويجري فإن الحسابات لا تقف عند هذا الحد، إذ

أن امتلاك الأغلبية الشيعية في العراق لثقلهم السياسي الجديد مثّل منذ اللحظة الأولى تهديدا تعاملت معه المملكة السعودية بجدية بالغة فهي تخشى امتداد رغبة الحصول على الحقوق المدنية إلى مواطنيها الشيعة. ولهذا فمن المرجح أن الزخم الإعلامي الذي تمارسه المؤسسات الدينية والرسمية في السعودية على خلفية رسم صورة حرب ضروس على حدودها الشمالية ضد الحوثيين أو حسب تسمية الإعلام السعودي «الحوثيين الشيعة» وليست مع جماعة محدودة ومستضعفة.. يأتي، هذا الزخم والاستنفار، لمحاصرة شيعة السعودية وحشرهم في زاوية الفئة المنبوذة واستعداء الشارع السعودي ضدهم وهو ما قد يعتبر تمهيدا لتحرك أمني لمصادرة المزيد من حقوق بسيطة لمواطني السعودية من الأقليات الشيعية هناك خلال الأشهر القادمة وصرف النظر عن أزمات الفساد وتبديد الثروة كما يشتكي السعوديون. وقد تعطينا بعض كلمات خطبة العريفي إشارة لهذا الجانب حيث أكد على خلو السعودية مما أسماه مظاهر الشرك وهي التهمة التي يُرمى بها الشيعة أثناء تأديتهم لبعض شعائرهم الدينية ومعتقداتهم المتوارثة عن أئمة أهل البيت النبوي وقال في خطبته أنه لولا يقظة الأجهزة الأمنية لرأى الناس من أفعالهم عجبا!! وعموما فإن مثل هذه السياسة القائمة على قطع الوشائج والعلاقات الدينية والإنسانية بين جزء من الشعب وشعوب أخرى لأسباب سياسية هي سياسة متبعة لدى النظم الاتوقراطية كما كان في عهد النظام السابق في العراق والذي أصبح فيه المواطن أمام خيار إثبات وطنيته بالتبرؤ أو إضمار أي مظهر من مظاهر التعبير عن انتمائه الديني خشية الوقوع في وصمة الخيانة والعمالة.

العريفي والساحة العراقية

يبدو لافتا للنظر هذا التكرار الذي لا يمكن القول بعفويته فالتهجم والنيل السفهي من المرجعية الدينية للشيعة العراقيين على وجه التحديد وقعت بشكل متكرر في السابق وتتسم بجدلية التوقيت الذي يسبق الانتخابات.. ورغم أن المرجعية الدينية لا سيما للسيد السيستاني تحظى باحترام وتقدير جميع العراقيين وليس الشيعة فحسب

إلا أنه لا يمكن إغفال كونها على أية حال العنوان الديني والروحي للشيعة، وقد يكون من الأهداف المقصودة إثارة بلبلة في الشارع العراقي ودفعه للتعامل مع العناوين العريضة التي كانت سائدة إبان فترة الاحتقان الطائفي الذي ألمّ بالبلاد. وكانت إساءات مماثلة قد انطلقت من منابر إعلامية قبيل الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٥ وتكررت حتى قبيل الانتخابات المحلية الماضية وهو ما أثار حيرة بعضٍ فيما ذهب بعضٌ آخر إلى أن ثمة مساعي لمطلقي هذه الإساءات بهدف زرع البلبلة وترسيخ واقع عراقي مفاده أن تصدي مكون معين لإدارة الدفة السياسية للعراق سيبقى مثيرا للقلاقل وعدم الاستقرار.

الإدانة جزء من اللعبة

جاءت ردود الفعل الشعبية والسياسية في العراق منددة بتخرصات الخطيب السعودي وسط هدوء المرجعية التي عوّدت العراقيين على حكمتها المتناهية في التعامل مع كهذا تصريحات غير مسؤولة. وعلى الجانب السعودي وبعد فترة صمت أطلقت بعض الجهات الإعلامية تغطيات خبرية نقلت تنديدا بما تفوه به العريفي وأن ما قاله لا يمثل رأي الحكومة السعودية كما قال عبد المحسن العبيكان المستشار في الديوان الملكي وألحت تلك التقارير على أن القيادة السعودية ترفض تلك التصريحات غير المسؤولة انطلاقا من المواقف الثابتة للمملكة إزاء أهمية تجاوز الخلافات الإسلامية ووحدة الصف وعدم النيل والإساءة لأصحاب الديانات المختلفة. لكن بعض المراقبين شككوا بذلك كون القضية تبدو كمناسبة مختلقة رتِّب لها مسبقا خاصة والعريفي مقرب من المؤسسة الحاكمة في الرياض، وأن الهدف يبدو إظهار القيادة السعودية بمظهر الاعتدال والوسطية في الوقت الذي تمارس القوات السعودية مجازر رهيبة بحق الحوثيين وسط سكوت مذهل من الجميع لكنها عززت من الصورة السلبية المرسومة للسعودية في أذهان شعوب العالم.

مجلة المشهد ٢٠٠٩

الفصل السادس

الربيع العربي

وانعكاساته على العراق والمنطقة

حوار الاعتدال والتطرف في مصر

بعد نجاح الثورة المصرية وظهور قوائم سوداء ضمّت الكثير من الشخصيات الفنية والإعلامية والثقافية فإن حجم التحذيرات والقراءات المتشائمة خفت إلى حد ما ربما من باب (التوبة) عن الانحياز لنظام مبارك، وفي محاولة للتناغم مع الرأي القائل إن أية ثورة لا بد وأن تفرز بعض الفوضى وفي مثل هذه الظروف يمكن طرح ما لا يحصى من المخاوف والقراءات التي قد تبتعد عن الواقع قدر ما تربك أو تزعزع ثقة الشارع بمستقبل تلك الثورة التي اشتركت فيها جموع هادرة يصعب فرز انتماءاتها. حد أن بلغت الاتهامات أحيانا التشكيك بنوايا أية تحذيرات يمكن إطلاقها في مثل هذه الأجواء المربكة من باب إبراز منقبة داثرة لنظام سابق وتبشيع نظام في طور التكوين. ولعلها في بعض تفاصيلها تشبه تلك اللعبة التي قامت في عراق ما بعد ٢٠٠٣ من قبل بقايا تدين بالولاء لصدام حسين وناقمة على الوضع السياسي الجديد. يزيد الحالة المصرية ما رافق ثورة ميدان التحرير من تحذير القوى الخارجية الغربية وعلى رأسها إسرائيل من عواقب الإطاحة بمبارك ومخاوف وصول الإسلاميين إلى السلطة. جوبهت تلك المخاوف أو بعبارة أدق التخويفات باستهزاء الشباب المتحمس ومعارضي النظام وأغلبية الشارع نتيجة لما تضمره من أبعاد سياسية تتعلق بحسابات الدول الغربية وموقفها من الإسلام بشكل عام والصورة النمطية التي تنظر إلى الإرهاب كواقع تفرزه أحكام وتشريعات وتنظيرات فقهاء الدين المسلمين وليس منحصرا بالجماعات المتطرفة التي أطلقت أمريكا نفسها يدها في أكثر من مكان بل وعملت على تأسيس ورعاية العديد منها وعلى رأسها تنظيم القاعدة الإجرامي.

الشارع المصري اليوم يعيش على وقع مخاوف حقيقية بعد انطلاق حملة السلفيين

لتطبيق نظرتهم الضيقة وترّهات قراءتهم المنحرفة عن روحية الإسلام وسماحته ومقاصده. فكانت بوادر تلك الحملة القيام بهدم الأضرحة والمزارات الدينية التي اعتاد المصريون على زيارتها والتبرك بها منذ قرون والتحذير من مد شيعي مزعوم. ثم جاءت بعض الحوادث التي لا زالت محدودة ومتفرقة تقع ضمن إطار إقامة الحدود الشرعية والتضييق على الحريات الشخصية بدعوى أن الدين عند الله الإسلام وأن الدستور المصري المعدل أقر بأن الإسلام هو المصدر الرئيس للتشريع. وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن هذه الحركات السلفية قد توسلت العنف في مطلع التسعينات في ظل النظام المخلوع ولم تميز في عملياتها بين المواطنين المصريين العاديين وغيرهم فهل لنا توقع سيناريو مشابه لما حدث في العراق أعقاب الاحتلال الأمريكي للبلاد؟ هل يفرض السلفيون أنفسهم عنصرا مثيرا للعنف المسلح في محاولة قسر المجتمع المصري على الأخذ بطابع وسلوكيات ومظاهر دينية محددة برغم تسامح هذا المجتمع وابتعاده عن التطرف تاريخيا؟

لا أبالغ في القول إن مصر هي أم دنيا التسامح وليس من طبائع المصريين التشدد والانكفاء على الذات. تاريخيا كان قيام الدولة الفاطمية المحسوبة على التشيع دليلا واضحا على نهج الاعتدال المصري الذي يشاء البعض لغرض ما أن يجعله نوعا من فقدان الشعور بالذات المصرية وهويتها أو غيرها من الأوصاف المخجلة التي لا تليق بأهل الكنانة. وربما كان لين المصريين سببا في نهب ثرواتهم على يد الولاة والأمراء في مراحل تاريخية عديدة حتى أنها في مرحلة الخلافة العباسية كانت بقرة حلوبا وحزينة مباحة لإمداد الجيوش وما يكدح في زرعه فلاحو مصر كان أمراء بغداد يبنون به القصور الفارهة. لكن يبقى تحوّل مصر من التسنن إلى التشيع ثم العودة إلى التسنن بطريقة أسلس على المستوى الاجتماعي من تحولاتها السياسية علامة فارقة في هذا البلد الذي أنتج مساره التاريخي المتقلب مذهبيا مزاجا نفسيا وسلوكيا اتسم بالاعتدال والوسطية طوال أغلب فتراته القديمة والحديثة. لهذا فاعتدال المجتمع المصري انعكس على نمط حياة المصريين حدّ أن تشظي اللغة العربية إلى لهجات متباينة اجتبى مصر

بواحدة من أرق اللهجات وأكثرها هدوءا وبقاموس مجاملاتي لا ينتهي عند حد أو وصف، فيما وجد الأقباط فرصة التعايش دون الكثير من المنغصات، وبطبيعة الحال فكل هذا لا يعني غياب المتشددين.

يختلف الحال بالنسبة للحركات المتشددة في مصر عن نظيراتها في العراق. إذ بغض النظر عن مبررات استخدام العنف تحت شعار الجهاد ضد المحتل فإن من غير الخفي أن مسببات هذا العنف وطابعه العام كان أكثر تعلقا بالتعددية الطائفية أكثر من وجود الاحتلال نفسه، وإن أسهم الاحتلال بجعل العراق قبلة المتعصبين والجهاديين من أماكن عديدة، مع أن هذا (الجهاد) المزعوم جعل جزءا من المكونات العراقية هدفا له. في العراق وجدت الحركات المتطرفة من القاعدة والمجاميع السلفية الإرهابية الأخرى حاضنة تنظر إلى وجودها وفاعليته كجزء من التوازن في معادلة سياسية و «عسكرية» في خضم صراع معلن على السلطة. الوضع العراقي إذن له خصوصياته واختلافاته البينة، فالصراع فيه بني على أساس تقاطعات حادة وفي أوج الاقتتال الطائفي كان قد أطيح واقعا بمشروع سبعيني انطلق من النجف والقاهرة تحديدا للتقريب بين المذاهب بقدر ما عرّى حقائق كانت مستورة تحت سطح الدمج القسري للهويات من قبل السلطة كما هو الحال في بعض الدول العربية الأخرى، وبنفس القدر ألقى بانعكاساته على الشارع العربي فنمّى فيه النزعة الطائفية بشكل غير مسبوق. أما الوضع المصري فليس من المتوقع أن يرقى لمستوى الصراع المكشوف وبنفس الأدوات العراقية. مصر في هذه الحالة ستكون مختبرا حقيقيا للصراع الفكري والإيديولوجي بين تيارين سنيين متطرف ومعتدل ولن تقف انعكاسات نتائج هذا الصراع عند حدود مصر مجتمعا وسياسة بل ستتعداه إلى بقية المجتمعات العربية خاصة التي تشهد أو ستشهد أوضاعا مشابهة لما حدث في مصر من تغيير سياسي للأنظمة الحاكمة.

من النقاط المهمة والمميزة هناك أن اللاعبين يمتلكان مساحة يتنازعان فوقها بطريقة مختلفة عن ساحة الحواضن العراقية. فالمجتمع المصري بأغلبيته سيكون محل التجاذب، ولطبيعة هذا المجتمع الأكثر انفتاحا من نظيره العراقي فإن إمكانية غلبة

أنصار الاعتدال هي الأرجح على خصومهم السلفيين الذين استمدوا قدرتهم في التأثير على بعض الشباب المصري نتيجة السياسات القمعية لنظام حسني مبارك منذ أول ظهور معلن لهم أواخر الثمانينيات. نقطة أخرى هي قدرة الطرفين على الحوار والتفاهم عكس الوضع بين قوى الإسلام السياسي الشيعي والسني من جهة وقوى التطرف كالقاعدة ومثيلاتها من جهة ثانية، إذ لا وجود لأية فرصة للحوار بين هذين الخصمين اللدودين. وإذا كانت إمكانية الحوار تقترح إمكانية الحل فإن مما يزيد فرص النجاح هو ابتعاد الطرفين عن خلفية الارتباط بالماضي السياسي للنظام السابق وهو أمر يجري على عكس الحالة العراقية، حيث تماهت تلك القوى المرتبطة بالبعث مع قوى التطرف السلفي من باب التلاقي على بعض الأهداف المرحلية ولتجاوز الوهن الذين أصاب الطرفين في مواجهة ما يعد عدوا مشتركا لهما.

على أن هناك من يشك تمام الشك في إمكانية أن يمثل الإسلاميون المعتدلون في مصر الحل المنتظر لمواجهة السلفية التي ستزهو بتحقيق ما تعده إنجازات مهمة على ساحات عربية أخرى كاليمن وربما ليبيا. وستجد داعما رئيسا لها يتمثل بالعربية السعودية، من الأمثلة على ذلك ما جرى في بعض الدول الأفريقية التي شهد فيها التيار السلفي المتشدد دعما هائلا من قبل المملكة السعودية ليكون ما حدث هو عكس ما هو منتظر إذ تمكن هذا التيار من مزاحمة التيار السني التقليدي الموصوف بالاعتدال واستطاع استعداءه على الأقليات الأخرى المذهبية كالشيعة والدينية كالمسيحيين. هذا مع أن المجتمع المصري خلال العقود الأخيرة ليس هو ذلك المجتمع المضروب به المثل في الوسطية والتسامح، فقد أشار المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية في ندوته شهر سبتمبر ٢٠١٠ إلى أن المجتمع المصري بدأ يفقد خصائصه التي ميّزته عبر التاريخ في الوسطية والاعتدال وأخذت مظاهر التطرف والاستقطاب والجرائم الغريبة بالظهور والتنامي حد أن ٣٠% من طلاب المدارس يمارسون أشد أنواع العنف في صوره المختلفة.

العلمانيون المصريون من جانبهم وعلى خلاف علمانيي العراق أكثر تنظيما وتماسكا وحسبت الثورة الشعبية لصالحهم باعتبارهم قادة التغيير، في حين تبرز المؤسسة

العسكرية التي حافظت على كيانها بعد غياب رأس النظام بعيدة عن اختراق العناصر المتشددة، هذا الاختراق الذي مثل عراقيا واحدا من أوهى نقاط الضعف التي سمحت للتنظيمات المتطرفة بتكوين خطوط متواطئة أسهمت في إفشال الكثير من الجهود الأمنية وانكشاف الخطط حتى ضمن أروقة أعلى المستويات في الوزارات الأمنية والعسكرية. والحقيقة أن اختراق كهذا أشارات بعض التقارير إلى وجوده حتى في زمن النظام البعثي الصدامي وتم إعدام ضباط كبار في الحلقة المقربة من صدام بعد انكشاف الخط الذي تشكل لإحداث انقلاب عسكري في التسعينيات كان ضباطه من المتدينين المرتبطين بالسلفية الوهابية التي شجع صدام حسين على وجودها بعد الانتفاضة الشعبانية وإبان حملته الإيمانية المدّعاة، وهو ما فسّر عودة النظام للتضييق عليهم أواسط التسعينيات وأصدر تعميما سريا بمنع انتماء السلفيين لحزب البعث. قبل أن يخفف من ذلك نتيجة تنامي دور المرجعيات الدينية في النجف وتأثيرها في المجتمع العراقي بصورة أكبر وأوسع من أي وقت آخر.

وعلى أية حال ففي خضم حوار مصري قد يمتد إلى سنوات بين الاعتدال والتطرف الإسلامي في مصر يتخوف الأقباط من أن يدفعوا لوحدهم الثمن، بوادر هذا التخوف تمثل بتفكير جدي بالهجرة خارج مصر إلى أوروبا واستراليا بعد حوادث متواصلة استهدفت بعض الشباب القبطي. والحقيقة أن الأقباط المصريين ارتكبوا خطأ فادحا بافتقادهم لحنكة الحوار والنقاش مع المسلمين، حيت لجأوا عبر أكثر من ستة مواقع الكترونية معروفة لها حضورها في الإعلام الالكتروني داخل وخارج مصر إلى تغليب لغة الانفعال والتعميم ولم يقصروا انتقاداتهم ونقاشاتهم الحادة مع المتطرفين السلفيين فقط. بل تجاوزا ذلك إلى عموم ما يمس العقائد الإسلامية وإن بلغة غير تبشيرية أفقدتهم تعاطف الكثيرين ما أشاع مشاعر لم يكن لها داع من الأساس في الوسط الشعبي. يطرح أحد الكتاب المصريين وهو الدكتور رضا عبد السلام صاحب كتاب انهيار العولمة الحاصل على جائزة الدولة عام ٢٠٠٣ رؤية متشائمة في حال استمرار حالة الاستقطاب بعد ثورة الشباب المصري وخاصة فيما يخص مستقبل المسيحيين

الأقباط، حيث يتوقع أن التمادي في المضي بالطريق المدمر الحالي سيؤدي إلى نشوب فتنة كبرى قد تنتهي بتقسيم مصر إلى دولتين مسيحية وإسلامية بتدخل أجنبي يتولى مهمة الفصل بين الطرفين.

على جانب آخر فقد ينجح الأزهر والإخوان المسلمون بعد انغماسهم بالعمل السياسي في تليين شوكة السلفية والحد من امتدادها في الشارع إن لم تلقِ حساباتهم السياسية بظلالها على إستراتيجيتهم وحراكهم، وربما حققوا سابقة فريدة في اقتطاف أول نموذج عربي بدون رعاية السلطة للحوار مع أصحاب الأفكار الدينية المتطرفة يختلف عن نموذج المناصحة السعودية القائمة أساسا على فكرة واحدة هي قبول ولي الأمر وعدم شرعية الخروج عليه دون المس بالركائز الأساسية للفكر الوهابي المتطرف الذي لا مانع من تصديره خارج حدود المملكة. وهنا بالذات يختلف نموذج الحوار بين إسلاميي مصر، فأي نجاح لهذا الحوار سيكون معززا لانطلاقة مستقبلية في تنمية حوار أوسع بين المذاهب الإسلامية المختلفة قد يبدأ بحوار مماثل بين السلفية في اليمن والطائفة الزيدية. هذه الرؤية المتفائلة بطبيعة الحال تصطدم بتشاؤم له مبرراته يرى أن المنطقة العربية مقبلة على مرحلة أكثر تشددا من السابق. ففي حالة الإخفاق أو تلاقي المصالح بين المعتدلين حاليا والمتطرفين الإسلاميين فلنا توقع أن المد السلفي سيحقق المزيد من المكاسب التي قد تعيد صياغة ذهنية عربية جاهزة لتقبل التطرف بعد سيادة شعور متوقع بالخيبة من التغير السياسي وبقاء الأزمات الاقتصادية لأن التحديات التي تواجه الدول العربية ومنها مصر على مستوى التنمية والارتقاء بواقع الطبقات الفقيرة تبدو تحديات صعبة وبحاجة إلى وقت طويل. وفي مصر على سبيل المثال حيث تعتمد على السياحة يبرز تحدي السلفية نفسها على هذا الجانب حيث تحاول الآن منع دخول السياح الأجانب إلى بلد لا يملك من الثروات الكثير سوى ما تدره السياحة عليه من موارد لخزينة الدولة.

٢٠١١\٤\١٢

الحوار والكراهية المقدسة

أظن أن القليل من يحتاج إلى الصبر في متابعة السجالات والمناظرات المذهبية على شاشات الفضائيات ومواقع الانترنت، نعم.. ذلك أن الجدل بين أصحاب المذاهب والأديان استهوى ويستهوي ملايين الناس خاصة في البلدان الإسلامية وليس بالأمر الجديد وإن تغيرت أساليبه وابتكرت له صيغ جديدة لجعله أكثر تأثيرا وإثارة في المتلقين. نجد اليوم شحنا طائفيا غير مسبوق ومن الأدوات المهمة فيه هي شاشات الفضائيات التي تكاثرت خلال السنوات القليلة الماضية وقد جاءت بخطاب طائفي صريح حدّ الخزي.. من حيث المبدأ فإن وسائل إعلام كهذه يكون السماح لها بتسميم أفكار وعقول المشاهدين بزرع الكراهية وإقلاق السلم الأهلي جريمة كبرى لا تقبل بها الدول الديمقراطية وحتى بعض الأنظمة غير الديمقراطية في العالم خارج المنطقة العربية، لكن يبدو أن الفكر السلفي رسّخ له حقوقا وامتيازات جمة لدى بعض أنظمة هذه المنطقة وبات أمرا مألوفا أن تفتح لها قنوات تنافح عن فكرها المتطرف المكفِّر للآخر علانية وبالتالي داعٍ إلى قتله وتصفيته.. وتصاعدت لهجة الطائفية والكراهية في هذه المنابر المسمومة بعد ما يسمى بالربيع العربي وميلها إلى تأييد مطلق للحركات الإسلامية والسلفية المتطرفة.

يكره الإنسان أشخاصا أو جماعات لأسباب مختلفة ولكن جميعها تحمل في طياتها بذرة لإمكانية التسامح والتراجع وتخفيف المواقف في حين لا مجال مع الكراهية المقدسة.. أي حين يصبح كره الآخر واجبا على المتدين مثل الصوم والصلاة تماما. إن الحوار والمناظرات لم ولن تأتي بشيء إيجابي جديد، بل هي في الواقع وسيلة إضافية لتعميق الخلاف وتأكيده وترسيخ مبرراته في وعي الأتباع. ما يجري من حوارات

تلفزيونية بين سنة وشيعة أو سنة سلفيين وسنة معتدلين فضلا عن ذلك النوع من البرامج التي تحاول الطعن في عقائد الناس لا ينتج سوى المزيد من تشبث كل طرف بأفكاره وآرائه..

الحوار المذهبي ـ المباشر وغير المباشر ـ لا يعتمد العقل بل النص، والنص ليس كله وحيا بل أغلبه قراءة لهذا الوحي، وبالتالي فأي نص مذهبي ينتمي إلى منظومة أوسع ويرتبط بعلاقات متشعبة مع أجزاء أخرى متعددة وذات مستويات مختلفة.. وكل ذلك يفهمه كل طرف بشكل مختلف وبالتالي ينتقض ما يُعرف بأسلوب «الإلزام» المعتمد على نصوص الآخر لنقض عقيدته، وهو يصطحب وهماً لدى كل طرف بأن بيت الآخر أوهى من بيت العنكبوت، وأنه سيجبره على «الهداية» سريعا فيما نحن نخوض جدالا عمره ألف وأربعمائة عام. إن من السهل التنظير للحوار الديني وفوائده ومبرراته وآدابه وأهميته وإلى غير ذلك بقدر ما يسهل وضع التراكيب والصيغ الإنشائية البليغة كي نوصل بعض الحقائق المعروفة سلفا للجميع أو نعيد طرحها بألفاظ مختلفة، ولكن في النهاية لا وجود لمحصلة نافعة وعملية.. في الحقيقة أن الحوار بين المذاهب أصبح من الماضي بشعاره التقليدي المتمثل بالتقريب والبحث عن المشتركات في العقيدة والفقه وما إلى ذلك وهو ينقلب أو يستبدل به حوار هدفه التفريق والإقصاء والتخطئة والتبديع والتكفير وغيرها، وفي أحسن الفروض قصارى ما يمكن السعي إليه اليوم هو إقناع أكبر قدر ممكن من المسلمين بقبول فكرة التعايش مع بعضهم الآخر واحترام حقه في الوجود لا أكثر، وهذا لا ينتجه الحوار الديني بل الحوار الفكري والثقافي.. ولهذا فآليات الإقناع بذلك لم تعد منحصرة بطرح الحجج والأدلة النصية التاريخية والشرعية لأن الأجواء الحالية لا تساعد على شيء من ذلك، بل بآليات أخرى تنتمي إلى السياسة والاقتصاد والثقافة العامة.

العراق..أي نوع من الحوار!

أسهمت التطورات التي شهدتها المنطقة منذ عام ٢٠١١ في عودة الحديث داخل

العراق عن العلاقة بين مكوناته الطائفية، وكيف يمكن للسنة والشيعة التعايش مع بعضهما وبناء بلدهما وعدم التأثر بما يجري من حولهما في المنطقة العربية. إن دولة أريد لها أن تتأسس على المحاصصة الطائفية هي دولة لن تنجز مشروع بنائها الذاتي ولن تتكامل صورتها المؤسساتية بسهولة، هناك العديد من الساسة يقيسون كل حركة وهمسة لخصومهم بمعيار التأسيس الذي وجدوا أنفسهم مرتهنين به، أي تلك الحدود الصارمة للحصص. لن يفلت هؤلاء من عقلية تجعل من المحاصصة شيئا خارق الحساسية إلى درجة أن اعتقال فرد من حماية أحد الساسة كفيل بإثارة أزمة تحتاج في بلدان أخرى إلى تضافر عشرات الأسباب لبلوغ درجتها التي تفتح كل احتمالات وقوع الكارثة. أولئك النفر من أفراد الحماية يفعل اعتقالهم في الشارع المعارض للحكومة ـ أو على الأقل في جزئه الأكثر قدرة على إرباك الأمور ـ ما لا تفعله سوى الجيوش المتأهبة لخوض الحرب، ليتأكد أي قدر من الحساسية الطائفية يمتلكها الشارع العراقي اليوم، إن المسألة الطائفية تثيرها وتتحكم بها السياسة وهو أمر مفروغ منه في العراق لكن السؤال هو لماذا عجز العراقيون بطائفتيهم عن بلورة شكل من أشكال الحوار التقريبي بين نخبهم الدينية بحيث يتم محاصرة الأفكار المتطرفة لدى أتباعهما وبحيث يمكن عقد الأمل على تقليل قدرة السياسة في التحكم بمجرى العلاقة بينهما خاصة وأننا سمعنا الكثير والكثير خلال سنوات العنف الضاري بأن محاربة الإرهاب تكون بالأساس عبر معركة فكرية وبرامج لإشاعة ثقافة الاعتدال والتعايش ومن البديهي أن الحوار أحد الأسباب الموصلة إلى ذلك لكننا لم نر شيئا منه ولا من تلك البرامج التي نعرف أن بعض مؤسسات الدولة بذلت بحجة العمل عليها أموالا طائلة ذهبت هدرا؟؟

الهروب من خلال ادعاء التعايش والتجانس الاجتماعي هو أشدّ الأجوبة نزقا واستخفافا بالوضع، اعتقد أن الجواب يكمن في أن هناك إدراكا عميقا بأن الحوار الديني لا ينتهي إلا إلى تعميق كل نواحي الخلاف ويؤجج المشاعر الطائفية ويزيدها رسوخا في وعي الناس وسلوكياتهم..وللأسف فهذا هو الواقع، لذا كان من الواضح أن الطرفين اتفاقا على أمر واحد هو اعتزال أحدهما الآخر وأن يكون حوارهما الوحيد عبر

السياسة أو بالأدق عبر السياسيين المُنتقَدين على أدائهم الوظيفي والمقدّسين من خلال رمزيتهم الطائفية، أي أننا في النهاية نعيش أشبه ما يكون بالهدنة. بالطبع لا مفر من الاعتراف بأنه على أقل تقدير يعد خيارا أفضل وصيغة معقولة لإدارة الخلاف من باب التسليم بأن الحوار الهادف إلى التقريب وما شاكل هو ليس فقط غير مجدٍ ولا ينتج أية ثمار بل سيسهم بشكل مؤكد في زيادة التوترات وتشجيع التطرف بدل تخفيفه ومحاصرته كما مرّ.. أي أننا بلغنا نقطة اللاعودة في الابتعاد عما يسمى حوار التقريب الإسلامي برغم وجود منظرين كثيرين له ما زالوا يمنّون النفس بأهميته وواقعيته، وإلا لوجدنا ولو بذرة حقيقية لمثل هذا الحوار في بلد عاش ويعيش على وقع خلاف طائفي وحساسية مذهبية لا سابقة لها في تاريخه المعاصر وبالتالي فهو أحوج ما يكون إليه كما يفترض..

هل الحوار عبث إذن؟

بشكل عام يعد الحوار مظهرا وفعلا حضاريا، كما لا شك في أنه مما دعا إليه الإسلام الحنيف وشجع عليه، ولكن هذه المقولة بالذات تكاد تنقض إلى حد كبير أهميته المتصورة لأننا طيلة أربعة عشر قرنا من التاريخ الإسلامي عجزنا عن إنتاج حوار مثمر، ولم نقرأ في هذا التاريخ أن المذاهب الإسلامية البارزة قد توسلت الحوار طريقا لفضّ نزاعاتها وتجاوز خلافاتها التي حلّت بالسيف والإقصاء والتهميش فقط، عدا بعض الجماعات الكلامية والفلسفية، وليس جميعها، التي تصالحت على أفكار وسطى وإن كان من خلال إفراز جماعة أو نحلة جديدة. فلم يحاور مذهب السلطة مذهب المعارضة كما لم تسعَ المعارضة لفتح حوار مع مذاهب السلطة.. هناك من يطرح تساؤلا أعمّ حول هل حدث في التاريخ لأي مجتمع أن أزيلت أسباب التوترات وتقاربت رؤى المذاهب الدينية بفعل الحوار؟ ويجيب إنه لم يحصل مثل هذا الأمر البتة، فالتوترات والصراعات التي أوجدتها الأديان والمذاهب أزيلت بفعل انتصار وغلبة أحد الطرفين على الآخر أو من خلال تحييد خارجي لهذه الأديان والمذاهب وهزيمتها جميعا كما حصل في أوروبا كمثال. هذا يعني أن حلنا الوحيد يكمن في قبول صيغة قلقة من التعايش والخضوع

لواقع أن العلاقة بين الطوائف المذهبية لن تقع إلا ضمن إطار وطني وإنساني.. ولكن تمسّ الحاجة هنا إلى مقدمات ضرورية لإنتاجه وصياغة ثقافة جديدة تحتاج على الأرجح إلى سنوات مقبلة بشرط تبلور فرصة لتحقيق ذلك.

نقول الحوار المذهبي غير منتج، ولنلقِ جانبا من الضوء على الأسباب التي تخص الفريقين الشيعي الذي يمثل الأقلية المذهبية التي تتعرض إلى ضغوط التشدد السلفي، والسلفية التي تتمدد غازية أرضا جديدة طالما شهدت اعتدلا معقولا للمذهب السني.. أعني تلك الأسباب التي تفقد أي حوار نراه قدرته على طرح نتائجه المرجوة من قبل دعاته.

الشيعة.. الضغط من الداخل

لنعد إلى تلك البرامج التلفزيونية وحوارات المواقع الالكترونية، فبالنسبة للمذهب الشيعي ثمة خصوصية تجعله يدفع ثمنا في أي حوار ومناظرة في مثل هذه البرامج العبثية التي نراها بين حين وآخر، إذ يمتاز التشيع بأن دائرته أحكاماً وممارسات تتسع باطراد وليس مردّ ذلك إلى الاجتهاد الذي يولّد بالضرورة آراء فقهية جديدة ومستحدثة فقط بل إلى خصوصية التشيع وأفكاره التي تعطي مجالا تطبيقيا واسعا للغاية، الأمر الذي تبدو معه بعضٌ من القضايا كأنها ليست من اختصاصات الفقيه وحده بعد أن ثبّت قواعده النظرية العامة في العقيدة والفقه، والتي يوظفها الجميع لاستنتاج العديد من الأحكام. وهو ما يبرز على وجه التحديد فيما يسميه الفقهاء بالمستحبات والمكروهات.. ودائرة الأولى أوسع بكثير من الثانية التي تشمل الطقوس المختلفة، خاصة وأن ثمة قاعدة فقهية توارثها المتأخرون تقول بالتسامح في أدلة السنن أي عدم التدقيق في أسانيد وحتى متون الروايات التي يستظهر منها حكم استحباب أو كراهة. لقد أدى ذلك بالفعل إلى ظهور أحكام ينتج أحدها الآخر ولا يوجد سقف تقف عنده فهي قابلة للتمدد من دون معرفة ما هو الحد الذي ستبلغ عنده الحدود المشروعة والمعقولة على الأقل، ولا يملك معها الفقيه المؤهل لإصدار الفتوى سوى إظهار أقل قدر ممكن من

الاعتراض أو التحفظ خشيةً من ردود الفعل ضده. وهو ما وضع بعض العلماء الشيعة في حرج مع خصومهم الذين يعدون سلوكيات العامة دليلا على تشريعها من قبل فقهائهم ومرجعياتهم. ولذا فقد ظهرت شكوى هؤلاء الفقهاء من الموقف الذي تضعهم فيه تصرفات العامة منذ السيد عبد الحسين شرف الدين مرورا بمحمد جواد مغنية وعميد المنبر الحسيني الشيخ الوائلي وليس انتهاءً بالسيد كمال الحيدري المنهمك بقوة في ساحة المناظرة المذهبية، والذي قال يوما إنه يمضي وقته أثناء زيارته إلى السعودية في الرد على فقهاء المذهب الوهابي بخصوص تلك القناعات والسلوكيات والتصرفات التي يأتي بها الناس العاديون فيتمسك بها الأخر دليلا على مخالفة المذهب الشيعي للثوابت والمفاهيم التي أتى بها الإسلام، برغم أن الكثير من المظاهر غير المقبولة التي اجتهدت العامة فيها ممنوعة في البلد الذي يمثل الشيعة رسميا اليوم، أعني الجمهورية الإسلامية في إيران، ومعروف موقف آية الله السيد علي الخامنائي تجاه الكثير من قضايا وظواهر كهذه. إن وفرة الطقوس الدينية عند الشيعة تجعل لفعل العاميّ أهمية كبيرة لدى الآخرين الذين لا يرون شرعيتها.. من هنا فإن الدفاع غالبا ما يبنى على النوايا والقصد التعبدي بعبارة الفقهاء.. وما دام الأمر يدور في إطار نية القربة والتعبد لله فسيكون من الصعب معالجته من الداخل ويتطلب وجود قدر كبير من الجرأة التي تعرّض صاحبها للاتهام أحيانا كثيرة.

السلفية وشمولية الأفكار

في الفكر السلفي اعتزاز كبير بالتاريخ، تمجيد وتقديس لشخوصه وتغاضٍ عن موبقاته وسجلاته السياسية المخزية التي تأطرت بالدين. والحقيقة أن مشكلة الفكر السلفي هو عدم قدرته على تقبّل مسألة أن يكون العصر الأول للإسلام مليئا بالتناقضات التي تحتاج إلى الكثير من العناء والتفكير والتحليل لهضمها وفك ملتبسات تلك المراحل التي تأسس خلالها هذا الدين وفرض هيمنته على الجزيرة العربية وما حولها. إن هذا الفكر يرفض أية حقائق ليست شمولية ولا يقبل أحكاما غير

عامة وصارمة على وجه ينسجم من خلالها التاريخ مع الدين، ذلك أن هذه الشمولية تقلل إلى أقصى حد دور العقل الذي لا يجب أن يحكم النص، لذا فإن أقل مخالفة هي مروق وكفر ويتعزز هذا حين يؤمن السلفيون بأن الدين في جوهره سلطة ولذا فهو لا يترك خيارات تذكر أمام الناس ومتى تترك السلطة خيارا لغيرها! قبل حوالي عشرة قرون كان القاضي عبد الجبار قد وجّه أكثر الاتهامات قسوة بحق الشيعة حيث وصفهم بالملحدين فقد أظهروا التشيع وهم من أعدى أعداء الإسلام. اليوم تجاوزت النظرة العدائية مقولة القاضي وأصبح التشيع أكثر خطورة من كل الأفكار والإيديولوجيات والأديان «الكافرة» الأخرى لدى السلفيين الذين يحققون نجاحات واضحة في اختراق الساحة السنية التي عرفت بالاعتدال لا سيما في ثلاث دول ذات ثقل حيوي هي مصر وسوريا بالإضافة إلى العراق.

إن الحوار مع السلفي يشبه الحديث مع الحائط ويسهل ملاحظة أن نقاشاتهم الحوارية ترتكز على مبدأ النقض لا الحل، وهو مبدأ هجومي لاذع يحاول حشر الآخر في زاوية الدفاع عن عقيدته وأفكاره، كما أن السمة الغالبة على ردودهم الجدالية هي توسّل كل فنون المغالطة المنطقية التي تجعل هدفها الأساس تحقيق الانتصار على الخصم بأية وسيلة مهما كانت غير شرعية ولا تمت لأخلاقيات الحوار الحضاري المنتج... فالمهم هو نجاح المحاور الدعوي في تحقيق أهداف دعوته.. وكم كان الأمر مخزيا ما فعلته إحدى القنوات السعودية بالدكتور حسن المالكي الذي استضافته للمناظرة حول قضية الصحبة والصحابة ولمّا بدا واضحا أن الرجل جاء مدججا بأدلته العلمية وأن الطرف الآخر يخوض في إنشائيات بليدة تم إنهاء البرنامج بطريقة الكاميرا الخفية!

الوحدة.. وشرطها الإلغاء

شعار الوحدة الإسلامية ظهر بقوة في القرن الماضي حاملا مضمونين ديني وسياسي، وفي الحقب الثلاث الأخيرة من القرن نفسه برزت بعض الخطوات تحت شعار التقريب بين المذاهب، وقد مثّل تطور الأحداث ومساراتها مفارقة لافتة

فدعوات التقريب رافقها بروز تدريجي للتشدد والتطرف وكأنها كانت في صميمها دعوات للتفريق والتخاصم المرير.. تبدو هذه الوحدة اليوم وكما كانت في مراحل عديدة سابقة ضربا من الأحلام والمثاليات التي تتنافر مع الواقع.. إن الإشكالية الكبرى تكمن في أن كل مذهب يرى أن شرط وحدة المسلمين هو إلغاء الآخر، إن العنوان المذهبي «السنة والجماعة» بحد ذاته يفضي إلى أن ينتهي واقع الأمة المسلمة إلى المذهب السني، فالجماعة ليست مجرد وصف لطائفة بقدر ما هو عنوان الأمة التي ستجتمع على إقامة الحكم الرشيد كما في المرويات السنية، وفي الوقت ذاته فإن المذهب الشيعي يضع نهاية مشابهة حيث إقامة الدولة التي يحكمها المعصوم عليه السلام.. والطرفان مع تأكيد ثقلهما المذهبي اليوم والثقة المتزايدة بقدراتهما باتا يريان أنهما في مرحلة التمهيد لدولتيهما الموعودتين، الأمر الذي ينبئ بمزيد من الصراعات والانقسامات التي ستفتت النسيج الاجتماعي لشعوب المنطقة وبروز التشدد وزيادة مناسيب الكراهية المقدسة بين أبنائها برغم الفرق الواضح بين دعوتيهما ومقدار قربها وبعدها من الدستور الإسلامي «القرآن والسنة».

٢٠١٢\١٢\٢٦

أمريكا وديمقراطيات الشرق الأوسط الجديد

لعل من أبرز التساؤلات التي بدأت تطرح نفسها: كيف يمكن لأمريكا استيعاب قوى شعبية صاعدة من حمأة الثورات الشبابية؟ وكيف ستتعامل هذه القوى التي ستركز على إرضاء الجيل الجديد بكل ما يحمله من حماسة واندفاع وشعور بالأنفة الثورية، فضلا عن الحركات الإسلامية التي ستتمثل بأحزاب يكون لها صوتها المؤثر والمسموع؟ هل سترضي الولايات المتحدة الحكومات الديمقراطية وتتمكن من إقامة تحالفات قوية معها كما كان الحال مع الأنظمة الدكتاتورية؟ أم أنها ستعجز عن ذلك لتؤكد أن ركائز السياسة الخارجية للولايات المتحدة تقوم على تحييد الشعوب واحتواء الحكام تحت وشاحها، لتدخل في حرب باردة جديدة لم تكن في حسبانها؟ ماذا بوسع أمريكا اليوم عمله للمحافظة على بعض أصدقائها المرشحين للسقوط؟ هل تبقى إسرائيل مصدر اللغط في معادلة العلاقات الأمريكية ـ العربية؟ أم سيتم التضحية بمصالح تل أبيب لصالح المصالح الإستراتيجية العليا للولايات المتحدة؟ كيف تُقرَأ جهود الحاخامات اليهود المبشرة بانقراض إمبراطورية أمريكا عام ٢٠١٥ تبعا لما يقال أنها نبوءة توراتية؟ هل يعكس ذلك خوف المؤسسة الدينية والسياسية في إسرائيل من مستقبل علاقتها مع الإدارة الأمريكية والتنبؤ بتراجع دورها بعد فقدان الحكام المخلصين للعلاقة معها؟

أمريكا في الميدان

تابعت واشنطن تطورات الأوضاع المصرية عن كثب منذ اللحظة الأولى، وبغض النظر عن تلك اللحظة التي بدت الولايات المتحدة إلى جانب الرئيس المخلوع حسني مبارك فإن موقفها أغلب وقت الثورة الشعبية كان عبارة عن رغبة بانتقال سلمي

للسلطة وعدم قمع المتظاهرين، وهو موقف أزعج الإسرائيليين. ثم تطور هذا الموقف إلى المطالبة بتنحي مبارك. وبرغم التخبط الذي أصاب المسؤولين الأمريكان في الأيام الأخيرة لتلك الثورة حد أن وكالة الأسوشيتد بريس نقلت انزعاج أوباما من تصريحات المتحدث باسمه روبرت غيبس المطالبة بسرعة التغيير. فإن الموقف الأمريكي في النهاية كان نتاج قراءة لا تقبل اللبس من أن مبارك في وضع حرج للغاية ويبدو أنه لن يقاوم ضغوط الشارع المصري لمدة طويلة.

وبقدر الوضع المحرج لمبارك كان الوضع الأمريكي لا يقل إحراجا، فالصمت لم يكن واردا عما يحدث في الوقت الذي تبدو فيه الخيارات محدودة سوى تأييد مطالب الشعب المصري. وأي موقف آخر سيزيد من انحدار مصداقيتها، هذا الاضطرار سينقلب إلى قاعدة تحكم مستقبل التعامل مع حكومات ممثلة ديمقراطيا لشعوبها إن أرادت أمريكا تعزيز هذه المصداقية، ولكنه يستدعي تغييرا إجماليا للسياسة الخارجية بصورة لا يمكن تخيّلها على الإطلاق. تصريحات هيلاري كلنتون التي صرحت بها لقناة العربية السعودية كانت تشير إلى صدمة ميدان التحرير حين قالت إنه لم يكن أحد يتوقع نهاية نظام حسني مبارك على هذا النحو. إلا أن تغييرا أمريكيا يديم لحظة استرضاء الشعوب العربية ويطابق بين الشعار والموقف الأمريكيين يعني واقعا نهاية العهد الأمريكي وانحسارا مخزيا لنفوذها. وهو أبعد الخيارات عن الرؤية الإستراتيجية لواشنطن. فالنفوذ الأمريكي لا يُفهم من قبل دوائر صناعة القرار كونه حالة من توازن العلاقات والمصالح مع الخارج بقدر ما يعني تغليب المصالح وفرض الرؤى والتأثير في القرارات السيادية بدرجة تكفل مستوى نفوذ مطمئن بموازاة نفوذ دول أخرى تصارع الولايات المتحدة في العالم اليوم. يزيد الوضع سوءا أن ذلك يحدث في منطقة الشرق الأوسط حيث إسرائيل المتعهَّد بحمايتها وإيران المتعهَّد باحتواء طموحاتها الإقليمية.

لهذا يبدو أن مستقبل العلاقة الأمريكية مع الديمقراطيات الجديدة في الشرق الأوسط سيكون مستقبلا صعبا للغاية. لكن تبقى ثمة فسحة للولايات المتحدة تنعش بعض آمال البقاء والتعامل مع خارطة غير متوقعة للوضع السياسي العربي.

ديمقراطيات الشرق الجديد

ترتهن صلاحية بقاء العلاقات الأمريكية وتأثيراتها على الساحة العربية بعد التغيير الجارف في مصر على وجه التحديد بصعود قوى علمانية غير قومية، على الأقل يعتبر هذا الفرض مقبولا من وجهة نظر مبدئية. يرى ريموند إبراهيم في مقال نشرته مجلة ريفيو ناشيونال الأمريكية في عددها قبل الأخير والتي تعكس رؤى التيار الأمريكي المحافظ أن على الولايات المتحدة أن تقوم بكل ما ينبغي القيام به لرؤية أن هذه الثورة ـ الثورة المصرية ـ ستؤدي إلى مجتمع علماني. ويضيف ريموند وهو مدير مساعد في منتدى الشرق الأوسط: «العلمانيون هناك، وبدون تأييد الغرب لهم سيسيطر الإخوان المسلمون على مصر بسبب الغياب. وإذا ما حدث ذلك فان الشرق الأوسط سيهتز كما لم يحدث أبدا في العصر الحديث». ولكن السؤال ما الذي تقوى الولايات المتحدة على القيام به فعلا في وضع أكثر تعقيدا بالنسبة لها مما كان عليه في عهد مبارك؟ وفي حال كانت هناك قوى علمانية مستعدة للتعاون مع واشنطن فإن هذه القوى لا يبدو أنها قادرة على السير خلافا للشارع المالك لشرعية التغيير الذي حصل. إن طرفي العلاقة في نهاية المطاف لا يمكن أن يكون أحدهما إلا الشارع الشعبي. ورغم القول إن الثورة الشعبية لم يقدها الإسلاميون وتمثلت بالشباب ذي الميول العلمانية فإنه لا أحد بمقدوره الجزم بحقيقة حجم الإخوان على وجه التحديد. يعبر المحلل الإسرائيلي المدعو عميت كوهين في صحيفة معاريف عن مخاوفه من سيطرة الإخوان بالقول إن السيناريو الأكثر احتمالا بعد سقوط مبارك هو أن تفوز جماعة الإخوان بأغلبية ساحقة في أول انتخابات حرة تشهدها البلاد. ويبرر ذلك بأن عشرات السنوات من قمع المعارضة أبقت في الميدان تيارا واحدا قويا ومنظما هو الإخوان المسلمون. فيما تتسع دائرة القلق لدى رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست شاؤول موفاز الذي صرّح قائلا إن أهم ما تخشاه إسرائيل هو إمكان أن تأتي الاضطرابات التي تشهدها مصر بالإخوان المسلمين إلى السلطة، مؤكدا على القول: «مع التغييرات الجارية في لبنان والتي قوّت شوكة حزب الله يمكن أن تمثل هذه التطورات تحديا إستراتيجيا كبيرا لإسرائيل». بروز الإسلاميين في

مصر كإحدى القوى السياسية الفاعلة يُنظر إليه على أنه أقرب سيناريو يتوقع حصوله.

توقع صعود قوى مناوئة لأمريكا وإسرائيل أو عصية على التحالف معها لا يترك أمام الولايات المتحدة سوى استخدام أوراق الضغط المتاحة لديها، وتبرز المعونات الاقتصادية التي تقدر بحوالي مليار ونصف المليار دولار سنويا كواحدة من تلك الأوراق. يضاف إليها إمكانية أن تمارس دول حليفة لواشنطن ضغوطا اقتصادية على مصر كالعربية السعودية التي يعمل لديها أكثر من مليون مصري. والواقع أن افتقار مصر للموارد المهمة وسوء الأوضاع الاقتصادية بشكل عام سيجعل من الورقة الاقتصادية أهم ورقة للضغط على حكوماتها بغية إبقاء سياساتها ضمن الحدود المقبولة وغير المهددة لمصالح الولايات المتحدة وإسرائيل التي تستورد بدورها من مصر نصف احتياجاتها من الغاز الطبيعي. وبما أن الضغوط الاقتصادية تلقي بتأثيراتها المباشرة على المواطنين العاديين في بلد فقير كمصر لا يمتلك موردا سوى ما يجنيه من قطاع السياحة فالمحصلة هو مزيد من العداء بين أمريكا والشعوب العربية. وستغذي مثل هذه المواقف من التطرف وتصاعد مشاعر العداوة ضد أمريكا وإسرائيل الحليف الذي سوف تبرز قوة تحالفه مع الولايات المتحدة بعد تساقط الأنظمة العربية الحليفة لها في إعادة للمشهد إبان ذروة الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

الخوف ينتاب الإدارة الأمريكية والإسرائيليين من أن تلحق بحسني مبارك زعامات حليفة في بلدان أخرى كالأردن الذي يعيش وضعا متزعزعا بحسب وصف نيويورك تايمز. وما يجري حاليا في البحرين أثار مخاوف بالغة لدى الأمريكان، برغم ما بدا إعادة لموقف الإدارة الأمريكية أثناء الثورة المصرية حيث وجه باراك أوباما دعوة إلى حكام الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى تلبية تطلعات شعوبهم، فالحكومات لا تستطيع أن تحكم الناس بالإكراه ويجب أن تستجيب لتطلعاتهم، وإذا كنت تحكم في هذه البلدان فعليك أن تستبق التغيير بحسب قوله. وهو موقف يغيض الإسرائيليين إلى أبعد الحدود بحسب وصف الصحافة العبرية مع أنه ليس إلا خطابا استهلاكيا لا غير.

نهاية العالم ويأس إسرائيل

نظرة متفحصة في سيناريوهات نهاية العالم بحسب المعتقدات اليهودية تعود بقناعة مفادها أن سيناريو لحظات العالم الأخيرة بحسب تلك المعتقدات مجرد تعبير عن يأس من إقامة حكم يهودي عالمي لقلة اليهود وسط مليارات من البشر، حيث يرتكز الخلاص اليهودي على تدخل مباشر لإرادة الله تعالى بسحق وإبادة شعوب عديدة كنوع من الثأر والانتقام لشعبه المختار. وهنا ربما يمكن فهم ما يقوله اليوم رجال الدين في إسرائيل وحديثهم عن توقيتات باتت أكثر دقة من ذي قبل حول قرب نهاية العالم والتي تتضمن تعرض الولايات المتحدة الأمريكية لكوارث طبيعية تنهي وجودها وتتسبب بمقتل ما لا يقل عن ٢٠٠ مليون أمريكي وتختفي ثلاثة أرباع مساحة أمريكا بحلول عام ٢٠١٣ وأمر حدوث كارثة كهذه ليس مستبعدا بعد أن شاهد العالم تبعات الزلزال المدمر والمد البحري «تسونامي» على اليابان واقتصادها ومنشآتها النووية والمشكلة فقط بالتوقيت. هار عيتسيون وهو معهد ديني يتخذ من القدس مقرا له يؤكد حاخاماته أنهم عثورا على اسم أوباما ثلاث مرات في أسفار الكتاب المقدس، وأن أوباما كرئيس من أشراط قيام الساعة ضمن سياق يتصل بحرب يأجوج ومأجوج الواردة في كتب الأديان الثلاثة. هذه التنبؤات التي برزت في الإعلام الإسرائيلي خلال الفترة الأخيرة يراها العديد مجرد خليط من هلوسة دينية وأغراض سياسية، خاصة وأنها تتضمن حربا شرسة مع العرب تؤذي إسرائيل إلى حد كبير. وبمجملها تعكس خوفا يسكن نفوس اليهود المتطرفين من تغير موازين القوى في الشرق الأوسط. وقد استمدت هذه التنبؤات شيئا من المصداقية في الشارع الإسرائيلي بعد التطورات التي شهدها الشارع المصري والقلق من إمساك الإخوان المسلمين بالسلطة. محللون يرون أن إسرائيل قد تجد نفسها أمام خيار افتعال أزمة مع جيرانها العرب أو مع إيران وحزب الله إذا ما رأت وهي التي تشعر الآن بغضب شديد لموقف أمريكا تجاه الأزمة المصرية وتخليها عن دعم مبارك، أن مثل هذه الأزمة ضرورية لمنع الولايات المتحدة من الذهاب بعيدا في دعمها لحكومات عربية ديمقراطية تمثل شعوبها. وإبقائها في

الخندق الإسرائيلي بمواجهة العرب وإيران، والولايات المتحدة الآن بدت أكثر تحفظا في دعم الثوار الليبيين، فهي ربما لا تحبذ كثيرا بقاء القذافي خاصة بعد جرائمه الدموية بحق شعبه وصعوبة إرجاع العلاقات معه كما كانت لاعتبارات عديدة، لكنها في ذات الوقت ترغب بوقف زخم الثورات الشعبية في العالم العربي لأنها قد تؤدي في النهاية للإطاحة بأكثر حلفاء أمريكا إخلاصا لها. وسيكون خيارا مفضلا لدى إسرائيل ذاك الذي ينجح في إدامة حالة غير مستقرة للعلاقات الأمريكية العربية وبما يقترب من حرب باردة تقي إسرائيل من تبعات المتغيرات الكبيرة المتوقعة في المنطقة.

٢٠١١\٣\١٨

مستقبل الملكيات العربية..الحتمية والخيار

لم يشمل الربيع العربي الأنظمة الملكية ولم تعانِ من اهتزازات مؤثرة خلا حالة مملكة البحرين وحراك مطلبي للإصلاح بشكل محدود في المملكة الأردنية ومثلها في المغرب الذي استبق ملكها باقي أعضاء النادي الملكي العربي بإجراء إصلاحات واسعة على الدستور مؤخرا حولت المغرب إلى شبه ملكية دستورية وإن بقيت صلاحيات كبيرة بيد الملك.

السؤال الذي أخذ يتردد كثيرا منذ فترة خاصة بعد انضمام المغرب والأردن لمجلس التعاون الخليجي ليجمع الملكيات العربية كافة في إطار تعاوني واحد غير مسبوق، هو: هل يشهد العالم العربي ثورة شعبية تزلزل عرش نظام ملكي على غرار ما حصل ويحصل مع ألأنظمة الجمهورية في خمسة بلدان عربية؟ وهل من شك فيما لو حصل ذلك أن تبدأ سلسلة إسقاط الملوك والأمراء أسوة بأقرانهم رؤساء الجمهوريات الخمس؟

مراقبة الأوضاع وأحوال الشعوب في البلدان العربية ذات الأنظمة الملكية لا يوحي بأن هناك فارقا كبيرا بينها وبين الأنظمة الجمهورية، بل لا فارق أصلا.. فالاستبداد هو طبيعة وسياسة الأنظمة العربية ملكيةً وجمهوريةً مع شعوبها، والحكام في هذه الدول جل همهم هو دوام كراسي الحكم وإتخام جيوب عائلة الملك أو الرئيس بأموال الشعب، ومصادرة كل الحقوق المدنية للمواطنين.. وكما هو نفوذ أولاد السيد الرئيس وحاشيته وأزلامه وعشيرته فإن أولاد الملك وحاشيته وعشيرته ليسوا أقل نفوذا من أي وزير أو حتى رئيس وزراء. لكن هذه المقارنة السابقة عربيا ومع قليل من التأمل لا تساوي بين النظامين بشكل تام.. ذلك أن الجمهوريات التي ولدت بعد حركات التحرر الوطنية أو الانقلابات العسكرية تخلت عن كل القيم الأساسية لقيام

الجمهوريات ـ ولا ننسى أن أغلبها أطاح بأنظمة ملكية ـ فأصبحت شكلا أو توليفة غريبة مبتدعة لنظام أسماه الروائي واسيني الأعرج بالجملكية، وهي نتاج أسوأ ما في الجمهورية وأسوأ ما في الملكية خاصة مبدأ التوريث، واسماه البعض بالجمهورية الملكية حيث يرث ابن الرئيس والده بعد أن يخلي الموت كرسيه. لهذا فنظام الحكم الجمهوري العربي هو نظام خادع، أكثر بشاعة من الملكية وأورثت سياساته وممارساته الاستبدادية سخطا لدى الجماهير أكثر من الأنظمة الملكية التي يشفع لها أنها تتناغم مع الموروث الثقافي والفكري والديني للعرب، وبنيتهم النفسية ومزاجهم البدوي. ويبدو لي أن تاريخ لبنان على سبيل المثال في العصر الحديث يعتبر نموذجا للدارس في تلمس الميل العربي الإسلامي نحو الملكية بالمقارنة مع المسيحيين الذين كانوا في وقت ما يشكلون الأكثرية في هذا البلد البعيد نسبيا عن البداوة، علما أن أغلب مسلمي لبنان ينحدرون من قبائل نزحت من وسط الجزيرة العربية بعد فتوحات خالد بن الوليد للحد من النفوذ البيزنطي. حتى أنه في ١٩٢٦ حين أنشأ الفرنسيون الجمهورية اللبنانية رفض مسلمو لبنان ذلك الاستقلال لأنهم تمنّوا الالتحاق بالمملكة العربية للأمير فيصل. ولا غرابة في ذلك فالعرب منذ قيام إمبراطوريتهم الإسلامية تعودوا وألفوا نظام حكم ملكي يحكم باسم الدين، منذ العصر الأموي وحتى سقوط الدولة العثمانية.

النظام الملكي والنظام الجمهوري نظامان سياسيان مختلفان جوهريا تتم من خلالهما إدارة حكم الدولة عبر آليات خاصة بكل واحد منهما. والنظام الملكي من أقدم أنظمة الحكم قائم على أساس الوراثة حيث ينتقل الحكم من الأب إلى أكبر أولاده سنا على الأغلب أو من يوصي به.. ولن تخرج العائلة المالكة من الحكم إلا بثورة كاسحة تزيل كل أركانها وقوائمها كما حدث في فرنسا، وإلا فهي مالكة إلى ما شاء الله. وغربيا تطور هذا النظام وانتهى إلى أن أصبح الملك أو الملكة ذات وجود معنوي لا يمارس\ تمارس أي سلطة إلا عبر الحكومات المنتخبة في النظم الديمقراطية الملكية الدستورية كما في بعض دول أوروبا كالمملكة المتحدة والسويد والدنمارك وغيرها. أما الدول العربية الملكية فإنها بقيت على صورتها القديمة بل والبدائية حيث يحتكر الملك كل السلطات في

يده يعين ويقيل ويضع القوانين ويقر ويلغي كيفما شاء، فهو نفسه الدولة والقانون كما كان لويس الرابع عشر صاحب المقولة الشهيرة (أنا الدولة).

أما النظام الجمهوري فهو نظام ليس له تعريف محدد وهو يوضع في مقابل النظام الملكي، عادة ما يكون لأجل التأكيد أنه غير مبني على مبدأ معين سوى سلطة الشعب. لهذا نرى: لا فرق في الدول العربية بين النظامين كما لا فرق بينهما في الدول الغربية.. لكن من اعتبارين مختلفين، ففي الملكيات العربية لا وجود لملك ديمقراطي، فهو مجرد دكتاتور وعائلة أو قبيلة دكتاتورية تماما كما في الجمهوريات، أما في الغرب فالملكية والجمهورية كلاهما سواء إذ لا سلطة إلا للشعب وممثليه. وما بقاء الملكية كما في بريطانيا إلا من باب الرغبة في المحافظة على التقاليد والموروث الخاص بالانجليز وليس لحاجة أخرى ذات أهمية سياسية أو اجتماعية.

إن الملكية أحيانا كثيرة قد وفرت عبر نماذج تاريخية عدة غطاء للحاكم وعائلته، فهو بمثابة الرمز أو الأب الروحي الذي يستعذب الناس العاديون رؤيته وتحتل هيبته مكانا في قلوبهم، ولا أقل من أنه يبدو أشبه بظاهرة من ظواهر الاجتماع المألوفة وكأنه ذلك الوجود المقدس والمسلم به تسليما مندكا في الوعي العام الذي تشكله عناصر مختلفة. فيما تلقى أخطاء الحكم على أمرائه ووزرائه وعمّاله. فطائفة كبيرة من المعترفين مثلا بخلافة يزيد بن معاوية لا يلقون باللائمة في مقتل الإمام الحسين عليه السلام عليه بل على تصرفات عماله وولاته واجتهاداتهم الشخصية رغم خطورة حدث مقتل رجل كالحسين بن علي بن فاطمة بنت رسولهم الكريم. لهذا تطالعنا بعض كتب التاريخ العربي بتلك العبارة العجيبة الغريبة (قتل يزيد بن معاوية رضي الله عنهما الحسين بن علي رضي الله عنهما!!). فكاتب العبارة ليس من المعتوهين والأغبياء، بل أن ما كتبه يعد بالنسبة إليه حقيقة مبررة تماما.. إذ لا تناقض بين طرفيها في ذهنه.

وإذا كان هذا الحال مع الملكية فهو ليس كذلك مع الجمهورية، فالجمهورية فاضحة للحاكم لا تقوى على ستره. ففي الجمهوريات الدكتاتورية نادرا ما تكون هناك فرصة لاتهام الوزير أو حتى شخصية نافذة لا من قبل رئيس الجمهورية الذي لا

يستسيغ اتهامات كهذه ولا من قبل الجمهور الذي يحمل رأس النظام كل شيء. يضاف إلى ذلك أنه في الأنظمة الملكية لا يقع الملك في مأزق التناقض بين شعاراته وأهدافه المعلنة التي بررت تواجده على العرش وسياساته المتنافية معها، فالعاهل المغربي على سبيل المثال لا يجد حرجا من تسمية نفسه بـ (أمير المؤمنين) في الوقت الذي تلهو أخت أمير المؤمنين على شواطئ الجزر الأسبانية شبه عارية، ولا ادري كم سعودي تأثر بصورة (خادم الحرمين) وهو يقرع نخب الصهباء الاسكتلندية مع الرئيس الأمريكي! إن شعور مواطني الممالك العربية بهذا التناقض في مستوى أدنى كما يبدو من نظرائهم غير المملوكين. في حين كانت الجمهوريات العربية مثالا مخزيا لهذا التناقض، حيث يبدأ قيام الجمهورية بشعارات الديمقراطية والتنمية والحريات والشعارات البراقة المثيرة لعواطف الناس حتى إذا استقر الجنرال في كرسيه وثبتت دعائم قوته كشف عن الوجه الدكتاتوري الحالك وبدت سياطه تكوي الظهور. وليس من سبب أكثر تأثيرا في خيبة المواطن العربي من جمهوريات قامت على أسس المناداة بحقوقه وحرياته وانقلبت إلى وحش كاسر ينهش به ليل نهار.

نقطة أخرى يجدر دراستها والانتباه إليها، تتمثل بأن أغلب الملكيات التي نجحت في الثبات والبقاء عربيا وحظيت بمقبولية من شعوبها هي تلك التي قامت في دول ذات طيف متجانس أو أغلبية ساحقة مع أقلية غير فاعلة فيما فشلت في الدول ذات التعددية القومية والمذهبية التي تشهد العلاقة بين مكوناتها توترا وصراعا. مثال الأولى السعودية والأردن وأغلب إمارات الخليج وكذلك المغرب. ومن أمثلة الثانية العراق وسوريا واليمن.

ملمح آخر من الاختلاف في بحر المقارنة بين المجتمعات المحكومة بالملوك وتلك التي حكمتها الأنظمة الجمهورية، وهو أن مجتمعات البلدان الملكية أقل فاعلية تاريخية وأقل حظا في قدراتها الثقافية والفكرية ومنجزاتها الحضارية، وحراكها التحرري ضد القوى الاستعمارية. لهذا فالوعي العام لهذه الشعوب بحقوقها وقيم الحرية والتضحية لأجلها وضرورة المجازفة بوجه حكامها والجرأة على التمرد ضدهم كلها في درجة

متدنية قياسا بتلك الشعوب ذات الحيوية الفاعلة التي اعتادت المواجهة وامتلكت جرأة ذات درجة أكبر على التعبير عن نفسها وهي بأغلبها الأعم واقعة ـ أو كانت كذلك ـ تحت حكم الجمهوريات الدكتاتورية.(يمكن هنا إجراء إحصائية بسيطة حول الثورات والانتفاضات وعمليات الانقلاب في كل من الجمهوريات والملكيات لنرى فارقا كبيرا بين الاثنين)..

إن فرصة إسقاط أيٍّ من الملوك العرب الآن هي فرصة ضئيلة، فإذا كان التغيير في الجمهوريات هو تغيير الخطوة الذهبية عبر مرحلة أو نقلة واحدة هي إزالة رأس النظام ليزول معه النظام بأكمله، فإن الأمر مع الملكيات مختلف، وكأننا أمام عدة طبقات سياسية وثقافية واجتماعية وحتى دينية يجب تقشيرها للوصول إلى اللب الذي يمثل رأس النظام..فالقضية ليست رقعة شطرنج، وليس العكس كما يعتقد البعض، إذ تتمتع الملكية بشرعية كونها نظاما معترفا به من حيث المبدأ على عكس الجمهورية الدكتاتورية التي لا تتمتع بمبدأ أساسي كهذا. لذا يكون إسقاط مظاهر الدكتاتورية الملكية مسبوقا بشكل حتمي بمطالب الإصلاح التي تتمحور حول نقلها من ملكية مطلقة إلى ملكية دستورية، أي أن شخص الملك سيكون بمنأى عن مطالب الإقالة. لذا قيل أن التغيير في الجمهوريات يمتلك خيارا واحدا فيما هو في الملكيات ذو خيارين. إذن فالأنظمة الملكية تمتلك قدرة أكبر على المناورة، وحين يكون رد فعل الرئيس في الجمهوريات هو تغيير التشكيلة الحكومية كما فعل الرئيس المصري حسني مبارك ردا غير مقنع للجماهير مع أنه أقصى ما يمكن أن يفعله الرئيس الدكتاتور، فإن الملك له أن يسلك مسلكا شرعيا يعطيه فرصة البقاء مع الوعد بتنفيذ مطالب الإصلاح التدريجي لإقامة نظام حكم ملكي دستوري في نهاية المطاف. حيث لا تنافر بين بقائه في الكرسي مدى الحياة وإقامة النظام الديمقراطي لكن التنافر والتعارض متحقق بين احتفاظ رئيس الجمهورية بكرسي الرئاسة إلى الأبد وإقامة الديمقراطية، ولا يخفى أن ربيع التغيير العربي كان سابقة في قلع جذور الحاكم. قد يبدو هنا الأمر في المحصلة النهائية أن التغيير المعتبر والمَرْضيّ لدى الجماهير قد تم تحقيقه في الحالتين ويبدو الخلاف شكليا

إلى درجة كبيرة، فأن تكون مصر أو تونس شبيه بالجمهورية الفرنسية فلن يتفوق ذلك على أن تكون السعودية أو المغرب شبيه بالمملكة المتحدة.

لكن الحقيقة ستكون واضحة حين نعرف:

أولاً: إن العقل الذي يدبر ويدير الدولة سيبقى كما هو، وطالما كانت أقصى خطوة متوقعة في الأنظمة الملكية أنها تضع دستورا إصلاحيا يعطي بعض الحريات والصلاحيات للشعب عبر ممثليه، لكن في الوقت نفسه سيبقى الملك وعائلته هم الطبقة الأعلى الأكثر نفوذا وستدير الأمور عبر التوصيات بدل القوانين طالما أن العقلية ستبقى كما قلنا على ما هي عليه.

ثانياً: حين نسترجع التاريخ نرى أن كل الجمهوريات التي أقيمت في البلاد العربية بعد استقلالها وعدت الجماهير بتغييرات ديمقراطية وصيانة للحقوق والحريات العامة، والجميع يذكر اسطوانة الثمانينيات ومطلع التسعينيات التي أدارتها الأنظمة الجمهورية القمعية من أن الوقت لم يحن بعد للانتقال إلى الديمقراطية وحرية تشكيل الأحزاب وحرية الإعلام، ولولا الثورات الأخيرة لبقي الأمر على ما كان دون أن تغير تلك الأنظمة من نظرتها وتبدل حجتها ولو بعد ألف عام. في حين قامت بعض الأنظمة الملكية بخطوات تعتبر إصلاحية ومعقولة في وقتها وان كانت هامشية ومحدودة للغاية كما حصل ذلك في الأردن والمغرب، وقد سبق للنظام الملكي في العراق في الأربعينيات أن توفر على مثل هذه الإصلاحات أو الملامح الباهتة من الديمقراطية. وعموما فهذا يعني أنه لا مبرر للثقة بالملكيات في وعودها كما لم يكن هناك مسوغ للثقة برؤساء الجمهوريات. ثم انه لا يجدر أن ننسى أن الحديث حول تغيير الأنظمة العربية يأتي الآن في مرحلة لم تكن متوقعة حدث كل شيء فيها فجأة، إنه الربيع العربي بحق، وعمر الربيع لا يأخذ وقتا طويلا ولا شك سيعقبه صيف جاف وسماء صاحية. وما على الأنظمة الملكية العربية سوى الصمود قليلا لفترة قادمة مع إمكانية توطيد عروشها عبر إدخال إصلاحات محدودة لن تضرها ولن تهز كراسيها وتيجانها الثابتة كما حدث الآن في المغرب وهناك مؤشرات لأن يحصل في الأردن وفق تصريحات ملكها عبد الله الأخيرة

وحديثه عن فرصة كان ينتظرها طويلا وفّرها له الربيع العربي! على حد زعمه..

ثالثاً: إن الديمقراطية نظام جديد وغريب على الدول العربية وحتى اللحظة لا نعرف مقدار نجاحه حتى في الدول التي نجحت فيها الثورات الشعبية وتنهمك حاليا بترتيب أوضاعها. وهناك قلق بدأ يتصاعد حول مستقبل بعض هذه البلدان ومدى ما ستتمتع به من استقرار وسلم اجتماعي في ظل الكثير من التعقيدات والمشكلات في التعايش بين مكوناتها وتياراتها السياسية والاجتماعية والدينية. عدم استقرار هذه الدول سيقوي من الملكيات ويرسخ من صحة القول بأن النظام الملكي هو النظام الأكثر استقرارا بالنسبة للشعوب العربية.. أو كما قالت صحيفة الشرق الأوسط مؤخرا والمملوكة للحكومة السعودية: إن الملكية خير وأبقى!!

نقول ربما تكون خيرا في هذه المرحلة ولكن أن تكون أبقى فهذا ما ليس مضمونا، فبرغم كل ما تقدم تبقى إرادة الشعوب حين تصحو من غفوتها أقوى بكثير من السلاطين والملوك وستنهار أشدّ الملكيات قوة في حال قرر الشعب ذلك.

٢٠١١\٦\٢٢

عولمة الاحتجاج بوجه عولمة الفقر

كان الفقر ولا زال من أبرز القواسم المشتركة بين مجتمعات العالم عبر التاريخ وتبعا لذلك ما يضمره من غياب العدالة وعدم المساواة واستبداد الأغنياء سواء في السلطة أو قريبا منها. لهذا ليس مستغربا أن أية حركة ثورية أو إصلاحية دينية أو غيرها لم يكن هؤلاء الأغنياء جزءا منها إن لم يكونوا ضدها ومن ألدّ خصومها. والصراع بشكله العام والشامل بين الطرفين الذي سمّي صراع الطبقات يعتبر المحور الأساس في نظرية الماركسية والفكر الاشتراكي، والغاية التي أراد ماركس الوصول إليها بل وتنبأ بتحقيقها هي سيادة المساواة المطلقة وغياب الفروق الطبقية، حتى انه جزم بأن النظام الرأسمالي سينهار لحساب نظام اشتراكي يسود العالم. لكن لحظة الانهيار هذه لم تحدث! فراح النظام الرأسمالي يزداد قوة فيما أخفقت الاشتراكية إخفاقا ذريعا وبدلا من أن تُقلص بحسب فكرتها الفارق بين الفقراء والأغنياء زادت تلك الفوارق واتسعت فجوة الدخول وشاخت بشكل سريع الأنظمة السياسية الحاكمة المتبنية للفكر الاشتراكي حتى سقطت مع مطلع العقد الأخير من القرن الماضي، برغم أن فكرة الصراع الطبقي تبدو حقيقة من حيث ذاتها ولكن هل كان لهذا الصراع والجدل أن تُبنى على أساسه نظرية اقتصادية وسياسية متينة؟ وهل كان الحل في إلغاء الملكية وإعادة توزيع الثروة؟ وقبل ذلك هل هو كل شيء في القضية الكبرى التي يعالجها؟؟ كان للشهيد محمد باقر الصدر رؤية خاصة في انتقاده لنظرية ماركس الذي رأى، بحسب الصدر، أنه قد ركّز على التناقض الطبقي وغاب عنه تناقض آخر داخل الإنسان نفسه أسماه جدل الإنسان، وحقيقة ما يقصده الصدر هو التناقض القائم بين المادة والروح، فكان طرفا التناقض هما الإنسان الأوروبي والطرف الآخر الشعوب الشرقية المستضعفة، وهو

تناقض أكبر وأوسع تجلى عبر الاستعمار ونهب الثروات.. يقول الشهيد الصدر إن نبوءة ماركس لم تتحقق لا لأنه أساء الظن ولا لأن الطبقة المستغلة في الغرب داخلها الرعب وتنازلت للطبقة العاملة عن جزء من مكاسبها خوفا من ثورة العمال عليها.. بل أن العمال والهيئات التي تمثل العمال في الدول الرأسمالية المستغلة تحولت بالتدريج إلى هيئات ذات طابع شبه ديمقراطي، تحولت إلى أشخاص لهم حالة الاسترخاء السياسي، تركوا هموم الثورة ومنطق الثورة فأصبحوا يتصافحون يدا بيد مع تلك الأيدي المستغلة، مع أيدي الطبقة الرأسمالية، أصبحوا يرفعون شعار تحقيق حقوق العمال عن طريق النقابات وعن طريق البرلمانات وعن طريق الانتخابات.. ويضيف الصدر بعد ذلك قائلا: (اشد الناس تفاؤلا بمصائر الثورة في العالم لا يمكنه أن يفكر في أن ثورة حقيقية على الظلم في أمريكا يمكن أن تحدث قبل مئة سنة من هذا التاريخ). إذن كيف ازداد أغلب العمال في الدول الرأسمالية بذخا لا فقرا؟ الإجابة وفق رؤية الصدر أن قطبي التناقض الطبقي في الغرب تحالفا في قطب لتناقض اكبر كما اشرنا ورأت طبقة رأس المال أن توزع بعض الغنائم على الطبقة العاملة. إن رؤية الشهيد الصدر تستند إلى حقيقة استغلال الدول الغربية الكبرى لموارد خارج أراضي القارة الأوربية كما هو الحال أيضا مع الولايات المتحدة عبر صيغ الاستعمار كافة ومنها الاحتلالات المباشرة والنفوذ والهيمنة على قرارات أنظمة الحكم في الدول النفطية، ومن ثم جاءت العولمة التي لا يُختلف على أن من أبرز أهدافها هو فرض نظام اقتصادي وحيد على العالم هو النظام الرأسمالي، والتحكم بالاقتصاد العالمي لصالح الدول الكبرى وما يتبع كل ذلك من توسيع أسواق الاستهلاك وفرض وتقوية النفوذ عبر الشركات عابرة القارات، ومن ثم فرض الهيمنة السياسية عبر التحكم الاقتصادي.

لقد شهدت أوروبا ذروة نجاحها الاقتصادي واستقراره في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية فيما عُرِف بـ «السنوات الثلاثين المجيدة» حيث شهد الاقتصاد الفرنسي نموا لافتا وتبعه انتعاش مماثل في عموم أوروبا. وقد كانت تلك الفترة من فترات الاستعمار التي شهدت اكبر قدر من الهيمنة والنفوذ واستغلال مقدرات دول العالم

الثالث، أما الولايات المتحدة فقد أنقذتها الحرب العالمية من ركود اقتصادي كبير. وكان أن توّج النظام الرأسمالي نجاحاته المميزة في الثمانينات والتسعينات قبل أن تبدأ المشاكل والأزمات بالظهور مع نهاية القرن وبداية الألفية الجديدة. إن ربط تراجع أو تذبذب معدلات النمو في اقتصاديات أوروبا والولايات المتحدة واتساع المخاوف من مديات تأثير الأزمة المالية العالمية بتراجع نفوذ وهيمنة هذه الدول وظهور دول أخرى لها ثقلها في موازين القوى العالمية اقتصاديا وسياسيا كروسيا والصين وحتى البرازيل والهند يبدو أمرا واضحا وسط العولمة الاقتصادية، لكن لنرى أن الأصوات بدأت تتعالى بشأن فشل العولمة في تحقيق الأهداف المعلنة لها ومنها انتعاش اقتصاد العالم ككل، حيث شهدت المدة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٠ أي تحت نظام العولمة ازدياد معدلات البطالة كما ازدادت ديون دول عديدة وانخفض دخل الأفراد العاملين في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا بشكل ملحوظ، وفي مقابل القول إن نتائج العولمة صبت في صالح الدول الكبرى وشركاتها فإن نسب البطالة وعدد الفقراء الذين بلغ عددهم في الولايات المتحد بحسب بعض الإحصائيات ٤٠ مليون شخص قد ازدادت وسط إفلاس بعض المؤسسات وتسريح العمال والتوزيع السيئ للثروات، لذا جاء تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية عام ١٩٩٧ ليشير إلى أن عدد الفقراء في الثمانينات والتسعينات وهي فترة صعود العولمة بلغ مائة مليون في البلدان الصناعية المتقدمة، فكانت النسبة ١٢% من مجموع السكان في كندا، ١٩% في الولايات المتحدة، و١٥% في إنكلترا.. الخ. أما الفترة الممتدة من ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٠ فقد كان عدد العاطلين في العالم قد زاد بمقدار ثلاثين مليون شخص منهم سبعة ونصف مليون عاطل إضافي في أمريكا، وليصبح واحد من كل خمسة أشخاص في أوروبا عاطلا من العمل.. إنها عولمة الفقر حقا..

و لم يجد المراقبون المختصون تفسيرا لذلك سوى أنه وليد خلل بنيوي في النظام الرأسمالي، حيث تتكدس الثروة في جيوب الملّاك وأصحاب الشركات والطبقات السياسية والمتنفذين. وكلما زاد تكدس هذه الأموال لدى هؤلاء زاد الفارق الطبقي

وظهرت نتائجه الاجتماعية والاقتصادية بوضوح، واتسعت الفجوة في أنماط الحياة بين الأغنياء والفقراء في مجتمع تقني تسوده مظاهر التحضر. ولم يتردد المحللون الاقتصاديون عن القول إن النموذج الرأسمالي الغربي قد بدأ يتحطم لأن قدرته على الإنتاج وبيع السلع والخدمات تجاوز قدرة المستهلكين على الاقتراض والإنفاق وهو بذلك عاجز عن تحقيق النمو وإيجاد فرص العمل وتوفير دخول معقولة للمواطنين. ونتيجة لمخاوف من أن دول أوروبا التي تشكل كتلة اقتصادية كبرى قد تعاني من اندلاع أزمة مالية في قطاع المصارف ما سيؤثر على الاقتصاد الدولي اندفعت بعض الدول نحو إجراءات حماية خوفا من التهديد المحتمل ومنها حماية أسعار العملات وهو ما قد يؤدي إلى تراجع معدلات التجارة العالمية معيدة إلى أذهان الاقتصاديين ظروف الكساد الكبير في بداية الثلاثينيات من القرن الماضي وتكرار الإجراءات نفسها التي فاقمت المشكلة. تحت وطأة هذه الظروف التي يعاني منها فقراء الدول المتقدمة والبطالة خاصة لدى فئة الشباب والتفاوت الطبقي الواضح ووسط ازدياد الفساد في الطبقة السياسية وعقم الإجراءات المتخذة لمعالجة تبعات الأزمة الاقتصادية وفقدان الثقة بالنظام السائد كان لذلك أن يطلق الحركة الاحتجاجية التي اتخذت طابعا عالميا حيث جابت شوارع العديد من البلدان من اليابان إلى الولايات المتحدة مرورا بالعديد من الدول الأوربية وقيل إنها استلهمت ذلك من الربيع العربي الذي اسقط ثلاثة أنظمة دكتاتورية. إذن فالسبب الرئيس وراء هذه الاحتجاجات هو سبب اقتصادي، ولا ننسى هنا أن الكثير من المحللين للثورات العربية وأسبابها رأوا أنها كانت بفعل أسباب تردي الأوضاع الاقتصادية واستشراء الفساد ونهب المال العام على يد عوائل الأنظمة الحاكمة وحاشيتها ورجال الأعمال المقربين منها قبل أن تفكر الحشود المليونية بكتابة دستور أو توفير حرية تشكيل حزب سياسي وما إلى ذلك. ولكن ليس من المؤكد أن الديمقراطية لم تكن لتمثل حلا للمشكلة الاقتصادية في أذهان الغالبية الذين جذبتهم صيحات الشباب الناقمين ممن قادوا الثورات وإن كان النظر إليها من زاوية توفير الحريات السياسية والحقوق المدنية هدفا حاضرا لدى

نخبة الشباب الثوري الجديد. وهنا يطرح السؤال نفسه: تُرى ما هو الفرق إذن بين الديمقراطية والدكتاتورية حين تئن الشعوب تحت وطأة المشاكل نفسها؟ وتشكو من مظاهر الفقر والبطالة وفساد الطبقة السياسية وهدر المال وتفاوت الدخول؟؟ إنها لحظة تاريخية ملأى بالمفارقة حين تتقاسم الشكوى ذاتها فئات وشرائح تعيش تحت نظامين متناقضين يمثل واحد منهما خيارا طموحا للآخر!

ليس هناك من يدّعي أن الديمقراطية هي نظام بلغ من الكمال حدودا يمكن معها تنزيهه عن الثغرات والمآخذ. لقد بقيت الكثير من البحوث منهمكة في الحديث طوال العقود السابقة حول نواقص أساسية في النظام الديمقراطي وتطبيقاته في الغرب، ولم يكن هناك طرح أكثر سذاجة مما جاء به فوكوياما حول نهاية التاريخ وأن الأبواب أغلقت على النموذج الرأسمالي الليبرالي بوصفه الأبلغ رقيا والذي لا يمكن بعده التفكير بخلق نموذج آخر أكثر تطورا. أو على الأقل كما في بعض استدراكاته المنشورة أنه يمثل النظام الأمثل الذي ستنقاد له الأغلبية من البشر. إن عديد القراءات التي طرحت أخيرا لا تقف عند العامل الاقتصادي فحسب كمحرك رئيس لحركة الاحتجاجات التي شهدها العالم والتي تتفاوت التقديرات حول مستقبل استمرارها أو تلاشيها.. فالظروف الاقتصادية وليدة سياسات الحكومات والمتنفذين وان اللاعدالة الاقتصادية جاءت من اللاعدالة السياسية.. وبالتالي فإن القضية تأخذ أبعادا أوسع تتعلق ببنية نظام يبدو انه يعاني من إشكاليات معقدة. فكان من السهل الاجتهاد في محاول معرفة أسباب حركة الاحتجاج الحالية ومنها أن الديمقراطية في العالم الغربي ليست مكتملة ولم تجرِ تطبيقاتها على الوجه الذي يطابق غاياتها النظرية ومقاصدها العامة، حتى إن شعارات المحتجين في اسبانيا والولايات المتحدة عكست بصورة واضحة نقمة الجماهير لكونها تعيش (ديمقراطية زائفة) لا تمنح المواطنين جميعا الحقوق نفسها وتبقي أزمّة الأمور لتتحكم بها قوى ومراكز رأس المال والنفوذ السياسي التي لا تعبر عن الشعب. ولطالما كانت هذه القضية مثار جدل واستثمار إيديولوجي من قبل أعداء الديمقراطية والرافضين جعل الديمقراطية الغربية نموذجا يجب الاحتذاء به في العالم العربي، إن هذا «التعرّي الغربي»

وفي هذه اللحظة التي تشهد حملة شعبية لإسقاط الأنظمة الدكتاتورية سيكون عاملا إيجابيا للغاية لبناء ديمقراطيات عربية نقية تفيد من الدرس الغربي وألا تكون الديمقراطيات التي يجري تأسيسها كالدوران في حلقة مفرغة بحيث لا تخلّص الشعوب من مظاهر الفساد ونهب الثروات وغيرها تحت ستار الديمقراطية.

وهناك من يرى أيضا أن هذه الحركة الاحتجاجية تشير إلى شعور غربي بدأ ينمو بتراجع مكانة الغرب «أوروبا وأمريكا» لصالح دول وأقطاب أخذت بالبروز خاصة على الصعيد الاقتصادي الذي يؤهلها للعب دور أكبر في منظومة العلاقات الدولية كما هو الحال مع الصين والبرازيل والهند. فقد أشعر نجاح الديمقراطية الليبرالية الغربية شعوب العالم المتقدم أنها الشعوب الأفضل والأليق بالكمال وأنها مركز العالم ومرجعيته الثقافية والفكرية وأن التفوق الأوروبي ثم الأمريكي فيما بعد جاء كنتيجة طبيعية لتفوق الإنسان الأبيض وكل هذا دفع بتلك المجتمعات إلى تجاهل الرتوق والأخطاء والتسامح بشأنها، يضاف إليه دور الإعلام ومناهج التعليم التي برمجت العقل الأوروبي على التفكير بطريقة متعالية. الشعور بتراجع المكانة والدور العالمي جعل الأوربيين يعيدون تقييم واقعهم بعد أن فقدوا ميزة التفرد بالديمقراطية وصار واضحا أن الديمقراطية لم تعد ميزة بحد ذاتها وهي تفقد بريقها بعد أن أصبحت في الشرق العربي شعار ثورات شاركت فيها وبقوة الأحزاب الدينية وأطاحت بالأنظمة الاستبدادية التابعة للغرب نفسه، هنا جاءت اللحظة التي أجبرت الغربيين على الالتفات إلى الديمقراطية وإعادة تقييمها. فبغياب الضد النوعي أو محاولة تماهيه في النموذج الآخر يشعر هذا الآخر بفقدان قيمته الكونية وامتيازه الفكري والحضاري. يضاف إلى ذلك خيبات الأمل المتواصلة في حل المشكلات والأزمات الاقتصادية في أوروبا ومستقبل مشروع توحيد العملة لدول الاتحاد الأوروبي، هذا الاتحاد الذي وصفه يوما بعض الكتاب بأنه أعظم إنجاز حققه الغرب في القرن العشرين.. قد لا يكون للاحتجاجات الحالية والتي ربما ستستمر لبعض الوقت في أوروبا وأمريكا نتائج كبيرة كما حدث في الدول العربية، فهي على أية حال بدأت في سياق مناهضة الرأسمالية والعولمة منذ عام ١٩٩٩ في نيويورك

وواشنطن وعمت مدنا أخرى في العالم، لكن الشيء المؤكد أنها تأتي في ظروف حساسة وتحمل دلالات كبيرة وإن لم تأتِ بنتائج ذات أهمية في الوقت الحاضر فلا شك ستتحقق مثل هذه النتائج مستقبلا.. حيث أن هذه الحركة تطرح نموذجا من المعارضة الشعبية غير المألوفة هناك إلى درجة أنها يمكن أن تعد خيارا لم يكن موجودا في أوقات الأزمات السابقة لا سيما ما حدث في العشرينات والثلاثينات، لهذا فمن الممكن في حال تفاقمت الأزمات الاقتصادية في البلدان الغربية أن تكون هذه الحركة الجديدة إطارا لتغيير عارم يطرح نظاما مبتكرا جديدا وقد تولد من رحمها حركة سياسية فاعلة تغير المعادلات السياسية القائمة في دول عديدة من بينها الولايات المتحدة وكثير من الدول الأوروبية. وإذا كان استمرار الأزمات الاقتصادية عاملا كفيلا باستمرار وتطور هذه الاحتجاجات فإن ما يبدو مرجحا هو هذا الاستمرار مصحوبا بازدياد مشاعر السخط من إجراءات الحكومات التي عمدت إلى سياسات تقشف واسعة النطاق وعملت على تقليص الأجور والخدمات المقدمة للمواطنين وطرد آلاف العمال في القطاع العام. وهي سياسات اشتركت فيها جميع الحكومات سواء اليمينية المتطرفة أو الاشتراكية الديمقراطية كما في اسبانيا واليونان. هذه السياسات التقشفية تعني إمعانا في سحق الطبقة العاملة التي ترى أنها تحرم من مصدر الرزق في الوقت الذي تقوم الحكومات بدعم المؤسسات والشركات والمصارف الكبرى بمليارات الدولارات، في سياسة جاءت خلافا للدعاية الذائعة حول حرية السوق وعدم تدخل الدولة.. لهذا فالاحتجاجات التي قد تأخذ منحى تصاعديا تعد أمرا شبه حتمي.. فماذا بوسع الأمريكي الباحث عن لقمة الخبز أن يفعل وهو يرى أن الحكومة تصرف ٧٠٠ مليار دولار لدعم الشركات من الانهيار وهذه المبالغ مأخوذة من دافعي الضرائب ومن تحويل مجالات الأنفاق!!

٢٠١١\١٠\١٩

في ذكرى ١١ أيلول.. رؤية لما حدث في ٢٠١١

كان لعام الثورات الشعبية العربية أن يمر مختلفا بكل شيء إلا بذكرى لا يمكن انتزاعها من ذاكرة التاريخ لحقب مقبلة، حدث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ حيث تدمير أبرز معلم من معالم الرقي الاقتصادي ومبنى وزارة الدفاع رمز التفوق العسكري للولايات المتحدة بعد أن أطيح بالاتحاد السوفيتي وانهيار المعسكر الشيوعي برمته. كانت ضربة ١١ أيلول غير مسبوقة منذ الضربة اليابانية المباغتة لميناء بيرل هاربر عام ١٩٤١ في الحرب العالمية الثانية، وفي كلتا الضربتين كان الرد الأمريكي قاسيا للغاية، ففي تلك الحرب الكونية أمطرت الطائرات الأمريكية طوكيو بالقنابل فوق رؤوس المدنيين فيما كان واضحا أنه رد فعل لمحو آثار الضربة اليابانية لميناء عسكري إعلاميا ونفسيا قبل أن تُنهِي الحرب التي كانت تسير في طريقها للحسم لصالح الحلفاء بإلقاء القنبلتين النوويتين على هيروشيما وناجازاكي. ومهما يكن الحال فإن أي سؤال حول الربح والخسارة لأحداث أيلول ٢٠٠١ سيجد إجابته عربيا وإسلاميا بأن كل النتائج صبت لصالح الولايات المتحدة فيما خسر العرب والمسلمون الكثير من جرائها. وإذا كانت الأسئلة تتجدد باستمرار طالما كان الحدث تاريخيا بكل ما تعنيه الكلمة وطالما كان ثمة من يرى جانبا غامضا فيما جرى فإن السؤال الذي طرحه اليوم من يحاول إعادة قراءة أو إعادة التأمل في الذكرى العاشرة للحادي عشر من أيلول هو:

هل هناك رابط بين هذا الحدث الذي زلزل الولايات المتحدة والغرب عموما وربيع الثورات العربية الذي شهده عامنا هذا؟

سؤال يراه البعض متكلفا وقد يدلّ على أننا لا زلنا رهن أسلوب غير مجدٍ في دراسة الأحداث المهمة والقضايا المؤثرة وهو سؤال تنتجه عقلية المؤامرة التي تحلل الأمور وفقا

لمقدمات قلقة وغير ثابتة أو مفترضة من نسج الخيال. ولكن هذا الاعتراض بقدر ما له من قوة لتبريره ففي الوقت نفسه هناك ما يجعله أقرب إلى أن يكون نوعا من التجاهل لحقيقة أن بعض الأحداث تذهب بتداعياتها ونتائجها المتفاعلة مع بعضها ومع غيرها إلى حدود ومديات عصية على الفهم والاستيعاب أحيانا.

العالم ما بعد ١١\ أيلول ليس هو العالم قبل ١١\أيلول.. العبارة التي دارت على ألسنة أغلب من كتب وحلل ونظّر للحدث من كتاب ومحللين وصحفيين وسياسيين في الولايات المتحدة وتردد صداها في العالم بأسره. وما لبث أن خرجت تلك المقولة من مجرد عبارة تصف وتقرّر نتائج نظرية مسبقة إلى إستراتيجية عاملة على الأرض، فشنّت أمريكا حربها العالمية على الإرهاب، وقسّمت العالم على ضوئها إلى محورين: محور الخير ومحور الشر، حسب الموقف المؤيد أو المعارض «المنتقد» لهذه الحرب ذات الطابع الجديد والوسائل الأكثر سعة وشمولية من سابقاتها. وبرغم الضربات التي سددتها للحركات الإرهابية المتطرفة عبر غزو أفغانستان والبدء بأعمال عسكرية على الساحة الباكستانية ضمن إطار تحالف لمواجهة الإرهاب فإن ضربات أخرى كغزو العراق جاءت تشبه على حد وصف أحد النواب الأمريكيين ردا على ضرب اليابان لبيرل هاربر بقصف المكسيك. في ذروة الصدمة يمكن أن تحدث مثل هذه المفارقات ولكن احتلال العراق لم يأتِ في تلك الذروة بل وقع بعدها بعامين، وبعد أن أعلن بوش الابن عن ما بدا النسخة الأخيرة التي تمت مراجعتها مرارا عدة لإستراتيجية شاملة في حرب زل لسانه ذات يوم ليقارنها بالحرب الصليبية وأنها من أمر الله!

كانت هذه الإستراتيجية التي ركزت على الشرق الأوسط اقتضت أن تراجع الولايات المتحدة الموقف من قضية راكدة منذ منتصف القرن الماضي، حيث إن الأنظمة الدكتاتورية أو بعضها على الأقل لم تعد ضامنا أساسيا للمصالح وإن نتائج سياساتها القمعية بحق شعوبها أدّت إلى البحث عن مخرج من طائلة القسوة إلى مكان آخر لممارسة الحرية بطريقة خاصة.. هكذا فهمت الولايات المتحدة أسباب أن حركات التطرف الإسلامية تبحث عن نقاط أكثر ضعفا وهشاشة خارج عالم الأنظمة المستبدة

وتحديدا الأنظمة العربية، بعد أن فشلت القاعدة والحركات المشابهة لها في الجزائر ومصر والسعودية وحتى الصومال المقسّم بين قوى قبلية ومليشيات ما قلل من أهميته لكل من أمريكا والقاعدة على حد سواء. ومن تلك النقاط الضعيفة تنطلق إلى تعمير أهمية وجودها بضربات ذات دوي هائل كما حصل في ١١ أيلول. والخلاصة يقدمها جورج دبليو بوش بأن أمريكا لم تتعرض للتهديد من الدول الحرة في العالم.. ولهذا يتوجب نشر الحرية في الدول التي تحكمها حكومات غير ديمقراطية ولا منتخبة من شعوبها، كون القمع الذي تمارسه تلك الحكومات من أهم أسباب وجود الحركات المتطرفة المهددة للأمن القومي الأمريكي. فكان احتلال العراق ضمن بنود هذه الإستراتيجية التي راج لما يتعلق منها بالمنطقة العربية اسم الشرق الأوسط الكبير وأن دمقرطة العراق تمثل بداية للانطلاق نحو البلدان العربية الأخرى. ولكن ألا يعتبر هذا الوضوح الفاقع لأهداف إستراتيجية كبرى والتبشير بالعراق كقنبلة ديمقراطية ناسفة لوجود الدكتاتوريات العربية بمثابة دعوة لرفض هذا العراق المهدِّد لمصالح كل الأطراف المحيطة به؟ هل هو غباء أمريكي بلا حدود أم دهاء ومكر السياسة الأميركية؟

أين نضع هذا المكر والدهاء في مسارات الأحداث وكيف نقرأه في مستقبل المنطقة وقد شيّع المنظرون ومحللو الاستراتجيا الأمريكية مشروعها الشرق أوسطي الذي غرق في المستنقع العراقي وطفا جثة ميتة انتشلها خطاب الرئاسة الأوبامية وألقاها وراءه؟ ذلك الخطاب الذي جاء معبأ بروحية التصالح مع الإسلام وتأكيد الاستثناءات المشتركة بين الغرب والعالم الإسلامي بخصوص التطرف من أنه خارج دائرة العلاقة بين الطرفين وما هو إلا تهديد مشترك لهما. ولكن هل استطاع الخطاب الجديد لباراك أوباما أن يحسّن فعلا صورة الولايات المتحدة في أعين العرب والمسلمين؟

هنا علينا التركيز على مسارين نتجاوز من خلاله النظرة المألوفة في ربط تطورات الأحداث التي تتراكم عموديا فتجبر الكثيرين على التحديق صوب النهايات أو الفواصل الدراماتيكية التي ربما تقع بشكل عفوي أو بمحض الصدفة وتبقى ذا اثر محدود. المسار الأول يتعلق بالسياسة التي اتبعتها إدارة بوش الابن ومشروع الشرق

أوسط الكبير، الذي فُهِم على انه إعادة تشكيل هذا الشرق من جديد على أسس أثنية وطائفية وتقسيم مقسّمات سايكس بيكو إلى كيانات جغرافية ـ سياسية أصغر تتوسع معها الخارطة العامة للمنطقة برمتها في حين تضيق مساحة النفوذ لجميع من في هذا الشرق الجديد سوى الولايات المتحدة وإسرائيل. أما المسار الآخر فهو متعلق بما بعد فشل هذا المشروع، حيث محاولة تطمين الأنظمة والشعوب العربية من عدم حدوث حرب جديدة فجلست واشنطن مجبرة على مفاوضات مع سوريا وإيران بخصوص الوضع العراقي، ومارست ضغوطا على القوى السياسية العراقية لفعل أقصى ما يجب فعله لمسح قناعة أنظمة عربية ترى أن هناك تهميشا للعرب السنة العراقيين، وقد حاولت الإدارة الأمريكية في أواخر رئاسة بوش أن تبدي اهتماما أكبر بالقضية الفلسطينية والضغط على إسرائيل بخصوص تجميد المستوطنات ودفع مفاوضات السلام. كذلك الانتقال إلى تشجيع الحكومات على إجراء إصلاحات ديمقراطية في بلدانها، ثم أتى الخطاب السياسي الجديد بعد انتخاب باراك أوباما الذي ألح على تشجيع الإصلاحات في العالم العربي وراح يركز على شكليات اعتبرَها ذات أهمية لبيان احترام أول أمريكي أسود ينطق باسم أمريكا للإسلام والمسلمين.

إن سياسة عهد بوش عمّقت من كراهية الشعوب العربية لأمريكا، لكنها نجحت في قصم ظهر القاعدة وتوجيه ضربات قوية لها وتركتها عاجزة عن تهديد الداخل الأمريكي مرة ثانية بقدر ما أطلقت يدها في مناطق أخرى من العالم. والقناعة الوحيدة التي خرجت بها الإدارة الأمريكية أن زرع الديمقراطية في أرض الآخرين عملية فاشلة وفي العراق فإن الشيء الوحيد الذي حافظ على النبتة الصفراء الشاحبة هو ظلم صدام وبطشه بحق الأغلبية.. إن أهم الدروس والنتائج التي تمخضت عنها تجربة بوش هي أن المغامرة العسكرية أدت إلى تبرير مواقف وأفعال التيارات المتشددة والتعاطف معها، فاندمج المتشددون والمعتدلون في خطاب وموقف واحد في أسوأ نتيجة كانت تنتظرها الولايات المتحدة.

أما بعد رئاسة أوباما فإن خطاب كسب الود والتصالح الموحي باعتذار عن

سياسة أمريكية سابقة جاء ليمثل نفاقا من وجهة نظر الشعوب الإسلامية والعربية في ظل بقاء المواقف الأمريكية على حالها. ليزيد من التقارب بين المتشددين والمعتدلين في العالم العربي بدلا من الفصل بينهما وعزل الحركات المتطرفة المعادية لأمريكا الذي كان يرجوه أوباما.. وتعزيزا لهذا الواقع تأتي النتائج الأخيرة لاستطلاع أجرته قناة العربية السعودية بالتعاون مع شركة يوغوف سراج البريطانية للأبحاث المسيحية لتثبت أن أكثر من نصف الخليجيين لا يؤيدون قتل ابن لادن. وأن منهم ١٤% فقط يرى أن القاعد هي من وراء عملية ١١ أيلول ٢٠٠١. جميع من طلبت الجهة المعنية بهذا الاستطلاع بعده مباشرة آراءهم في النتائج عبروا عن استغرابهم والقول إنها كانت نتائج مفاجئة وبعضهم قال إنه ربما حدث خطأ في اختيار العينة!! قبل أن تعود القناة السعودية في اليوم التالي لتنشر خبرا بمضمون مختلف يقول إن إعلاميين وخبراء غير مستغربين من نتائج الاستطلاع! مدعين أن رؤى العرب لا تختلف عن رؤى الغربيين من أن القاعدة قد لا تكون من نفّذ هجمات الحادي عشر من أيلول..! وهو ما يرسم علامة استفهام كبيرة حول الأهداف الحقيقية لهذا الاستطلاع، التي تبدو فيه محاولة واضحة لتبرئة القاعدة الأمر الذي يتناغم مع ما سنعرض إليه من أن الولايات المتحدة تحاول الأخذ بسياسة جديدة قائمة على عملية دمج أكثر تعقيدا لحركات التطرف مع المجتمعات العربية، خاصة وأن سياسة عزل الحركات المتشددة لم تطرح أية ثمار، وبقي الوجه الأمريكي قبيحا بنظر شعوب المنطقة.

ففي ظل انعدام أية وسائل أخرى لتحقيق هذا الهدف كان على أمريكا والغرب انتظار شيء جديد يأتي به قدر ما. وهذا ما حدث في مكان غير متوقع.. في تونس، لينتشر حريق الأنظمة إلى مصر وليبيا واليمن وسوريا. عندها تم انتهاز الفرصة، وتبلور خيار جديد ومغرٍ في ذهن مخططي الاستراتجيات وهو الدمج بدل العزل.. إذابة قطعة التشدد في خضم الشارع العربي، وهي سياسة بدأت ملامح لها في أفغانستان مع حركة طالبان، كما أنها ليست بالسياسة الجديدة كليا، ففي مطلع القرن العشرين عملت فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة على استثمار الأقليات غير المسلمة في الدول العربية

الخاضعة لنفوذ العثمانيين لإشاعة فكرة القومية، كانت الإستراتيجية آنذاك تقتضي بدلا من عزل تلك الأقليات ـعلى غرار المشروع الصهيوني لليهود ـ التي بموجب معاهدة برلين أصبحت تحت رعاية الدول الغربية للحفاظ على حقوقها، بدلا من عزلها تم إيجاد فكرة القومية العربية كوعاء تذوب فيه هذه الأقليات مع الغالبية المسلمة. إن أبرز منظري ورافعي الشعارات القومية كانوا من غير المسلمين في الشام ولبنان ثم في مصر والعراق، وانطلق نشاطهم من خلال المنتديات والجمعيات التي تشكلت تحت رعاية تلك الدول. ولم يمضِ وقت طويل حتى أصبح الشارع العربي مأخوذا بالأفكار القومية التي كان من شعاراتها معاداة الغرب وأمريكا اللذين أوجداها أصلا.. قد يبدو الأمر أنه أعيد لكن بشكل مختلف، فالأهم في المسألة أن هناك نموذجا ناجحا لكيف يمكن دمج التيارات والأفكار وانتظار النتائج. بيد إن هذه العملية لن تُترك لتمضي بصورة تلقائية فقد كلفت الولايات المتحدة الكثير حيث أطيح بأنظمة حليفة ومهمة كانت ضامنة للمصالح الأمريكية. وعليه فواشنطن كما بعض عواصم القرار الأوربي تجد نفسها أمام مهام محددة، فقد التقى أخيرا التشدد (الحركات والتنظيمات السلفية والجهادية) مع التيارات الأخرى علمانية وليبرالية ودينية معتدلة (الإسلام السياسي) في شارع واحد، وسيخوض الجميع معركة شرسة بدأت الآن في مصر وستتفاعل النتائج بشكل مستمر، وستكون طبيعة النتائج النهائية مرهونة بمقدار الدعم الأمريكي والغربي ونجاحه في تقوية القوى العلمانية والمنفتحة على التعاون والتحالف معها.. وهو ما يتطلب جهدا ووقتا. وقد يقتضي الأمر السماح للإسلاميين بتبوء السلطة الذي سيفتح الباب لتوقع أن الشارع سيرفض الشعارات المعادية للغرب ولأمريكا، وقد ترى الدول الغربية أيضا أهمية إشعال فتيل الطائفية إقليميا لزيادة عملية الدمج السابقة فعالية أكثر.. وفي أسوأ الاحتمالات فإن الأمور لن تنتهي إلا إلى ذات النتائج المغامِرة التي كانت تعمل عليها إستراتيجية بوش في الشرق الأوسط، وهي الحقيقة التي دفعت البعض لطرح السؤال السابق الذي ورد في هذه المقالة، حيث يبدو الربيع العربي وكأنه سياسة أمريكية تنفذها الشعوب العربية بنفسها..!!

ولكن ماذا لو أخفقت واشنطن وللمرة الثالثة في جني النتائج التي كانت تنتظرها وسيطر التشدد على الشارع العربي؟

لن تُعتبر خسارة فادحة بالنسبة للغرب، لاستحالة أن يتطرف مجتمع بكامله والأمر المؤكد أن المنطقة ستغرق في فوضى عارمة وصراع طويل الأمد ينهك هذه المجتمعات ويحقق جملة أهداف معقولة. ولعل أهم ما تنتظره واشنطن هنا هو ١١ أيلول في كل دولة عربية بهذا الشكل أو ذاك خلال ٥ ـ ١٠ سنوات المقبلة تكون له نفس نتائج ١١ أيلول في أمريكا الذي أعاد صياغة الكثير من المفاهيم والرؤى وأوجد حالة رفض للإسلام كدين يشجع العنف والإرهاب كما صورته وسائل الإعلام وما زالت، والشيء المختلف هنا أن الخضة ستكون للجسد العربي نفسه.

الخيار السيئ هو أن لا يكون لديك سوى ما يتوقع عدوك أن تفعله..

٢٠١١\٩\١٤

الفقر يشعل الثورة..

تغرق المجتمعات العربية في بحر أزمات متلاطمة استفحلت خلال العقود القليلة الماضية دون أن تلوح بارقة أمل لكيفية حل وتجاوز تلك الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويبدو مستقبل الشعوب العربية غامضا نتيجة تراكم المشاكل وما يصاحبها من شعور باليأس والإحباط. فرغم الموارد الطبيعية والبشرية التي تزخر بها العديد من الدول العربية إلا أن ذلك لم ينعكس بآثار ملموسة على واقع الفرد العربي ليظل سجين أزماته التي لا يجد فكاكا منها. فباستثناء دول الخليج الغنية لم يُلحظ تحسن في دخل الأفراد نتيجة موارد أهمها النفط، مع أن غياب المشكلة الاقتصادية لا يعني غياب مشاكل أخرى تتعلق بجوانب متعددة لحياة هذه الشعوب.

ثورة الجياع العرب

إن استمرار الأزمات دون حلول لها وسط استبداد السلطات السياسية وسيطرتها على موارد بلدانها، وزيادة الفارق الطبقي وعدم اتضاح أن الحكومات تستشعر قسوة المعاناة لمواطنيها وترتكس في حالة من اللا مبالاة يدفع إلى تخيل النتائج المنطقية المترتبة على هذه السياسات، فمهما بلغت قدرة السلطة على تطويع الإرادة الشعبية وقهرها بأشكال من العنف المبرمج الهادف إلى إقصاء الشعب عن أي دور يتعارض مع مصالحها، فلن يمنع كل ذلك من أن يُفاجأ الجميع بانفجار مزلزل ربما يتخذ أو يقترب من ثورة جياع عربية عارمة قد تطيح بعروش الحكام العرب أو بعضهم على اقل تقدير، والأقل من ذلك أن تنقلب الشوارع العربية إلى ثكنات عسكرية وسط نقمة جماهيرية وغليان غير مسبوق واضطراب عام قد يعيد ترتيب الكثير من الأوراق المختلطة اليوم

ويستمر لسنوات، ولا شك أن انعكاساته ستكون ذات مديات بعيدة للغاية. إنه أسوأ السيناريوهات المتوقعة والتي إن استبعدها البعض فذلك للاقتناع بسيناريوهات أخرى اقل ضراوة وربما أكثر واقعية. إذ يمكن أن تكون مخارج الاحتقان أدنى من مستوى التطور الدراماتيكي للأحداث ـ كالذي حصل في تونس ـ لحساب خيارات أخرى متدرجة الأثر والتأثير. ولعل أبرز ما يُخشى في هذا الجانب هو أن تكسب حركات التطرف الديني تعاطف الجماهير ويزداد نفوذها في الشارع، فالاضطرابات الحاصلة اليوم جعلت الخطاب الديني المتطرف أمام فرصة كبرى وراح يحاول التناغم مع المطالب الشعبية التي لم يكن هذا الخطاب ليتناولها كما اليوم، بل لم تكن تعنيه كثيرا. إن استغلال ظرف كهذا يمكن من خلاله توقع أن تتشجع الحركات المتطرفة لتحيل الصراع من صراع مطالب حياتية طبيعية وحريات عامة تسعى إليها الطبقات الفقيرة إلى صراع إيديولوجي يتخذ طابعا عنيفا ويكرر جنون الدم الجزائري الذي اندلع بداية التسعينيات من القرن الماضي واستمر حوالي عشرة أعوام. مع ملاحظة أن المزاج العام التونسي يكاد يعتبر أبعد عربيا عن التطرف والتشدد الديني بخلاف ما عليه في الجزائر ومصر واليمن وحتى الأردن.

يكون الفقراء (ويبلغ عددهم في الدول العربية حوالي ٧٥ مليون نسمة) غالبا معبرا تغتنمه الحركات المعارضة، ومع غياب هامش من الحرية في البلدان العربية وشيوع الجهل والأمية يكون المشكل قد تكاملت حلقاته تماما. في وضع كهذا من الطبيعي أن تهتز تلك المجتمعات على وقع فوضى عارمة، ولا يعتبر ما يحدث اليوم في تونس خاصة سوى بوادر أولى لما هو قادم.

انعدام هوامش الحرية

سؤال يطرح نفسه في الذهن: ما هو الشيء المطلوب لتكون الشعوب العربية في حال أفضل؟

لماذا ينتشر الفقر وتغيب التنمية في غالبية البلدان العربية مع «وفرة الموارد المالية

في المنطقة العربية ككل» (كما أكد ذلك تقرير التنمية البشرية الصادر في تموز ٢٠٠٩ الذي أعده في بيروت نحو مائة من كبار المفكرين والباحثين). ولماذا تتفشى الأمية والجهل والتطرف والبطالة والفساد والعنف الأسري والاجتماعي.. الخ؟

أليست كل هذه المشاكل هي محض نتائج وأشكال متعددة لأزمة الحريات التي يعيشها العالم العربي؟ إن التعبير عن الضيق بانعدام فرص العمل كما حدث مؤخرا في أكثر من بلد عربي، حتى في دولة تغيب عنها كل معاني الجرأة في تحدي النظام السياسي كالسعودية التي شهدت ولو تظاهرة محدودة إلا أنها تعبر عن واقع الأزمة المستفحلة، نؤكد أن التعبير عن الضيق بانعدام فرص العمل عبر مظاهرات احتجاجية انقلبت إلى أعمال عنف وعمليات حرق ونهب للمؤسسات الحكومية هي لافتة تعبير عملية عن غياب الحريات؟ وهذا ما آلت إليه انتفاضة التونسيين.

لا يعتبر هامش حرية التعبير حقا من الحقوق الثابتة لأجل المشاركة في القرار وإسماع السلطات صوت المتضررين من سياساتها وحسب، بل هو أيضا مسكّن أكثر فاعلية من التكميم والمصادرة للحريات، فالديمقراطية نفسها لا تنتج خبزا، ورفاهية الشعوب يرتبط بمقدار الثروات المتاحة في بلدانها. في الدول التي يلمس مواطنوها قدرا لا بأس به من الحرية بوسعهم الشعور بالارتياح وهم ينفّسون عن ضيقهم بالتظاهرات والإعلام وأشكال التعبير المختلفة. إن وطأة الشعور بالاضطهاد والظلم قد تخف نوعا ما في ظل توفر قدر من حرية التعبير، وهذه المسألة على بساطتها ومنطقيتها لا تستطيع أغلب الأنظمة العربية استيعابها وفهمها. لأن الهوس بالتفرد والاستئثار بالسلطة وجبروتها يغيّب مثل هذه الحقائق البسيطة خوفا من تفاعلاتها التي تهدد سلطة تلك الأنظمة التي تحتكر كل ما ينمّ بشيء اسمه السلطة أيا كان نوعه وشكله. مع أن تفاعلات حرية التعبير وانعكاساتها على المجتمعات قد تجري بشكل إيجابي ولو نسبيا حتى مع احتفاظ تلك الأنظمة بكرسي السلطة لكن برقابة شعبية وصوت جماهيري مسموع. فمن شأن ذلك خلق مناخات للتعاطي المثمر حول الحلول التي يمكن أن توضع بالتنسيق بين الشعب والسلطة.

المخاوف من التطرف

إن المخاوف، عدا مخاوف السلطات الحاكمة بالطبع، لا تتمحور حول ثورة الجياع والطبقات الفقيرة المعترضين على التوزيع غير العادل للثروات بل على إمكانية المتطرفين في استثمار الظروف السانحة لهم، وهذا ما تخشاه الدول الغربية المترددة في دعم أي تحرك شعبي ضد الدكتاتوريات العربية ولا ننسى قيمة هذه الدكتاتوريات بالنسبة للغرب ما دامت منسجمة مع سياساته وملبية لشروطه وإملاءاته. هناك جملة عوامل رئيسة تدفع الفقراء للتعاطف مع المتشددين الذين يرون أن التغيير لا يكون إلا عبر استخدام كل وسائل العنف وضمن فهم وغاية تُبرَّران شرعيا لديهم. فعلى مستوى الفهم للحالة القائمة ينهض المشروع الديني المتطرف على أساس كون السلطات الحاكمة اليوم قائمة على الاستبداد والظلم لأنها مستندة على نظريات وضعية وقوانين غير شرعية وبالتالي فإن النتائج لن تكون غير ما كانت عليه بالأمس واليوم. أما الطرح الإسلامي لديهم فهو الحل الوحيد الضامن لحقوق الشعب، وفهم هؤلاء فيما يتعلق بالتفاصيل والجزئيات الدينية معروف تماما. أما على مستوى الغاية النهائية فهم يسعون إلى الإمساك بزمام السلطة وإقامة إمارات طالبانية في الدول العربية. وهذا ما تسعى إليه كل «القواعد» الإرهابية في البلدان العربية كاليمن والقاعدة في المغرب العربي وفي العراق والجزيرة العربية ومصر وغيرها وتتبعها الحركات الدينية التي تبدو في الظاهر معتدلة فيما تتمتع سرا بعلاقات مع الحركات الإرهابية المحظورة، ولا أقل من أنها تتناغم في السر مع رأي تلك الجهات المتطرفة. يلاحظ هنا أن ثمة عاملين أساسيين يتداخلان بقوة وهما من العوامل الجاذبة والمثيرة لإشعال الحريق الشعبي العارم، الأول توفير الدافع النفسي والروحي المتمثل بالدين، والثاني ما يعد به أصحاب فكرة الإمارة الإسلامية العالمية من تحقيق الرفاهية والعدل والمساواة، وهو البعد المادي الدنيوي للقضية. تبتعد الحالة التونسية على ما يبدو ظاهرا للمتابع عن خطر الوقوع في مثل هذا المطب الكارثي، لكن الأمر مختلف بكل تأكيد مع دول عربية أخرى تنشط فيها الحركات الأصولية المتشددة. ولها جمهور واسع بذلت الحكومات المتسلطة جهدا متزايدا

لعزلها ومحاولة التضييق على حراكها السياسي والاجتماعي بأساليب بالغة القسوة.

إلى أي مدى يمكن تصور أن فقراء العرب قادرون على القيام بثورة بعيدا عن استغلال الحركات المتطرفة لهم؟ الجواب الأقرب أن الفرصة تبدو غير كبيرة، فحتى التونسيين اليوم يترقبون تطورات الحدث على قدر كبير من الحذر، خاصة مع الأخبار التي تناقلتها وكالات الأنباء من وجود مليشيات مسلحة مجهولة تقوم بالنهب والسلب والتدمير وعمليات القتل، يربطها المعارضون الآن بالسلطة، وهو ما يذكرنا ببدايات الحدث الجزائري الذي اتهمت فيه السلطات الحاكمة بتشكيل مليشيات القتل التي تبين فيما بعد أنها مرتبطة بجبهة الإنقاذ والحركات الإرهابية المسلحة. فالمتطرفون كما أثبتت التجربة العراقية على أقل تقدير قادرون على احتلال رقم صعب في المعادلة ما أن تلتهم الفوضى أركان المنظومة السياسية والأمنية للدول العربية دون استثناء برغم الصعوبة التي يراها البعض في إمكانية حصول تهديد جدي للسلطات التي تعتمد العنف المسلح في سحق خصومها. حتى أن البعض يرى أن المعوّق اليوم للتحركات الشعبية هم المتطرفون بالذات.وهم أنفسهم من برر للسلطات استخدام قدر إضافي من القوة والعنف ومصادرة الحريات. لكن الحالة اليوم في تونس قد تدفع لمراجعة بعض الحسابات والقناعات. فالاحتجاجات التي انتشرت كالنار في الهشيم لم تستطع القوات الأمنية والعسكرية منعها، وحسمت بشكل مبدئي لصالح الجمهور المعارض الذي أجبر الرئيس التونسي على التنحي والفرار من البلاد. لكن يبقى مستوى التفاؤل لدى المراقبين متدنيا لأن السلطة لا زالت بيد النخبة السياسية المقربة من الرئيس الهارب مع إشراك بعض رموز المعارضة.

إن مخاوف استغلال المتطرفين للانتفاضة الشعبية كانت واضحة لدى أحزاب المعارضة الليبرالية في تونس، وبرزت في تصريحات منذر ثابت الأمين العام للحزب الاجتماعي الليبرالي الذي قال إن بعض الأطراف المتطرفة والراديكالية قامت باختراق الاحتجاجات العفوية التي تشهدها تونس ووجهتها نحو المطالب السياسية في صيغتها الراديكاليّة على حد قوله.

أزمة عميقة الجذور

الأزمة بين السلطة والمواطن أزمة عميقة الجذور في التاريخ كما لها عمقها النابع من تعقيد تلك العوامل المتشابكة التي وترت العلاقة بين الطرفين. إن جميع الدول العربية دون استثناء أسهم الاستعمار الغربي في تشكيل هويتها السياسية. وكان استلام السلطة الاعتبارية ثم الحقيقية قد تم في ظروف بالغة التعقيد والحساسية، انتقال كان للشعوب دور كبير فيه عبر كفاحها ضد المستعمر لكن السلطة في نهاية المطاف احتكرت بيد أشخاص أو فئات محددة. وهو أمر غضت الشعوب العربية الطرف عنه، بل قبلته بكل سهولة. أهم الأسباب في ذلك القبول غير المنطقي في أعراف وقناعات اليوم أن الشعوب كانت تنظر إلى القضية من منظور مختلف ينحصر فقط في شخصية الحاكم الوطني بدل الجنرال الغربي بعيدا عن طبيعته وفلسفته في الحكم. ثم أن الشعارات القومية كان لها مفعول السحر في أذهان العامة ما مكّن الحكام من الإمساك بزمام الأمور وتخدير الجماهير عبر تلك الشعارات الزائفة.

إن مواطني الدول العربية هم أسرى الخوف من السلطة عبر التاريخ والتشخيص العميق لأسباب هذا الخوف والانبطاح أمر تكتنفه الصعوبة. إذ لا تبدو التجارب التاريخية التي مرت بشعوب المنطقة العربية مختلفة عن تجارب الشعوب والأمم الأخرى، لكن الشعوب الأخرى استطاعت الانقلاب على وضعها وإجبار الحكام على إعطائها حقوقها المدنية وإطلاق حريتها في حين بقي الشعب العربي على صمته المريع. ويبدو أن حاجز الخوف الذي يسيطر على العرب هو نتاج ثقافة ووعي اجتماعي جعل توقي شرور السلطة وعدم مواجهتها الخيار المفضل لديهم. ربما يعود ذلك أيضا إلى بشاعة ممارسات السلطة ضد كل من يعارضها، ويلقي البعض اتهاماته للدين الإسلامي كونه مسؤول أيضا عن ترويض جماعي مورس لحقب تاريخية مديدة. مع أن الإسلام دين يدعو إلى الحرية والانعتاق من كل أشكال الظلم، وقد كانت بداية الإسلام محاربته لسلطة الأغنياء والانتصار للضعفاء والمظلومين وزرع روح التحدي والإقدام دون خوف لنيل الحقوق ورد المظالم، نعم يمكن قبول أن مفاهيم معينة شوّهت عن قصد

رسختها السلطات التي حكمت باسم الدين في عقول عامة الناس وبررها فقهاء السلطة على مر القرون. رأى بعض الدارسين منذ وقت غير قريب أن ثورة شعبية ضد دكتاتور عربي قد تشجع شعوب الدول الأخرى ليعاد خلق الروح والنفسية العربية ثانية.. فهل ستكون ثورة التونسيين تلك الشرارة التي يمكن أن تطيح بعروش الدكتاتوريات في العالم العربي؟

تونس الشابي.. الجزع من الحياة

ما أن يحضر اسم تونس حتى يتداعى للذاكرة مباشرة اسم شاعرها أبي القاسم الشابي الذي رحل شابا، وارتبطت قصيدته (إذا الشعب يوما أراد الحياة) بوجدان الشعوب العربية منذ أيام حماستها القومية فقد كانت أبيات القصيدة تتردد في كل مناسبة احتجاج أو بيان ضد الاستعمار أو السلطات التي أعقبته، وأصبحت فيما بعد القصيدة التي لا يخلو منها أي منهج أدبي في المدارس.

أخيرا نجح آلاف من الشباب العاطل عن العمل والفقراء في المدن التونسية من إجبار الرئيس زين العابدين بن علي على التنحي بل والهروب من البلاد. المفروغ منه أن الحدث قلب صفحة مظلمة وفتح صفحة تاريخية جديدة لتونس، ولكن هل يمكنه أن يسهم في قلب صفحات من تاريخ شعوب عربية أخرى؟

حدّ اللحظة يبدو الانقلاب في الوضع السياسي مربكا للتونسيين، ففي الوقت الذي تغمر الفرحة نفوس المواطنين هناك فهي تمتزج بالحذر والخوف من الآتي. الثورة التونسية الشعبية والعفوية الطابع لم تكتمل نتائجها بعد، فالسلطة انتقلت إلى رئيس البرلمان الذي وعد بإصلاحات سياسية وهو ذات الوعد الذي قدمه الرئيس الفار ابن علي الذي انتقلت إليه السلطة عام ١٩٨٩ بطريقة مشابهة تقريبا، أي قبل ثلاثة وعشرين عاما قام خلالها بإلغاء هامش بسيط من الحرية وتحويل سلطته إلى سلطة دكتاتورية قمعية بامتياز. جزع التونسيين من حياتهم تحت القمع والتنكيل جزعٌ تتقاسمه معهم شعوب عربية أخرى، ولا يوجد اختلاف كبير بين حال مواطني تونس

وحال نظرائهم في بقية البلدان العربية. لكن إقدام غيرهم على السير على خطاهم يبدو مرهونا بالنتائج التي ستتوضح مع الوقت، مع أن التأثر بثورات من هذا النوع ـ كما حصل في أوروبا الشرقية ـ يعتمد على عامل الحماسة وهو ما لا يصب مضي الوقت في صالحه. هناك فرصة حقيقية أمام الشعوب العربية ولعلها فرصة تاريخية في إحداث تغيير مزلزل لكنه محفوف بالمخاطر كما أشرنا إليه من قبل.

ناقوس الخطر

الانتفاضة التونسية التي قادتها الجماهير الغاضبة والمحتجة على سياسات الحكومة وعلى واقعها المرير دقت ناقوس الخطر للأنظمة العربية، وهو ما يعد نتيجة منطقية. المحاولات حتى الساعة جارية في كل من مصر والجزائر والأردن وحتى موريتانيا بغية النجاح في إطلاق شرارة شبيهة بالشرارة التونسية عبر إحراق بعض الأشخاص لأنفسهم لكن لم تنجح هذه المحاولات بعدُ. ما يهمنا هو وضعنا في العراق فخلال الأيام القليلة الماضية أنقسم ما يمكن تسميته بجمهور الكتابة الشعبية أي ما يضخ من كتابات عبر مواقع الانترنت والأحاديث في الشارع بين من يرى تحرر التوانسة من الدكتاتورية لحاقا بالعراق الذي يحاول بناء ديمقراطيته المتعثرة سياسيا، ومن يدعو العراق للحاق بالفتح التونسي؟ وهو ما يعكس انقساما واضحا حول تقييم العراقيين لتجربتهم، فالفريق الأول هو الفريق المتفائل الذي يحدوه الأمل في السير الصعب للديمقراطية العراقية باتجاه صحيح والنجاح في نهاية المطاف ببناء دولة ومجتمع ديمقراطي حقيقي. والفريق الآخر هم الذين غلب لديهم اليأس من إمكانية نجاح تجربة يرونها مبنية على أسس خاطئة وغير موفقة وأن ما أفرزته العملية السياسية لا يلبي الطموح أو أن بعض هؤلاء لم يعجبه التغيير الديمقراطي للعراق الجديد أصلا وخسر امتيازات مادية أو معنوية كانت له في ظل النظام المقبور. لكلا الفريقين مبرراته وأيضا لك منهما عذره بلا شك.

الفرق الواضح بين الوضعين العراقي والتونسي أن التغيير في العراق جاء من

الخارج بينما كان الثاني من الداخل، وهذا الأخير أملك للشرعية وأكثر تعبيرا عن الإرادة الجماهيرية. لكن في نهاية المطاف فإن التغيير قد حصل، ولهذا يبقى الحديث دائرا حول حال ووضع جديد ومختلف. هذا الجديد لا يزال يحبو بخطوات متعثرة ويعيد اجترار مراحل تشكيله وتكويناته الجزئية بطريقة تعصف باستقرار النظام ككل الأمر الذي ينتج لنا شكلا غير واضح المعالم لا يأنس منه المواطنون ثقة به ولا أملا بمستقبله. وهنا على الأحزاب العراقية والسياسيين تدارك الأمر، فيأس الشارع ونفض يده من المشروع الديمقراطي تجعل خياراته في التعامل هي خيارات التعامل مع أي نظام غير مرغوب فيه ويحتاج الأمر لتغيير سيوقن الناس أنه لن يأتي إلا منهم وبهم. يجدر القول هنا إن الرفض العراقي الشعبي لا ولن يكون اعتراضا على العملية السياسية وعلى مسألة الحريات من عدمها، بل على عجز الديمقراطية عن حل مشاكلهم اليومية وتوفير الخدمات التي تليق بإنسانيتهم. فحيثيات الوضع الداخلي لا تحمل بوادرَ معتدا بها تتعلق بمطالب الحرية والتغيير السياسي كما حدث في تونس، فخارطة الولاءات القومية والطائفية والحزبية تطمئن الساسة إلى حد بعيد، وتبدو الحرية اليوم بالنسبة لأغلبية المواطنين مطلبا ترفيا وهو آخر ما يفكر به الجائع والعاطل عن العمل و من يعاني من الماء والكهرباء.. وهذه هي مصادر الشقاء العراقي اليوم التي يمكن أن تبرر أي تحرك شعبي عاصف. وفي هذه الحال فإن الخوف من أن يقوم فقراء العراق وهم أضعاف فقراء تونس باحتذاء التجربة التونسية ولكن بطريقة عراقية صرفة ترسم مفارقة كبرى بالقياس مع تجربة التونسيين. إذ لنا أن نتوقع أن يؤخذ من التجربة التونسية بدايتها ليتكفل القدر العراقي العجيب برسم ملامحها النهائية عبر تنصيب دكتاتور جديد يوفر الماء والكهرباء وفرص العمل ويعلق الفاسدين على الأعمدة!

القوميون والثورات الشعبية..
التاريخ العربي في نهايته الأولى

كانت فكرة القومية العربية قد ظهرت في النصف الأخير من القرن التاسع عشر وعبرت عن نفسها بشكل صريح عبر أحزاب وحركات ومنتديات فرضت نفسها بقوة في القرن العشرين، ونتيجة لما مثلته الحركة القومية من ظاهرة تاريخية سياسية وفكرية فقد كُتِب حولها الكثير وتناولتها أقلام الباحثين والدارسين بين من رآها نقلة نوعية في وعي الذات العربية وأهمية وجودها وإعادة تفعيل هذا الوجود حضاريا ومن نظر إليها بعين الريبة ووجدها صفحة جديدة من صفحات الاستعمار الغربي للشعوب العربية، ذلك أن القومية في نهاية المطاف لم تحقق أيا من شعاراتها ووعودها التي قدّمتها للجماهير ومن جانب آخر أنتجت أنظمة دكتاتورية متسلطة وصلت إلى السلطة وبقيت متشبثة بكرسيها مرددة معزوفاتها القومية عن وحدة البلدان العربية ومقاومة الامبريالية والتنمية التي لم تُنجَز والديمقراطية التي لم يرها أحد.

للمشككين حججهم التي جاءت بعد دراسات مستفيضة حول ظروف وعوامل نشأة القومية كفكر وأيديولوجيا في الشرق العربي انطلاقا من سوريا ولبنان ومن ثم مصر. فقد لاحظوا أن القومية دخلت إلى البلدان العربية عبر المستشرقين والبعثات التبشيرية والمنتديات الثقافية التي أشرفت عليها الحكومات الغربية المستعمرة آنذاك وأسست معاهد وجامعات لعل أبرزها الجامعة الأمريكية التي درَس ودرّس فيها الدعاة الأوائل للقومية العربية وأغلبهم ينتمون إلى الأقليات غير المسلمة. وأمام الإجماع على أن مثقفين مسيحيين هم من أخذوا على عاتقهم نشر القومية فقد احتج البعض بأن

هذه الأقليات وجدت في القومية أداة صالحة ليس فقط للتخلص من السيادة العثمانية بل للخروج كذلك من حدود الدائرة الإسلامية إلى وسط أرحب حيث يستطيع المسلمون وغير المسلمين من العرب أن يذيبوا أنفسهم في ولاء شامل كما يقول علي حسني (نقلا عن مقدمة كتاب حقيقة القومية العربية لمحمد الغزالي، ص ٤، مكتبة نهضة مصر)..لا يذهب جورج أنطونيوس بعيدا في كتابه يقظة العرب حين وصف جهود المسيحيين العرب في ترويج فكرة القومية وأهدافها النهائية قائلا: لقد غرس هؤلاء بذرة القومية والوطنية وبعثوا حركة مستوحاة من تاريخ العرب ومآثرهم تستهدف مُثلا قومية بدلا من المُثل الدينية والطائفية. وهذه التبريرات دفعت الدارسين من التيارات الإسلامية وحتى غير القومية إلى الجزم بأن فكرة القومية إنما جاءت لضرب أي توجه إسلامي بعد انتشار الأحزاب والجمعيات خشية أن يتعاظم نفوذه ويفرض سيطرته على الشارع العربي بعد رحيل القوات العسكرية عاجلا أم آجلا، فكان لا بد من التفكير ببديل يقطع الطريق على التيار الإسلامي ويمنعه من الإمساك بخيوط اللعبة كامتداد للحكم العثماني الذي مثل حكما إسلاميا، وقد عزز أصحاب هذا الرأي رأيهم بكلام المبشر المتشدد صموئيل زويمر وهو رئيس جمعيات التنصير في الشرق الأوسط حيث جاء على لسانه إن أول ما يجب عمله للقضاء على الإسلام هو إيجاد القوميات. وهكذا بعد أن نجحت فكرة القومية في استقطاب النخب المثقفة والشباب المتحمس والكثير من عامة الناس انتهت الأمور إلى تنصيب رؤساء وقادة تسلقوا على سلّم الشعارات القومية ظاهرهم العمل على وحدة البلاد العربية ومقاومة مشاريع الغرب والنهوض بالتنمية وباطنهم التمسك بالسلطة ونهب وتبديد المقدرات وليس من إنتاج عقلية المؤامرة في شيء القول إن وضع البلدان العربية تحت الاحتلال الغربي استمر كما هو تحت حكم قادتها القوميين وكأنهم بيادق وأصنام تتحكم بها إرادات خارجية.

وإذا كانت ألسنة وأقلام الإسلاميين وغيرهم قد قالت وكتبت الكثير حول القومية وحركاتها وأنها من صنيعة القوى الغربية وأن قائمة طويلة من الأدلة تثبت هذه المسألة كحقيقة ثابتة فإنه في مقابل ذلك لم يقف القوميون صامتين فلم تقصر ألسنتهم وأقلامهم

عن اتهام الحركات الإسلامية بذات التهم بل وبنفس الوسائل تقريبا، فمن المعروف أن من الأساليب الشائعة في عملية البحث عن أدلة التورط والإدانة هو الاستعانة بما كتبه الغربيون أنفسهم وما كشفوه من وثائق استخبارية توصف عادة بالسرية. وهكذا كان شأن القوميين في نقد خصومهم واتهامهم بتهمة العمل لصالح الغرب، ولعلنا نكتفي بمثال هنا هو كتاب الشؤون السرية للصحفي البريطاني مارك كورتس الذي صدر عام ٢٠١٠، وقد ذكر فيه إن هناك تواطؤا لقوى الإسلام الراديكالي في العالم العربي مع بريطانيا. وذكر الإخوان المسلمين كإحدى الجماعات التي ترفع الشعارات الإسلامية لخدمة مصالح الغرب والصهيونية العالمية، وأن التعاون بين الطرفين يعود إلى عام ١٩٤٢عبر دعم مالي ومخابراتي، وقد اعتمد الكاتب على مجموعة من وثائق المخابرات البريطانية نفسها.

وأيا يكن فإن مشكلة الحروب «البحثية» التي تتجلى عبر كم هائل من الكتب والمؤلفات النقدية الساخطة المتبادلة بين التيارات الأيديولوجية في عالمنا العربي منذ منتصف القرن الماضي هي السعي المهووس للبحث عن أي صوت غربي كـ (شاهد من أهلها) مهما قال هذا الشاهد وسواء كان صادقا أم كاذبا، باحثا عن الشهرة..متمردا.. له أغراضه الشخصية.. الخ، كل ذلك لا يهم قدر ما تحتل قضية ذلك «الشاهد» من قيمة وأهمية لتأكيد «مؤامرة» من المؤامرات رغم أننا نتساءل لماذا لا يكون هذا الشاهد وشهادته جزءا من حبكة مؤامرة حقيقية؟! مع ذلك فإن هذا الشاهد بغض النظر مبدئيا عن مصداقيته تحوّل أحيانا إلى شاهد يبعث كلامه على الثقة، لأن سير الأحداث التاريخية أثبت صدقه، وهذا بالضبط ما حدث مع الحركة القومية بالذات كما حدث مع الصهيونية وأهدافها عبر كتاب الخطر اليهودي (بروتوكولات حكماء صهيون) التي لا نعرف من أين جاءت ومن نشرها وكيف تسربت وما غرض تسريبها وكيف نجمع بين دقة التخطيط ودهاء الصهيونية وانحصار معرفة خططها بأشخاص معدودين والسرية المفرطة التي تميز بها اليهود والإمساك بمقاليد الإعلام ومراكز المال..كل هذا من جهة وسهولة تسريب وانتشار تلك الوثائق من جهة ثانية!! لكن أليس ما حدث طيلة قرن

من الزمن قد جرى كما لو كان تنفيذا حرفيا أحيانا لتلك البروتوكولات؟

لقد سيطر المد القومي اعتبارا من الخمسينات وصار التيار الناصري تيارا جارفا واستمر حتى راح يخبو في مطلع السبعينات، وقد كانت الثورات والحركات السياسية والثقافية مستعرة الشعار مؤججة لعواطف الشارع بحماس منقطع النظير واعدة المواطن العربي من المحيط إلى الخليج بمستقبل مزدهر، فالقومية العربية تعني الوحدة، وحدة الموقف والمقدرات والتصدي للامبريالية الغربية والى آخره.. لكن النتيجة كما أشرنا كانت عبارة عن أنظمة تسلطية قمعت مواطنيها وبددت ثروات البلاد العربية وصادرت الحقوق المدنية لهم. بكلمة واحدة: كانت القومية عبارة عن شعارات استغفلت الناس وأنتجت الاستبداد والظلم وهدر الثروة. فهل كانت الثورات الشعبية الأخيرة ردا على القومية والأوضاع التي أنتجتها وأوجدتها؟ أم أنها جاءت ردا على الأوضاع والنتائج منقطعة عن أسبابها الحقيقية؟؟

على هذا الجانب تبدو الصورة في مصر أكثر التباسا، فالثورة أتاحت للقوميين والناصريين الذين توزعوا بين أحزاب وحركات مختلفة صغيرة أتاحت لهم القول إن الثورة وإن قادها الشباب بعيدا عن أية مظلة سياسية إلا أنها مثلت رد فعل جماهيري عارم على سياسات نظام حسني مبارك الذي مثّل امتدادا لنظام أنور السادات الذي ضرب الحركة القومية وعزل مصر عن محيطها العربي. وبالتالي فإن هناك ما يدعو الناصريين الجدد للتفاؤل بإمكانية إحياء التيار القومي ثانية بزخمه الذي كان عليه ولكن في ظروف جديدة يجب التكيف معها، ويزيد ذلك التفاؤل أن هناك من شباب الثورة من رفع صور عبد الناصر! على حد زعم عبد الرحيم مراد رئيس حزب الاتحاد المصري.

لكل ذلك دعم القوميون الثورة في مصر كما دعموا ثورة تونس فنظام زين العابدين بن علي لم يكن معروفا بأي توجهات قومية. ولم يمنعهم من ذلك الدعم وضوح ثقل التيار الإسلامي وحضوره، وإذا ما كانت العلاقة التي حكمت الطرفين، القوميين والإسلاميين، في القرن الماضي هو العداء والخصومة الشديدة فإن علاقة جديدة في طريقها للتبلور

أكثر فأكثر قائمة على ترك القوميين رفضهم التيار الإسلامي، في حين يبدو هذا التيار في طريقه هو الآخر لقبول القومية كغطاء لجمع الحركات الإسلامية في أكثر من بلد عربي خاصة في حال وصولها إلى السلطة، وقد وجد السلفيون أن من الممكن بناء الإمارة العالمية انطلاقا من وحدة تجمع بعض الدول العربية وهو ما جعلهم يندفعون باتجاه المشاركة السياسية التي كانوا يحرّمونها على أنفسهم وتحت النظام الديمقراطي الذي طالما اعتبروه نظاما يشيع الكفر صدّره النصارى إلى البلاد الإسلامية. وهذه هي النقطة التي يستند إليها الرأي القائل بان الثورات العربية الحالية هزمت أيدلوجيا القاعدة وأنها ستسهم في تحجيم التطرف بعد انفتاح آفاق المشاركة السياسية للإسلاميين، في قراءة تبدو غير راغبة في الإلمام الشامل بملابسات هذا التحول.

لقد بدا أن هناك ما يمكن عدّه تحالفا بين القوميين والإسلاميين ومنهم السلفيون منذ عدة أعوام وتحديدا بعد إسقاط النظام البعثي في العراق، حتى ابتكر البعض تسميه القومية السلفية، حيث اجتمع الطرفان على معاداة الوضع العراقي ما بعد سقوط النظام ووصول الأغلبية الشيعية إلى سدة الحكم. وقد كانت لهما اليد الطولى في أعمال العنف والتفخيخ وإدخال الانتحاريين إلى العراق.

إن زيادة التقارب وتوفر أهداف مشتركة جامعة لم يواصل وتيرته المطردة حين راح التحرك الشعبي يهدد حكاما قوميين ومن أصحاب الشعارات القومية الملتهبة كالنظام الليبي والسوري. ليعيد التاريخ نفسه في سياق العلاقة المتوترة والعدائية بين القوميين والإسلاميين بخاصة الأخوان المسلمين في سوريا التي شهدت منذ منتصف القرن الماضي وحتى عقد الثمانينات صراعا محتدما بينهما. في حين خسر القوميون والبعثيون بشكل خاص الدعم غير المحدود لمعمر القذافي رغم أنه صاحب المواقف غير المفهومة والمتناقضة بشأن الوحدة العربية. موقف القوى القومية من أحداث ليبيا بشكل خاص جعلها محل نقد شديد لازدواجية المعايير التي تنفي وجود المبدئية وتؤكد سيطرة المصالح الحزبية والشخصية، وكأن هذا كشف جديد عن سلوك الحركات والأحزاب القومية!!

إن ترميم هذه العلاقة فيما بعد زوال معمر القذافي ذو طريق مفتوح، فليبيا تنتمي

إلى المغرب العربي الذي عُرِف عن حركاته الإسلامية ميلها نحو القومية حتى قيل إنها الوجه الديني للقومية ودعاتها. وهي حركات حتى تلك الأكثر تشددا لا تفصل بين الإسلام والعروبة. وربما لا يختلف الأمر في سوريا التي طالما عُدّت قلعة القومية العربية ومبعثها الأول وبُرِّر ذلك بسياسة التتريك التي طالت سوريا أكثر من غيرها فيما تقف أفكار أحد روّاد النهضة والإصلاح المعروفين وأعني عبد الرحمن الكواكبي كمنطلق أول لانبعاث القومية العربية عبر دعوته في كتابيه طبائع الاستبداد وأم القرى إلى إعادة الخلافة إلى العرب وإقامة جامعة إسلامية بقيادة عربية وتغليب اللغة العربية كونها لغة القرآن الكريم. والحقيقة أن النزعة القومية للسوريين ضاربة في عمق التاريخ وتعود إلى العهد الأموي الذي شهد ظهور العصبية القومية.

بعد كل هذا يبقى السؤال: أليس الثورات الشعبية في العالم العربي قد وضعت حدا للقومية بعد أن تخلت عن أي شعار قومي معهود وركزت مطالبها على الحريات المدنية ورفض الفساد وتبديد الثروة وتحسين الواقع الاقتصادي وهي جميعها مطالب وطنية خاصة بالشعب المصري في مصر والتونسي في تونس وهكذا؟ ثم ألم تشهد هذه الثورات غياب الحركات والأحزاب القومية عن لعب دور فاعل فيها وبقيت على هامش الأحداث؟؟ وبهذا فقد طوي تاريخ امتد لأكثر من ستين عاما لم تحصد الشعوب من شعارات القوميين سوى الكوارث وتسلط الأنظمة القمعية..؟ فلنقل إنها لحظة النهاية الأولى للتاريخ العربي الحديث..

تضعنا قراءة تعتمد هذه المقدمات كثوابت أساسية لها أمام نتائج مختلفة لمستقبل القوميين وحركاتهم وأحزابهم وتضرب بتفاؤل من تفاءل منهم عرض الحائط.. وهي قراءة منتجة لرؤية لا تتقاطع مع ما سبق ذكره من إمكانية تصالح قومي ـ إسلامي وتجاوز تبعات الانتقائية والازدواجية للقوميين العرب بقدر ما تنطلق منه. فمن المرجح أن ينجح الإسلاميون في أخذ الدور الذي لعبه القوميون في القرن الماضي وستكون القوى الإسلامية العربية قادرة في الأغلب على جذب الجماهير ذات التوجه القومي، وستلعب ثلاثة عوامل رئيسة دورا فاصلا في ذلك وهي:

أولاً: توتر العلاقات بين مصر وإسرائيل وتصاعد الدعوات المطالبة بإعادة النظر في معاهدة السلام بين الجانبين بضغط من التيار الإسلامي صاحب الصوت الأقوى اليوم في مصر. وما يعنيه تطور المواقف من إعادة الصوت القومي ولكن بلسان إسلامي لا كمعارض بل كمشارك في السلطة وربما من موقعها.

ثانياً: مواجهة تحديات التقسيم في مصر وسوريا واليمن على خلفيات طائفية ودينية. الأمر الذي سيعيد إنتاج الخطاب الوحدوي من قبل الإسلاميين رفضا لاستقلال أو شبه استقلال أقليات طائفية ودينية.

ثالثاً: مشاركة الإسلاميين في أكثر من بلد عربي في السلطة ولأول مرة في تاريخهم، وما يفتحه ذلك من أبواب للتطلع صوب وحدة عربية يقودها الإسلاميون.

مع هذه العوامل سيذوب جزء كبير من القوميين في الشارع العربي في التيار الإسلامي، وهو ما يرسم مستقبلا أسود للقوميين العرب الذين يرون أن حركات الإسلام السياسي انتزعت منهم أخيرا إكسير قيادة الجماهير العربية وتوجيهها، تلك الشعارات التي كانوا قد استقطبوا بها الشارع العربي لعدة حقب، ومع هذا الحال لن تبقى من أدبيات الأحزاب القومية سوى ما يصح أن يكون مادة لتطبيق الإسلاميين.

٢٠١١\٩\٢٨

بين صدام ومعمر القذافي.. خيرا فعل الليبيون

تكاد تتحدد عربيا مفردة الشجاعة كوصف مرادف للقوة، لغويا تعني الشجاعة شدة القلب عند البأس، وأمثلة المعاجم تكشف عن حصرها بقوة الرجل العضلية والجنود في المعارك، وفي اللسان عن أبي زيد يقال رجل شجاع ولا توصف به المرأة.. أما الشجعة من النساء فهي الجريئة على الرجال في كلامها وسلاطتها! وعليه فالرجل الشجاع هو صاحب السيف والعضل المفتول، والشجعان هم فرسان العرب وأبطال المعارك، والمرأة الشجاعة هي التي تتحدى في ظرف ما الرجل باللسان السلط.. وتاريخنا العربي يدبج مدائحه بحق القادة العسكريين والسلاطين والملوك الشجعان الذين جندلوا أعداءهم في ساحات المعارك، هذه هي شجاعتنا ولا فخر..

شجاعة بهذا المفهوم تجعل القوة فضيلة بصرف النظر عن تصرفات صاحبها وطريقة توظيفها وكونها مع الحق أم ضده، وعلى ذكر الفضيلة فالشجاعة لدى أفلاطون إحدى الفضائل الأربع التي عدّها أمّهات الفضائل وهي الحكمة والعفة والعدالة بالإضافة إلى الشجاعة، وعودا إلى اللسان يبدو أن النساء بلا فضيلة أو بفضيلة ناقصة ما دمن لا يوصفن بالشجاعة كما مر، ويؤيده كلام أفلاطون الذي يؤمن أن المرأة خلقت من أنفس الرجال الأشرار، كما أنه كان صاحب عضل ومصارعا بارزا فاز في الألعاب الأولمبية في اثنيا مرتين.. وكان عريض المنكبين لهذا سمّي أفلاطون..

عربيا فهذا الفهم يتحدر من الصحراء حيث الشجاعة هي الصفة التي يستحقها الرجال الأقوياء ذوو المناكب العريضة والسواعد المتينة والأيدي الخشنة، والذين لا يهابون تجشم المخاطر ومنازلة خصومهم وكسب نتائج الصراعات.. ولا يزال مفهومنا للشجاعة على حاله، في حين صار وصف الشجاعة لدى الشعوب المتحضرة كما في

الغرب يتسع كثيرا ليشمل المواقف المختلفة الإنسانية والأخلاقية وعادة ما يوصف الموقف الشخصي الذي يتطلب تحليا بسجية أخلاقية أو مواجهة لرغبة من رغبات النفس بأنه موقف شجاع ويتمتع صاحبه بالشجاعة.. ومن مصاديق ذلك التسامح مع الآخر وتجاوز أخطاءه.. العطف على الضعفاء ومسايرة العقول البليدة واستيعابها والجرأة في قول الحقيقة وعدم السكوت عنها.. نصرة المظلوم والانتصار للقضايا الإنسانية..الاعتراف بالأخطاء والذنوب.. الخ.. بل إن إظهار الضعف والتردد لتجنب المغامرة والانجرار إلى الأفعال والتصرفات الحمقاء، جميعها يستحق صاحبها صفة الشجاعة والشجاعة بأبهى صورها.. وهذا ينسجم مع الحديث النبوي الكريم القائل: ليس الشديد منكم بالصرعة بل الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب. هذه النظرة التي نفتقدها هي نتاج منظومة من القيم والتقاليد وترتبط بنمط من التفكير الذي ما زلنا بعيدين عنه. والمشكلة في مجتمعاتنا عبر تاريخ طويل أنها تنظر إلى الحاكم الباطش كثير الحروب والمغامرات والفتوحات والصراعات مع الآخرين على أنه حاكم يتمتع بالقوة والشجاعة، وكان هدر المال على إعداد الجيوش وتجهيزها ظاهرة واضحة فيكفي انه في العصر العباسي كان أغلب ما يأتي إلى خزانة الدولة من مصر التي كان يعيش أهلها الفاقة والحرمان يذهب لمصاريف الجند..لهذا فلا عجب أن التاريخ العربي والإسلامي يخلّد باعتزاز جزارين وسفاحين تفننوا في إثارة الحروب والنزعات وبنوا إمبراطورياتهم على تلال من جماجم معارضيهم. وفي العصر الحديث كان أغلب حكام الدول العربية من نمط واحد، شيدوا سلطانهم على آلاف الجثث وقادوا فيما بعد شعوبهم من مغامرة على أخرى، وهدروا مليارات الدولارات على بناء قدرات عسكرية سرعان ما عصف بها خيار أعمى لمواجهة عسكرية أو سياسية مع المجتمع الدولي، وابرز الأمثلة لذلك جمال عبد الناصر وصدام حسين ومعمر القذافي.

بعد اعتقال معمر القذافي ومن ثم قتله برصاص الليبيين، كتب البعض وتحدث مقارنا وكما كان متوقعا بين صدام والقذافي.. مدعيا أنه برغم أخطائهما ـ هكذا وكأنهما منضدا حروف أخطآ في تنضيد بعض الكلمات ـ فإنهما تحليا بشجاعة كبيرة!! الواقع أن

الرجلين انتهيا نهاية مخزية لا شجاعة فيها ولا بطولة من أي نوع يذكر، وكانا عبرة لمن اعتبر. نعم كان يمكن لصدام أن يكون شجاعا لو انه جنّب بلده وشعبه ويلات الاحتلال وهو يعرف حق المعرفة ألا قبل له بمواجهة أقوى جيش في عالم اليوم.. كذلك كان لمعمر القذافي أن يتحلى بلحظة شجاعة مماثلة لو انه تنازل عن عرشه وحفظ ماء وجهه ونزل عند رغبات شعبه بتغييره.. لكنهما لم يفعلا شيئا من ذلك واختارا طريق الحماقة والمغامرة الكارثية وانتهى بهما الأمر إلى مصير أي متغطرس أخرق يقود نفسه إلى هاوية اللعنة..

و برغم وضوح أن الشعوب لم تعد تجتاح لقادة فتوحات وعنتريات، كما أنها ليست بحاجة إلى الحاكم القوي الذي يصدر أوامر القتل والتعذيب وهدم البيوت على رؤوس ساكنيها. فالقوة والشجاعة كغيرها من المفاهيم التي يجب أن يعيد العقل العربي صياغتها وتعريفها بطريقة مختلفة عن الموروث، إلا أن هناك من لا يزال مقتنعا بهذا النوع البائد من قوة الحاكم، قوة خرقاء فارغة وخطاب عنتري بائس..

خيرا فعل الثوار الليبيون عندما قتلوا معمر القذافي، لقد طويت صفحته كما يجب وانتهى، ولئن كان من الصحيح القول إن ما فعله هؤلاء الثوار الإسلاميون بأغلبهم الأعم يعد غير إنساني وهو تصرف مخالف للقوانين والأعراف المعاصرة كذلك ما يقره الشرع في معاملة من يعتبر أسيرا في معركة إلا انه في الوقت نفسه عمل مبرر لديهم، لقد صرخ القذافي (حرام عليكم) فردوا عليه (وهل أنت تعرف الحرام؟) أليست هذه هي الحقيقة بالضبط؟ لقد استبدت بالثوار الليبيين رغبة الانتقام والقصاص من القذافي لجرائمه البشعة بحق شعبه.. رغبة يتشاطرها أغلب الشعب الليبي كما نظن بناء على مساحة القتل التي مارستها كتائب النظام على الأقل طوال الأشهر الأخيرة منذ اندلاع الاحتجاجات ثم خوض المعارك الضارية التي دمرت عددا من المدن في ليبيا وأحالت بعضها إلى خرائب.. قتل القذافي في مثل هذا الوقت والظرف جاء ليسكب ماءا باردا على قلوب المفجوعين بفقدان أعزائهم على يد آلة القمع، وفي الوقت ذاته لم يعد هناك رمز حي يغذي أتباع النظام السابق وهو ركن جوهري لتشكيل مقاومة عسكرية ضد الحكم الجديد واستمرار القلاقل والتوجس من الآتي بما يضيع الكثير من نشوة النصر

بالتغيير وإرباك الأوضاع بشكل عام، وهذا هو أهم ما في الموضوع.. لذا يبدو الأمر تصحيحا لخطأ عراقي ارتكب بعد القبض على صدام حسين ومن ثم محاكمته لأشهر للتدليل على أننا نعيش الديمقراطية، سبقها ما يقرب من ثلاث سنوات من الاختباء ونسج الأساطير وإذاعة الشائعات وجميعها تبشّر بعودة صدام، تارة بتحشيد بقايا الحرس الجمهوري وإسقاط بغداد وتارة أخرى عبر اتفاق مع الأمريكان لإعادته إلى الحكم..وثالثة بزعم انسحاب القوات الأمريكية والبريطانية من العراق وترك الأمور تجري لصالح عودتها إلى ما قبل ٢٠٠٣ بعد أن تفاجأت بـ«المقاومة»..

كان بقاء صدام حيا في مكان مجهول قد تسبب بشكل مباشر في تفشي أعمال العنف والإرهاب، فالكثير ممن بقي مدينا لفكر البعث ومستفيدا من نظام صدام حسين شمر عن ذراعيه سواء بممارسة أعمال العنف أو بالتحريض للقيام بها، ولم يقتنع أن كل شيء قد انتهى ما دام قائد الضرورة حيا يرزق.. كان من السيناريوهات الرائعة التي لم تقع والتي تجاهلها الجميع تقريبا عدا سيناريو عدم حل الجيش ومحاصصة مجلس الحكم هو قتل صدام في الحرب أو بعد نهايتها بقليل، فقد كان لهذا الأمر لو انه حدث فعلا أن قلّل إلى حد بعيد من جرائم البعثيين والمجاميع الإرهابية التي استفادت من دعم واحتضان بقايا النظام الذين كانوا يحلمون بإمكانية أن يعود صدام للحكم مرة أخرى.. وعلى أية حال كان الكثير من الناس خاصة في مناطق بغداد والغربية ممن لم يفارقهم الخوف من صدام حسين ولم يكسر سقوطه حاجز الرهبة لديهم وزرعت عمليات التفجير والقتل الخوف في نفوسهم قد صدقوا تلك الأحلام البعيدة. أذكر أنني استأجرت سيارة تاكسي عام ٢٠٠٥، كان السائق رجلا كبيرا في السن، وحين سمع الأخبار عن تفجيرات في العاصمة عبر راديو سيارته قال إن قريبه في الرمادي يقول إن صدام سيعود في تموز المقبل، وهم يعدون أنفسهم لمواجهة هذا الحدث! كان بوسعي أن ألمس مبلغ خوف الرجل وتصديقه بأسطورة العودة الصدامية..

فيما بعد القبض عليه وفرت جلسات المحكمة الجنائية فرصة نادرة لإلقاء الخطب ورفع الروح المعنوية لأتباعه وله أيضا، فتصاعدت أعمال العنف بصورة مطردة وكان

لصدام أن يحقق بعض النقاط في خطاباته في المحكمة وهو يقارن بين أيام حكمه الأسود بعدم وجود جثث في الشوارع والحالة التي كانت سائدة آنذاك حيث تمتلئ شوارع بغداد بما لا يقل عن خمسين جثة يوميا.

بعض ممن انتقد الليبيين على قصاصهم «غير العادل» إنسانيا وأخلاقيا ادعى تلك الدعوة التي قيلت أيضا بعد إعدام صدام.. أمريكا تدفن أسرارها، وكما كان صدام يملك الكثير من الأسرار التي لا تريد أمريكا إفشاءها كذلك فالقذافي تم قتله لتقتل معه أسرار محرجه وتدفن في قبره إلى الأبد.. والحقيقة أن القذافي لو بقي حيا وحوكم لما اختلف عن صدام في شيء من كونه لن يملك سرا لا يعرفه أحد يمكن أن يذيعه على الملأ، ترى هل كانت أسرار صدام اقل من أسرار القذافي؟ من المؤكد لا، ولكن الأسرار في العلاقات بين الدول والأنظمة تتعلق بالوثائق لا الأقوال.. كان بوسع صدام حسين في كل جلسة علنية أن يدعي شيئا ما كسرٍّ من الأسرار.. ولكن هذا السر لن يكون سوى ادعاء تافه لا يصدقه أحد من سجين يحاكم تحت حراب الدولة التي يتحدث عنها.. صدام لم يفعل ذلك إما لأنه لا يملك أسرارا تستحق الذكر بالمرة أو لأنه تمتع ببعض الذكاء ورأى أن لا معنى لإفشاء أي من الأسرار التي يعرفها طالما لا يملك وثيقة تؤيد ما يقول، وسيكون حديثه مجرد تهمة ملفقة في نظر الجميع.. بالإضافة إلى أن الأسرار في عالم السياسة غالبا ما تكون فضيحة للطرفين أو الأطراف التي اتفقت أن يكون حدثا أو قضية أو اتفاقا ما سرا لا يباح به..

الشيء الذي خسرناه بمقتل القذافي هو الفكاهة..فقد كان لجلسات محاكمته أن تفوق بكوميديتها مسرحية الزعيم لعادل إمام.. تلك هي الخسارة فعلا التي حرمنا إياها الثوار الغاضبون للأسف!

٢٠١١\١٠\٢٦

الحرية العربية بين تطلعات الشعوب ومصالح الغرب

ذات مرة، تحديدا في بيان تنصيبه لولاية ثانية، قال الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش إن (بقاء الحرية في بلادنا يعتمد بشكل متزايد على نجاحها في البلدان الأخرى، السلام في بلادنا معقود على نشر الحرية في سائر العالم). في نفس البيان أضاف بوش قائلا:

(إننا سنشجع الإصلاح في الحكومات الأخرى عن طريق توضيح أن النجاح في العلاقة معنا سيتطلب المعاملة الحسنة من تلك الحكومات لشعوبها، قناعة أميركا بالكرامة الإنسانية ترشد سياستنا وإن كانت الحقوق لا تؤخذ بموافقة الطغاة ولكنها تحمي بالمعارضة الحرة ومشاركة المحكومين). وفي مقطع آخر:)تتحدث أمريكا اليوم إلى العالم مرة أخرى ليعلم كل من يعيش تحت وطأة الظلم واليأس أن أمريكا لن تنساكم ولن تغفر لمن يظلمكم وإن تنصروا الحرية ننصركم)

هذه العبارات ومن بين قراءات عديدة لها قرئت آنذاك من قبل بعض المحللين المتابعين للسياسة الأمريكية الخارجية كونها دعوة الشعوب للتحرك ضد الحكام الدكتاتوريين وأن هذا التحرك الشعبي سيجد لا محالة دعما أمريكيا له، فالحرية لا تؤخذ بموافقة الطغاة. قراءة أخرى أقل حماسة ذهبت إلى أن أي علاقة ناجحة مع حكومة أخرى سيكون رهن تلبية تلك الحكومة لرغبات شعبها في المزيد من الحريات وان العلاقات مع أنظمة غير ديمقراطية ستكون عرضة للمراجعة.. وهنا لا يخفى أن الحكومات العربية هي المعني رقم واحد بهذا الكلام. تصريحات عديدة أخرى وقت إدارة بوش الابن كانت ترى في شيوع الحريات في دول كثيرة حول العالم محض حاجة أمريكية داخلية وأمنية بالمقام الأول ترددت بكثرة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول،

يعبر عن ذلك قول دبليو بوش نفسه والذي مفاده أن الولايات المتحدة لم تتعرض للخطر من الدول التي تزدهر فيها الديمقراطية وأن الإرهاب مصدره المجتمعات التي تعاني من حكام دكتاتوريين.

بالطبع ففي كل حديث للإدارة الأمريكية عن الحريات يأتي في سياقه التذكير بالقيم الأخلاقية الأساسية والمثل العليا التي قامت عليها الولايات المتحدة التي تعتبر نفسها منار الحريات في العالم وباعثة الأمل بحياة أفضل على الأرض. يكاد يكون التركيز على ذلك سمة واضحة في خطابات الرؤساء الأمريكان تزايد ـ بعد فترة تراجع ـ في عهد رونالد ريغان الذي قال في بيان تنصيبه عام ١٩٨١: (سنكون من جديد نموذج للحرية ومرشد للأمل لأولئك الذين لا يملكون الحرية). ولكن تبقى أبرز نفحة خطابية مثالية هي التي جاء بها خطاب التنصيب الثاني لبوش الابن الذي أعاد لهجة التبشير الأمريكية التي رددها ذات يوم الرئيس نيكسون، حيث قال دبليو بوش: (ليعلم العاملون في سبيل الديمقراطية، المقهورون والمسجونون والمنفيون، أن أمريكا ترى فيكم قادة بلادكم الحرة، وليعلم الحكام الذين استمرءوا التحكم في شعوبهم أنهم إذا أرادوا مصلحة شعوبهم فليتصالحوا معهم، سيروا على درب التقدم والعدل، تجدون أمريكا معكم).

هل كانت فعلا الولايات المتحدة قد دعمت الحريات وحركات التحرر في العالم؟ هل دعم هذه الحرية لأجل كونها من القيم المثلى وبوازعٍ من الضمير الإنساني والأخلاقي؟ وهل هي الآن داعمة للثورات العربية الشعبية لهذا السبب الآنف الذكر؟

إذا ما كان الجواب لهذه الأسئلة لا يحتاج إلى تأمل وبحث جهيد بحسب الرأي الغالب لدى النخب العربية القومية والسياسية وحتى الثقافية إلى حد غير قليل، وكذلك لدى شارع عريض في كل الدول الإسلامية بشكل عام، فإذن ليس أمامنا سوى القول إن الحرية هي مجرد المصلحة وبملاحظة ثلاث معطيات أو حقائق معروفة:

أولاً: دعم الولايات المتحدة لأنظمة دكتاتورية وأخرى مارست وتمارس القوة والإرهاب بحق الشعوب، مثال ذلك في منطقتنا المملكة العربية السعودية ومصر مبارك

وإسرائيل.

ثانياً: تنكر الولايات المتحدة للكثير من الشعوب المضطهدة وحركات التحرر المطالبة بالحرية والانعتاق كالشعب الفلسطيني على سبيل المثال وليس آخرها النموذج البحريني حيث تسيل دماء غزيرة في مدن المملكة البحرينية وسط صمت مطبق من الولايات المتحدة بل بموافقة واضحة منها.

ثالثاً: أغلب التجارب في تدخل الولايات المتحدة للإطاحة بأنظمة دكتاتورية كانت وراءه مصالح اقتصادية وسياسية وحسابات إستراتيجية أعلنت عنها صراحة مراكز الأبحاث المعتمدة في واشنطن وكبار المسؤولين والصحف المقربة من الإدارة الأمريكية. العراق مثال بارز في هذا الصدد، فلو كانت الحرية هي الثابت الأساس المحرك للسياسة الأمريكية لكان نظام صدام قد انتهى في عام ١٩٩١ على يد ثوار الانتفاضة الشعبية آنذاك والتي لم تجد واشنطن حاجة لدعمها بل على العكس تماما خففت القيود على تحركات جيش النظام البائد وتركت طائراته تصب صواريخها فوق رؤوس الأبرياء.

في مقابل ذلك يأتي سؤال آخر له أهميته: إذا كانت قضية نشر الحرية أمر تقتضيه مصالح أمريكا وأن العالم بشكل عام يشهد تغيرات مستمرة تجعل مطالب الحرية والديمقراطية قمة أولويات الشعوب فما جدوى التعلق والتمسك بالتشكيك بالنوايا.. بمعنى آخر هل يشوه الديمقراطية وقوعها سبيلا لتحقيق مصالح واشنطن؟ البعض يذهب أكثر ليقارن بين سياسة أمريكا وسياسات القوى التي تسمّى بقوى الإسلام السياسي، حيث يشبه وقوع الحرية ضامنا من ضمانات المصلحة الأمريكية وقوع الدين كطريق لضمان مصالح سياسية لفئات محددة وقد برز ذلك بعد الثورات العربية ووصول الحركات الإسلامية والسلفية للحكم. كلا الطرفين يجعلان القيم العليا سواء الحقوق الإنسانية الأساسية أو العقيدة الدينية التي يؤمن بها ملايين من البشر طريقا لاستحصال المصالح السياسية والاقتصادية؟

هناك قضية مهمة تتمثل في أن نقطة الضعف الواضحة في المعسكر المناوئ للولايات المتحدة في عالم اليوم هو إن أغلب تلك الدول والزعماء الذين يعارضون

السياسية الأمريكية هم حكام غير ديمقراطيين لا يعترفون بمعارضة داخلية لهم ولا تتمتع أنظمتهم بهامش معقول من الحريات، فباستثناء إيران وفنزويلا لا يوجد إلا الأنظمة الدكتاتورية غير المنتخبة كما في كوريا الشمالية وسوريا وليبيا أيام القذافي وحكومة طالبان قبل إسقاطها وغيرها. وبرغم ذلك فإن الموقف الأمريكي لا يحظى بالمصداقية اللازمة لدى أغلب الشعوب حتى الشعوب المحكومة من قبل أنظمة مستبدة وقاسية. لهذا يبدو أن سلامة النية ومصداقية المبشر برعاية الحريات لها أهميتها الكبرى لدى شعوب الأرض، وعموما فإن العقلية العامة لا تتحمل التناقضات الفجة. في الوقت نفسه فأن تكون الحريات اليوم مطلبا ملحا للشعوب كما نراه يتجلّى في الدول العربية يؤشر إلى انتصار إيديولوجي تحقق للغرب وللولايات المتحدة. إذ وبغياب أي نظام بديل آخر ووسط لا معقولية أن تكون الدكتاتورية خيارا لشعب ما فإن الديمقراطية هي الشيء الوحيد المتبقي للجميع. وبالتالي فإن عالم الغد بهذه الرؤية حري به أن يلبي أغلب مصالح الولايات المتحدة. ولكن كيف؟

فهم ذلك يتوقف على معرفة ما تحققه مسألة انتشار الحريات والديمقراطية لواشنطن وهو ما يقودنا ولو من باب دراسة النموذج للسؤال حول: ما الذي تراهن عليه واشنطن من الثورات الشعبية في الدول العربية؟

قد تكون الدكتاتورية خيارا لتأمين المصالح ولكن لا يمنع ذلك من أن تكون الحرية خيارا أيضا، وهذا منطلق لتأسيس مقاربة منتجة لمدى استفادة واشنطن من حريات تسود العالم العربي.

من بين ما عدّه البعض أسبابا معقولة لنشر الحريات خارج الولايات المتحدة بغية تأمين مصالحها:

أولاً: في الأنظمة الدكتاتورية ومهما توثقت العلاقات مع حكامها فإن التنبؤ بمسار الأحداث ومصير أولئك الحكام يبقى أمرا صعبا. عدم الاطمئنان لاستمرار الدكتاتوريات واحتمال صعود أناس لا يتفقون مع واشنطن مستقبلا يصعب إزالتهم بغياب الديمقراطية يبرر الموقف الأمريكي لدعم نشوء ديمقراطيات في دول العالم.

ثانياً: في المجتمعات الديمقراطية يكون الأفراد والجماعات أكثر انفتاحا تجاه الغرب، وتخمّن مراكز البحث الأمريكية أن التطرف الديني والتعاطف مع الإرهابيين ناتج من التضييق على الحريات واستبداد الحكومات وعدم إتاحتها الفرصة لمواطنيها في التعبير عن آرائهم.

ثالثاً: تحسين الصورة النمطية في ذهن الشعوب تجاه أمريكا وسط متغيرات العولمة والسوق الحرة. لا ننسى أن العولمة كانت في بدايتها فكرة طرحتها شركات استثمار فرنسية في السبعينيات من القرن الماضي رأت أن معدل شراء السلع والمنتجات الأجنبية يتناسب مع تأثر الأفراد بثقافة الدول المنتجة لها. فمن يميل للثقافة الفرنسية سيفضل منتجا فرنسيا يجده في السوق وإن كان بسعر أعلى وجودة أقل. الديمقراطية بمحمولاتها المتعددة هي الصيغة الأكثر مناسبة لتأكيد هذا المفهوم وتلبية أهدافه الاقتصادية.

رابعاً: محاصرة الأنظمة المعادية لواشنطن التي لا يمكن تصور إزاحتها بدون كسب ود شعوبها وإقناعها بالحل الديمقراطي..

خامساً: قد توفر الديمقراطية حلولا اضطرارية مناسبة في حال القطيعة مع أنظمة حكمها، من قبيل تشجيع النزعات الانفصالية أو تحريك الحزازيات الدينية والطائفية. فضلا عن أنه في عالم اليوم ولطبيعة علاقات الدول الاقتصادية والسياسية تكون الأنظمة الديمقراطية أكثر لينا وأقل عنادا في مقاومة الضغوط الخارجية للدول الكبرى، هذه الأنظمة تتركز حساباتها على مصالح البلد العليا وليس مصالح الفئة أو الحاكم في السلطة الذي يكون على استعداد للمجازفة والمغامرة بمصير الشعب دون محاسبة. إن أفظع المغامرات بمصائر الشعوب خلال العقود الثلاثة الأخيرة تمت على يد دكتاتوريات شمولية تسببت في خراب بلدانها واتساع رقعة السيطرة الغربية. من هنا تبدو العقلانية السياسية في حال النظام الديمقراطي هي السمة الأغلب مقارنةً بما عليه في النظام الدكتاتوري، هذه النقطة جوهرية في فهم منافع الحرية الضامنة لمصالح أمريكا، حيث أنه ما دامت أمريكا القوة العظمى اليوم والأكثر تأثيرا في العلاقات الدولية فإن عقلانية القرار السياسي كما تفهمه واشنطن هو التخلي عن سياسة المواجهة معها، إن أي ضغط

يمكن أن تمارسه ضد حكومة معينة يمكن أن يعطي مروده في حال كانت تلك الحكومة ليست ذات سلطة شمولية مطلقة ويمكن لها أن توازن بين المنافع والمضار التي يعود بها أي قرار سياسي تتخذه. والخلاصة هنا أن هذه العقلانية المتصورة في الديمقراطيات نافعة للولايات المتحدة ما دامت هي قوة عظمى في العالم.

سادساً: يقال أن من الأسباب كذلك هو التخوف من بناء نموذج مخالف غير ديمقراطي بالضرورة قادر على إرضاء شعب أو مجموعة شعوب، بعض الإسلاميين يرون أن ذلك النموذج يمكن أن يكون النموذج الإسلامي المعتدل. تحاول أمريكا هنا والدول الغربية الحليفة لها تأكيد مرجعية الغرب الكونية التي تعود إلى أصولها كل التطبيقات السياسية والاقتصادية في العالم، وبهذا تمنع فرصة ظهور مرجعية أخرى منازعة لها. إنها معركة مصيرية ضمن مفهوم نهاية التاريخ.

سابعاً: تفسح أجواء الانفتاح الديمقراطي المجال أمام المؤسسات والهيئات والمراكز الثقافية لممارسة العمل الإيديولوجي الثقافي يقع كما يراه البعض في إطار الغزو الثقافي والفكري بشكل يمكّن من إعادة صياغة الكثير من المفاهيم التقليدية وبطريقة تناسب الغرب بعد انتهاك قيم تقع في حيز الخصوصية للمجتمعات الأخرى، أما غيرهم فيرونه تطبيعا ثقافيا وحوارا بين الحضارات يغني الطرفين وهو أمر لا مفر منه اليوم أو في الغد. إن التأثير على أفكار المواطنين في الدول الدكتاتورية المنغلقة على نفسها يتمتع بفرص أقل بكثير مما عليه مع الدول ذات الأنظمة الديمقراطية ما يسهل تشكيل مجتمع متأثر بالغرب من حيث العادات والمظاهر السلوكية بعد إقناعه بتخلف نموذجه وقدمه وهذا يستتبع مكاسب اقتصادية وسياسية هائلة.

إذن فالتبشير بنشر الديمقراطية لا يبدو بملاحظة هذه النقاط لأجل نوايا إنسانية وأخلاقية، والدول على مرّ التاريخ لم تكن لتتحمل عناء مثل هذه الأمور، ووجود سياسة مبنية على منطلق أخلاقي من الأساس أمر محط شك كبير، بل يسع القول إن السياسة والأخلاق نقيضان لا يجتمعان خاصة فيما يتعلق بالوسائل التي يجب سلوكها لتحقيق الأهداف، والمنهج الميكافيلي النفعي المتبع حاليا في سياسات الأنظمة

والحكومات الغربية ينطق صراحة برفض الأخلاق والتنكر لها في العمل السياسي. وقد دأبت الولايات المتحدة على دعم الأنظمة السلطوية في المنطقة العربية لكنها وبعد الصورة السلبية لها وتهافت شعاراتها ومواقفها وازدياد مشاعر العداء التي أدت إلى حادثة ١١ أيلول حيث بات العداء لها يشكل خطرا أمنيا حاولت أن تتدارك الأمر عبر الدعوة إلى الديمقراطية والحريات وأطلقت برنامجا لدعم التحولات الديمقراطية في العالم العربي بعد احتلال العراق، لكنها مع ذلك بقيت مترددة وغير واثقة من أية خطوة لدعم ديمقراطية حقيقية تهدد أنظمة حليفة وموالية لها. وبات السؤال المطروح في الأوساط السياسية الأمريكية يتمحور حول الموازنة بين المنافع والمضار من سياسة دعم الحريات أو عدمها إلى أن أجبرت في مطلع العام الحالي على دعم التحول الديمقراطي في مصر وحاليا في ليبيا مع غض الطرف عن متغيرات أخرى في بلدان عربية تخشى أن يكون التحول الديمقراطي فيها واختفاء أنظمتها الحالية مدعاة لنتائج غير مرغوبة لا تلبي النقاط أيا من الأهداف السبعة السابقة الذكر لطبيعة المجتمعات وخصوصية البلدان المعنية كما هو حال اليمن والبحرين.

وعلى أية حال بقي السؤال حول ما تنتظره الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عامة من الديمقراطيات العربية التي دعمتها دون إجابة.

وعودا على السؤال فيما إذا كانت هذه الاستفادة المحتملة لأمريكا من الديمقراطيات يمكن أن تستدعي لحظة مراجعة من قبل الشعوب العربية والتضحية بحرياتها؟

لا شك في أن ذلك يعد أسوأ الخيارات ولا يمكن تبرير كيف أن التضحية بالحريات والحقوق يحدث لأجل منع الغرب من ضمان جزء من مصالحه اليوم، في حين أن تلاقي المصالح هو سمة العلاقات الدولية وقدر المستقبل القريب. التضحية بالحريات يبدو أنه حدث فعلا في زمن سابق بفعل الأيدلوجيات التي غشيت العالم العربي وجعلت بفعل تنظيرات مدوية شعوبه تفضل التقوقع على قناعات لا تمت للواقع بصلة، وتشبعت بالعداء للغرب بصورته الراسخة في الأذهان منذ عهد استعماره للبلاد العربية والإسلامية

مع أن هذا العداء لم يكن سوى شعارا للأنظمة كي توطد حكمها وتفرض سيطرتها على وعي الشعوب وتكبل طاقاتها أيضا. لكن الأمور تغيرت مع الوقت ولم يعد بوسعنا أن نسمع سوى أصوات لا زالت مرتبطة بالماضي حد أنها تحذر الآن من أن التحرك الشعبي إنما يأتي مدعوما من القوى الغربية ويلبي مصالحها ومخططاتها، خطاب لم يعد مؤثرا في قطاعات شعبية واسعة بخاصة الشباب الذين أسهمت ثورة الاتصالات وتبادل المعلومات في فتح آفاقهم وتوسعة مداركهم ولم تعد معاداة الأمريكيان قضية تشغل اهتماماتهم بقدر ما يشعلهم التخلص من الدكتاتوريات التي تجثم فوق صدورهم.

٢٠١١\٤\٥

الجدل حول مواقف الشعوب.. في مستقبل الشعوب والأنظمة

هناك انحياز مبدئي، إنساني وأخلاقي إلى الشعب وخياراته (في مقابل السلطة من حيث هي سلطة ممثلة بفرد أو عدة أفراد)، فإرادة الشعب كما في المقولة الشائعة هي من إرادة الله، وهي مقولة أثارت غضب رجال دين ومتدينين مسيحيين حين أُطلِقت بعد الثورة الفرنسية لانطوائها على لزوم تعلق أوامر الله بما يخالف تشريعاته وهو تناقض باطل. بيد أن المقولة السابقة لا نراها تنطوي على مقصدية كون المشيئة الجمعية جزءا من مشيئة الخالق فهو أمر واضح البطلان بل كان القصد منها احترام وتبجيل الخيارات الشعبية وأنها فوق إملاءات الأفراد سواء في السلطات أو خارجها، ونتائج هذا الاحترام والتقديس لها يبديها وكأنها مشيئة كلية لحرمة أخلاقية وإنسانية في التجرؤ عليها ومصادرتها، لأن هذا التجرؤ وتلك المصادرة تقتضي طغيان الحاكم واستبداده وهو ما لا يرضي الله كما لا يرضي عامة الناس. على أن هذه المقولة تبدو رد فعل على مقولة سلطوية تتمثل بأن الحاكم إنما يحكم بأمر الله تعالى وبالتالي فإرادته هي إرادة الله. وقد كانت سلطات القرون الوسطى متبنية ومروجة لهذا الادعاء الذي أدى فيما بعد إلى نشوب الثورات والإطاحة بعروش الملوك والإمبراطوريات. الثورة الفرنسية شهدت مقدماتها صراعا مريرا على حق الحاكم وحق المحكوم. فالملكيون تبنوا الرأي السابق فيما كان المعارضون الثائرون يؤمنون بضرورة أن ينصاع الحاكم إلى إرادة الشعب وأن يعمل على ما يقرره الشعب وليس العكس. فإرادة الأخير ليس موضع اعتراض، ومن هنا نشأ القول المعارض بأن إرادة الشعب هي من إرادة الله. وهو في جزء آخر منه يحمل التعاطف والانحياز الإنساني والطبيعي للأمة بوجه الملوك والسلاطين، فهؤلاء مرفهون أغنياء

يتقلبون على أسرّة البذخ يأمرون وينهون، فيُطاعون ويُهابون، فيما سائر الناس بين فقير وضعيف ومحتقر مهان.

وإذا كانت إرادة الشعوب وخياراتها محترمة بل ومقدسة إلى هذا الحد، فهل يعني ذلك صحة تلك الخيارات وصوابية القرارات التي تتخذها الجماهير؟ مبدئيا هي كذلك فعلا، فلو كانت قرارات وخيارات الجماهير الغالبة خاطئة فلا معنى لاحترامها وخلع هالة القدسية عليها. فالباطل يوجب الرد والخطأ يستدعي الرفض له. وقد رأى بعض من علماء الإسلام عصمة الأمة من الوقوع في الخطأ، مؤسسين ذلك على حديث نبوي يقول «لا تجتمع أمتي على ضلالة». وقد صرّح أبو بكر الرازي واحد من كبار المفسرين الإسلاميين بذلك مستدلا بهذا الحديث. بيد أن هذه العصمة موضع خلاف ولا تبدو منطقية لأن الأمة تتكون من أفراد ويصح على هؤلاء الخطأ ليلزم منه صحته على المجموع. لكن من المناسب هنا الفصل بين العصمة بحسب وجهة النظر الدينية التي لا تقبل أن يكون رأي الأمة أصلا في التشريعات ومعرفة الحلال والحرام الذي يُرجع فيه إلى النبي أو الإمام. وبين العصمة في الأمور الدنيوية خاصة تلك التي تتعلق بتشخيص المصالح والمنافع بوجه تشخيصات الحاكم. أليس من المثير للدهشة حقا ادعاء قدرة شخص ما مهما مُنِح من قدرة وذكاء وخبرة على معرفة مصالح الملايين ومنافعهم والفصل فيما ينطوي على المصلحة وما ينطوي على المفسدة كما عليه واقع الدكتاتوريين والطغاة منذ أقدم العصور!!

إن رأي الجماهير في هذه الدائرة هو رأي يصل مقام العصمة وهي الأقدر على تشخيص ما ينفعها وما يضرها، طالما كان الرأي الآخر هو رأي السلطان الذي لن يلتفت بحال من الأحوال إلى ما ينفع العامة قدر التفاته إلى منافعه الشخصية. ومن الطبيعي أن خيارات الأمم والشعوب ليست بطرا ولا جنونا فهي تنطلق من وعيها بقضاياها ومصالحها والتي غالبا ما تكون خلاف مصالح الحاكم وحاشيته، بل إن المحرّك الأساس لتحركات الجماهير هو رفض ظلم السلطة ومصادرة حقوق الشعب وعدم الاهتمام بمشاكله واحتياجاته وتلبية مطالبه التقليدية بالعدل

والمساواة وحق التعبير.

لنتأمل في خيارات الشعوب على وجه البسيطة، ومقارنتها بخيارات الحاكم والسلطان. لنرى بوضوح أن كل خيار شعبي هو خيار عقلاني وسليم وبعيد عن الشطط عكس ما يأتيه المتحكم والطاغي الخاضع لميوله ورغباته التي بعضها نتيجة مرض نفسي عضال. الشعوب على الدوام تختار البناء والإعمار على الهدم والتخريب، والسلام والطمأنينة على الحروب والنزاعات، والرفاهية على الفقر، والتعلم على الجهل، والعمل في الصناعة والتجارة والزراعة على البطالة وترك العمل. خيارات تصب في مصلحتها ومصلحة أجيالها اللاحقة وتكفل لها العيش الرغيد وراحة البال ولا وجود لشعب يختار بإرادته الخراب والدمار والحرب والفقر والجهل والبطالة، لأنها أمور لا يختارها العاقل ولا المجنون لكونها لا تخدم مصالح الكائن البشري والتي يدركها دون مجهود كبير. لكن الحاكم المستبد والدكتاتور له أن يرى في بعضها خيارات ووسائل مهمة لتثبيت كرسيه وسلطته، وبالتالي فهي من أنجع ما يراه في مسيرة بقائه في دفة الحكم. فكثيرا ما جوّع المستبدون شعوبهم وكثيرا ما جهّل المتحكمون الناس وقادوهم إلى حروب ونزاعات داخلية وخارجية لأن مصالح هؤلاء المتحكمين بمصائر العامة تقتضي أن تكون وسائل البقاء في السلطة هي هذه التي تكفل سلب الجماهير قدرتها على الحركة والاعتراض والمطالبة بالحقوق. وقد يقع شعب من الشعوب ضحية الفقر أو الجهل أو الخداع لحقب طويلة بفعل سياسات متعمدة من قبل سلطاته الحاكمة، ولكن من المستبعد بقاء الشعوب ضحية تلك السياسات إلى الأبد.

خيار الشعب.. عوامل المصادرة

إن خيارات الشعوب هي الخيارات المثلى والعقلانية التي تلبي مصالحها وتحفظ كرامتها وتصونها وتتطور تبعا لزيادة وعي الشعوب وإدراكها. ولكن قد يحدث أن تسلب الشعوب قدرتها على تحديد الخيار السليم بفعل ثلاثة عوامل رئيسة هي:

الخداع والتضليل، سياسة التجهيل، إرهاب السلطة

هذه العوامل مصدرها السلطات السياسية ومع أيٍّ منها يفقد الشعب أية إمكانية في تشخيص مصلحته الحقيقية وتعوقه في حال التشخيص عن القدرة على التحرك الفاعل والمؤثر لطرح خياراته والعمل على إنجازها كواقع. الشعوب العربية عانت من وطأة هذه العوامل المؤثرة وجعلتها تغط في غفلة ولا مبالاة لوقت طويل، بل وربما انقادت لتنفيذ ما تريده الدكتاتوريات المتعاقبة. إن الخيار السيئ هو بالأساس صناعة الحاكم لشعب يغلب عليه الجهل الناتج من تجهيل في مرحلة تاريخية معينة لا تعي خلالها الجماهير حقائق مهمة من حولها، ويعد ذلك مشروعا مثمرا للغاية لصالح الأنظمة الحاكمة. تأتي سياسة التضليل والخداع لتحرف خيارات الشعب عن تلك التي يجب أن يتبناها لأجل مصالحه لا مصالح النخب الحاكمة. لقد كان هتلر طاغية مجنونا وكان يتبنى الفكر النازي الذي يقوم على أساس أفضلية العنصر الآري على الآخرين، وهذه الفكرة السخيفة وجدت في ظل ظروف قد لا تتكرر في ألمانيا قبولا واسعا. لقد كان الكثير من الألمان مقتنعين تماما بالنازية ومؤيدين لهتلر. حد أن سياسة الاجتثاث التي أعقبت سقوط الرايخ الثالث كانت مبعث حرج كبير لأن مدنا بكاملها كان أفرادها يجب أن يُشملوا بالاجتثاث من الوظائف العامة ويُحظر عملهم السياسي، ولا ننسى هنا أن هتلر صعد إلى السلطة بطريقة ديمقراطية نزيهة تماما فكان خيار الألمان آنذاك. إن خنوع الشعوب لحكامها عبر التاريخ كان ظاهرة واضحة بل ربما هي القاعدة منذ التاريخ الغابر، فالتسالم قد جرى على أن أداة السلطة هي العنف الذي يسحق كل معارضيها، وقد استتبت تلك القناعة لدى شعوب وأمم الأرض قاطبة لقرون متطاولة فمنحت عنف السلطة نوعا من الشرعية، حتى قيل يوما إن الناس على دين ملوكها دلالة على قدرة السلطة على تسيير الجماهير التي تحكمها وتوجهها حتى إلى العقيدة الدينية التي يجب أن تؤمن بها. ولكن مع مرور الوقت وتطور الوعي العام وإدراك الشعوب لقدراتها وحجم تأثيرها وظهور أدوات حديثة تحد من قدرة السلطة على استخدام العنف كان التمرد يزداد باطراد، ولا اعتقد أن أوربا كان يمكن أن تغير

من أوضاعها المزرية تحت حكم الكنيسة من غير إرادة قوية في التغيير كان مصدرها الجمهور، في حين كان الفلاسفة والمفكرون والمتنورون قد جاهدوا في إطلاق الشرارة وحسب. ولا يُنكر أن الاكتشافات العملية التي بدّلت المفاهيم الفلسفية والعلمية التي أقرّها الدين كجزء من أفكاره الإلهية منذ نظرية كوبرنيك حول مركزية الشمس ودوران الأرض خلافا لادعاءات أرسطو وما تلاها أسهمت في زعزعة الإيمان الأعمى كأداة في تثبيت السلطة السياسية، الإيمان الذي يقبل عنف السلطة كحق إلهي ما دامت السلطة نفسها حقا إلهيا أيضا.

و قطعا لما يمكن أن يحدث من لبس وتشويش في كيف يمكن فهم أن خيارات الشعب في حالة توفر العوامل الثلاثة لإنتاج الخيار السيئ إذ أن السؤال هو بماذا يوصف الخيار الشعبي الواقع تحت ضغط السلطة وتاليا كيف تُحترم إرادة شعب تطابق إرادة زعيمه الدكتاتوري؟ أو لنقل: كيف يمكن تخطئة قرار شعب واتهامه بما يُتّهم به الدكتاتور؟ هل يمكن الإجابة باستثناء التاريخ؟ وهل هناك أصلا ما يمكن تسميته بالتاريخ المستثنى؟ أليست هذه محاولة عابثة لتبييض صفحات الشعوب لأجل أن نعطي لمقولة أن إرادتها من إرادة الله إطلاقا غير محدود!

يبدو ألا حاجة للبحث الدقيق في تفاصيل مثل هذه القضية، فالغور في تفاصيلها يبدو كأنه محاولة لتعقيد ما هو بسيط وطبيعي. ففي الظرف الذي تُسلب فيه إرادة الشعب وتبذل السلطة كل جهودها وقدراتها لأجل ترسيخ أفكار وثقافة إيديولوجية تتبناها السلطات هو ظرف استثنائي مهما طال لا يلام فيه الشعب على ما يبدر منه من خيارات وتوجهات وأفعال. وهو لا يتعارض مطلقا مع احترام إرادته ـ مع أن إرادته مصادرة ـ ولا يسوغ في ذات الوقت تحميله الخطأ الذي هو إنتاج السلطة نفسها. على أن هناك قضية بديهية تتمثل في أن كل خيار شعبي تحت ظل الأنظمة القمعية يبدو متماشيا مع ما تريده تلك الأنظمة هو خيار قسري وحالة جبر سلطوي لاستحالة قبول ملايين الناس بظلم واقع عليها جميعا فهم مدفوعون بالخوف والرعب من تبعات العصيان والتمرد على السلطات الحاكمة. ثم أن حالة توافق رؤية الجماهير مع رؤية

الحاكم حالة فريدة بحاجة إلى نوع من الحكام بمنزلة الأنبياء أو الملائكة، بل ربما حتى هذا لا ينفع إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن الكثير من الأنبياء أنفسهم لم يحظوا بأية موافقة كاسحة من قبل الجماهير على دعواتهم السماوية. يضاف إلى ذلك كله أن المقولة ذاتها هي نتاج الوعي في مرحلة تاريخية تالية لوجود الشعب والسلطة معا، والحديث قبل ذلك عن إرادة الشعب ليس له وجود فينتفي زعم التناقض بين مطلق الإرادة والتجربة التاريخية.

التطور الطبيعي لوعي الشعب

إن عهد القادة الثوريين والناطقية باسم الشعوب وسلطة الإيديولوجية يوشك أن يلفظ أنفاسه ولعل عشرين إلى خمسين عاما قادمة كفيلة بتغيير الحال كلية، وعلى الساحة العربية لا تعتبر الثورة التونسية والمصرية إلا بداية المشوار الصعب رغم أن الثورتين في تونس ومصر لم تحققا أهدافهما بعد بشكل كامل، لكن ما جرى يعتبر حدثا تاريخيا لافتا يمثل انقلابا على المألوف والمعتاد منذ زمن بعيد، فحتى في الحقبة الاستعمارية كانت أغلب الثورات الشعبية قد انحصرت بشكل واضح بأعمال المقاومة المسلحة التي سرعان ما تركت مقاليد الأمور للنخب السياسية التي استلمت زمام الشأن من سلطات الاحتلال وجنت قطاف تلك المقاومة. إن القول بتهاوي عروش الدكتاتوريات خلال العقدين المقلبين ليس من قبيل التفاؤل المحض، بل بملاحظة التطور التاريخي لدور الشعب وعلاقته مع السلطة. لم تعد الشعوب تقبل أن تكون مطية لحفنات من الحكام والمستبدين والعوائل والأسر، فهذا الشكل من الحكم يقترب أن يكون من الماضي، وإن بقيت له ذيول فلا شك ستقطع عاجلا أم آجلا. ولا يبدو أن الترقيعات التي ستقوم بها بعض الدكتاتوريات أمرا مجديا وإن تُوقع لها تأجيل بركان الغضب الشعبي لمدة من الوقت، فالشعوب تستعد لمرحلة قيادة نفسها وفقا لقناعاتها وتصوراتها واحتياجاتها وليس لقناعات وتصورات واحتياجات الحكام، ولا أقل من إجبار الحاكم على التماشي مع رغباتها وتطلعاتها. ولهذا فلا يوجد نظام غير ديمقراطي

الآن لا تتمتع في ظله الناس بالحرية والكرامة وتوفير سبل العيش الكريم بمأمن من التغيير على يد الجماهير. وبقدر ما يتراءى مستقبل الشعوب مشرقا وواعدا يزداد مستقبل الدكتاتوريات والحكم السلطوي اسودادا وحلكة.

حقا إنه لأمر يدعو إلى الغرابة حين يجد المرء أن فردا أو مجموعة من الأفراد يزعمون أن أفكارهم ليست إلا تعبيرا حقيقيا وشاملا لعموم الجماهير. مثل هذا الطرح لم يعد منطقيا ولا مقبولا، وهو يتنافى وواقع الحياة العصرية بشكل مطلق وتحت أية ذريعة كانت. لا توجد هناك فكرة أو عقيدة ما يسود الإيمان بها مجتمعا معينا إلا وتفقد بريقها حين تصبح عقيدة السلطة وإيديولوجيتها، فضلا عن انه لا وجود لتلك العقيدة المحكمة غير القابلة لأن تسبح في إطارها مجموعة من الأفكار والرؤى الثانوية التي تصبح في حالة الصراع السياسي أفكارا مركزية لدى أصحابها. وبالتالي فإن حتمية الاختلاف تستدعي حتمية الصراع والمواجهة مع السلطة وليس مجرد حالة اختلاف باردة وعديمة التأثير فمن المستحيل القبول بأن أفكارا كهذه يرضخ معتنقوها لكونهم ملحقا أو هامشا يعزز سلطة المركز، فضلا عن أن فرصة قبول هوامش وملاحق من هذا النوع من قبل السلطة ذاتها تعد فرصة نادرة.

السؤال الذي يطرح نفسه الآن ما هي الأسباب التي تدفع باتجاه توقع أن الشعوب لم تعد تقبل بما كانت عليه في الماضي كالشعوب العربية؟

من السهولة إزجاء القول السائد الذي يرى أن تراكم المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية يوّلد لا محالة الانفجار، وبما أنه يجري تحميل السلطات مسؤولية جميع هذه المشاكل المزمنة فالانفجار لا يعني سوى الانتفاض الشعبي العارم بوجهها. منذ قيام التونسيين ومن بعدهم المصريون بانتفاضتهم الجماهيرية العارمة طُرِح رأيان حول السبب الحقيقي لمثل هذا التحرك غير المسبوق. الأول ذهب إلى أن الثورتين الشعبيتين، وربما أية ثورة أو ثورات أخرى على الطريق، ما هما إلا ثورة جياع باحثين عن الخبز والعمل. في حين رأى آخرون أنهما ثورتان للانعتاق والحرية، فالمطلب الأساس يكمن في رغبة عارمة للجماهير في التحرر من الدكتاتوريات ودخول فضاءات الحرية

والديمقراطية التي بالتالي تمنح الشعبين التونسي والمصري إمكانية استثمار خيرات وثروات البلدين لصالح شعبيهما لا ذهابها في جيوب المتنفذين والمسؤولين في السلطة. ما نشهده منذ الخامس والعشرين من الشهر الماضي (٢٠١١) في مصر وشعارات الشباب في ميدان التحرير بل وأسلوب الثورة الجماهيرية وطريقة مضيها بحماسة وإصرار يعضد الرأي الثاني، في الوقت الذي لا جدل فيه أن المشاكل وتراكمها وانسداد آفاق الحلول يؤدي إلى نتائج كارثية على السلطة ويدفع بالجموع اليائسة إلى تلمس مخارج حلول تقترحها بنفسها، ولكن قد لا تكفي مثل هذه المشاكل الضاغطة لأجل القول إن عهدا جديدا في طريقة للانبلاج تكون فيه الكلمة للشعب. إذن هناك متغير آخر لعب دورا جوهريا في هذا التحرك، وهنا لا يوجد من مبرر سوى تطور الوعي العام للجماهير التي لم تعد تلك الغافلة وغير المدركة لما حولها. إنه تطور طبيعي للغاية فلا يعقل أن وعي الشعوب لا يتقدم وعلاقتها بالسلطة تبقى ثابتة ومتحجرة على مفاهيم ومستويات هيَ هي منذ الأزل.

الانترنت وتنمية «الحرية»

قيل الكثير حول ما لعبته وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة في قدرتها على التأثير، والحق أن الشباب اليوم المنجذب بأغلبية كبيرة إلى وسائل الاتصال الحديثة وأهمها الانترنت يشعر على نحو متزايد كما لم يسبق له مثيل بذاته هو، وبصوته واستقلاليته، ويستشعر أهمية وجوده وكيانه وتأثيره في مجتمع اليوم. لقد نمّى الانترنت من وعي الشباب بذواتهم واستقلاليتهم وما يمكن أن يحدثوه من تغيير في مجتمعاتهم. فالشاب الذي يلج هذا العالم الافتراضي يميل دائما إلى إسماع صوته وصياغة رأيه المتفرد وغير المقلَّد وغير المنضوي تحت قناعات الآخر. بل يجترح المغاير والمشاكس وغير المألوف حتى في بعض الأشياء التي تبدو تافهة كتعليق على خبر هنا أو مداخلة في منتدى اجتماعي هناك، وهو ميل طبيعي توفره البيئة الافتراضية المشحونة يتقاطع الأفكار والآراء التي تفرض على الكثيرين صياغة أفكارهم الخاصة وتطوّر وتطوير

قدراتهم وتدرّبهم على فن التعامل مع الآخر أيا كان ليستشعروا بحماسة لافتة ورغبة متزايدة كيف أنهم في ميدان تنافسي قادرون على إعطاء حلول وأفكار وأطروحات لها أهيمتها. الانترنت نمّت الشعور بالحرية وتذوق وَالجوُها معنى أن يكون المرء حرا في التعبير عن رأيه وفكرته الخاصة بعد أن خنقته أجواء الاضطهاد والخوف والتكميم في الخارج من قبل السلطات وأدواتها القمعية.

هل تلعب الشعوب بنار الثورة!

إن أهم الملاحظات التي وُجِّهت إلى المحتجين المتظاهرين في تونس ومصر هي عينها الملاحظات التي كانت توجه عبر التاريخ إلى أية حركة شعبية ثورية بل ربما إلى كل الثورات التي شهدتها العديد من البلدان في العالم. يقف على رأس تلك الملاحظات هو تسبب الثورة بالفلتان الأمني العام وحصول حالات من النهب والسلب والسرقة وحتى التعدي على الأعراض. هذه التهمة كانت جاهزة عبر التاريخ تصم بها الدكتاتوريات كل الرموز الثورية المعارضة لسياساتها حين تنتفض عليها. مثل هذه الملاحظات تعد تقليدية وأشبه بمن يقول إن الحطب الملقى في مدفأة يحترق ويبعث الدخان. إن معنى الثورة هو الهدم لما هو قائم لبناء ما هو جديد، وليس الخراب لأجل الخراب، وأية حركة عنيفة كهذه لا بد أن تكون لها آثار جانبية، إنها ضريبة الثورة، ضريبة الرفض والتمرد والعصيان. ولعله لا وجود لثورة خالية من الدم والعنف والخراب النسبي أو ما يعرف بالثورة البيضاء. نعم تمثل الديمقراطية كما يراها الكثيرون الثورة البيضاء الوحيدة، وأن الثائرين في ركب هذه الثورة ربما يكونون جالسين في بيوتهم كثوار محترمين ولا يكلفون أنفسهم سوى عناء إسقاط ورقة الانتخابات في صندوقها لإزاحة من لا يريدونه من الحكام بأيسر الجهود. مع أن هذه الحال في واقع الأمر هي محض عملية جني لثمار الثورة الديمقراطية التي كانت قد بدأت حمراء ولم تولد دفعة واحدة بيضاء كما عبر عنها الدكتور علي الوردي في إحدى كتاباته.

إذن فالشعوب تلعب بنار الثورة ولكن لإحراق الحكام المستبدين وليس لإحراق

نفسها، وإذا ما لحقها بعض الشواظ فإن ذلك قدر كل عملية جارفة لكراسي الطغيان والظلم فالحكام لم يكونوا في سلطانهم يمسكون بالهواء كصولجان ولا بالظلال كسلطة بل بمؤسسات عامرة تنتمي إلى بناء يسمّى الدولة..

تعريف حكيم: (العبد: هو الشخص الذي ينتظر من سيحرره).

٢٠١١\٢\١١

الفصل السابع

العلاقة العراقية ـ الأمريكية وملف انسحاب القوات

الضغوط الأمريكية (السخيفة)!

كان وصف النائب محمود عثمان القيادي في القائمة الكردستانية للضغوط الأمريكية على الحكومة بالسخيفة ربما قد أكد معنى أن تصفه بعض الصحف الأمريكية بالنائب المزعج..ولعل تصريحات عثمان كثيرا ما كانت تتميز بالصراحة والمباشرة أكثر من أي نائب عن القائمة الكردستانية بل وربما عن بعض نواب القوائم والائتلافات الأخرى، ويكفي لمعرفة ذلك مراجعة تصريحاته الشبه يومية لوسائل الإعلام. وصف الضغوط الأمريكية بالسخيفة يحمل دلالة واضحة على أن تلك الضغوط تجري بطريقة غير دبلوماسية وبعيدة عن التهذيب وربما حملت التهديد والوعيد للقادة العراقيين طالما أن هؤلاء القادة عوّدونا على قول القليل فيما يخص ملفات كهذه، وطالما كانوا ينأون عن استخدام أية كلمة حادة توجه للأمريكان. الأهم في الموضوع أن هناك إصرارا كبيرا من الجانب الأمريكي على إبقاء بعض قواته، وهنا لا بد من طرح السؤال حول ما الذي يبرر هذا الإصرار الذي يُحتمل أن يخلق أزمة بين القوى السياسية من جانب وبين بعض هذه القوى والجانب الأمريكي من جانب آخر؟

بعد يومين فقط من تفجيرات دامية هزت عدة مدن عراقية وأوقعت عشرات الضحايا كانت القاعدة من ورائها وقد تبنت بالفعل مسؤوليتها عن تلك الهجمات جاء تصريح لأحد القادة العسكريين الأمريكان ليدعي أن المليشيات المسلحة المدعومة من إيران تشكل خطرا أكبر من القاعدة في تجاهل واضح لحقائق دامغة على الأرض، وكأنه لم ير أكثر من ٣٠٠ ضحية سقطوا لغزوة ابن لادن! هذه المليشيات المصنفة أمريكيا أنها مدعومة من إيران كثيرا ما تقوم بعمليات إطلاق الصواريخ على القواعد الأمريكية وزرع العبوات على طرق الإمداد لتلك القواعد.. فالمستهدف هنا هم الأمريكان، ولهذا

فليس غريبا أن يرى الجانب الأمريكي أن تلك المليشيات هي الأشد خطرا.. ولكن لا على العراق بل على قواعده في العراق.. ليدل ذلك دلالة قاطعة على أن القوات الأمريكية غير معنية بتوفير الأمن للعراقيين ولا يشغلها سوى أمن جنودها في البلاد، وبالتالي فكل حديث عن ضرورة إبقاء هذه القوات لدواع وأسباب تتعلق بحفظ الأمن (الهش) في البلد هو حديث يتسم بالكثير من الكذب ولا مصداقية للادعاءات التي تتردد بهذا الشأن.

ما الذي يجعل الولايات المتحدة مصرة كل هذا الإصرار على البقاء وعدم الرحيل؟

قيل إن ذلك لأجل أن تكون قريبة من إيران ولا سيما أن القواعد الأمريكية في العراق زوّدت بأجهزة رصد واستشعار متطورة جدا بوسعها أن ترصد ما يجري على الحدود الإيرانية وأجوائها.. ولكن أليس للولايات المتحدة قواعد عديدة في دول الخليج وجميعها قريبة من إيران؟ وكجرد سريع توجد للقوات الأمريكية في سلطنة عمان خمس قواعد عسكرية أمريكية وسبق أن أعطيت أمريكا حق استخدام ٢٤ مرفقا عسكريا عمانيا، أما في الإمارات فتوجد هناك عدة قواعد ومستودعات للدعم والتموين في قاعدة الظفرة وجبل علي والفجيرة وتسهيلات في مينائي راشد وزايد.. وفي قطر توجد قاعدة السيلية التي استخدمت في حرب ٢٠٠٣ فضلا عن قاعدة العُديد ومطار الدوحة. وفي البحرين حيث الأسطول الخامس ومركز القيادة الوسطى بالجفير ومطار المحرق وميناء سلمان وقاعدة عيسى الجوية.. أما في الكويت فهناك تواجد أمريكي معروف في معسكر يسمى معسكر الدوحة ومعسكر عريفجان وفي جزيرة فيلكا وقاعدة علي سالم الجوية وغيرها. كذلك في السعودية حيث ثمة تواجد أمريكي وإن قل كثيرا عما كان عليه في التسعينات بعد احتلال صدام للكويت.. لكن الثابت أن للأمريكان وجودا على الأراضي السعودية حتى اليوم بصفة مدربين ومستشارين وهو يشبه الصيغة التي يجري الحديث عنها لإبقاء بعض القوات الأمريكية في العراق.

في ٢٠١٠ تناقلت العديد من الصحف والمواقع المعنية بالإستراتيجية الأمريكية في

العالم دراسة لبرادلي تايلر وهو أستاذ في جامعة مينسوتا ومستشار في مركز راند للدراسات، حول القواعد الأمريكية في العالم.. رأت الدراسة أن وجودا عسكريا دائما في العراق له أن يعوّض الوجود الأمريكي الكثيف في السعودية في التسعينات. حيث يؤكد برادلي على أن القواعد الأربع (يقصد قاعدة المطار وطليل وأتش وان في الانبار وباشور في الشمال) التي تستخدمها الولايات المتحدة ليست مهمة للعراق فحسب بل إنها تخلق توازنا مع انسحاب الولايات المتحدة من السعودية كما أنها تحل محل القواعد المقيدة في ألمانيا وفي أماكن أخرى من أوروبا القديمة وقاعدة إنجرليك في تركيا بسبب القيود التي فرضتها تركيا.

إن القول بعدم أهمية قواعد عسكرية أمريكية في العراق بسبب وجود قواعد أمريكية مماثلة في دول الخليج هو ضرب من السذاجة، فهناك دواعٍ إستراتيجية ولوجستية تمنح القواعد الدائمة في العراق أهمية كبرى، والأمر لا ينحصر بقضية مواجهة واحتواء إيران بل يذهب إلى أبعد من ذلك. حيث احتواء التنين الصيني.. دراسة البنتاجون المعنونة بالصين ٢٠٢٥ في عام ٢٠٠١ كانت بداية نشر وبناء قواعد عسكرية في بعض دول آسيا مع وجود سابق للولايات المتحدة في اليابان وكوريا. ويبدو أن الولايات المتحدة بحاجة إلى إعادة ترتيب نطاقها الاستراتيجي في مواجهة قوة الصين المتنامية بعد أن طوّرت الأخيرة من قدراتها، في أواخر عام ٢٠١٠ أكد تقرير للكونجرس أن جميع القواعد الرئيسية في شرق آسيا وعددها ست قواعد أهمها قاعدة ميساوا وكادينا في ولاية أوكيناوا معرضة للخطر..

أن ما سمّي بقوس الأزمات نهاية السبعينات وتحديدا بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠ حيث حدثت سلسلة من التطورات العالمية التي كانت لها آثار ونتائج عديدة كالثورة الإسلامية في إيران والغزو السوفيتي لأفغانستان والانتفاضات في بعض الدول الإسلامية وحروب نشبت في القارة الأفريقية كلها جعلت الإدارة الأمريكية برئاسة جيمي كارتر تقوم بنشر أكبر عدد ممكن من القطعات العسكرية من البحر الأحمر إلى الخليج. وهو ما يكشف لنا جزءا من طبيعة التفكير والإستراتجية الأمريكية في العالم ورد

فعلها تجاه التطورات من هذا النوع. ما يحدث الآن شبيه بتلك الفترة الأمر الذي يفسر إصرارها على إبقاء تواجد عسكري لها في العراق تريده أن يكون أكبر من مجرد مدربين للجيش والشرطة العراقيين. وتماشيا مع هذه الإستراتجية ازداد عدد القواعد الأمريكية في العالم بعد أحداث ١١ أيلول الإرهابية إلى ٨٠٠ قاعدة تكلف الولايات المتحدة أموالا طائلة كما جاء في تقرير عن معهد Global Research الكندي المعني بشؤون العولمة والذي أكد أن سبع دول جديدة سمحت بإقامة قواعد أمريكية على أراضيها. وبعد تطورات الأوضاع في أكثر من دولة افريقية منتصف العقد الأخير كان رد فعل المحافظين الجدد بحسب معهد العلاقات الدولي الأمريكي هو السعي إلى إنشاء خمس قواعد في القارة السمراء.

إذن يبدو أن التعامل الأمريكي مع الأزمات في مناطق العالم يتسم بطبيعة ثابتة تتمثل بتوسعة نفوذها العسكري عبر القواعد التي تضم جنودها وطائراتها ومحطات التجسس.

إن الضغوط الأمريكية التي تزايدت في الآونة الأخيرة ضد نظام بشار الأسد لصالح القوى المعارضة والتي يغلب عليها الطابع الإسلامي الإخواني ـ السلفي بوضوح أكثر من أي تحرك شعبي جرى في دولة عربية أخرى فتح الباب لتفسيرات وتكهنات عدة ومنها عدم استبعاد رغبة واشنطن في خلق فوضى جامحة في الشرق الأوسط، وقد جاءت التطورات على الساحة الليبية بصورة متسارعة وغير متوقعة لتعزز من القراءة التي تذهب إلى أن القوى الغربية أصبحت تملك أجندة واضحة مخطط لها بعناية بخصوص ما يحدث في الدول العربية التي تشهد حراكا شعبيا ضد أنظمتها بغية استثمار الأحداث لصالحها.. فالحسم المفاجئ للوضع الليبي جاء متزامنا مع تصاعد الضغوط على النظام السوري، ولم يخفِ وزير خارجية فرنسا آلان جوبيه ذلك بالقول إن سقوط النظام الليبي سيكون له تداعيات كبيرة على سوريا..

وعلى أية حال فالعراق سيكون حطبا لهذه الفوضى لا محال، وهنا تجد واشنطن إن استطاعت ضرورة تواجدها العسكري مع توقع حدوث تطورات على أكثر من صعيد

وملف، على سبيل المثال الملف الكردي وتعامل أنقرة معه في حال سقوط نظام الرئيس بشار الأسد. ملف كركوك هو الآخر قنبلة موقوتة يمكن أن تنفجر على وقع أي اضطراب وفوضى أمنية تجتاح المناطق الغربية والعاصمة في حال أصبحت الساحة السورية ملعبا للقوى الإسلامية وهو أحد أقوى السيناريوهات المتوقعة. يزيد ذلك أن إيران لن تجد خيارا بعد خسارة حليفها الإقليمي في دمشق سوى التشبث بعلاقة قوية مع العراق وهو أمر لن ترتاح له الولايات المتحدة وستنازعها فيه تركيا بشدة وقد سبق لنا في مقال أن اشرنا إلى التحذير من عودة العراق إلى الوقوع ضحية للصراع بين الدولتين على غرار ما وقع له في تاريخ مضى بين الإمبراطوريتين العثمانية والصفوية، وهو عين التحذير الذي أطلقه معهد السلام الأمريكي بعد ذلك بأسبوع حيث أشار إلى أن التنافس التاريخي العثماني ـ الفارسي في بلاد ما بين النهرين أمر من المرجح أن يتجدد مع انحسار الوجود الأميركي.

٢٠١١\٨\٢٤

العدالة الأمريكية وتبرئة مجرمي بلاك ووتر

أثبت قرار تبرئة أصدره قاضٍ في المحكمة الاتحادية الأمريكية التي تنظر في التهم الموجهة لحراس أمنيين يعملون في شركة بلاك ووتر سيئة السمعة اتهموا بقتل وجرح عشرات المواطنين العراقيين العزل في حادثة ساحة النسور الشهيرة وسط بغداد عام ٢٠٠٧ أثبت ما للشركات الأمنية من نفوذ وسطوة داخل المؤسسات الأمريكية وكذلك جاء ليؤكد غياب القوانين التي تحكم عمل تلك الشركات التي تضم آلاف المرتزقة أغلبيتهم من محترفي القتل وسجناء سابقين أو عناصر من الجنود المطرودين من الخدمة لأسباب مختلفة. وقد برر القاضي قراره بالقول إن السلطات العدلية الأمريكية استخدمت بشكل خاطئ اعترافات أدلى بها المتهمون تحت الإكراه عندما تم تهديدهم بفقدان وظائفهم معتبرا ذلك خرقا للتعديل الخامس في الدستور الأمريكي. هذا مع أن القضية مستوفية لكل أدلة الإدانة الواضحة وضوح الشمس والاحتجاج بأن ثمة تهديدات بالفصل من الخدمة حتى في حال صحتها لا يمكن أن تلغي تلك التهمة الثابتة التي اعترفت بها الولايات المتحدة ومع وجود شهود عيان وتقارير مختلفة من جهات متعددة ألقت جميعها بالمسؤولية على مرتزقة بلاك ووتر. وقد استغرقت وزارة العدل التي تقدمت بالاتهام لعناصر بلاك ووتر عشرة أشهر من التحقيقات التي استمعت خلالها إلى عشرات الشهود بعضهم من الشركة التي يعمل فيها المتهمون نفسها بالإضافة إلى مواطنين عراقيين كانوا قد شهدوا الحادث مباشرة، وقد جرى توجيه التهم بموجب قانون الصلاحيات العسكرية خارج الوطن، وسبق لتحقيق أجرته السلطات العراقية أن خلص إلى أن المتعاقدين الأمنيين المتهمين أطلقوا النار بدون استفزاز.

حادثة النسور من أبرز الحوادث إيلاما التي عانى منها العراقيون وكشفت مدى استهتار الشركات الأمنية بحياة المدنيين العزل.. وقعت الفاجعة يوم الأحد ١١٦ \أيلول من عام ٢٠٠٧ ففي وسط الزحام الذي تشهده ساحة النسور في غربي العاصمة بغداد مرّ موكب محاط بحراسة أمنية مشددة، ولم يكن خفيا على أهالي المنطقة أن هذه المواكب تعود لدبلوماسيين غربيين أمريكيين وغيرهم كما لا يخفى أن تلك الحراسات التي تتم بواسطة عربات ذات درع واقية تعود إلى شركات حماية خاصة يظهر أفرادها قدرا كبيرا من الاستعراضية في أداء مهامهم حتى ليخيل للناظر أنهم يتقمصون شخصيات الأكشن الأمريكي ويزداد هذا المشهد استعراضية عند تحليق الطائرات الصغيرة التي ترافق بعض المواكب على ارتفاع منخفض. قبل أن تحدث المجزرة التي لم يتوقعها أحد من الذين قادتهم أقدارهم إلى هناك حدث انفجار لقنبلة من مكان يبعد مئات الأمتار عن موقع الحدث الدامي، والانفجار لم يكن ليشكل خطرا على تلك القافلة العائدة للخارجية الأمريكية التي يقوم بحمايتها عناصر من شركة بلاك ووتر وبرغم ذلك قام أولئك المرتزقة بإطلاق عشوائي وكثيف للنار من بنادقهم ورشاشاتهم بشكل هستيري صوب كل شيء من حولهم.. تناقلت وسائل الإعلام المختلفة تلك الحادثة المروعة التي عرفت بحادثة الأحد الدامي وتضاربت القصص حول كيفية حدوثها واندلاع شرارتها الجهنمية التي أودت بحياة ٢٨ مواطنا بريئا منهم أطفال ونساء. بعد أسبوع من وقوع المجزرة تمكن الصحفي كيم سينكبتا **Kim Sengupta** مراسل صحيفة الأندبندنت البريطانية من تقصي الحقيقة وسماعها من شهود عيان والضحايا ممن أسعفتهم الأقدار على النجاة، وقد نشرت الصحيفة في عددها ليوم ٢١ \ أيلول \ ٢٠٠٧ تفاصيل الحدث، حيث كشفت تلك التفاصيل عن مدى استهتار تلك العناصر غير الخاضعة لأية قوانين أو أطر تحكم وتنظم عملها. بدأ إطلاق النار بعد سماع دوي انفجار تلك القنبلة واستهدف حشود السيارات والمواطنين في الشارع فكان أولى الضحايا الذين سقطوا أب وأم وطفلهما الرضيع الذي كان مشهد مقتلهما مرعبا وسط تناثر العديد من الأجساد

المحترقة داخل السيارات التي تعرضت خزانات الوقود فيها إلى رشقات من الرصاص أدت إلى احتراقها وانفجارها. ولم يسلم الشرطة الذين كانوا في دورية ثابتة في المكان يحاولون تنظيم السير من ذلك الرمي العشوائي فقتل عدد منهم وأصيب عدد آخر. وحسب الصحيفة إنه وفي نهاية وابل الرصاص الذي استغرق فترة طويلة في ساحة النسور ببغداد كانت الأجساد تتناثر في مشهد المذبحة بين عدد كبير من السيارات المحترقة أو المحطمة. وحاولت سيارات الإسعاف إنقاذ بعض الجرحى الذين تمكنوا من الهرب من مكان الجريمة. هذه القصة التي تمثل حقيقة ما حصل تتقاطع مع رواية شركة بلاك ووتر التي أدعت أن القافلة تعرضت إلى عملية رمي مباشر فكانت ردة الفعل طبيعية من الحراس وأن الانفجار كان قريبا من المكان كذلك فقد صرح بذلك ضابط المعلومات في السفارة الأمريكية جوهان سيكمانسيز **Johann Schmonsees** بأن القافلة تعرضت لرمي مباشر.. الحادثة لم تكن الوحيدة وليست بالجديدة آنذاك فالجهات الأمريكية اعترفت فيما بعد أن الشركة التي ينتمي إليها هؤلاء (شركة **Black water**) قام عناصرها بإطلاق النار على المواطنين الأبرياء في أكثر من (مائتي) حادثة مشابهة لما حصل في ساحة النسور. غير أن ما يمكن اعتباره جديدا هو أن دوي الحادث في وسائل الإعلام أخذ منحى غير مسبوق وحظيت بتغطية مكثفة ربما يعود السر في ذلك لعاملين الأول العدد الكبير نسبيا للضحايا والثاني أن الحادثة جاءت في فترة شهدت هدوءا أمنيا ملموسا في العاصمة بغداد ولاشك أن الكثير من وسائل الإعلام كانت تبحث آنذاك عن شيء تغطي به المشهد العراقي لأسباب بعضها مرتبط بمواقف سياسية معينة لتلك القنوات الإعلامية. فكتب لحادثة النسور أن يتم تغطيتها والاهتمام بها إلى درجة بقيت مسيطرة على الخبر العراقي في وسائل ووكالات الأنباء العالمية لفترة ليست بالقصيرة.

قرار التبرئة لمجرمي بلاك ووتر لا ينهي ملف حادثة النسور والضحايا الذين وقعوا هناك فبإمكان أسرهم البحث وفق القوانين الدولية عن سبيل لمحاكمة الشركة والعناصر المسؤولة، وكذلك يجب على الحكومة العراقية المطالبة بحقوق مواطنيها

الذين ذهبوا ضحية استهتار عناصر تلك الشركة وكان من المتوقع على الأقل حظر عملها في العراق نهائيا وبأي شكل من الأشكال وتحت أي اسم جديد تختلقه وتعمل بموجبه ولأي سبب كان فلا شيء يمنع من تكرار التصرفات الإجرامية خاصة وأن قرار المحكمة الأمريكية الأخير جاء بمثابة تشجيع لعناصر مستهترة لممارسة أفعال إجرامية دموية كالتي قامت بها من قبل.

٢٠١٠\١١\٢

العراق وأمريكا.. من ينسحب من الآخر؟

بمناسبة الانسحاب الأمريكي أو قربه المتوقع والذي سنتطرق إلى بعض السيناريوهات المحتملة له، بمناسبة هذا الانسحاب وفي ذكرى الاحتلال\ التحرير يعود الجدل بين العراقيين ليؤكد مبلغ الاختلاف الواسع بين آرائهم من جهة وعدم قدرتهم حد اللحظة (بعد ثمانية أعوام من الديمقراطية!) على تقبل الرأي الآخر المخالف. مع أنه هذا العام جاء أقل حدة من السنوات الماضية بسبب متغيرات الساحة العربية وتعويل الجميع تقريبا على تدخل غربي لإزاحة القذافي الذي يعتبر واحدا من أكثر الرؤساء كراهية في الشارع العربي، ولأن الزمن هو زمن الحديث عن التغيير السياسي وإعطاء الحريات الحقيقية للشعوب وتعداد مساوئ الأنظمة الدكتاتورية وقائمة الحقوق المهدورة والتصورات حول مستقبل أكثر تفاؤلا. لكن ذات هذه الأسباب بررت طرح السؤال الذي يصفه مرددوه بالبريء، وأراه كذلك فعلا، من كان سيسقط نظام صدام حسين لو لم تتدخل الولايات المتحدة بقواتها العسكرية وتزيحه من على ساحة الأحداث عام ٢٠٠٣؟ هناك رأي عاطفي يقترب من كونه أهزوجة عراقية ممتلئة بغناء النخوة والغيرة وما شاكلها. ينسب أصحابه إسقاط صدام إلى فاعلين آخرين هم المحررون الحقيقيون لنا مع أنهم كانوا مسجونين مثلنا بين قضبان دكتاتورية همجية ذات قبضة فولاذية عصي على شعب مسكين كالشعب العراقي إسقاطها في أية معركة معها وتحت أية ظروف بل أن بعضهم دفنهم النظام تحت التراب ولم يبق لهم سوى حضورهم الرمزي وصورهم على جدران قلوب عوائلهم المفجوعة، وعلى فرض بقاء صدام إلى زمن الثورات الشعبية الراهنة لكان العراق آخر من ستنجح فيه مثل هذه الثورات، وآخر من سيؤيده الشارع العربي كما يحصل مع البحرين. وهذا لا يعني كما قد يفهم البعض استهانة بالسفر

الخالد من التضحيات التي قدّمها العراقيون الذين جاهدوا وقارعوا الدكتاتورية، ولا هو نفي لدورهم في التمهيد لإسقاط النظام بعد أن تهرأت أركانه وانكشف أمام الرأي العالمي، إنما محور الحديث حول حدث إسقاطه بالتحديد، أي تلك اللحظة التي تم فيها إزاحته من الحكم وهي لحظة كان لها أن تطول لعقود قادمة لولا تدخل الولايات المتحدة، وهو تدخل صاغته الأقدار للثأر من نظام القمع والاستبداد البعثي.

من بين المعارك بين العراقيين على الصحف والمواقع الالكترونيةنشبت معركة حول من غيّر الوضع العراقي من دكتاتورية قمعية ونظام حكم شمولي إلى ديمقراطية تعددية وحريات واسعة برغم تحفظ البعض على هذه السعة من الحرية، بل ربما حتى على وجود الحريات نفسها! فبعض هؤلاء وكما بعض وسائل الإعلام تعرض على سبيل المثال مرارا وتكرارا أمّاً تتفجع على اعتقال ولدها الذي لا يمنع شيء من كونه مجرما محترفا وإرهابيا قتل مئات المواطنين. ومن منا لا يتساءل: هل هناك والدة ووالد أو ابن وبنت لا تبكي دما على اعتقال أو إعدام أبنهما أو والدهما وإن كان أعتى مجرم في التاريخ؟ ألم تزرف رغد دموعها السخينة على إعدام المجرم صدام حسين ومرت بأزمة نفسية حادة بعيدا عن عدسات الإعلام لكن تسربت صورتها المنكسرة إلى بعض وسائل الإعلام تلك؟؟ الأمر بطبيعة الحال يختلف مع الأبرياء المعتقلين ولكن من يملك صك هذه البراءة؟ وهل هناك من ذوي المدانين من يقرّ علنا بجريمة هذا المدان؟؟ تساؤلات كهذه ليست انحيازا للحكومة وليس قناعة بألا وجود لأبرياء في سجونها فهذا يحدث في كل دول العالم، بقدر ما لا يمكن قبول انتقادها على كل شيء، وتخطئتها في كل ما تفعله وما لا تفعله، وإلا فليس ثمة مجتمع بحاجة إلى دولة وحكومة وقانون.. مع أن هذه هي الأخرى ستخضع لتساؤلات البعض لدينا: أين الدولة وأين الحكومة وأين القانون؟؟؟ إنه ضياعنا في لحظة تاريخية يحاول الجميع أن يتشاركوا في الأخطاء! وهو خلط كل ما هو قابل للخلط في أشياء لا جامع بينها سوى «نحن»!

وعودا على بدء، كان بالفعل قد حدث تحرك شعبي واسع في الانتفاضة الشعبانية التي لم تبقِ لصدام وأركان قيادته سوى العاصمة ومحافظتين فقط، يقال، وهذه حقيقة

معروفة، إن الولايات المتحدة آنذاك قررت إبقاء صدام بتحريض دول عربية كالسعودية ومصر وقطر عبر رفع اليد عن قواته العسكرية والجوية تحديدا بحيث منعت الشعب من إكمال المهمة التاريخية والنظام مقيّد بلا أذرع باطشة، هذا القول هو نفسه اعتراف بأن الثورة على دكتاتورية صدام لم تنجح بدون دعم خارجي لأنها تواجه آلة قمع لا ترحم صغيرا ولا كبيرا.. إذ كان العامل الوحيد لنجاح الانتفاضة هو إبقاء الضغط الأمريكي قائما وعدم السماح له بتحريك قطعاته العسكرية لقمع الثوار. والنتيجة هنا أن أي جدل سيكون قائما بالأساس على لعبة جمل وألفاظ.. كيف ننسق حروف الواقعة ونرتب جمل الحديث حولها لنستخلص ما نريده وفق قناعة كل طرف. ما يجري في ليبيا اليوم يكاد يكون نسخة مطابقة لعراق ١٩٩١. ولعل هناك من يسأل الآن: من يجرؤ على معارضة تدخل غربي يضرب ضربته القاصمة ويسقط نظام القذافي بدل مسيل الدم الليبي لمواطنين أبرياء؟ وكما قلت لأحد الأصدقاء وهو من المثقفين البارزين والناشرين الليبيين المعروفين ومقيم في لندن إن ما يحدث في مصراتة والبريقة وراس لانوف وأحدابيا هو ما حدث في الناصرية والعمارة وكربلاء والنجف والبصرة.. ليس بوسعنا سوى التعاطف مع الضحايا والنقمة على القذافي ولو باحتلال أمريكي كما حدث لبلادنا بشرط ألا تتكرر انقساماتنا وصراعاتنا التي هي جزء مما حوّل التحرير إلى احتلال.. تعاطف لم ننعم به من الأخوة العرب مع الأسف ولو أعيدت الكرة ألف مرة.. وفي زمن الثورة أو زمن اللا ثورة

ألا يعتبر الاعتراض اليوم على التدخل الغربي تأييدا لدكتاتورية القذافي؟ غياب الجرأة (أو قل الوقاحة) سوى من بعض الأصوات القومية المتشددة والمعروفة بمواقفها حتى من نظام صدام حسين التي كانت تؤيده كما تؤيد معمر القذافي اليوم.. غياب هذه الجرأة يوحي تماما بشرعية التدخل الغربي لإسقاط نظام دكتاتوري مجنون. إنها شرعية أخلاقية وإنسانية كنا نحن العراقيين نحاول أن نقنع بها حتى الشياطين. لكن قد يكون لبعض الأيدلوجيين كلام آخر يتنازل عن شرف الأخلاق الإنسانية.

في مقابل ذلك ثمة رأي أشيع.. أمريكا حررت العراق كما فعلت بمفردها أو بمشاركة

قوى عالمية أخرى في ألمانيا واليابان وكوريا ويوغسلافيا وأفغانستان وغيرها، لكن المشكلة أن الحرب هي الحرب وأن الدول لا تقدم على خطوات تكلفها حرق أموالها وجنودها دون تصور أن مصلحة ما يمكن أن تفيد منها، فضلا عن أن الحروب لا يمكن التكهن بنتائجها على وجه اليقين. كل الدول عبر التاريخ حتى تلك الأكثر امتثالا للتشريعات والأخلاقيات سماوية أو أرضية كانت تقوم بنشر ما تراه صائبا عبر الحروب المكلفة وحضور مصلحة مؤكدة أو متوقعة. يضيف أصحاب هذا الرأي أن ما قامت به الولايات المتحدة هو تحرير واضح وصريح يستحق الإشادة والعرفان بالجميل، لكنه بدلا من إكمال أمريكا لفضلها وعملها ذاك حوّلت برعونة واضحة أيضا مسار الأحداث وانقلب التحرير إلى احتلال منذ اللحظة التي قررت فيها أن تنصب حاكما مدنيا وتشكل مجلس حكم معين من قبلها. ومن هنا تتفرع الأسئلة وتتلاطم الآراء وتتقاطع الإجابات.

* أليس النتيجة إذن هي هي من أن أمريكا تسعى وراء مصالحها؟

* لو كان الهدف هو تحرير الشعب العراقي لماذا لم تشكل حكومة عراقية مباشرة بعد الإطاحة بصدام وسحبت قواتها من العراق وقد كان هذا بالفعل مطلب العديد من القوى الشيعية وحتى المرجعيات الدينية؟

* ولكن هل سيتمكن العراقيون فعلا من بناء دولتهم وهم منقسمون بل تطاحنوا حتى بوجود أمريكا؟ وبالمناسبة فهي قريبة من حجة الاحتلال البريطاني في القرن الماضي.

* ومن قال إن أمريكا لم تكن هي سبب ذلك العنف الأهوج؟

* في النهاية لم تتضح مدى الفائدة لها بشكل جلي من وراء تأجيج عنف كهذا، فهي كانت ستبقى طوال هذه السنوات معه أو من دونه وهي في نهاية المطاف كأي مطاف احتلالي آخر هو الانسحاب لا محال؟ هل الظفر بمدة بقاء أطول خيار عقلاني لأكبر دولة مؤسساتية في العالم؟

* أين ذهبت دول الجوار ومن كان سيحفظ العراق من تدخلاتها التي ربما كان

يمكن أن تصل حد الاحتلال المباشر وابتلاع البلد كما في تجارب شبيهة وقعت في أفريقيا على سبيل المثال؟

* هل نهبت النفط حقا؟ فلماذا أفلست من جولات التراخيص النفطية إذن؟ وإذا كانت إيراداتنا ذهبت إلى الجيب الأمريكي فما معنى الحديث عن مليارات بددها الفساد والسرقة؟

*ربما كان ذلك هو المقصود لإضعاف العراق؟

.. وإلى آخره مما يراه الكثيرون اليوم جدالا وسجالا لا نفع منه ولا طائل تحته، فقد أصبح حدثا تاريخيا انقضى يشبه أحداث أخرى ودّ الكثيرون لو أنها طويت وتركت وشأنها فبعضها يمتد لقرون ماضية ويعود لأمم خالية لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت. من المؤكد أن هذه الرغبة بطي صفحة الماضي لأنها غير ذات فائدة ليست سوى حلم باذخ والقول بطي التاريخ هو استهتار بالحاضر وتغافل عن قراءة المستقبل. فالآراء المختلفة تنبع من توجهات وأيدلوجيات مختلفة ومتقاطعة وهي ستمتد حواریاتها من التاريخ بقدر ما تعضّد نفسها أو تسفه الآخر به. صحيح أن ذلك الاختلاف حول الحدث الأصلي قد يتراجع بمرور الوقت ولكن ما تتأسس عليه من مواقف وآراء تتفاعل مع بعضها تبقى ذخيرة الصراع. والمزاج العراقي المائل للجدل يمنح أتفه الأمور قدرة على التضخم والاتساع والاستمرارية. والسؤال:هل ستنسحب القوات الأمريكية من العراق نهاية هذا العام؟ كفيل لوحده بإبقاء التاريخ ماثلا في الراهن والمستقبل حسب مسارات الأحداث وتطوراتها انسحبت أمريكا أم لم تنسحب.

منذ توقيع الاتفاقية بين بغداد وواشنطن والتي شهدت معارضة التيار الصدري وموافقة أغلب القوى السياسية ونأي النادر بنفسه عن التصريح بالتأييد أو المعارضة في مقابل انقسام الشارع كحقيقة جلية نتيجة مخاوف وهواجس أمنية، استقر رأي مفاده أن الانسحاب الأمريكي الكامل حد رحيل آخر جندي من الأراضي العراقية مجرد كذبة. فأمريكا لن تقدم على سحب كامل وجودها العسكري ولا بد أن تبحث عن طريقة أو أسلوب ما لإبقاء تواجد معتد به بصيغة معينة.

بداية في ظل عدم جاهزية فعلية للقوات العراقية على مستوى التسليح الذي أنيط ملفه منذ عام ٢٠٠٤ بالولايات المتحدة، وبوجود الصراعات السياسية ووقوع المؤسسات الأمنية والعسكرية والمخابراتية تحت هيمنة نظام المحاصصة فلا يمكن لأي منطق قدرة المجازفة بطرح نتائج يقينية حول استتباب الأمن وعدم تدهوره. قصارى ما يمكن توقعه هنا أن العراقيين يمتلكون قابلية تطوير وسائلهم وأدواتهم الأمنية لمواجهة تحدي الجماعات الإرهابية التي يمكن أن تتأهب لحملة واسعة النطاق لخلخة الأمن بعد انسحاب القوات الأمريكية، هذه ليست دعاية أمريكية لتبرير البقاء بل قراءة منطقية يستخلصها أي مواطن عادي تصادفه في الشارع فضلا عما يردده المختصون بشؤون الجماعات المتطرفة وعلى رأسها القاعدة. في المقابل وبعد عدة أشهر من تولي زمام الأمور من قبل العراقيين يأتي التساؤل حول ما أفرزته مهلة الاختبار الأمريكية حيث كان واضحا أن الانسحاب الأمريكي من المدن قد اعتبر فرصة لتقييم قدرة المؤسسة الأمنية العراقية وأدائها على الأرض، والتي تحقق في ظلها نجاح لافت وإن عزي إلى بعض المتغيرات الداخلية والخارجية. لكن السؤال الأكثر أهمية ذلك الذي يتمثل بحقيقة ما تؤديه القوات الأمريكية اليوم وبالتالي جدوى بقائها أو بعبارة أدق ما هو دورها الحقيقي الذي ستبقى لأجله إذا كان من المشكوك فيه تماما أن التحسن الأمني كان بفضل هذا التواجد؟ ناهيك عن أن هذا البقاء يوفر مبررات استمرار بعض الجماعات المسلحة بعملياتها؟

تعيش الحكومة العراقية حيرة شديدة في كيف يمكن لها أن تطلب بقاء جزء من الخمسين ألفا من القوات الأمريكية للحفاظ على:

الأول: المساعدة التي يمكن أن تتلقاها في أوقات حرجة قد تمر بها في مواجهة المجاميع الإرهابية والمسلحين.

الثاني: الاستفادة من نقاط مهمة لصالح العراق فيما أقرته الاتفاقية الإطارية وخلق علاقة إستراتيجية مع واشنطن تمنع العودة إلى زمن التوترات التي لم تجنِ بغداد منها شيئا يذكر. ومن بينها الدعم اللوجستي وتدريب القوات العراقية وعقد صفقات

عسكرية أجلتها الولايات المتحدة لتكون ورقة ضغط أو إغراء مناسبة في ظرف كهذا. البعض يقول هناك بدائل للتسليح والعارفون يصرون على أنه لا وجود لتلك البدائل إلا بما يشبه عملية فساد كبرى، فالعراق لا يملك القدرة على تجديد أسلحة يشتريها بمليارات الدولارات ليستبدل بها غيرها بعد أربع أو خمس سنوات، فالتقنيات الأمريكية تعد الأكثر تطورا على مستوى العالم. (يمكن ملاحظة ذلك اليوم في ما تقوم به طائرات حلف الناتو والتي بدا أنها تفتقر للتكنولوجيا التي تضاهي تفوق مثيلتها الأمريكية وهذا ما صرح به جنرال بارز قبل يومين) خاصة مع التعويل على عقيدة عسكرية جديدة للجيش العراقي وبناء مختلف عما سبق يتجاوز زج حشود بشرية بدل أسلحة متطورة فعالة. ثم أن صفقات الأسلحة من بين المكاسب التي خططت لها الولايات المتحدة. ولكن لماذا لا يكون أمر صفقات السلاح كالصفقات النفطية التي حازت عليها شركات لدول أخرى وأقلها حضورا الشركات الأمريكية؟ يقال أن أمر السلاح يختلف وأن كواليس السياسة الدولية والعلاقات والتحالفات والاتفاقيات المعقودة تضع قوانين خاصة لشراء وبيع الأسلحة. والولايات المتحدة إحدى أهم الدول المتحكمة بسوق السلاح الدولي.

الثالث: المتغيرات الجارية في المنطقة تجعل العراق بين خيارات محدودة، إما الدخول في علاقة قوية متوازنة مع الولايات المتحدة تحفظ على الأقل للطرفين الحد الأدنى من المصالح وتمنع أن يعاد وضع العراق في قائمة الدول المناوئة لأمريكا، فيما تسهم علاقته الحسنة مع واشنطن في دمجه ضمن منظومة شرق أوسطية جديدة لا سيما إذا ما تهاوى النظام السوري. أو عزل العراق وتأجيج وضعه الداخلي وزيادة انقساماته وإدخاله تدريجيا في مصير مجهول واحتسابه على محور قد لا يتمكن معه العراق من لعب دور محدد بقدر ما يكون ساحة مكشوفة للصراع. والنتيجة إما تقسيمه لزيادة مشاكله تفاقما أو إعادة صياغة وضعه السياسي ولا يستبعد معها دعم نظام دكتاتوري جديد ولو بمسحة ديمقراطية هزيلة.

الرابع: الأخذ بالحسبان الضغوط الأمريكية بشكل عام، فللإدارة الأمريكية وسائل

ضغط سياسية واقتصادية وأمنية على العراق.

في مقابل ذلك يتنازع هذا الخيار مع:

أولاً: العلاقة مع الشركاء السياسيين والداعمين المباشرين لحكومة رئيس الوزراء المالكي. والذين تعهد لهم بتنفيذ الاتفاقية الأمنية وإنهاء الوجود العسكري الأمريكي. وقد برزت ملامح الخلاف بتهديد التيار الصدري بعودة جيش المهدي الذي لا يمثل حاليا سوى ورقة ضغط على الأقل في هذه المرحلة.

ثانياً: فقدان المصداقية في الشارع العراقي والوقوع في حرج شديد معه بعد التأكيدات التي رددها المالكي من أن الاتفاقية التي أصر مفاوضوه على تسميتها باتفاقية سحب القوات سوف تجعل العراق خاليا من أي وجود عسكري أجنبي. والظروف التي تمر بها حكومة السيد المالكي ظروف بالغة الحساسية بالنسبة لمستقبل حكومته بل ربما حتى لمستقبله السياسي، وهو في غنى عن فتق جديد يزيد زخم معارضيه حتى أولئك الذين يضمرون رغبة إبقاء تواجد عسكري للولايات المتحدة. فالقضية ستدخل ضمن خبايا اللعبة السياسية.

ثالثاً: رفض إيران لإبقاء القوات الأمريكية وتزايد مخاوفها من أن يؤسس هذا لتواجد مستمر ينتهي بإقامة قواعد دائمة تهدد أمنها القومي ما سيدفعها انطلاقا من حساباتها الأمنية إلى الضغط على أصدقائها وأعدائها في داخل العراق بمختلف الأشكال والصيغ. هذه النقطة تهم السيد المالكي بصورة خاصة لأن وصوله إلى رئاسة الوزراء تم بصفقات داخل ما يعرف بالبيت الشيعي. وهنا فالعلاقات وحيثياتها معقدة ومتشابكة حاولت طهران ترتيبها وهيكلتها بالصورة التي شهدناها بعد الانتخابات.

رابعاً: لا زال تواجد القوات الأمريكية في العراق يعرقل عودته إلى عمقه العربي وتبديد حضور صورة النظام السابق بوصفه رمزا مناضلا برغم أن أغلب الأنظمة هي حليفة للولايات المتحدة وتتواجد على أراضيها قوات عسكرية أجنبية بشكل أو بآخر. لكن الرفض للمعادلة السياسية العراقية يجعل ورقة البقاء الأمريكي العسكري واحدة من مبررات الإعلام والشارع العربي في عدم التعاطي الايجابي مع الواقع العراقي

الجديد بعيدا عن شعار رفض الأمريكان المرحب بهم في أمكنة أخرى.. فهنا احتلال وهناك شيء آخر بتعريف مختلف!! المالكي من جهته يسعى لإعادة العراق إلى المنظومة العربية بدور فاعل لا زالت أطراف عربية تقاومه، يتجلى ذلك بحماسة الحكومة لعقد القمة العربية في بغداد وإن بدأت دعوات خليجية لتأجيلها أو عقدها في مكان وزمان آخرين.

إذن فلحيرة الحكومة العراقية ما يبررها كل التبرير. ولكن ما الذي يمكن ترجيحه والحال هذه؟ بعض نواب البرلمان أدلوا بتصريحات متباينة، بعضها داعٍ لإنهاء ملف التواجد الأمريكي والآخر لمّح إلى أن عدد من القوى السياسية تود التمديد.وقد تفرز الأشهر القليلة القادمة متغيرات هامة على الصعيد السياسي العراقي وفيما يلي السيناريوهات المتوقعة لقضية التواجد الأمريكي وتمديده على الأراضي العراقية:

السيناريو الأول: رفض قاطع من الحكومة العراقية برئاسة رئيس الوزراء نوري المالكي لأية مهل إضافية تبقي جزءا من القوات الأمريكية على الأرض العراقية، موقف تبرره الأسباب التي عرضنا إليها سابقا. وهنا قد تفكر أمريكا بدعم جهود قوى معارضة في البرلمان لسحب الثقة من المالكي خلال الأشهر القليلة المقبلة. الأمر سيجري وفقا لسياق الأحداث التي ابتدأت بمظاهرات ٢٥ شباط والتي تعلقت بمطالب تحسين الخدمات وتوفير فرص العمل والقضاء على الفساد، تصريحات الدكتور أياد علاوي الأخيرة أنبأت بوضوح أن سيناريو كهذا قد تبدأ تحضيراته قريبا مقترحا مسألة إعادة الانتخابات بعد الانسحاب من الحكومة، والتي ستكون فرصة جيدة للمراهنة على تغير يطال الخارطة السياسية الحالية لصالح غلبة الصوت البرلماني الممدد للتواجد الأمريكي. مع أن أياد علاوي نفسه الذي ربما تلقى رسائل أمريكية بهذا الصدد، لن يكون الحصان الأسود في الانتخابات التي اقترح إعادتها.

السيناريو الثاني: استجابة المالكي للضغوط الأمريكية وعندها يتوقع بقوة أن يبرز التيار الصدري اعتراضا عنيفا على هذا الموقف الذي سيكون تراجعا عن تعهدات التزم بها أثناء مفاوضاته مع الصدريين. لجوء التيار الصدري هنا سيكون باتجاهين:

الأول سحب دعمه للمالكي والانسحاب من الحكومة، والثاني إحياء جيش المهدي كجزء من مشروع المقاومة بعد فشل المقاومة السياسية التي تعهد بها لأتباعه. توتر الأوضاع الأمنية هو النتيجة الأهم. والولايات المتحدة في هذه الحال لن تجد صعوبة في اغتنام فرصة قد لا تعوّض لإعادة صياغة الوضع العراقي بمؤازرة بعض دول الجوار العربية وتركيا التي ربما يكون تقاربها الأخير عبر زيارة أوردغان خطوة محسوبة بعناية، بقاء القوات الأمريكية سيكون تحصيل حاصل. والوضع المتوقع هنا هو اقرب إلى إعادة التاريخ لنفسه حيث سيمنى الشيعة بخسارة سياسية كبرى وبعد المتغيرات الكبيرة في المنطقة العربية ستكون المعركة معركة فصل حقيقية ونهائية. إطاحة المالكي لن تعقبها عودة له مطلقا، في حين سيتمّ عزل التيار الصدري سياسيا خاصة إذا أقُرّ قانون الأحزاب الذي يحظر مشاركة حزب سياسي يمتلك ذراع مسلح أو مليشيا والذي ربما سيكون تمريره على عجل في لحظة مناسبة قد تتلاقى فيها مصالح الفرقاء. وإلى جانب ذلك ستتمّ الإفادة إلى أقصى الحدود الممكنة من تحرك الشارع غير المستقطب طائفيا أو حزبيا والذي عبر عن نفسه بالمظاهرات وإن أبرزت هذه المظاهرات محدوديته لكن إفرازه لقوة علمانية سيكون منعطفا هاما ومتغيرا ربما يقلب الكثير من الحسابات وسيغتنم حالة التذمر الشعبي الواسع من فشل الأحزاب المشاركة في السلطة، في حين يساهم بروز جيش المهدي ثانية على مسرح الأحداث في تعزيز هذا التيار الجديد تماما كما تم تعزيز شعبية المالكي بوصفه خيارا مناوئا.

السيناريو الثالث: الحل الوسط الذي سيلعب فيه الأكراد دورا مهما. فمن جانبها لن تمنح حكومة السيد المالكي موافقتها لتمديد القوات وربما تقوم بتقديم طلب إلى البرلمان لمناقشة الموضوع ردا على طلب أمريكي أو بدونه. سيقف معترضون ويتطارح الأمر بهدوء أو تشنج مؤيدون بحذر لتنتهي المفاوضات بنصف حل عراقي ـ أمريكي. حيث سيتم الإعلان عن المضي بسحب القوات الأمريكية ولكن في المقابل ستقوم حكومة كردستان بطلب محدود لمدرّبين أمريكيين، أو قوات أمريكية تشرف على تنفيذ المادة ١٤٠ والمناطق المتنازع عليها. يتوقع في هذا الصدد أن يتصاعد العنف في مناطق

التماس العربي ـ الكردي قريبا. وتعاد طرح قضية كركوك بقوة. قد تتخذ الأمور بعض المسارات الفرعية لكنها لن تخرج عن الإطار العام للحل بتواجد أمريكي في الشمال، وربما يكون عبر قاعدة مؤقتة هناك. ومن خلال ذلك ستكون ثمة ترتيبات لإعطاء فاعلية لهذا التواجد في مناطق خارج الإقليم.

السيناريو الرابع: مغامرة مستبعدة لرئيس الوزراء بطلب تمديد مؤقت لجزء محدود من القوات الأمريكية ولكنه سيتحمل تبعات عديدة، وهنا يختلف هذا السيناريو عن السيناريو الثاني من انه قد تلعب واشنطن دورا في تعويض المالكي عن خساراته السياسية. من بينها طرح سحب الثقة وتشكيل حكومة أغلبية برئاسته وتنفيذ حرفي لاتفاقية أربيل أو أي اتفاق جديد لتقاسم السلطة ضمن مبدأ الأغلبية السياسية ذاتها. مع عدم لجوء التيار الصدري إلى جيشه مقابل بقائه في اللعبة السياسية.

(من المناسب القول إنه في كل هذه السيناريوهات الأربعة السابقة ستكون ثمة مقدمة مشتركة هي سماعنا لتصريحات عراقية أمريكية بأن الاتفاقية ماضية في طريق تنفيذها التام، قبل أن يبدأ اللغط والمزايدات والجدل بالتصاعد والذي سيشغل الرأي العام للأشهر الأخيرة من هذه السنة).

السيناريو الأخير: انسحاب أمريكي بعد فشل كل الصيغ والأساليب السابقة، أو لقناعة واشنطن بأن ما يجب أن تدفعه من أثمان لا يوازي منافع البقاء، وأن هناك خيارات أخرى يمكن اللجوء إليها. وقد تستبدل الولايات المتحدة نفوذا سياسيا واقتصاديا مع ضمانات على علاقات وثيقة معها بنفوذها العسكري، وعقد اتفاقية جديدة تنسق جهود البلدين في مكافحة الإرهاب على غرار ما بين الولايات المتحدة وباكستان مثلا. لكن النظرة الأمريكية إلى العراق عموما ربما ستتغير وقد تدعم مشاريع قاسية بما يخص مستقبل العراق وعلاقاته الخارجية والعربية إذا لم تشعر بالاطمئنان تجاه القوى الرئيسة في البلاد. وهنا تبرز قدرة المكونات العراقية والسياسية على قيادة البلاد في مرحلته الجديدة المليئة بالتحديات والحبلى بالكثير من المتغيرات التي تنتظرها.

بصرف النظر عن صحة هذه التوقعات من عدمها فإن الشيء الثابت اليوم للجميع

هو أن بقاء عسكري أمريكي ليس له أي مبرر على صعيد الوضع الأمني ولا على مستوى العلاقة الإستراتيجية مع الولايات المتحدة، فيما لو تحلت القوى السياسية العراقية بالعقلانية السياسية والرغبة في بناء البلاد وعدم العمل على زج العراق في متاهات هو في غنى عنها ولا تناسب وضعه من قريب ولا من بعيد. فهناك دول عديدة تتمتع بعلاقات قوية ومتكافئة مع واشنطن بدون وجود عسكري أمريكي على أراضيها. أما بعض الدول الأوروبية التي تمتلك فيها الولايات المتحدة قواعد عسكرية فأمرها مختلف تماما لأنها جميعا تقع ضمن إطار حلف عسكري بررته حقبة الحرب الباردة ولا توجد مبررات حقيقية حتى في هذه الدول لمثل هذا التواجد، بعضه مجرد تواجد رمزي، سوى الحفاظ على العلاقات العسكرية وتنسيق مواقفها تجاه أية طوارئ غير متوقعة ضمن منظومة حلف الناتو الذي يبقى واحدا من الأحلاف العسكرية الكبرى في عالم اليوم تحتاجه الدول المنضوية تحته لأكثر من سبب.

٢٠\٤\٢٠١١

رؤيتان حول الانسحاب الأمريكي.. ليصنع العراقيون قدَرَهم

يشكل الانسحاب الأمريكي اختبارا عصيبا للعراق، وتواجه حكومته وأجهزتها الأمنية تحديا هائلا في ملء الفراغ وحفظ الأمن الهش في بلاد ما زالت مسرحا لصراعات سياسية محتدمة، التحديات ما بعد ٢٠١١ هي تحديات جسيمة ونوعية ومليئة بالمتوقع وغير المتوقع. فهناك كما لا يخفى جهات داخلية وخارجية غير مقتنعة بالعملية السياسية التي تمت تحت الرعاية الأمريكية، ولهذه الجهات خيار واحد عملت عليه طيلة السنوات الماضية وهو زعزعة الأوضاع الأمنية وإشاعة مظاهر الإرباك والفوضى والخراب سعيا إلى اللحظة القاتلة التي ينهار معها النظام السياسي الجديد ما دام لا يلبي طموحاتها ومصالحها ولا يستجيب لأيدلوجيتها. ولا يوجد ما يؤكد أن هذه الجهات ستغير أجندتها وتتخلى عن وسائلها المعتادة.

ليس من المنطقي طبقا لفرضيات الواقع أن يُستهان بتأثير الانسحاب الأمريكي، فبعيدا عن العواطف والشعارات والمواقف النابعة من قناعات معينة تبدو البلاد متجهة إلى أكثر مراحل بنائها صعوبة وحرجا. وتبدو الأمور مفتوحة على مختلف السيناريوهات المزعجة والمثيرة لقلق حقيقي في الشارع العراقي. وأيا يكن فهناك رؤيتان مختلفتان لانتهاء الدور الأمريكي ليس عسكريا وحسب بل سيصاحبه تراجع النفوذ السياسي إلى أقصى حدوده الممكنة كون الطريقة التي ستخرج بها القوات الأمريكية جاءت نتيجة إخفاق السياسة الأمريكية في فرض كلمتها وفشل ضغوطها على بغداد.

المخاوف من اضطراب الوضعين الأمني والسياسي ومن ثم الدخول في دوامة ومتاهة لا تنتهي إلا إلى ما لا يحمد عقباه على كيان الأمة العراقية ومستقبلها مخاوف تبررها بنظر أصحابها ثلاثة عوامل أو حقائق على أرض الواقع هي:

صراعات القوى السياسية التي بدلا من أن تبادر إلى نبذ كل ما يعكر صفو المشهد السياسي وتهيئ البلاد لما يعتبر عرس استقلالها من الاحتلال الأجنبي وتطمئن نفوس المواطنين وتفرض مناخا متفائلا يفت بدوره من عضد الروح المعنوية للمجاميع الإرهابية وأدواتها الدعائية وأعداء العملية السياسية في الداخل والخارج، نرى أن هذه القوى وعلى العكس من ذلك صعّدت من وتيرة مناكفاتها وصراعاتها، وعززت من الهواجس ومشاعر الخوف لدى الجميع من أنها غير مؤهلة لأن تتعامل مع واقع جديد بحجم استقلال بلدها وسيادة قرار الدولة وحكومتها التي تشترك فيها كل هذه الأطراف المتناحرة. إلى درجة أنها وصلت حدا لا يمكن معه توقع أن ثمة حلولا تصالحية ستعيد جمع الفرقاء وتوحّد أهدافهم حتى حول أهم القضايا التي بذلوا خلال سنوات ماضية جهودا كبيرة في التقارب حولها، وهو مظهر دال على البناء الهش لدولة فتية بساسة مراهقين. والنتيجة الظاهرة أن غياب الأمريكان سيزيد من صراع الساسة الذين سيرون أنهم بصدد دخولهم معركة فاصلة للاستيلاء على السلطة والتفرد بها.

الوضع الإقليمي المضطرب والذي يشهد بوادر صراع يقع العراق فيه حلقةً أضعف، ولا يملك أية مقدرة على الخلاص من عنق الزجاجة التي يضعه فيها تخلخل بنائه الداخلي وتضاد مركباته السياسية وغير السياسية وتقاطع الولاءات صوب الجهات الأربع. ومرة أخرى فثمة كل الحق مع مَن يذهب إلى القول إن انسحاب القوات ألأمريكية سيشجع الدول المجاورة على التدخل لا محال. وقد نشهد انكشافا علنيا لأوراق هذه اللعبة، وربما إعلانا لقوى كانت خفية عن الأنظار إلى حد ما تحاول فرض نفسها على الواقع السياسي والاجتماعي العراقي وعودة بعض آخر توارى عن المشهد أو بصدد تبديل أدواته ووسائله.

الحقيقة الثالثة والتي تصدرت واجهة الجدل منذ عدة أشهر هي عدم جاهزية القوات الأمنية العراقية، في مقابل امتلاك القوى الإرهابية لقدرات كبيرة، ولا زالت تمتلك القدرة على الفعل وتمسك بالمبادرة من جهتها. فيما لا تزال القوى الأمنية خاضعة لمبدأ رد الفعل. فللقاعدة كما يؤكد الخبراء في شؤونها الإمكانية على هزّ بغداد بغزوتين

داميتين أو ثلاث وهي كافية لإعادة أجواء عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦.. ومرة جديدة فالانسحاب الأمريكي وفق هذا المعطى ودون أدنى شك سيغري هذه المجاميع بتصعيد أعمالها الدموية مع اضطراب قيادات الأجهزة الأمنية نتيجة الشعور بغياب الدعم الأمريكي في الأوقات الحرجة، وأشد المتأثرين بذلك هي قوة الوحدات الخاصة التي تمثل فرقة النخبة في المؤسسة الأمنية والتي أسهمت إسهاما فاعلا في عمليات إلقاء القبض وقتل كبار قادة الجماعات الإرهابية، واعتمدت هذه القوة على الدعم الأمريكي المباشر خاصة الطائرات المروحية وأجهزة الرصد والتتبع المتطورة والمرتبطة بمراكز عمليات الجيش الأمريكي. غياب هذا الدعم سيضعف دون ريب من قدرة هذه القوات على القيام بمهامها وبالمستوى السابق نفسه. وعموما إذا شئنا الصراحة فإن أجهزتنا الأمنية والعسكرية وبعيدا عن تأكيدات بعض المسؤولين هي غير جاهزة بشكل كامل للتصدي للتحديات الماثلة، ويجب أن يُفْهَم هنا أن هذه الجاهزية لا تتعلق بمستويات التسليح والتجهيز والتدريب والخبرة فقط، كما يتردد كثيرا على ألسنة بعض النواب والمسؤولين، بل أن الجاهزية تعني القدرة والفاعلية على أداء الواجبات الأمنية الموكلة إليها بنجاح. ويعتمد هذا على الكثير من الأمور، فمثلا ماذا يعني توفر الأسلحة والتجهيزات بحدها المعقول مع تفشي الفساد في مفاصل المؤسسات الأمنية واختراقها من قبل عناصر معادية؟ ماذا يعني أن يكون عنصر الأمن مدربا على مستوى عالٍ ـعلى فرض حصول هذا التدريب ـ مع وجود حالة من التكاسل واللامبالاة لغياب روح الانضباط والمسؤولية وعدم الرقابة والمتابعة الصارمة التي كان متعارفا عليها في المؤسسات الأمنية والعسكرية؟ ماذا يعني وجود آلاف الجنود يقودهم ضباط لا يتمتعون بالكفاءة اللازمة بل والأدهى ما يتردد حول تحول بعض هؤلاء الضباط من مسؤولين بعهدتهم أرواح أبناء بلدهم إلى متاجرين بتلك الأرواح وجمع الملايين في البنوك.

والخلاصة هي أن غياب التواجد الأمريكي يغري جميع الأطراف السياسية العاملة على الساحة العراقية بتصعيد أعمالها وتحركاتها وصراعاتها، وسترى أنفسها أنها في مواجهة معركة الفصل النهائية لتحقيق أهدافها في السيطرة على السلطة أو اقتطاع

الأرض لإقامة وتأسيس سلطتها الخاصة والعمل على إزاحة الحكومة المنتخبة أو الخروج من سلطتها والتمرد عليها. وواحدة من أبكر النتائج ظهور الدعوات إلى الأقاليم أو الإعلان عنها كحركة استباقية تصب في خانة تخادم أو تقارب غير معلن بين أطراف معينة، ولعل شكل وطبيعة العلاقات القائمة خلف الكواليس ستعبر عن نفسها بوضوح بعد الانسحاب الأمريكي المرتقب.

هل هناك من يعترض على شيء مما ذُكِر؟ بالطبع لا، لأن ما ذكرناه حقائق واضحة وجلية يعرفها الجميع، ولكن هنالك اعتراضا من نوع آخر، هو إضافة حقائق موازية تعمل على صياغة أساس لرؤية مطمئنة نوعا ما تسير باتجاه التأكيد على أن الانسحاب الأمريكي وفيما يتعلق بالجانب الأمني لا يعني بالضرورة أن البلاد ستنزلق صوب الفوضى العارمة ولن يؤدي ذلك في النهاية إلى انهيار العملية السياسية، تعتمد هذه الرؤية على عدّة حقائق منها:

أولاً: إن أقسى حالات الانهيار الأمني وأشدها فظاعة حدثت في ظل تواجد القوات الأمريكية، من دون أن تتمكن هذه القوات بعيدا عن الدعاية الأمريكية حول دور زيادة عددها عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ من حسم الأوضاع لصالح فرض السيطرة الأمنية. بل كانت هناك مؤشرات دلت على تشجيع الأمريكان في فترة ما للعنف الدائر في العراق لتبرير تواجدهم العسكري ولحسابات معينة متعلقة بتصورات أمريكية وإقليمية حول المعادلات الداخلية القائمة، وقد وقعت حينها الولايات المتحدة في فخ الحسابات الخاطئة، وفلتت الأمور من يدها تماما.

ثانياً: إن نسبة الضعف التي ستصيب الأجهزة الأمنية نتيجة غياب الدعم اللوجستي الأمريكي ليست بالدرجة التي تسمح لبقايا التنظيمات الإرهابية بإعادة الأمور إلى المربع الأول. ولئن كان متوقعا أن يحدث تصاعد ملحوظ في العمليات الإرهابية فهي ستبقى عاجزة عن تحقيق المآرب التي تسعى إليها بقايا القاعدة والبعث. وبمرور الوقت تأخذ الأمور طريقها إلى الاستقرار ثانية، لا سيما وأن لا رغبة للعراقيين بكل أطيافهم في العودة إلى مرحلة الحرب الأهلية التي دفعوا ثمنها غاليا دون طائل.

ثالثاً: إن الأزمة في العراق ليست أمنية بل سياسية بالدرجة الأولى، وما اضطراب الأمن إلا انعكاس لها، وبالتالي فتواجد القوات الأمريكية وعدمه على السواء. إن المشاكل السياسية القائمة لا يمكن حلها إلا بتوافق وحوار عراقي وطني بعيدا عن التأثيرات الأجنبية والإقليمية.. بعض صيغ الحلول التي تبدو اليوم واقعة في قلب المخاوف مما يعدّه البعض جرّا إلى مصير مجهول للعراق بعد الانسحاب الأمريكي قد لا تكون إلا الصيغ المثالية والحلول الوحيدة التي تقدم قيمة الإنسان على ما عداها...وعندها فماذا نفعل مع قدرنا لنبقى كخلق الله نعيش فوق مساحة من الأرض قلّت أم كبرت!!

رابعاً: الحديث عن تدخل دور الجوار وتحديدا إيران في الشأن العراقي بعد الانسحاب، بل حتى القول بتهديدها للتراب العراقي واحتلال العراق لا يبدو حديثا مقنعا أو منطقيا، ذلك أن قضية وقوع تهديد عسكري إيراني مباشر تجاه العراق أمر مستبعد للغاية من باب تقدير المصالح القومية الإيرانية وهو مما لا مسوغ له على الإطلاق، وأما إذا كان المقصود هو التدخل السياسي عبر حلفاء داخليين فهذا أمر واقع منذ ٢٠٠٣ كما هو من جانب دول الجوار الأخرى كالسعودية وسوريا وتركيا والأردن وحتى بلدان عربية أبعد. فما الجديد الذي سيحدثه الانسحاب الأمريكي العسكري من البلاد؟

تبدو الرؤيتان حول الانسحاب الأمريكي متعادلتين ولكل منهما ما يعزز رأي الآخذين بها، يبقى أن ثمة ما يرجح الانحياز إلى تأييد خروج القوات الأمريكية المحتلة والاستعداد لتحمل تبعات تحول تاريخي شهدته كل الشعوب التي مرت بمحن احتلال بلدانها.. هذا المرجِّح هو أن ليس بوسع العراق البقاء إلى ما لا نهاية تحت المظلة الأمنية الأمريكية لحفظه من الداخل إن صح أنها توفر له أمنا من الأساس. فما الذي تضيفه أية معاهدة تمديد للقوات الأمريكية المقاتلة في البلاد لمدة عام أو عامين أو حتى أكثر وهي التي استمر وجودها تسعة أعوام دون أن تسهم في حل أي من المشاكل المهمة على مختلف الأصعدة؟ فكل تمديد لهذه القوات لن يلغي حتمية مجيء اللحظة الفاصلة

التي يجب على العراقيين عندها أن يتحمّلوا مسؤولياتهم في حفظ أمنهم الداخلي وبناء قدراتهم العسكرية والأمنية.. خاصة وأن وجود القوات الأمريكية ليس ضمانة مؤكدة على عدم تدهور الوضع الأمني ولا يمكنها كذلك وضع حد للصراعات والاختلافات السياسية وسط تراجع نفوذها الواضح على سائر القوى العراقية الحليفة لها أو القريبة بهذا القدر منها أو ذاك، وحيث أن هذا التدهور والصراع حدث في وقت كانت تلك القوات متواجدة بأعداد ضخمة لكنها لم تفلح في معالجته ولم تفلح في وضع حد له. أما جانب البناء السياسي والمضي في شوط التجربة الديمقراطية فهو الآخر مرهون بالعراقيين أنفسهم وقواهم السياسية والشعبية وإن كان ثمة دور مساعد فله أن يأتي عبر الأمم المتحدة وبعثتها العاملة في العراق لا عبر تواجد عسكري ليس له كبير تأثير سوى ممارسة الضغوط وفق المشيئة والقراءة الأمريكية المرتبكة تجاه العراق بشكل عام كما أثبتت التجربة.

٢٠١١\١١\٢

الاتفاقية مع أمريكا والمزايدات السياسية

في الدول الديمقراطية التي تشهد تعددية سياسية نرى أن مواقف الأحزاب تجاه القضايا التي تتعلق بالمصالح العليا للبلاد مواقف متقاربة وأبعد ما تكون عن الاستثمار السياسي. فالخلافات إن حصلت لا تتعلق بمصالح ضيقة بل بتقدير مصالح الجميع، أي مصلحة الوطن. وبقدر ما تتوحد الجبهة الداخلية يكون البلد قادرا على الدفاع عن حقوقه في عالم اليوم، وتكون للدولة هيبتها وثقلها في موازين القوى ووجودها المؤثر في خارطة العلاقات الدولية. لنأخذ الولايات المتحدة، وهي الدولة العظمى ذات النفوذ الواسع بعد انهيار الاتحاد السوفيتي نهاية الثمانينات. ذات يوم كتب الصحفي الأمريكي المعروف والتر ليبمان: إن ما يدعو إلى الأسف أن هذا الانقسام يعيق وضع سياسة خارجية ثابتة ومقبولة بصورة عامة الأمر الذي يشكل خطرا على الجمهورية، لأن انقسام الشعب على نفسه بشأن العلاقات الخارجية يجعله عاجزا عن تحديد مصلحته الحقيقية. فيعجز عن التحضير للحرب تحضيرا مناسبا، أو يفشل في الحفاظ على السلام في عقر داره. إن صورة هذه الأمة التي لا تعرف هدفها صورة مهينة بقدر ما هي خطيرة..

لقد عبر ليبمان عن هذه المخاوف أيام كان الديمقراطيون والجمهوريون في الأربعينات منقسمين إزاء الكثير من القضايا التي تتعلق بعلاقات أمريكا الخارجية مع دول العالم. وكان واعيا لحقيقة أن مكانة الولايات المتحدة ونفوذها وقوة علاقاتها الخارجية لن تقوم لها قائمة فيما لو استمر انقسام حزبيها الرئيسين تجاه القضايا الخارجية. وحين دخلت الولايات المتحد حربها الباردة مع الاتحاد السوفيتي كان من أهم أسباب قوتها كدولة ديمقراطية أن جبهتها الداخلية شهدت تماسكا مدهشا واتفق الحزبان

الجمهوري والديمقراطي على أن لا يختلفا حول القضايا الخارجية في خضمّ المواجهة مع المعسكر الشيوعي. استمر الوئام السياسي خمسة عقود رسّخت من خلالها الولايات المتحدة مكانتها الدولية بوصفها قوة عظمى، وقد كان ذلك متوقعا فالمعادلة ليست صعبة: دولة متماسكة من الداخل+ إمكانيات مادية = قوة في الخارج. وبنهاية الحرب الباردة ومجيء الرئيس الديمقراطي بل كلينتون عاد الانقسام ثانية، وهو أحد العوامل التي لم يسردها المحللون والمعنيون بالشأن الأمريكي الذين تحدثوا عن أن مبدأ القطبية الواحدة لن يصمد طويلا ولن يكتب له النجاح وسوف ينتهي في وقت قريب..أقول إنه أحد العوامل التي جعلت الولايات المتحدة تفقد الكثير من سطوتها وقوة تأثيرها، وهذا بالفعل ما نشهده اليوم من تراجع النفوذ الأمريكي في أكثر من مكان. وكان مفتتح ذلك رئاسة جورج دبليو بوش ومن ثم احتلاله للعراق، ومعه عادت حالة استمراء الخلافات السياسية في الكونجرس بين الحزبين العتيدين. بالطبع فإن الأمر لا يقارن بالعراق وواقعه المتشرذم، فعهد الوئام السياسي أنتج رسما استراتيجيا بارعا وراحت المؤسسات الأمريكية تبني خططها على هديه، حتى راجت مقولة إن أمريكا دولة مؤسسات لا يعني كثيرا تغير الرؤساء في بيتها الأبيض مهما بدا أن هنالك اختلافا ظاهرا في سياسات أو آراء الرؤساء وقت الحملات الانتخابية أو حتى بعد استقرار الرئيس على كرسيه.. والنموذج الأمريكي الذي ذكرناه هو للتأكيد من جانب أول على أهمية الانسجام والتوافق السياسي في الديمقراطيات التي من مظاهرها التعددية السياسية، ومن جانب ثانٍ كونها تجربة عالمية يجب أن يفاد منها وننطلق من نهايتها لا أن نعيدها. ومن جانب ثالث هو أننا ننتقد ساستنا على إحالة كل قضية إلى قضية خلافية بسبق الإصرار والترصد والتخطيط المكشوف والمفضوح بدلا من التنافس المشروع والتعاطي مع القضايا الملحة والمصيرية بطريقة مسؤولة، فالتعددية مظهر ثابت في الديمقراطيات ولا يوجد نظام ديمقراطي خال من أحزاب تختلف وتتنافس وأحيانا تتصارع ولكن لكل شيء حدود معقولة إلا في العراق كما يبدو.

نعيش في هذه المرحلة خلافا محتدما بين القوى السياسية حول انسحاب القوات

الأمريكية، فكل طرف له رؤيته حول تأثير بقاء الأمريكان وتأثير انسحابهم سلبا أو إيجابا على الواقع الأمني أو على مصالحه مع الولايات المتحدة أو على علاقاته مع دول الجوار أو على مستقبله السياسي. وبعد جدل بين القوى السياسية اتفقت هذه القوى على تخويل رئيس الوزراء المالكي أمر التفاوض مع الجانب الأمريكي حول بقاء عدد محدود من القوات الأمريكية قيل إنهم سيكونون بصفة مدربين ومستشارين وعناصر حماية للسفارة الأمريكية. لكن الغريب أن نرى الآن بدء انطلاق الأصوات وارتفاعها بحماسة معلنة أن العراق لا يحتاج للقوات الأمريكية وهي سبب تردي الوضع الأمني وأنه لا يجب على المالكي التمديد أو عقد اتفاقية جديدة.. إذن بماذا تم تفويض الرجل؟

للأسف نقف مرة ثانية أمام صفحة جديدة من المزايدات السياسية ومواقف تؤكد غياب روح المسؤولية وتغليب مصالح الساسة وأحزابهم على مصلحة الوطن العليا. فقضية التمديد أو عدمه للقوات الأمريكية قضية دقيقة وبالغة الأهمية لمستقبل علاقة العراق بأكبر الدول العالمية وإنها قضية لا تعني المالكي وحده بل تتعداه إلى مستقبل بلاد بأسرها، ومهما كانت المواقف والملاحظات لهذا الطرف أو ذاك وللمواطنين على رئيس الوزراء فلا يسع الجميع إلا دعمه والوقوف خلف المفاوض العراقي في مفاوضات شاقة للغاية مع الطرف الأمريكي طالما تم تخويله بذلك. والحقيقة أن السؤال المحير بعد تصريحات كالتي صدرت عن نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي مثلا هو: إذا كانت بعض الأطراف المهمة في الحكومة ترى عدم الحاجة إلى تمديد بقاء القوات الأمريكية ضمن معاهدة أو اتفاق جديد فما معنى اللقاء الذي حضرته هذه الأطراف جميعا في الثاني من هذا الشهر (٢ \ آب) وانتهى بتخويل رئيس الوزراء نوري المالكي مهمة التفاوض مع الأمريكان لإبقاء بعض القوات كمدربين؟ نتائج الاجتماع وما أعلن عنه لا تحتمل التأويل فهي واضحة وأعلنت عنها القوى التي اجتمعت معا أمام وسائل الإعلام.

لن يثير اعتراض أحد لو أعلنت تلك القوى والشخصيات عن موقف مؤيد لبقاء الجنود الأمريكيين أو رافض لبقائهم تحت أية صفة، والواقع أن أغلبية الشارع العراقي

مع خيار كهذا حيث لا يبدو للقوات الأمريكية حاليا من دور كبير سوى مطاردة بعض العناصر واعتقالهم عبر عمليات منفردة من جانب واحد وهذه العناصر يجري مطاردتها أصلا لأنها تقوم بإطلاق الصواريخ على القواعد العسكرية التي يتواجد فيها الأمريكان أو وضع العبوات الناسفة في طرق الإمدادات التي تصل إلى تلك القواعد.. ما يعني أن مهمة القوات الأمريكية حاليا هي معالجة مشكلة وجودها داخل البلاد لا أكثر! وإلا فأين هو دور هذه القوات في حفظ الأمن وما هي المساعدة الحقيقية التي لا يمكن أن يقدمها سوى الأمريكان ونحن نشهد أن عمليات العنف تتصاعد بين الحين والآخر والإرهاب يضرب متى شاء وأين شاء والانتقادات توجه للقيادات والقوات العراقية؟ بل إن تواجد هذه القوات يسهم في تأجيل حسم الصراع مع الزمر الإرهابية لأسباب عديدة من بينها بقاء الشعار الخادع حول مقاومة المحتل، ومنها أن أطرافا سياسية ورأيا لطيف واسع من العراقيين يحملون القوات الأمريكية مسؤولية الوقوف وراء تفجيرات كالتي حدثت يوم الاثنين الماضي (١٥\آب) في أكثر من محافظة، وهو اتهام أو اعتقاد يجعل الصورة معقدة للغاية فطبيعة التفجيرات التي حدثت تشير على أن تنظيم القاعدة يقف وراءها وبالتالي الدخول في دوامة غير منتجة لشيء مهم على الواقع الأمني.. هذا هو الموقف والتقييم للوجود العسكري الأمريكي من قبل الكثير اليوم سواء كانت قناعتهم ناتجة عن دراسة معمقة للواقع أو أنها قناعة تبلورت عبر مزيج من رصد لمؤشرات ما وعواطف وطنية أو نوازع شرعية.. أو كانت ترديدا لما يقال.. الخ.

لكن أن تأتي المواقف الرافضة بهذه الطريقة وبعد تخويل المالكي التفاوض على إبقاء جزء من الجنود الأمريكيين بشكل لا يترك مجالا للشك بأن الغرض سياسي صرف فهو مما يزيد من سخط الشارع العراقي الذي بات يعلم ويسلّم بأن السياسيين لا يكادون يتركون قضية مهما كانت خطورتها إلا وألقوا بها في حلبة صراعاتهم ومزايداتهم وتجاذباتهم التي لا تنتهي.

قضية أخرى ليس هناك ما هو أدل منها على ضعفنا وعجزنا في الدفاع عن حقوقنا

بسبب الصراعات السياسية، وأعني بها قضية ميناء مبارك الكويتي. إذ لا يخفى أن هذا الصراع ألقى بانعكاساته السلبية على الدبلوماسية العراقية مضعفا دورها وفاعليتها في حل القضايا العالقة بين العراق وجيرانه. ويلاحظ أن الإعلام الكويتي يعرض مواقف الحكومة العراقية ومواقف بعض القوى السياسية والبرلمانيين كونها مواقف للتسويق السياسي وأنها محاولة للهروب من الأزمات السياسية الداخلية وإلقائها خارجا. وبالطبع لا يمكن لوم الكويتيين لأن واقع الأمور في العراق هو كذلك فعلا.. كل ملفات العلاقة بين العراق ودول الجوار وغيرها يجري تسييسها من هذا الطرف أو ذاك، ولا إجماع على شيء إلا القليل النادر وأمام كاميرات الصحفيين فقط.

يذهب وفد فني عراقي إلى الكويت لعله يصل على تفاهم ما أو صورة أوضح حول حقيقة ما يريده الجانب الكويتي في الوقت نفسه يقرر الدكتور أياد علاوي زيارة للكويت وهو يعلم أن زيارته وسط توتر علاقته بائتلاف رئيس الحكومة لن تمر دون تعقيب وموقف لا علاقة له بملف ميناء مبارك على جزيرة بوبيان بل بما يجري من صراعات داخل المنطقة الخضراء! وهذا ما حدث بالفعل ليؤكد عمق المأزق السياسي الذي يمر به العراق اليوم..في الوقت عينه يعد من غير المنطقي القول إن الدكتور علاوي لا يحمل مطلقا أية فكرة أو نية سياسية في زيارته..

إنها فضحية أخلاقية كبرى أن يكون حجم صراع الأحزاب بكل هذا الشكل المخزي وما خفي أعظم مما هو ظاهر، والنتائج الحالية ليست شيئا يذكر مقارنة بما سيترتب عليها مستقبلا، يزيد الطين بلة أن لا تفاؤل يذكر بأن تصحو أحزابنا وكتلنا وائتلافاتنا من هذا السكر والعربدة وتنتبه إلى الكارثة الوطنية التي يسهم في صناعتها الجميع دون استثناء.

٢٠١١\٨\١٧

الفصل الثامن

مقالات متفرقة

كيفية النهوض بالإنسان العراقي؟

لم يكن الخراب والدمار الذي لحق بالعراق منذ استيلاء حزب البعث على السلطة ليقتصر على جوانب التنمية الاقتصادية وغياب مظاهر البناء والعمران وتبديد ثروات وخيرات البلاد في حروب عبثية ومغامرات رعناء ولا تقف حدود الخراب العراقي منذ ١٩٦٨ عند تهشيم قدرة البلد على الأخذ بطريق التطور ودوران عجلة الرقي والازدهار ولا عبرة بالمنجز الذي يقوم اليوم ويدمّر غدا وكأنه ممتلك خاص يسوغ للسلطة التصرف به أنى شاءت فالمفصل الأهم من أية عملية بناء هو المحافظة على ما يتم بناؤه، بل أن ذلك كله لا يعدو سوى المظهر الجلي الواضح والظاهر للعيان من مظاهر ذلك الخراب والدمار والإفساد فيما يكمن ثقله الأساس في تخريب الإنسان وإحالته إلى وجود خرِب وهامشي وغير قادر على التفاعل مع محيطه والتأثير فيه وباختصار أن خراب العراق على يد النظام الدكتاتوري كان قد تجلّى بتخريب الإنسان العراقي أولا وأخيرا.

وبرغم التغيير الهائل الذي حصل بعد إزاحة الدكتاتورية التي كانت جاثمة على صدور العراقيين فإن الخراب الإنساني لا زال سمة الراهن العراقي مقابل الخطوات البسيطة وغير المؤثرة في محاولة ترميمه وإحيائه. إن بناء وتنمية الإنسان هو المنطلق السليم بل والوحيد لأجل بناء وتنمية البلد على الأصعدة الأخرى، وقدر ما تبدو هذه القضية واضحة ومفهومة فإن بناء الإنسان من العمليات الصعبة والمعقدة والتي تحتاج لتخطيط استراتيجي وعقلية فذة في إدارة شؤون الدولة وبنائها وتضافر الجهود جميعها للوصول إلى الغاية المرجوة، وهو ما لا يبدو متحققا حدّ اللحظة.

من أولى خطوات بناء الإنسان اليوم هو الاهتمام ببنائه الفكري السليم فهذا

الجانب ركيزة أساسية لتلك العملية التي تفقد مضمونها من دون الاستناد إليه، إن الإنسان الذي يفتقد مقومات الفكر السليم سيبقى مرتهنا بسطوة الجهل وقبوله والتآلف معه وبالتالي فهو سيجهل قيمة نفسه وحقوقه وواجباته ويبقى دائرا في فلك الجهل والخرافة وتردي الوعي وعدم القدرة على الحكم الصحيح على القضايا والأحداث والمتغيرات من حوله ويصعب عليه استنباط النتائج الصحيحة وعليه سيكون تحركه بالاتجاه الخاطئ والبعيد عن الصواب وسيشكل عبءً كبيرا على مجتمعه. يصوغ الجهل والاقتناع بالأفكار السقيمة والتافهة والخاطئة عقلية متهرئة ومتحجرة ووضع نفسي يحكر طاقات المرء ويقطع تواصله مع الخارج إلا في سياق المماثلة حيث يتفاعل خلالها المرء مع نفسه أو نسخها المطابقة من حوله لكن لإنتاج ما هو منتج أصلا. بناء الفكر يتم أولا عبر برنامج تربوي على المستوى القومي العراقي يعيد دراسة وتقييم النماذج التعليمية ومراجعة مضامينها وأساليب توصيلها، ووضع برنامج شامل لمحو الأمية على مستويين الأول لمعالجة الأمية التعليمية والثاني لمعالجة الأمية الثقافية. فالتخلف وهو مظهر من مظاهر الخراب إنما نتاج واقع رث للتعليم في العراق واقل ما يقال عنه أنه غير فعال، فعملية التعليم لدينا في أغلب مستوياتها مجرد وسيلة تأقلم اجتماعي وليس وسيلة إنتاج معرفي وبناء فكري وحضاري يهدف إلى خلق الإنسان الواعي المتفاعل والمؤثر والمنتج القادر على احتلال دوره المطلوب في مجمل عملية بناء المجتمع والوطن.

من نتائج عملية البناء الفكري هو تفاعل أجزاء الفكر وهي عملية خلاّقة ومبدعة لا يمكن تصور وقوعها إلا من خلال مساحة التعبير الفكري الحر والقدرة على طرح الأفكار والتصورات المختلفة المتضادة والمتشابهة، المتقاربة والمتباعدة، ويمكن القول كذلك أن هذه المساحة لا يمكن خلقها وإيجادها قسرا ولا تقوم بمجرد التشريع الدستوري والقانوني لها. المجتمع الذي تنحط فيه قدرات الإنسان الفكرية وتضيق آفاق الرؤية ويكتفي بنوافذ صغيرة تطل على نفس المساحة المشتركة الواحدة هو مجتمع الموت والخراب الحقيقي والناس في مجتمع كهذا هم مجرد نسخ فائضة عن الحاجة ليس

لها تأثير أو فاعلية مدركة وواقعة.

على صعيد آخر وضمن أوليات هذا البناء هو بناء المجتمع ككل، في الأبحاث الانثروبولوجية تتعدد تعريفات البناء الاجتماعي ويبدو ثمة غموض واختلاف حول مفهوم البناء تحديدا إلا انه بشكل عام يعني التنظيم والترتيب للأجزاء والمكونات الاجتماعية. وعموما فإن البناء الاجتماعي هو الإطار التنظيمي الذي تكون كل أوجه السلوك الإنساني مندرجة تحته وهو يتضمن مجموع النظم الاجتماعية الخاضعة لقواعد السلوكية في مجتمع ما. والنظم الاجتماعية التي تشكل عامةً البناء الاجتماعي هي في حد ذاتها عبارة عن مجموعة الظواهر الاجتماعية المترابطة والمرتبطة بالسلوك الإنساني، ومن هنا فإن مقاربة موضوعة البناء الاجتماعي في واقعنا العراقي تبدأ من التأمل في مجمل مظاهر السلوك الراهنة والتي هي في الأساس جزئيات نتاج تراكمي أفرزتها وشكّلتها وأنتجت قوامها ظروف المراحل السابقة واللاحقة. وهذا هو أحد أهم أوجه إشكالية العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع الذي تحكمه، وهي إشكالية معقدة وبعض جوانبها أحيانا عصية على الفهم والاستيعاب. في الدول عديمة التطور السياسي والتي تحكمها الدكتاتوريات يكون المجتمع «شيئا» من ممتلكات السلطة تتصرف به كيف شاءت وتتلاعب بماهية العلاقات والسلوكيات والأنماط التي تحكمه لتبلوره وتطوعه على وفق طريقة تخدم مصالحها وأهمها بقاؤها في سدة الحكم. إن هذا الاستيلاء السلطوي يجعل المجتمع فاقدا لأية هوية وغير قادر على تحديد توجهاته وملامح شخصيته وهو ما يفقد الأفراد أية رغبة في الحركة خارج إطار محدد ومرسوم مسبقا والنتائج من ثمّ كارثية، وأبشعها فقدان روح المواطنة وعدم الاهتمام بالشأن العام طالما كانت المسارات محددة وجارية وفقا لمشيئة السلطات، وعندها لن يجد الفرد سوى البحث عن الهامش المفرغ الذي لا يعني للسلطة شيئا مهما ويبقى يمثل مساحة تصرف الأشخاص المتاحة وهنا تأتي المشكلة من حيث كون هذا «الهامش الاجتماعي» فرصة التعبير عن المكبوت والاعتراض بطريقة ما لنرى شيوع مظاهر متمردة على القيد الأخلاقي والشرعي والعرفي السائد ولكنه لا يجرؤ على الاحتكاك بقانون السلطة السياسية. أغلب مظاهر

التردي والتخلف الاجتماعي في بلادنا هو نتيجة الحركة في حيّز الهامش الاجتماعي هذا ونتائج تلك الحركة غير المنضبطة.

بعد التغيير السياسي في العراق اصطدم النموذج السياسي الجديد بموروث السلطة المستبدة وبدت عملية التغيير تواجه صعوبات حقيقية، وبدلا من أن يعيد المجتمع العراقي ترتيب نفسه ومراجعة ذاته وأوضاعه إذ بنا نرى أن التجاوب مع الديمقراطية يأخذ شكلا ثأريا من سلطة المراحل السابقة ويركز حركته ضمن ذلك الهامش ليجعل من تنمية طابع السلوكيات المتمردة والاعتراضية خياره الأول. ثم يأتي تعميق الوضع سوءا حين نرى السلطة الجديدة وقد وضعت نفسها المقابل والنقيض لذوي الهامش وبدلا من استيعابهم ومحاولة إعادتهم إلى المتن الاجتماعي إذا بهم ينفّرون طبقات اجتماعية عديدة تحت مبررات ومقتضيات فكرية ودينية متشددة تنافي الفلسفة الاجتماعية والمقاصد الشرعية التي قام عليها الدين الإسلامي على وجه الخصوص والذي استطاع في مراحل تأسيسه الأولى أن يستوعب أشد وأشرس أعدائه ويدمجهم في حركته التغييرية بل وجعل من بعضهم عناصر فاعلة في البناء الاجتماعي.

ما يزيد الطين بلّة هو القراءة الغير منتجة وعديمة الجدوى والتعسفية أحيانا والتي تشبه الهذر لبعض أقلام النخبة المثقفة حيث نرى:

أولاً: الميل للتنظير المفتعل وإنتاج نص «الالتذاذ النقدي» دون أية أطروحات مثمرة تعالج الواقع.

ثانياً: مقايسة النماذج غير المتكافئة وهي مسألة عقيمة لا مردود واقعي لها، فمثلا لسنا بحاجة للكدّ في عرض وتعريف المجتمع الغربي بوصفه النموذجي لبيان واقع التخلف في المجتمعات الشرقية فالصغير والكبير يعلم بالفارق الهائل بين الطرفين، فالمقارنة تستلزم مرحلة بناء حضاري معينة يمكن من خلالها توظيف المقارنة في مسعى الحصول على خارطة طريق تضع شواهدها البنائية على سكة الرقي والتقدم. يكثر لدى كتابنا ومثقفينا الذين يعيشون حياة الرغد الأوروبية هذا المنحى الذي لا يختلف عن منحى التضليل لدى بعض كتاب ومثقفي الداخل.

ثالثاً: اجتزاء الثقافة من منظور أحادي وشخصي وفئوي وكأن ملايين الناس هم تلامذة في الصف الأول لمدرسة الكاتب اللوذعي ملغيا كل الفوارق الإيديولوجية والعقائدية والدينية والاجتماعية، وهي أمور واقعية وليست افتراضية أو أثواب يسهل خلعها وارتداء غيرها حسب وصفة الكاتب، وينظر بتعالي وغرور فارغ للآخرين ما يجعل منه أحد العناصر الهادمة والمعرقلة والتي لا نغنم منها سوى الضجيج والاجترار وتحميل العالم مسؤولية جميع المشاكل في حين تكون ساحته منزهة وورقته بيضاء ولعل المفارقة انتقاده لسلوكيات الآخرين التي لا تختلف كثيرا عن سلوكياته هو نفسه.

لنأخذ نموذجا حاضرا لآفة اجتماعية بالمقام الأول سياسية تاليا ولا نجد انسب من تسمية تقليدية لها هي «خيانة الأمانة» والتي تشمل كل ما يمكن أن يقع تحت هذا العنوان من تجاوز للواجب وعدم القيام بالمسؤولية والتصرف بالمال العام وحتى إخلاف الوعد والتخلف عن الموعد فكلها أشكال تتعدد لمعنى واحد هو الخيانة. مفهوم «الالتزام» في مجتمعاتنا هو مفهوم القسر والتحديد والتضييق والقيد الخارجي المفروض عليها من السلطات الأعلى والمرجعيات الثابتة ولا مجال للالتزام الطوعي الذي هو ممارسة فردية حرة قائمة على أساس ترجيح مصلحة أو جانب إيجابي تنقسم نتائجه بين المُمارس الملتزِم والملتزَم لأجله، يمكن أن نلاحظ في حالات عديدة رفضا فرديا أو جماعيا للقيام بسلوك أو اتخاذ موقف أو فعل لا تكون كامل نتائجه في صالح ذلك الفرد أو تلك الجماعة التي قامت به. من هنا يمكننا القول إن الانطلاق في عملية بناء هذا الخراب الاجتماعي والنفسي تنطلق من ضرورة العمل على ترسيخ مفهوم المصلحة الأخلاقي وإعادة صياغة وتعديل وإبدال لجملة من المفاهيم الخاطئة والتصورات الضحلة. ولعل أولى الخطوات هو إشعار أي مواطن بأهمية دوره في التعاطي مع الوضع الجديد بل ومحورية هذا الدور بدلا من زرع روح اليأس الفاجع في دواخله ومحاولة إشباعه بالتشكيات والتأوهات والرفض غير المنتج لأية نتيجة سوى انطوائه وتقوقعه والتعامل بسلبية مع ما يحيط به، وهو بمجمله ينم بتجاهل لتحديات المرحلة والنظر بعين عوراء للواقع حيث التركيز على قيم متغيرة في المعادلة الراهنة وتجاهل قيم أخرى تصارع لأجل

إعادة توازن سابق. إن المسؤول الذي يمارس الفساد هو نتاج طبيعي لمجتمع يمتلك معايير خاطئة في تقييم مصلحته والاستدلال عليها. فهذا المسؤول لم يهبط من الفضاء الخارجي بل طفا إلى السطح من مجتمعه نفسه محملا بكل السوءات والسلبيات ولأن كل سلطة سياسية هي موضع تعرّي فاضح فكان حتميا أن يكون السياسي الفاسد على قدر من الفظاظة والاستخفاف والجرأة التي لا نظير لها في وضح ارتكابه لكل المفاسد والموبقات، ولكي لا نقع في مطب التعميم فلا بد من الإشارة إلى وجود بعض المخلصين والمتفانين ولكن مشكلة هؤلاء هي الأوضاع السيئة عموما وإرباكات المرحلة حيث على الدوام تكون مراحل التأسيس الأولى مليئة بالمنغصات والعراقيل وهذه قاعدة عامة لم تفلت منها أرقى النظم السياسية في العالم.

بناء المجتمع العراقي الذي خربته الدكتاتورية ثم أجهزت عليه ظروف التحول السياسي بحاجة لدراسات مستفيضة تنتج مشاريع ورؤى واضحة قابلة للتطبيق على أرض الواقع ولا بد للحكومة أن تدرك خطورة استمرار الانهيار الاجتماعي وتداعياته على مختلف الأصعدة والمجالات فتسارع لتشكيل لجان مختصة من ذوي الكفاءة والخبرة والدراسة لحال المجتمع والمواطنين على اختلاف شرائحهم وفئاتهم وطبقاتهم وحتى إنشاء وزارة تعنى بشؤون بناء الإنسان العراقي والمجتمع الذي عانى من تقلبات وهزات عنيفة يمكن أن تكون موردا لتغذية الخطط الحكومية ووضع السياسات الممنهجة وفق أسس علمية رصينة ومدروسة.

٢٠١٠\١\٥

أزمة سياسية حدّ الطرافة!

هناك ما يرطب الأجواء النفسية للمواطن العراقي وهو يتابع مستجدات ساحة بلاده السياسية، فرغم سخونة الأحداث وتصاعد شدة الخلافات ومناكفات الساسة التي تبعث على الأسى والحزن لحال بلاد ينخرها الصراع السياسي كما ينخرها الفساد والفقر والبطالة واضطراب الأمن بين حين وحين والهواجس ومشاعر القلق من انعكاس الصراع السياسي على الأمن والحياة العامة.. إلا أنه من بين كل ذلك بدأ المواطنون يرصدون مفارقات وربما طرائف آخر الزمن السياسي وبدأ بعض العراقيين يبتسمون أمام شاشات التلفزيون أو مواقع الانترنت أو حتى أوراق الصحف وهم يسمعون ويقرؤون في جديد الأخبار والتصريحات والردود المتبادلة بدلا من التجهّم والتقطيب غضبا ثم توديع الأخبار بشتيمة وسباب أو حتى كلمة نابية تنفيسا عن الغيظ.

بداية فأن الأزمة السياسية بحدّ ذاتها تبدو كطرفة، فالأحزاب السياسية لن تنتهي كما يرجح البعض إلا إلى إحدى نتيجتين إما خسارة كل شيء أُهدِي إليها على طبق من ذهب، أو انتهاء كل هذا الضجيج بلا شيء وكأن شيئا لم يكن. والغوص في التفاصيل يعني الغوص في مفارقات أكثر.. وأظرف تحليل سياسي قرأته قبل يومين يضع خمسة سيناريوهات للأزمة وكل سيناريو ينتهي بعبارة للكاتب تقول «وكأن شيئا لم يكن!!»..

قصة الأزمة السياسية الراهنة تبدأ من أربيل، فاتفاقية أربيل لن يسجل لها التاريخ على الأرجح أنها أسهمت في حل أزمة بل في صناعة أزمة أكبر، وستبقى بنودها مثار جدل وسجال يتعدّى مسألة بقاء المالكي من عدمه.. فهذه الاتفاقية هي أسوا صفقة تحاصص في تاريخ العراق.. خاصة إذا أطيح بالمالكي لحساب بديل ينفذ الاتفاقية

وما ورد فيها من خروق للدستور وتأسيس ما يعرف بمجلس السياسات الذي إن أُحيي مرة ثانية وقد يجد طريقه ليثبّت نفسه في الدستور فسنكون أمام حكومة برأسين لا مثيل لها في دول العالم اليوم.. وهو التطبيق الكامل للاتفاقية كما تطالب به القائمة العراقية، الذي سيرسم شكلا تقاسميا فرهوديا للدولة العراقية!

وفي المحصلة إن الصراع السياسي القائم هو صراع على شكل بناء الدولة كما يقولون ولكنه بكل تأكيد يستند إلى قاعدة عريضة من الصراعات الثانوية، وهنا يفقد الجميع اتزانهم ويقسون على متابعيهم بكل ما هو غير معقول في حدوده ومقبول في أسلوبه.. وبعض العراقيين المساكين لا يعرفون ما الذي يجري أصلا ولماذا كل هذا الدوران في حلقة من النار تنفث الدخان ليل نهار في وجوههم! الأمور انحصرت أخيرا بسحب الثقة من رئيس الوزراء وهو يتمتع بلا شك بشعبية في الشارع قيل أنها تراجعت وقيل مؤخرا أنها تصاعدت متجاوزة حدود الخمسين بالمائة. ويتكهن معارضو المالكي أنه إذا استمر إلى نهاية ولايته فسيحصل على الثالثة، وهنا تطالعنا إحدى النوادر والمفارقات إذ يجب وقف شعبية المالكي! وبرغم أنني أفضّل أن لا يترشح الرجل لرئاسة ثالثة كما كنت أفضّل له أن لا يرشح لولاية ثانية وسط رفض باقي الشركاء فهذا يعني إدخالنا في معمعة تشكيل أخرى قد تأخذ عامين وفي حال ابتسم له القدر وتمكن من تشكيل حكومة ثالثة فهذا يعني أيضا استمرار ضعف أداء حكومته، إلا أن الإطاحة بالرجل لتلافي صعود شعبيته أمر مستفز.. فبدلا من أن يعمل الآخرون على زيادة شعبيتهم بوسائل أخرى مختلفة ضمن الإطار الديمقراطي المتعارف عليه يجعلون هدفهم تقليص شعبية خصمهم العنيد عبر إسقاطه. مع أن سحب الثقة منه في هذا الوقت وتركه يصرّف أعمال حكومته لحين التوافق على مرشح جديد قد يسهم في حدوث ما أرادوا الهروب منه. خاصة إذا كانت الحكومة الجديدة أسوأ في أدائها وهذا ما نتوقعه لأسباب يطول ذكرها ولا مجال لها هنا.. بل المتوقع أن لا يتمكنوا من تشكيل حكومة أصلا إلى حين انتهاء كامل الفترة لولاية المالكي الحالية.. وهو ما يعني أن كل ما يحصل عبث في عبث.. أو على حد تعبير صاحبنا المحلل «وكان شيئا لم يكن»!

سحب الثقة تنادت له ثلاث كتل ثقيلة الوزن العراقية والأكراد والتيار الصدري، وحين لمس ائتلاف دولة القانون جدية الحراك الجديد وأنه ليس كسابقه مجرد تهديد تحرك بدوره للتهديد بسحب الثقة من رئيس البرلمان أسامة النجيفي، وجاء التصريح الطريف على لسان السيد كمال الساعدي حيث قال إنه تم جمع تواقيع ١٦٣ نائبا في البرلمان لسحب الثقة من رئيسه أسامة النجيفي.. هكذا وبمنتهى السهولة واليسر.. والحق أنه تصريح طريف بكل ما تعنيه الكلمة لأنه لو كان هذا العدد من النواب ضد النجيفي ومع ائتلاف دولة القانون فإن قضية سحب الثقة من المالكي سيكون مجرد هذيان سياسي في حين هو حقيقة ممكنة لا ينقصها سوى إرادة بعض الكتل وتحويل التهديد إلى فعل على الأرض لأن هذه الكتل تمتلك قرابة ١٨٠ صوتا في مجلس النواب.. لكن ما هو أكثر طرافة رد العراقية على لسان ناطقها حيدر الملا على كمال الساعدي بالقول: يبدو أن التواقيع جمعت في البرلمان الإيراني وهي لا تعمل في البرلمان والدستور العراقي!

من جانبه فمقتدى الصدر أدلى بدلو آخر، مجتهدا هذه المرة في بئر الملف النووي الإيراني العميق الذي تدور فيه لعبة القط والفار بين إيران والدول الغربية، السيد مقتدى الصدر رأى أن استضافة العراق لمجموعة ٥+١ لا تصب في مصلحة العراق!

وعلى أثر هذا التصريح الذي في واقعه يمثل وجهة نظر مغايرة يؤمن بها القليل من المتابعين ولهم من المبررات ما يكفي كاشتعال الساحة العراقية بخلافاتها ووضع العراق طرفا في ملفات خارجية يعني اشتباك ملفات الخارج مع ملفات الداخل بما يزيد الطين بلة.. أيا يكن فعلى اثر ذلك ابتدع منتقدو السيد الصدر طرفة جديدة وهي اختزال التصريح بأن ١+٥ =٧ وليس كما يشاع أنها ٦!!

ومن سمات الأزمة العراقية اليوم أنها تدحرجت وخرقت كل حدود اللياقة فصار الحديث لا يقتصر على نقد ورد وتهديد سياسي بل راح يتحوّل إلى مسائل شخصية، ولا زلنا نذكر بالطبع أن فصلا من الأزمة بعد تشكيل الحكومة تبدّى عن هيئة خلاف أخذ بعدا شخصيا واضحا بين المالكي وعلاوي، والأخير كان أكثر حرصا على لفت الرأي

العام بقصد أو بدونه إلى مشكلته الشخصية مع رئيس الوزراء الذي أتقن آنذاك اللعبة واستطاع انتزاع كل شيء تقريبا وإخراج علاوي بلا أي شيء مؤكدا. ويطالعنا في أسبوع النوادر والطرائف تصريح من النوع الشخصي من عضو في كتلة الأحرار ضد عضو كتلة دولة القانون عزة الشابندر، حيث قال الأول ما نصه: «إن تصريحات التي يطلقها عزة الشابندر بشان الوضع السياسي الراهن نابعة عن تأثيرات النوادي الليلية اللبنانية»! وهو غمز واضح ولا يمتّ إلى الأخلاق السياسية التي هي في مجتمعاتنا على مستوى خطاب وكلام الساسة لا تنفصل عن أخلاقيات المجتمع. ربما لو كانت في مكان آخر كالولايات المتحدة لاحتملنا أن تتكرر حادثة ريغان مع الشابندر فترفع من شعبيته وقد تجعله أحد البدلاء المبحوث عنهم هذه الأيام لخلافة المالكي! وخلاصة حادثة رونالد ريغان أنه وبعد رحلته الطويلة من معلق رياضي في شيكاغو إلى نجم سينمائي ثم إلى حاكم ولاية كاليفورنيا، هناك وأثناء فترة حكمه للولاية كتب أحد الصحفيين أنه ومنذ بدء ولاية ريغان ازداد عدد المراهقات اللواتي ينجبن أطفالا غير شرعيين بصورة رهيبة. وحين قرأ ريغان ذلك رد برسالة يقول فيها إنني أشكرك من كل قلبي لأنك استطعت أن تحصر عدد أبنائي غير الشرعيين الذين أنجبتهم من كل هؤلاء المراهقات في الولاية، ولم يمضِ وقت طويل حتى تصاعدت شعبية ريغان وقادته هذه الشعبية في نهاية المطاف إلى البيت الأبيض كما يقول بعض المتطرفين الظرفاء في قراءة تاريخ الرؤساء الأمريكان!

ومن الطرائف التي ربما تتصل بالأزمة السياسية وفق تحليل البعض المبالغ في البحث عن أسرار تآمر مفترضة وألعاب السياسة الدولية في العراق طالعنا خبر يقول إن جوقة موسيقية في السفارة الأمريكية في العراق وبمناسبة الاحتفال بالعيد الوطني الأمريكي قامت بعزف النشيد الوطني للنظام السابق «نشيد وطن مدى على الأفق جناحا» فقد تفاجأ الحاضرون بأن الفرقة عزفت النشيد القديم فتعالت أصوات الاعتراض مطالبة بإيقافه، وفعلا بعد أن ضجّت القاعة بالأصوات المعترضة أوقفت الفرقة عزفها وقامت بعزف النشيد الجديد الذي تبين أنها تعرفه ولا تجهله، ولهذا بدت الحادثة مقصودة..ولكن ما الهدف من وراء ذلك؟ يبقى الأمر غامضا ولا أحد بوسعه

الربط على وجه اليقين بين ظُرْف الحادثة ونوايا السياسة!

تصريح طريف آخر جاء على لسان النائب في القائمة العراقية مطشر السامرائي أكثر طرافة وهزلية من تمثيلية ليث الدليمي أمام شاشات الفضائيات والمراسلين يؤكد فيه أن هروب السجناء يأتي بسبب انتزاع الاعترافات منهم بالقوة!!!!

وإذا وافقنا السيد مطشر على هذا التعليل العجيب لهروب السجناء فيجب أن نقتنع بما لا يمكن أن يقتنع به عاقل. فعلى كلام السيد النائب فإن السجناء الذين لا يتعرضون للتعذيب لا يفكر أحدهم بالهروب من السجن! ومتى شهد العالم هروب سجين ما دام لا يتعرض للتعذيب! هذا مع كل التهويل الإعلامي حول المعتقلات والسجون وسوء الرعاية فإن السجون العراقية الحالية يشبه بعضها فنادق خمس نجوم وبشهادة بعض الذين انتهت محكومياتهم وعادوا ليثرثروا حول ذكرياتهم في السجن.. ثم، وعلى قول النائب، فإن أكثر الناس أُنسا بالسجن هم كل سجناء القارة الأوربية لأن التعذيب هناك في أدنى مستوياته ولا أقول غير موجود.. تعليل وتحليل طريف للغاية من السيد مطشر الذي نقرأ فيه أنه متعاطف مع الهاربين من سجون سامراء وهم في الأغلب قياديون في التنظيمات المسلحة الإرهابية.. ويا للطرافة المؤلمة بحق.

أما الخبر التالي فلا أعرف كيف أصفه وإن وضعته بعض وسائل الإعلام تحت عنوان «صدق أو لا تصدق» والخبر مفاده أن الحكومة وعلى لسان مستشار رئيس الوزراء للمصالحة الوطنية عامر الخزاعي قد تصالحت مع إحدى الحركات المسلحة وهي الجبهة الإسلامية للمقاومة الوطنية المعروفة اختصارا بـ «جامع» والمرتبطة كما تؤكد عديد المصادر منذ سنوات بنائب الرئيس المطلوب قضائيا طارق الهاشمي! إنها طرفة أو مفارقة أو مهزلة أو أية تسمية أخرى شرط أن تثير البكاء والضحك في آن. والسؤال الذي يطرح نفسه إذا كان صدر الحكومة واسعا إلى هذه الدرجة لتتصالح مع حركة مسلحة تُنسب إليها العديد من العمليات الإرهابية وهي تقول لك إنني حركة مسلحة وقمت بعمليات مسلحة فلماذا لا تتصالح الحكومة وتعفو عن مولها وداعمها الرئيس الذي ينفي أنه قد اضر بأي عراقي.. وتنهي أزمة سياسية، أو جزء منها على الأقل،

اختنق المواطن بدخانها المتصاعد يوميا والذي جعله لا يرى طريقا للخروج من دوامتها؟!! الأطرف أو الأدهى أن السيد عامر الخزاعي قال وفي التصريح نفسه: «إن حماس العراق المرتبطة بشخصية سياسية قد انضمت لمشروع المصالحة الوطنية وإن المصالحة غير معنية بالخلافات السياسية». ماذا يعني ذلك؟ بلا شك انه لا يعني سوى شيء واحد إن قضية الهاشمي سياسية لا قضائية كما يردد معارضو الحكومة! وإلا فبماذا يفسر لنا السيد المستشار ما قاله؟ إذ كيف نجمع بين القول إن التصالح مع جهة مسلحة مرتبطة بشخصية سياسية يقع ضمن إطار المصالح لأنها غير معنية بالخلافات السياسية، والقول إن اتهام طارق الهاشمي الذي تتصل به تلك الجهة المسلحة غير مسيس؟ يذكرني ذلك بما جرى بين كارتر وريغان أثناء حملاتهما الانتخابية عام ١٩٨٠ حيث عقب ريغان على اتهام كارتر له بأنه يجهل النواحي الاقتصادية بالقول إذا كان جيمي كارتر يرغب بأن أضع تعريفا للتمييز بين الأزمة الاقتصادية والكساد الاقتصادي فأقول إن الأزمة الاقتصادية شبيهة بالوضع الذي يصبح فيه جارك عاطلا وبلا عمل، أما الكساد الاقتصادي فشبيهة بحالة الفرد نفسه حين يصبح عاطلا وبلا عمل!!

بالطبع فليس كل ما يجري في العراق طرفة أو نادرة تثير الضحك، فالوصف الأنسب لحالنا انه مهزلة.. تثير الضحك والبكاء معا.. وأنا أكتب هذه السطور قررت الاستمرار في البحث عن المزيد من طرائف السياسية، فوجدت خبرين يعكسان حقيقة هذه المهزلة.. الخبر الأول يحمل عنوان قانون جديد لحل أزمة السكن وتوفير سكن لكل مواطن.. وفي مكان آخر خبر من كركوك يفيد بأن السلطات أقدمت على هدم ٥٦ من المنازل للمتجاوزين وقد قُتِل أحد المواطنين لرفضه الخروج وترك منزله فُهدِم على رأسه ورأس من خلّفه فمات!!

السياسة نكد في نكد..ولعل أزمتنا السياسية وصلت بالفعل حدودها القصوى وليس بعدها ما يمكن أن يوصف بالأزمة..بل بشيء آخر كالكارثة مثلا.. وربما الطرافة التي نشير إليها جاءت من باب إن الشيء إذا زاد عن حدّه انقلب إلى ضدّه، وهي أجمل وأنسب نتيجة لو بقيت فعلا على حالها ولم تتطور أو تنقلب إلى أمر جديد قديم كسباق

التسلح الحزبي الذي يقال أنه يجري الآن.. ومؤخرا حرصت إحدى الفضائيات على عرض استطلاع لآراء المواطنين بحيث يركزون على مفارقة نجاح العراق في تنظيم مؤتمرين هامين (القمة العربية والمباحثات الخاصة بالملف النووي الإيراني) في بغداد مع أن ساستنا يعجزون منذ شهور عن النجاح في ترتيب مؤتمر واحد لهم في بغداد أيضا يجمعهم سوية لمناقشة ملف خلافاتهم ومشكلاتهم.. وبما أن الصراع دائر بين المالكي وثلاثة خصوم رئيسيين فقد تندر أحدهم بالقول ليعقدوا مؤتمرهم تحت عنوان (٣+١) من باب التيمن بمباحثات ٥+١ التي نجحت في إجرائها الأطراف المعنية في تركيا ثم بغداد ثم الاتفاق على جولة ثالثة شرط ألا يكون ٣+١ يساوي ٥!!

٢٠١٢\٥\٣٠

لعنة التجنيد الإجباري..

ذكريات الأجيال السابقة عن مراحل شبابهم ذكريات مليئة بصور الحياة العسكرية، حيث أفنى أغلبهم سنوات من أعمارهم في الخدمة الإلزامية، وهم ينظرون إلى تلك السنوات نظرة متحسرة فقد انقضت أشهى مراحل العمر متنقلين بين وحدات الجيش ومراكز التدريب وموزعين في جبهات الحروب التي عايشوا الموت فيها بكل بشاعته وعنفه وقسوته.. كان الشاب يعيش أرقا وحالة قلق عنيفة حين يقترب موعد إنهاء دراسته أو يبلغ الثامنة عشر من عمره لتكون له الخدمة العسكرية بالمرصاد، كذلك كانت الأمهات يتمنين أن لا يكبر أولادهن كي لا يصبحوا حطبا للحروب..أما قبل عهد الحروب الطاحنة والعبثية التي أشعلها البعث في الداخل والخارج فلم يكن الأمر مختلفا، فقد كان العراقيون منذ العهد الثماني شديدي النفور من الخدمة العسكرية. وفي ظل النظام الدكتاتوري لم تكن الخدمة خدمة في الجيش، ليس رحلة في بذلة خاكية اللون إلى عالم ذي قوانين صارمة وحسب.. بالأحرى كان سوقا إجباريا إلى الموت أو الإصابة فإن لم يكونا فالعيش لدهور تحت احتمالهما في كل لحظة وما أمرّها من حالة تواجه بني البشر المعدّين لمواجهة بعضهم البعض في قتال يعرّي الجانب الحيواني من هذا المخلوق.. ومن المؤكد أن هذا لا يعني التسريح المبشِّر بجنة الخلاص، فقد حفرت مشاعر الخوف ومناظر الموت عميقا في النفس لتشوهها وتترك أمراضا واضطرابات نفسية، وبرغم قلة من يجرؤ على الشكوى منها إلا أنها كانت الحقيقة الأوضح في حياة العديدين.

بالطبع فإن الخدمة العسكرية الإجبارية ليست خاصة بالعراق فهي قد عُرِفت في دول العالم منذ قرون غابرة، وقد كانت الإمبراطوريات الرومانية والفارسية والصينية

تلجأ إلى إجبار مواطنيها ومواطني الدول التي تحتلها على الالتحاق بقواتها العسكرية في البر والبحر. وفي القرون الأخيرة كانت دول أوروبا تقوم بتجنيد شبابها أحيانا في أوقات الحروب والأزمات وأحيانا من دونها. ولعل أول دول أوروبا السباقة في فرض التجنيد الإلزامي كانت سويسرا ثم عملت بذلك فرنسا في القرن الثامن عشر وتلتها عدة دول حتى أنه في الحربين العالميتين كانت كل دول الغرب تنهج نهجا واحدا في فرض الالتحاق بالجيش على مواطنيها الرجال. لكن الأمر لم يستمر فقد قامت العديد من هذه الدول بإلغاء الخدمة العسكرية الإجبارية والاكتفاء بالمتطوعين. في العراق يعود العمل بالخدمة الإلزامية إلى عام ١٩٣٥ حيث وضعت سلطة الاحتلال البريطاني قانونا عُرِف بموسوم إدارة الجيش العراقي، واستمر العمل به حتى عام ٢٠٠٣ حيث تم حل الجيش العراقي من قبل سلطة الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني وألغيت بالتالي الخدمة العسكرية الإلزامية.

والآن.. يجري بين الحين والآخر الحديث من جهات حكومية وبرلمانية حول إمكانية تشريع قانون في البرلمان لإعادة الخدمة الإلزامية. هناك من أيد ويؤيد هذا التوجه وهناك من عارضه ويعارضه.. وللمؤيدين حججهم وللمعارضين برغم ما يبدو من خفوت لأصواتهم الآن حجج أخرى. أحد البرلمانيين ادعى أن الخدمة الإلزامية أو خدمة العلم (وهي التسمية الشائعة في الدول العربية والتي سخر منها عالم الاجتماع علي الوردي بالقول: لا ندري ماذا يقصدون بالعلم وبخدمته؟ إنها أقاويل سلطانية قد لقنوا بها منذ أيام طفولتهم الأولى). أقرها الدستور.. الواقع إن الدستور لم يقر إلزامية الخدمة العسكرية، تطالعنا المادة التاسعة من الدستور العراقي الدائم البند ثانيا بالتالي: «تنظم خدمة العلم بقانون».

من الواضح إن الدستور لم يلزم بأكثر من سن قانون لتنظيم الخدمة العسكرية، ولم يبدِ رأيا في نوعها من حيث كونها إلزامية أو تطوعية. تاركا ذلك للمشرع ضمن القانون الذي سيقوم بتشريعه.

وبعيدا عن هذا الاحتجاج الدستوري غير الموفق فهناك ثمة حجج وأسباب تبرر

لمن يدعو لإعادة الخدمة الإلزامية في الجيش. من ذلك القول بأهمية إحداث توازن في المؤسسة العسكرية. مع أن ذات المادة الدستورية السابقة تشير في البند الأول الفقرة «أ» إلى: أن القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية تتكون من مكونات الشعب العراقي بما يراعي توازنها وتماثلها دون تمييزٍ أو إقصاء. إن مبرر إيجاد التوازن في المؤسسات العسكرية والأمنية لن يسقط، ولن يُحلّ هذا الإشكال عبر التجنيد الإجباري. إن هذا الحل سوف يعكس واقع النسب المكوناتية، ويجعل مغزى التوازن أقل فاعلية لأنه في واقع الأمر لن يتحقق إلا في حدود كمية وليست نوعية فأغلب المجندين سيكونون من الجنود العاديين، الأمر الذي لن يأتي بجديد لمن يرى أن هنالك عدم توازن فعلي في المؤسسة العسكرية.

مبرر آخر ساقه بعض النواب، ويتمثل في أن التجنيد الإلزامي يمثل مخرجا معقولا لامتصاص البطالة، هناك من يؤيد هذا الرأي في أوساط الشارع العراقي خاصة الشباب وهو ينظر إلى أن الخدمة العسكرية بمثابة تعيين وفرص عمل، وسيكون بمقدوره التمتع بامتيازات الجنود الحالية وهي امتيازات مالية جيدة. وهذه مجرد أمنيات غير واقعية، فليس بقدرة الدولة أن تتحمل ميزانيتها أعباء التعامل مع المجندين إجباريا بنفس الامتيازات ولا حتى نصف الامتيازات التي يحظى بها اليوم المنتسبون المتطوعون في الجيش العراقي. مبدئيا يحتاج تجنيد آلاف الشباب سنويا في صفوف الجيش إلى ميزانية كبيرة من الأحرى صرفها في مجالات أخرى بأمس الحاجة لمثل هذه التخصيصات التي ستذهب هباء وخاصة في بلد يعاني من انهيار في كل المجالات وغياب تنمية اقتصادية حقيقية.

ومن المبررات لدعاة خدمة العلم أيضا هو تعويد شبابنا على الانضباط والابتعاد عن الميوعة وتقويم أودهم كرجال مسؤولين بما ينعكس على مستقبل حياتهم وتعاملهم في مجتمعهم. ولعل هذه الحجة من أشيع ما يتردد على ألسنة حتى بعض الشباب في العالم العربي. بالوسع هؤلاء تعزيز رأيهم باستفتاء نشرته صحيفة صندي أكسبريس في آب العام الماضي بعد أعمال الشغب التي شهدتها بعض المدن البريطانية، حيث أيّد ٧٢%

إعادة الخدمة العسكرية الإلزامية لتعليم الشباب والمراهقين الانضباط والاحترام. من هذا المنظور يُنظر إلى أن الجيش هو «مصنع الرجولة»، ولكن ثمة ملاحظات على هذا الرأي، أولها إن قيم كاحترام القانون وحقوق الآخرين والانضباط وما شابه يصعب القول إنه يمكن تعزيزها في سلوك الشباب في مدة خدمتهم إلا إذا كانت تلك المدة طويلة نسبيا. فضلا عن ذلك أن هذه القيم مرتبطة بطبيعة المجتمع ذاته، والفرد نتاج المجتمع وشخصيته تتحدد بما يراه ويستلهمه من سلوكيات وآداب وتقاليد اجتماعية. وثانيا إن المرحلة التي تشكل فاصلا في حياة الإنسان لتحدد طبيعته السلوكية من الرجولة أو الميوعة والاحترام أو التمرد هي مرحلة المراهقة ويقع جزؤها الأكبر قبل السن القانونية وقبل الانتهاء من التحصيل الدراسي بسنوات. لهذا يعرف من خدم في الجيش سابقا أن الشاب المتميع أو المتمرد والمشاكس تتعمق لديه هذه الصفات أثناء خدمته العسكرية وليس العكس، حيث يبدو الجيش أشبه بحلبة اختبار القدرات والمزايا وليس مصنعا لها. لهذا يوضع البعض في اختبار قاس جدا فيكون الشاب ضعيف الشخصية أو المائع كما يوصف «مراسلا» لدى أحد الضباط مثلا أو تناط به مهام تجعله اقرب إلى أن يكون عامل تنظيف مهدور الكرامة بين رفاقه. نقطة أخرى هي أنه في حال أريد انتشال بعض الشباب العراقي من «آفة» الميوعة وعدم الانضباط وغيرها فلا تمثل الخدمة الإجبارية الحل الوحيد. هنالك حلول أخرى ومعالجات يمكن توسلها لأجل ذلك. مبرر أخير وهو أن الخدمة العسكرية تعمق الشعور الوطني وترفع من حماسة الشباب في الدفاع عن بلدهم حينما تمس الحاجة إلى ذلك ضد الاعتداءات الخارجية أو حتى القلاقل الداخلية.. وهو قول ربما يتفرع عن الحجة السابقة، وعلى أية حال فإنه كلام غير سديد لأن التعبير عن الوطنية وحب البلاد ليس بالضرورة أن يكون عبر الخدمة الإجبارية في الجيش، بل ربما تكون هذه الخدمة الإجبارية والتي تفرض برغم إرادة الشاب وهو مقتبل عمره وبأحلامه الطموحة لبناء مستقبل حياته والذي يجد نفسه منشغلا لسنتين أو أكثر بـ «خدمة العلم».. أقول ربما تكون هذه الخدمة ذات نتائج عكسية على صعيد الوطنية وحب البلاد، ليس هنالك ولاء يتبلور تحت مطرقة

الجبر ولا حب من أي نوع يمكن أن يأتي عن طريق الفرض. لقد كان المجندون من الشباب شديدي التبرّم ودائمي الشكوى من هذا العسف لحقوقهم بحجة خدمة الوطن، فيكيلون السب والشتم لما يرونه بدعة سخيفة تهدر سنوات أعمارهم دون طائل.

مقابل هذه الحجج والمبررات يملك المعارضون أو المنتقدون من حيث المبدأ لفكرة التجنيد الإجباري حججا أيضا.

أولاً: إن في هذا النوع من الزج القسري بالشباب ومتوسطي العمر انتهاكا للحريات.. تكفي كلمة «الإجباري» و «الإلزامي» لا فرق، في التعبير عن حالة قسر واضطهاد لخيار المواطنين، إن الدفع بآلاف الشباب سنويا إلى معسكرات التدريب إذا توافرت فيهم الشروط البدنية التي تمكنهم من أداء الواجبات العسكرية وتحمل مشاق التدريب القاسي، خرق فاضح لحرياتهم وتلاعب بمصائرهم ومستقبلهم من دون أية مسوّغات ملحة، كما يتعمق غياب الجانب الإنساني وحقوق الإنسان في مثل هذا العمل حين يعتبر تطبيقا لقانون يستلزم بالتالي على من يخالفه إنزال عقوبات وصلت في عهد نظام صدام حسين إلى حد الإعدام رميا بالرصاص.

ثانياً: إن التجنيد لا يوفر للقوة العسكرية سوى ضخامة عدد المنسبين في صنوفها، فيما تتجه اليوم الفلسفة العسكرية عالميا إلى الاعتماد على النوعية والتجهيزات القتالية المتطورة والتكنولوجيا، لم يعد للأعداد الضخمة أهمية كبيرة في امتلاك أي نحو من أنحاء القوة والردع أثناء الحروب أو في حالات التوتر بين الدول التي يمكن أن تقود إلى حرب..

ثالثاً: تتحمل ميزانية الدولة ضغطا كبيرا لتوفير المعسكرات والتجهيزات المختلفة والرعاية الطبية وعمليات النقل ورواتب الجنود المكلّفين وغيرها.. وبالنسبة للعراق فإن صرف الملايين سنويا على تجنيد الشباب يعد هدرا غير مسؤول لما يمر به البلد من أزمات وسوء الخدمات وغياب المشاريع الصناعية والبنية التحتية، وإعادة الأمور إلى نصابها وإحداث تنمية حقيقية يتطلب أموالا ضخمة وما يصرف على عملية تجنيد المواطنين يمكن الاستفادة منه في تلك النواحي.

رابعاً: لا يزال الوضع الأمني في البلاد غير مستقر، بل يمكن وصفه بالهش فعلا. إن فرض التجنيد الإلزامي يعني مزيدا من التعقيدات الأمنية وخلق تحديات إضافية على المؤسسات الأمنية مواجهتها..وهو أمر يستدعي أموالا وجهودا مضاعفة. في مثل هذا الوضع ستعاني العديد من الأسر من مخاوف وهواجس على سلامة أبنائها خاصة الذين قد يخدمون في أماكن بعيدة عن مدنهم.. وكمثال على ما يمكن أن تخلقه عملية التجنيد الإجباري بمعنى فتح باب الالتحاق بالجيش إلزاميا لكل من تجاوز الثامنة عشر أو أنهى تحصيله الدراسي تبرز قضية اختراق المؤسسة العسكرية، ففي الوضع الحالي كثيرا ما جرى ويجري الحديث عن اختراق واندساس لعناصر متطرفة وإرهابية فكيف يمكن تحصين الجيش من هذا الاختراق في حال دخلت أعداد هائلة من الشباب لتأدية الخدمة العسكرية؟ فهنا يبرز على الأقل عاملا التوقيت وعدم ملاءمة الظروف لتشريع قانون التجنيد الإجباري.

خامساً: لا يوفر التجنيد الإجباري أيا من تلك الإيجابيات التي يذكرها من يؤيد إلزام الشباب بخدمة العلم، كمعالجة البطالة وصقل مزايا الرجولة وإيجاد توازن في الجيش وغيرها، وقد سبق مناقشة هذه الحجج في أعلاه.

٢٠١٢\٣\١٣

بطالة الشباب.. المستقبل بلا صنّاع

البطالة هي الانعكاس الأكثر وضوحا للأزمات والمشاكل الاقتصادية التي تمر بها المجتمعات. وتفشي البطالة يعني تفشي الفقر والجوع والمشاكل الاجتماعية والأخلاقية وخسارة فرص التعليم وغيرها من الآفات المهلكة. إن انعكاسات هذه الظاهرة ونتائجها الحاضرة والمستقبلية لا يتحدد بصعيد أو مجال محدد، وإذا ما كان الاقتصاديون معنيين بدراسة ما يتصل بالجوانب الاقتصادية المباشرة وتحليلها وتلمس طرق حلها ومعالجتها، فإن البطالة لها نتائج تقع ضمن أطر الدراسات الاجتماعية والنفسية وكذلك السياسية، لأنها نتائج متشعبة ومعقدة بعد تشابك وتداخل عوامل التأثير والتأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

أرقام متضاربة..

لا تعطي الإحصائيات الرسمية التي تجريها المؤسسات التابعة للحكومة العراقية ثقة كبيرة بأرقامها، فقد سبق لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية أن ذكرت في عام ٢٠٠٩ أن عدد العاطلين عن العمل للفترة المحصورة ما بين ٢٠٠٣\٩\١٦ إلى ٢٠٠٩\٨\٣١ بلغ مليونا وأربعمائة ألف عاطل. وهو رقم مخفّض إلى ابعد حد استطاعته الوزارة. من جهة ثانية وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء وضمن برنامج مسح التشغيل والبطالة للنصف الثاني من عام ٢٠٠٨ جاء أن معدل البطالة للفئة العمرية بين ١٥ ـ ٢٤ بلغ نسبة ٣١% من كلا الجنسين. وبحسب الإحصاء نفسه كانت نسبة العاطلين في محافظة ذي قار فقط وبين السكان بعمر ١٥ سنة فما فوق هي ٣١,٣٥% للذكور و٤٦% للإناث، علما أن عدد سكان المحافظة زهاء المليونين. ما يعني أن الإحصاءات

الرسمية تتوفر على قدر كبير وواضح من التناقض، ذلك أن توفر فرص العمل خلال السنوات من الإطاحة بالنظام البائد حتى ٢٠٠٩ لا يسد الفرق الحاصل بين تلك الأرقام. وبمراجعة الأرقام التي قدمتها هيئات ومؤسسات حكومية يجذب الانتباه أن الفجوة بين الأرقام المعلنة رسميا والأرقام المتوقعة بناء على ملامسة الواقع الحياتي في العراق قد ازدادت بشكل كبير عام ٢٠٠٩. وهو قد يعد مؤشرا إلى أن الإحصائيات المعلنة تخضع لاعتبارات وحسابات سياسية فعام ٢٠٠٩ كان موسما انتخابيا بامتياز تهيأ فيه الجميع لمعتركي انتخابات مجالس المحافظات والانتخابات البرلمانية. لهذا نجد أن نسبة البطالة تقفز في ٢٠١٠ وبحسب المتحدث الإعلامي لوزارة التخطيط في كانون الثاني ٢٠١١ إلى ٤٣% متضمنة البطالة التامة ١٥% و٢٨% للبطالة الناقصة. في ذات الوقت الذي أعلنت فيه الأمم المتحدة «يونامي» إحصائيتها المعتمدة التي بلغ فيها عدد العاطلين عن العمل في العراق أربعة ملايين شخص. ويشعر المواطن العراقي المكابد لمشكلة البطالة أن هذا العدد غير معبر عن المستوى الحقيقي للبطالة في البلاد.

المستقبل بلا صنّاع!

تقع شريحة الشباب العراقي اليوم نهب أزمات ومشاكل عديدة جراء تداخل النتائج الكبرى للتغيير السياسي الذي مثل علامة فارقة في تاريخ العراق الحديث، والذي لم يفلح في حل الأزمات الحاضرة أصلا بسبب ما كان من ممارسات وسياسات خاطئة وخرقاء للنظام السابق وما خلّفته الحروب المتوالية والحصار الاقتصادي، بل أسهم في تعقيد تلك المشاكل واستفحالها بعد أن أوجد بيئة مضطربة أمنيا وسياسيا واجتماعيا لظهور إرادات وتيارات عدة متصارعة على الحلبة العراقية بعد الاحتلال. ويقف اليوم على رأس هذه المشاكل التي أبتلي بها الشباب غياب فرص العمل وما ترتب عليها من نتائج كارثية. وإذا ما كان الفقر أحد العوامل المثيرة لزعزعة كل البنى التحتية لأي مجتمع وأنه ماكينة تفريغ نشطة لسلسلة من المشاكل العويصة فإن البطالة واحدة من عوامل إنتاج الفقر والفاقة لأنها تعني ببساطة انعدام مداخيل الأفراد

والأسر وعدم القدرة على تحصيل المال الكافي لسد الاحتياجات الأساسية لهم.

تأخذ مشكلة البطالة بعدها الأكثر قسوة على شريحة الشباب الخريجين من المعاهد والجامعات وأصحاب الشهادات المتنوعة سواء تلك المعترف بها من المؤسسات العراقية المعنية أو غير المعترف بها. وفي كل عام يضاف آلاف الأشخاص إلى قوائم البطالة حيث يقدر عدد الخريجين من الجامعات العراقية سنويا بأربعين ألفا. في وقت تقف الحكومة عاجزة عن فعل شيء يذكر لمعالجة المشكلة، وتستند رهاناتها على تحسّن الوضع الاقتصادي وعائدات النفط مستقبلا، متجاهلة أن في كل عام ينقضي هناك آلاف من الخريجين الذين يرفعون نسب البطالة إلى مستويات غير مسبوقة بغياب أية خطط وإجراءات للتخفيف أو احتواء آثار المشكلة التي ربما إذا استمرت على هذه الوتيرة من التراكم المستمر فستكون ذات نتائج وخيمة.

تصنف الأمم المتحدة الخريجين ضمن أصحاب الكفاءات الذين تلقوا مستوى من التعليم والتدريب امتد لسنوات وفقا للنظام التعليمي في العراق الذي يمتاز بالمجانية حيث تنفق الدولة ملايين الدولارات على هذا القطاع. ويعتبر التعليم أحد مجالات الاستثمار في الإنسان الهادفة لبناء الفرد والمجتمع. وحين تعجز الدولة عن توظيف تلك الكفاءات وهدرها على قارعة البطالة فإن كل النتائج والآمال المرجوة تغدو في مهب الريح. إن تبعات هذه المشكلة متعددة الوجوه وتعرقل مسيرة البناء والتنمية ولا يمكن أن نحتمل أن تقدما ما يمكن أن يحصل في مجمل أوضاعنا وأصعدة الحياة المختلفة في حال وضع الخريجون والشباب خارج المعادلة. من شأن بطالة الخريجين أن تؤدي إلى قتل عملية التلاقح والتواصل بين الأجيال وتسبب تخلفا في فنون الإدارة وتخلق طبقة شبابية متمردة تحاول أن تشق طريقها لتوظيف طاقاتها بشكل منفرد وهو ما يمثل مشكلة كبيرة لا سيما في مجتمع يحاول التأقلم مع الديمقراطية والتخلص من آثار العقلية والثقافة الدكتاتورية التي ترى من وسائل سيطرتها هو عدم تجديد الدماء في مواقع المسؤوليات المهمة ومواقع الإدارة المختلفة إلا بشروط الولاء للنظام الحاكم. وهذا أحد أهم ظواهر تردي الأوضاع والتخلف على مختلف الأصعدة في ظل الأنظمة المستبدة. والحقيقة أن

هذا عين ما يحصل الآن وسط سوء سلوك وطني وأخلاقي من قبل الطبقة السياسية، وصار ديدن المسؤولين هو تثبيت حلفاءهم قريبا منهم في المؤسسات التي يتولون مسؤوليتها.

يلجأ الكثير من الخريجين والشباب المتعلم اليوم إلى مهن لا تليق بهم لسد بعض من الاحتياجات الروتينية لتمشية أمور حياتهم. ما الذي يشعر به المهندس أو المدرس مثلا حين يضطر لممارسة مهنة بيع الخضروات؟ إن الشعور بالغبن والحرمان وانكسار الشخصية الواعية وفقدان الإحساس بتمايزها وتبدد خزينها المعرفي والعلمي والغضب من التغيير السياسي الذي بدد أحلام الشباب هو غيض من فيض النتائج التي تنعكس آثارها على مستقبل البلاد. ويلاحظ اليوم أن العاطلين عن العمل وخاصة من الخريجين وومثلهم طلاب الكليات متحمسون أكثر من غيرهم للتظاهر والاحتجاج الذي ربما يفلت عن السيطرة ويتحول إلى فوضى عارمة، إن السبب هو اليأس من أن تغير الطبقة السياسية من سلوكها واستبعاد أن تكون الديمقراطية منتجة في ظل نظام التحاصص الذي يلغي فعليا نتائج الانتخابات ويصادر آراء الناخبين. حتى غدا الرهان على صندوق الانتخابات رهانا خاسرا في نظرهم. إن جيلا يذوق على أعتاب الديمقراطية مرارة الخيبة في بناء مستقبله على المستوى الشخصي والعام للبلاد التي يحمل في ذهنه صورة حالمة لها في الأفق وبعد تجربة طويلة مع الدكتاتورية ستجعله دون كبير شك غير منسجم معها عمليا وإن اقتنع بها على الصعيد النظري، وهنا نتحدث عن جيل من المتعلمين وأصحاب الشهادات والشهادات العليا. ينقل كريس هارمان وهو أحد الاشتراكيين الثوريين البريطانيين عن جيل من الثوريين في بلده أن ما اعتقده هؤلاء في عام ١٩٢٠ هو أن تفشي البطالة آنذاك سوف يقضي على الرأسمالية الغربية والتي كانت في وضع مهزوز للغاية من جراء موجة النضالات التي تبعت الثورة في روسيا. ولقد سادت وجهة النظر هذه حتى الخمسينيات من القرن العشرين عندما ردد الاشتراكيون ـ خاصة في ظل الانتعاش الاقتصادي الذي تلي الحرب العالمية الثانية ـ بأن العمال كانوا يحتاجون لحالة الركود الاقتصادي تلك لكي يتخلصوا من لا مُبالاتهم.

لكن هارمان يرى انه لا بد من الاعتراف بأن ثمة ارتباطا على الدوام بين الأزمة الاقتصادية والثورة الاجتماعية لكن هذا الارتباط ليس أوتوماتيكيا. في الظروف العادية فإن الطبقة الحاكمة تتشبث بنفوذها وسلطتها باستخدام مزيج من القمع والسيطرة الأيديولوجية. ولكن لا يمكن لكلا هذين العنصرين أن يكونا مؤثرين إلا مع توفر عامل آخر وهو الاعتقاد السائد بين الجماهير بأن الطريقة الحالية للتعامل مع الأوضاع هي الطريقة الوحيدة الممكنة، وأن الظروف ربما تتحسن بالنسبة لهم ولو عن طريق الحظ. لكن ماذا لو عصفت الأزمات الاقتصادية بكل ما في اليد؟ وماذا لو داخل الناس شعور عام بأن لا جدوى من الوقت ذاته، فالأمور لن تصلح أبدا إلا بعمل مزلزل وكبير؟ في مثل هذه الحال عادة ما تبدأ الطبقة السياسية نفسها بالانشقاق وبهذين العنصرين حدث ما حدث في فرنسا ١٨٤٨، وفي روسيا ١٩١٧، وفي ألمانيا ١٩١٨، وفي فرنسا في منتصف الثلاثينيات، وفي أوروبا الشرقية في ١٩٥٦، ١٩٦٨، ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ وفي ١٩٨٩ وفي إندونيسيا ١٩٩٨، ومؤخرا في مصر وتونس. إن ما تخلقه الظروف الاقتصادية السيئة وتحديدا ما تخلقه البطالة له تبعات ونتائج كبرى، وانهماك السياسيين اليوم في تثبيت ما يرونه مشروعا استراتجيا في تصورهم هو في الواقع عبارة عن عمل ناقص وغير مجدي لأن بناءه للجيل المقبل هو كمن يحضر لبناء سقف ولمّا تقام الأسس والجدران بعد. إذ يبدو اليوم أن مستقبل العراق بلا صنّاع حقيقيين، فالشباب المتعلم لا يمكن أن يصنع مستقبل بلاده ما لم يصنع نفسه أولا. لقد انشغل هؤلاء الساسة بخصوماتهم وصراعاتهم وحاولوا تجاوزها عبر المحاصصة والتغانم والتشارك المصلحي دون أن يلتفتوا إلى مشاكل العامة من الشعب الذين ما أن انتهت حفلة التقاسم بين الساسة في إلحاح مشين على تخييب ظن الناخبين حتى بدأ الغليان يطفح في النفوس والأمور على أية حال لا تبشر بخير لأن احتمالات الانجراف إلى هاوية الفوضى هي الأغلب لدى المراقبين غير المنفعلين مع أحداث الاحتجاجات التي تجتاح الدول العربية وبدأت تتشكل زوابعها الرعدية في ساحات المدن العراقية.

مشاكل اجتماعية وأخلاقية

تنتج عن آفة البطالة مجموعة من المشاكل الناتجة من الإحساس بالظلم وفراغ الوقت وعدم وجود هدف يسعى الشاب إلى تحقيقه في مستقبل حياته. وقد شهد المجتمع العراقي خلال السنوات القليلة الماضية ظواهر وحالات من قبيل انتشار تعاطي المخدرات وانسياق بعض الشباب وراء الإرهاب والأفكار الدينية المتطرفة، وكثيرا ما كانت مثل هذه الأفكار الشيء المغري لتعويض الخيبة في تحقيق إنجاز في الحياة وانغلاق الأبواب والنوافذ التي تترك الكثيرين أكثر سهولة في انقيادهم لقناعات تترجم واقع اليأس من الدنيا وما فيها. كذلك يطلق الفراغ سراح السلوكيات والرغبات غير السوية ويدفع إلى التحرر من القيم الاجتماعية والأخلاقية الفاضلة، في محاولة لتعويض الشعور بالنقص والعجز وسعيا وراء إمكانية إظهار الفاعلية وإثبات الذات.

إن المخدرات التي تفتك بالعديد من الشباب اليوم وسط صمت وعدم تحرك الحكومة تساهم في انتشارها بعض العوامل التي استجدت خلال سنوات ما بعد التغيير. إذ أن عدم استتباب الأمن وغياب سلطة القانون بشكل تام والفساد في دوائر ومؤسسات الدولة وكذلك تراخي قبضة الأمن على الحدود مع دول الجوار وظهور المليشيات وعصابات الجريمة كله أسهم في هذه الظاهرة الغريبة على مجتمعنا وإن كان انتشار واتساع تعاطي المخدرات شهد خلال السنوات القليلة الماضية ارتفاعا على مستوى العالم حيث ارتفع العدد بحسب إحصائية للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٤ إلى أكثر من ١٨٥ مليونا أي بزيادة خمسة ملايين شخص عما كان عليه الحال في السنة التي سبقتها أي في عام ٢٠٠٣. برغم ذلك فإن البطالة في أوساط الشباب بشكل خاص وما ينتج عنها من أزمات نفسية ومشاكل أسرية ساهم بقسط وافر في توسع دائرة التعاطي للمواد المخدرة. وقد كشف تقرير لمستشفى ابن رشد في بغداد عن أن حالات الإدمان زادت بنسبة كبيرة. وتشير التقارير الصادرة عن برنامج مكافحة المخدرات في وزارة الصحة عن حدوث العديد من حالات الوفاة الناجمة عن تعاطي المخدرات. بينما

سجلت الإحصائيات عام ٢٠٠٨ حوالي ستة آلاف متعاطٍ في المحافظات، أما في العامين الماضيين فلم تصدر إحصائيات رقمية واكتفى المسؤولون بالتحذير من خطر تفشي المخدرات كالتصريح الذي صدر في آذار ٢٠٠٩ عن وزير الصحة والذي قال فيه أن هناك زيادة في عدد المتعاطين مضيفا أن العراق يواجه خطرا كبيرا. مع أن هناك إحصائيات تضع أرقاما مخيفة حقا، فحسب تقارير لبعض الهيئات غير الرسمية كان عدد المدمنين عام ٢٠٠٤ هو سبعة آلاف، ليزداد العدد بحسب تقرير لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات عام ٢٠٠٦ إلى ثمانية وعشرين ألفا.

جيلنا القادم..

كثيرا ما يقال أن الساسة اليوم الذين وجدوا أنفسهم في مراكز السلطة إنما وقعوا في الأخطاء وسوء إدارة الدولة بسبب من قلة التجربة وانعدام الكفاءة والخبرة اللازمة للتصدي لمسؤوليات جسيمة بحجم إدارة مؤسسات تبنى من الصفر. فالجيل الحالي من السياسيين جاءوا من معسكر المعارضة للحكم الدكتاتوري البائد، حتى أن الكثير منهم لا زال يتصرف في موقع السلطة تصرفه في موقع المعارضة وبذهنية المعارض لا الحاكم. إن هذا النمط من السلوك يمكن أن ينتقل إلى الجيل المقبل في حال تراكمت الأزمات الاقتصادية وبقي مستوى البطالة دون معالجات حقيقية لا سيما بالنسبة للخريجين الذين يمثلون الكفاءات الوطنية. لأن بقاءهم دون عمل أو اضطرارهم لمزاولة أعمال لا تنسجم مع شهاداتهم وميادين تخصصهم الأكاديمي أو حتى امتصاص بطالة قسم منهم بعد افتراض تنشيط الواقع الاستثماري وعملهم في الشركات التي لن تكون مجبرة غالبا على وضعهم في مواقع عمل تناسب تخصصهم الفعلي، كل ذلك سيخلق فجوة يتعذر معها تلاقح الخبرات وتبادلها واحتفاظ كل جيل بعقليته ومفاهيمه وأسلوبه دون تعديل وتطوير وارتقاء. والأهم أنه في كل تجربة ديمقراطية جديدة عقب سقوط لنظام حكم دكتاتوري مشابهة لتجربتنا العراقية يكون أصحاب السلطة الجدد ولوقت غير قصير تحت تأثيرات مرحلة المعارضة ويبقى الشعور بالظلم والحذر والتوجس من

الآخرين مسيطرا عليهم لفترات طويلة، وربما مالوا لاستخدام أساليب من عارضوه بالأمس ضد خصومهم السياسيين ولو بوسائل أقل قسوة وقمعا لكنها في المحصلة تبدو شبيهة بسياسات من سبقهم. إنهم جيل انطلق من واقع مرير وعايش قسوة السلطة فتركت فيه آثارا يصعب محوها بسهولة. يمكن أن يتكرر الأمر مع جيل آخر لاحق يكون نتيجة طبيعية لمعايشة سلوك هؤلاء الساسة. فيحملون ضد السلطة مشاعر سلبية ليعاد ذات السيناريو حيث لم يحِر تدريبهم على كيفية هضم الآخر، ما الذي يُتوقَع من الجيل الشبابي الذي يرى أن مشاكله نتاج لسوء أداء الساسة وانهماكهم في صراعاتهم؟ من أوخم النتائج لمشاكل الشباب الراهنة هو تنمية الشعور السلبي أو المعادي تجاه النظام الديمقراطي برمته، إنه نظام بلا نفع حقيقي في نظرهم طالما عجز أو خلق مشاكل البطالة والفساد وغيرها. وهذا ما قد يدفعهم للزهد في أية ممارسة سياسية مستقبلا ليتاح المجال واسعا أمام أشخاص لا يتمتعون بالكفاءة والنزاهة والقدرة على النهوض بالمسؤوليات الكبيرة.

الديمقراطية تلد مؤيدها وتلد معارضيها أيضا حالها حال أي نظام لإدارة شؤون الناس، لهذا فالتعويل على جاذبيتها النظرية التي يمكن أن تمارس فعلها الإيجابي في أذهان الشباب المتعلم ليس تعويلا منطقيا. ما لم تفلح حكومات هذا الجيل في حل مشاكل الشباب و تحديدا الخريجين والمتعلمين وتداركها بأسرع وقت ممكن فإنها تؤسس لمستقبل قلق مشحون بالصراعات و الاختلافات خطيرة. الديمقراطية نبتة رقيقة لا تترعرع في نفوس أجدبها الحرمان والفقر و الأزمات النفسية. و الحديث هنا عن جيل يفترض أنه يوما ما سيتقلد مناصب مهمة و يأخذ على عاتقه توطيد بناء نحتاج لسنوات و ربما لعقود كي يتخذ صفة الاستقرار و نطمئن على بقائه.